



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغفلة



الرأيا
عليكم يا صابغين

www.

www.

www.

www.

Ghaemiyeh

.com

.org

.net

.ir

الفقه

مؤلفه آية الله العظمى
الشيخ محمد باقر المجلسي
تبريز ١٢٠٤

كتاب الحج

٤٥

دار العلوم
تبريز - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفقه: موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى

كاتب:

آيت الله سيد محمد حسينى شيرازى

نشرت فى الطباعة:

موسسه الفكر الاسلامى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٨	موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى المجلد ٤٥
٨	اشاره
٨	اشاره
١٢	كتاب الحج
١٢	اشاره
١٤	فصل فى الواجب الثالث
١٤	مسأله ٦ لو لم يخلق فى منى
١٩	مسأله ٧ من ليس له شعر الرأس
٢٤	مسأله ٨ الترتيب بين أعمال منى
٢٩	مسأله ٩ حليه المحرمات بعد الأعمال الثلاثه
٣٧	مسأله ١٠ هل التحلل بالأعمال الثلاثه
٤٢	مسأله ١١ وقت حليه النساء
٤٩	مسأله ١٢ يكره للتمتع أمور
٥٤	فصل فى مقدمات الطواف
٥٤	اشاره
٥٩	مسأله ١ مستحبات الزياره
٦٢	مسأله ٢ وجوب الطهاره من الحدثين فى الطواف
٦٦	مسأله ٣ إزاله النجاسه عن الثوب والبدن
٧٠	مسأله ٤ اشتراط الختان فى الطواف
٧٣	مسأله ٥ ستر العوره فى الطواف
٧٨	مسأله ٦ استحباب الغسل للطواف وغيره
٨٣	مسأله ٧ استحباب دخول مكه من أعلاها
٩١	مسأله ٨ واجبات الطواف

- مسأله ٩ هل تجب الدقه في الطواف ٩٣
- مسأله ١٠ جعل البيت على اليسار في الطواف ٩٨
- مسأله ١١ إدخال الحجر في الطواف ١٠٢
- مسأله ١٢ لو لم يقدر على بعض الطواف ١٠٦
- مسأله ١٣ مقام إبراهيم (عليه السلام) ١٠٧
- فرع ١١٣
- مسأله ١٤ في صلاه الطواف ١١٤
- مسأله ١٥ لو نسي الصلاه خلف المقام ١١٩
- مسأله ١٦ فروع ترك صلاه الطواف ١٢٦
- مسأله ١٧ الزيادة على سبعة أشواط ١٣٠
- مسأله ١٨ القران بين طوافين ١٤٠
- مسأله ١٩ محل صلاه الطواف ١٤٨
- مسأله ٢٠ اشتراط الطهاره في الطواف ١٥٧
- مسأله ٢١ اشتراط الموالاه في الطواف ١٥٩
- مسأله ٢٢ وجوب إزاله النجاسه عن الثوب ١٦٠
- مسأله ٢٣ لا تكره صلاه الطواف في وقت ١٦٣
- مسأله ٢٤ إذا نقص في الطواف ١٦٦
- مسأله ٢٥ فروع قطع الطواف ١٧٥
- مسأله ٢٦ مستحبات الطواف ١٨٧
- مسأله ٢٧ الطواف ركن ٢٢١
- مسأله ٢٨ إذا ترك الطواف نسيانا ٢٣٤
- مسأله ٢٩ الشك في عدد الأشواط ٢٤٢
- مسأله ٣٠ لو نسي طواف الزياره ٢٥٣
- مسأله ٣١ لو نسي طواف النساء ٢٥٦
- مسأله ٣٢ مسائل في السعي ٢٦٣
- مسأله ٣٣ تأخير الطواف والسعي عن الموقفين ٢٦٦

٢٧٨	مسألة ٣٤ طواف النساء في الحج المفردة
٢٨٥	مسألة ٣٥ لا يقدم طواف النساء على السعي
٢٨٧	مسألة ٣٦ عدم الطواف مع القلنسوه
٢٨٩	مسألة ٣٧ من نذر أن يطوف على أربع
٢٩١	مسألة ٣٨ الطواف راكبا
٢٩٥	مسألة ٣٩ الاعتماد على الغير في عدد الأشواط
٢٩٨	فصل في السعي بين الصفا والمروه
٢٩٨	اشاره
٣١٠	فصل في واجبات السعي
٣١٠	اشاره
٣١٢	مسألة ١ إذا بدأ بغير الصفا
٣١٩	مسألة ٢ مستحبات السعي
٣٢٧	مسألة ٣ ترك السعي عمدا
٣٣٠	مسألة ٤ إذا تعدد الزيادة أو النقصان
٣٣٥	مسألة ٥ لو شك في عدد الأشواط
٣٣٧	مسألة ٦ لو شك في أثناء السعي
٣٤١	مسألة ٧ لو سعى سته أشواط
٣٤٤	مسألة ٨ الموالاه في السعي
٣٤٨	مسألة ٩ عدم جواز تقديم السعي على الطواف
٣٥٠	المحتويات
٣٥٧	تعريف مركز

سرشناسه : حسینی شیرازی، محمد

عنوان و نام پدید آور : الفقه : موسوعه استدلالیه فی الفقه الاسلامی / المؤلف محمد الحسینی الشیرازی

مشخصات نشر : [قم] : موسسه الفکر الاسلامی، ۱۴۰۷ق. = - ۱۳۶۶.

شابک : ۴۰۰۰ ریال (هر جلد)

یادداشت : افست از روی چاپ : لبنان، دارالعلوم

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۱۴

موضوع : اخلاق اسلامی

موضوع : مستحب (فقه) -- احادیث

موضوع : مسلمانان -- آداب و رسوم -- احادیث

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۵ ح ۵ ف ۷۶ ۱۳۷۰

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۷۰-۵۵۱۵

ص: ۱

الفقه

موسوعه استدلاليه فى الفقه الإسلامى

آيه الله العظمى

السيد محمد الحسينى الشيرازى

دام ظله

كتاب الحج

الجزء التاسع

دار العلوم

بيروت لبنان

ص: ٣

الطبعة الثانية

١٤٠٨ هـ _ ١٩٨٨ م

مُنقَّحه ومصحَّحه مع تخريج المصادر

دار العلوم _ طباعه. نشر. توزيع.

العنوان: حاره حريك، بئر العبد، مقابل البنك اللبناني الفرنسي

ص: ٤

كتاب الحج

اشاره

الجزء التاسع

ص: ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، واللعنة الدائمة على أعدائهم إلى قيام يوم الدين.

ص: ٦

(مسأله ٦): لو أخل بالحلق أو التقصير بمنى حتى رحل عنها، فالمشهور وجوب العود إليها لفعلهما إن تمكن، بل بلا خلاف فى ذلك كما فى الجواهر، وعن المدارك أنه مما قطع به الأصحاب، وعن التذكرة والمنتهى أنه موضع وفاق، وعن المفاتيح وشرحه الإجماع عليه.

ولا فرق فى ذلك بين الرحله عمداً أو جهلاً أو نسياناً أو اضطراراً، كما ذكروا.

ويدل على ذلك إطلاقات وجوب التقصير بمنى.

وصحيحه الحلبي، سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن رجل نسى أن يقصر من شعره أو يحلقه حتى ارتحل من منى، قال: «يرجع إلى منى حتى يلقى بها شعره حلقاً أو تقصيراً» (١).

وخبر أبى بصير، سأله عن رجل جهل أن يقصر من رأسه أو يحلق حتى ارتحل من منى، قال: «فليرجع إلى منى حتى يحلق شعره بها أو يقصر» (٢).

لكن فى قبال ذلك بعض الروايات الأخرى:

مثل حسنه مسمع، سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن رجل نسى أن يحلق رأسه أو يقصر حتى نفر، قال (عليه السلام): «يحلق فى الطريق، وأين كان» (٣).

وخبر أبى بصير، عن الصادق (عليه السلام)، فى رجل زار البيت ولم يحلق رأسه، قال: «يحلق بمكه، ويحمل شعره إلى منى، وليس عليه شيء» (٤).

وخبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) قال: «من نسى أن يحلق بمنى حلق إذا

ص: ٧

١- الوسائل: ج ١٠ ص ١٨٣ الباب ٥ من أبواب الحلق والتقصير ح ١.

٢- الوسائل: ج ١٠ ص ١٨٤ الباب ٥ من أبواب الحلق والتقصير ح ٤.

٣- الوسائل: ج ١٠ ص ١٨٣ الباب ٥ من أبواب الحلق والتقصير ح ٢.

٤- الوسائل: ج ١٠ ص ١٨٥ الباب ٦ من أبواب الحلق والتقصير ح ٧.

ذكر في الطريق، فإن قدر أن يرسل شعره فليلقه بمنى فعل» (١١).

وأشكل عليه المستند بعد ذكره روايه الحلبي وأبى بصير بأنهما محمولتان على من لم يتمكن من العود، لاختصاص الروايه بالمتمكن قطعاً، فهي في قوه الخاص، وفيه: إن ذلك لا يوجب جعل العموم المطلق بينهما، كما قرر في الأصول، بل لازم الجمع العرفي جواز كلا- الأمرين من الرجوع إلى منى أو الحلق أينما كان وإن كان الأول أفضل، إلا أن ذلك مخالف لكلماتهم كما عرفت، ولذا تشبث بعضهم بهذا المحذور لعدم العمل بإطلاق هذه الروايات.

ثم إن مقتضى الحلق في مكانه أو في منى، أنه يفعل ذلك ولو بعد أيام التشريق، بل ولو بعد ذى الحجه، ولا بأس بذلك، والإشكال فيه بأنه ليس في أيامه، أو ليس في أشهر الحج غير وارد، بعد وجود الإطلاق ووجود المشابهة كطواف النساء إذا تذكر نسيانه له بعد ذى الحجه.

ولو كان حلق أو قصر في مكة أو غيرها، ثم تذكر أن الواجب عليه كان الرجوع إلى منى، وجب أن يرجع ويعيد العمل مع الإمكان، وإلا ففي مكانه بقصد الحلق والتقصير.

ثم إن لم يتمكن من العود إلى منى، سواء كان عامداً في الخروج أو ناسياً أو جاهلاً أو مضطراً حلق أو قصر مكانه، وفي الجواهر بلا خلاف ولا إشكال.

ولا- يقال بأنه في صورته العمدة يبطل حجه، كما هو مقتضى كل ترك عمدي لجزء من الواجب المركب، لأنه قد تحقق عدم بطلان الحج إلا بأشياء خاصه.

وأما الحلق في مكانه فلاذله الميسور في العامد، ولبعض الروايات السابقه، ولا يلزم أن يرجع إلى مكة إن تمكن منه باعتبار أنه من الحرم، فحاله حال منى،

ص: ٨

للأصل، والظاهر أنه يلزم عليه أن يحلق أو يقصر فوراً عرفياً ففوراً، لظاهر الأدلة، فلا يؤخره إلى بلده أو ما أشبهه.

وإذا حلق في غير منى، فهل يجب بعث شعره إلى منى، كما هو ظاهر الشرائع، وعن نهاية الشيخ، أو لا يجب كما عن المنتهى والقواعد، أو يفصل بين من تعمد الخروج فيجب، وبين غيره فلا يجب، كما عن المختلف، احتمالات، وإن كان الأوسط أقرب.

استدل للقول الأول: بقول الصادق (عليه السلام)، في خبر أبي بصير: «ما يعجبني أن يلقي شعره إلا بمنى»^(١).

وصحيح معاوية: «كان على بن الحسين (عليه السلام) يدفن شعره في فسطاطه بمنى، ويقول: كانوا يستحبون ذلك»، قال: وكان أبو عبد الله (عليه السلام) يكره أن يخرج الشعر من منى، ويقول: «من أخرجه فعليه أن يرد»^(٢).

وحسن حفص بن البختري، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في الرجل يحلق رأسه بمكة، قال: «يرد الشعر إلى منى»^(٣).

وصحيح ليث المرادي: «ليس له أن يلقي شعره إلا بمنى، ليحملن الشعر إذا حلق بمكة إلى منى»^(٤).

وخبر على بن حمزه^(٥) في حديث، عن أحدهما (عليه السلام).

وخبر الدعائم^(٦)

ص: ٩

-
- ١- الوسائل: ج ١٠ ص ١٨٤ الباب ٦ من أبواب الحلق والتصير ح ٦.
 - ٢- الوسائل: ج ١٠ ص ١٨٤ الباب ٥ من أبواب الحلق والتصير ح ٥.
 - ٣- الوسائل: ج ١٠ ص ١٨٤ الباب ٦ من أبواب الحلق والتصير ح ١.
 - ٤- الوسائل: ج ١٠ ص ١٨٤ الباب ٦ من أبواب الحلق والتصير ح ٤.
 - ٥- الوسائل: ج ١٠ ص ١٨٤ الباب ٦ من أبواب الحلق والتصير ح ٢.
 - ٦- الدعائم: ج ١ ص ٣٢٩ في ذكر الحلق والتقصير.

المتقدم، وفيه: إن ظاهر خبر أبي بصير «ما يعجبني» وصحيح معاويه «يكراه» يمنع من انعقاد ظهور سائر الأخبار في الوجوب.

ثم الظاهر أنه يستحب دفن الشعر بمنى، كما ذكره غير واحد، بل عن المدارك نسبته إلى قطع الأكثر، خلافاً لظاهر الشرائع وبعض آخر حيث قالوا بالوجوب، مستدلين ببعض الروايات المتقدمة.

وخبر أبي البختری، عن جعفر (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام)، عن الحسن (عليه السلام) والحسين (عليه السلام): «أنهما كانا يأمران أن يدفن شعورهما بمنى» (١).

لكن فيه: إن ظاهر قوله (عليه السلام): «كانوا يستحبون» عدم الوجوب.

وكذا ظاهر روايه أبي سئل: «إن المؤمن إذا حلق رأسه بمنى ثم دفنه جاء يوم القيامة وكل شعر لها لسان طلق يلبي باسم صاحبها» (٢).

بل السيره المستمره عدم الوجوب.

والظاهر أنه لا يتعدى استحباب الدفن إلى غير منى، كما لا يتعدى استحباب الدفن إلى القلامه، وأما شعر سائر البدن، فلا يبعد باستحباب دفنه، لإطلاق خبر أبي البختری.

والظاهر استحباب دفن تمام الشعر لا- بعضه وإن كان في دفن بعضه أيضاً فضيله، لظاهر روايه أبي سئل وللمنطق، والظاهر أن الاستحباب أيضاً شامل للنساء، بعد فهم أن المعيار الشعر ولو من روايه أبي البختری.

والمستحب أن يدفن الشعر، سواء كان الدافن نفسه أو الحلاق، بل لا يبعد استحبابه لكل أحد.

ثم إن ما تقدم من القول بوجوب البعث إنما هو إذا تمكن، فإذا لم يتمكن

ص: ١٠

١- الوسائل: ج ١٠ ص ١٨٥ الباب ٦ من أبواب الحلق والتصير ح ٨.

٢- الوسائل: ج ١٠ ص ١٨٤ الباب ٦ من أبواب الحلق والتصير ح ٣.

لا وجوب قولاً واحداً، ولم يكن عليه شيء، بل في الجواهر عن المدارك الإجماع عليه.

ولو تمكن من حفظ شعره ليرسله إلى منى في العام القادم، فهل يجب على القول بالوجوب، احتمالاً، من الإطلاق، ومن انصراف النص.

ولو دفنه فأخرجه إنسان أو غيره، فهل يجب أو يستحب دفنه ثانياً، احتمالاً.

ولا حد لعمق المدفن، بل حده ما يصدق عليه أنه دفنه، للإطلاق، ولعل الأفضل دفنه بحيث لا يخرج بسرعة.

ص: ١١

(مسألة ٧): الظاهر أن من ليس له شعر الرأس أصلاً، إما لكونه كذلك خلقه أصلاً أو عرضاً، أو لحلقه له قبل يوم العيد حتى أنه لم ينبت إلى يوم العيد ولو قليلاً جداً، يكون عليه التقصير، ولو كان ضروره وقلنا بوجود الحلق على الضروره، أو كان قبل أن يحلق ملبداً وعاقصاً، وذلك لأن أدله الحلق لا يشمل مثل هذا الإنسان، فاللزام عليه التقصير، لأنه أحد فردى الواجب، إما تخيراً أو فى حال الاضطرار.

ولا بأس بالاحتياط بإمرار الموسيقى على رأسه فى ما وجب عليه الحلق.

ولو لم يكن له موضع التقصير بأن لم يكن على جسده شعر أصلاً ولا له إظفر، تخير بين أن يمر الموسيقى، أو يمر المقص على رأس إظفره إن كان له إظفر غير نام، أو فى موضع لحيته إن كان رجلاً لا لحيه له مثلاً، كل ذلك على سبيل الاحتياط.

أما وجه عدم الوجوب فلانتفاء الحكم بانتفاء الموضوع، وأما وجه الاحتياط فلاحتمال كونه من باب الميسور.

أما الروايات التى ذكروها فى المسألة فالظاهر أنه لا دلالة فيها على مورد الكلام.

ففى خبر زراره: «إن رجلاً من أهل خراسان قدم حاجاً، وكان أقرع الرأس ولا يحسن أن يلبي فاستفتى له أبو عبد الله (عليه السلام)، فأمر أن يلبي عنه ويمر الموسيقى على رأسه، فإن ذلك يجزى عنه» (١).

وخبر أبى بصير، عن الصادق (عليه السلام)، سأله عن المتمتع أراد أن يقصر فحلق رأسه، فقال (عليه السلام): «عليه دم يهريقه، فإذا كان يوم النحر أمرّ الموسيقى على رأسه حين يريد أن يحلق» (٢).

ص: ١٢

١- الوسائل: ج ١٠ ص ١٩١ الباب ١١ من أبواب الحلق والتقصير ح ٣.

٢- الوسائل: ج ١٠ ص ١٩٠ الباب ١١ من أبواب الحلق والتقصير ح ١.

وخبر عمار الساباطى، عنه (عليه السلام) فى حديث، سأله عن رجل حلق قبل أن يذبح، قال (عليه السلام): «يذبح ويعيد موسى، لأن الله تعالى يقول: {وَلَا تَخْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ}» (١)» (٢).

وخبر الجعفرىات، بسنده إلى على (عليه السلام)، أنه سأل ما يصنع الأقرع والأصلع إذا حلق الناس، قال: «ليمر موسى على رأسه» (٣).

وروايه الدعائم، عنه (صلى الله عليه وآله) قال: «الأقرع يمر موسى على رأسه» (٤).

وهذه الروايات لا دلالة فيها على موضع المسألة، لوضوح أن الأقرع والأصلع لهما بقيه شعر، وإلا ندر من النادر أن لا يكون للأقرع شعر أصلاً، فلا يمكن حمل الروايات عليه.

أما خبر أبى بصير فلائه من الواضح أن فى المده بين الحلق فى العمره يوم العيد عند إرادته الحلق ينبت الشعر ولو قليلاً جداً، مما يوجب صدق الحلق.

وأما خبر الساباطى فمع الإشكال فى لزوم الترتيب مطلقاً، وخاصه بالنسبه إلى الجاهل، كما يأتى الكلام فى المسألتين، يشكّل بأن بلوغ الهدى محله ظاهره الوصول إلى منى فى قبال الحلق فى الطريق، لا ذبحه، إذ ليس فى الآيه الذبح، وسيأتى ما يدل على ما ذكرناه فى تفسيرها، فاللازم حمل إمرار موسى على الاستحباب.

ص: ١٣

١- سورة البقره: الآيه ١٩٦.

٢- الوسائل: ج ١٠ ص ١٩١ الباب ١١ من أبواب الحلق والتقصير ح ٢.

٣- الجعفرىات: ص ٧٠ س ١٥.

٤- الدعائم: ج ١ ص ٣٢٩ فى ذكر الحلق والتقصير.

ويؤيد ما ذكرناه من عدم دلالة الروايات أنه لو كان هؤلاء بلا شعر أصلاً، كان اللازم عليهم التقصير، لأنه أحد فردى التخيير خصوصاً بالنسبة إلى غير الضرورة والملبد والعاقص، ومن المستبعد جداً أن يكفى إمرار الموسيقى الذى هو فرد اضطرارى على أحسن الفروض، عن الفرد الآخر الاختيارى.

ولذا كان المحكى عن الأكثر منا ومن غيرنا استحباب الإمرار بالنسبة إلى عديم الشعر، بل عن الشيخ فى الخلاف الإجماع على وجوب التقصير من لحيته أو غيرها الذى هو أحد الفردين.

وللفقهاء فى المقام أقوال متعددة يجدها الطالب فى الحدائق والمستند والجواهر وغيرها.

ثم لا يخفى أن الواجب للضرورة ومن أشبهه _ على القول بوجوب حلق الرأس عليهم _ حلق تمام الرأس، أو المقدار الذى فيه الشعر إذا كان أقرع أو أصلع، فلا دليل للزوم إمرار الموسيقى على المكان الفارغ من الشعر، ولا يكفى حلق المسمى، كما يكفى المسمى فى التقصير، وإن قال المستند بأن الظاهر كفايه المسمى فى كل من الحلق والتقصير.

وأما غيرهما، فهل الواجب حلق كل شعر يسمى بشعر الرأس حتى النابت منه على القفا والجبهة فى الأغم، احتمالان، من الصدق، ومن الانصراف إلا عن المعظم، والأحوط الأول، وإن كان مقتضى الفهم العرفى للمخاطب بالخطابات الشرعية الثانى.

نعم لا شبهه فى عدم الدقه العقليه، فبقاء شعيرات خلف الأذن وما أشبه لا يضر بالحلق.

أما مكان الشروع فى الحلق وما أشبه، كما ورد فى بعض الروايات، فالظاهر أنها من باب الندب.

ففى صحيح معاوية بن عمار، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «أمر الحلاق أن يضع الموسيقى على قرنه الأيمن، ثم أمره أن يحلق ويسمى هو، وقال:

اللهم أعطني بكل شعره نوراً يوم القيامة»(١).

وخبر غياث بن إبراهيم، عن جعفر (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام)، قال: «السنه فى الحلق أن يبلغ العظمين»(٢).

وعن الرضوى (عليه السلام): «وإذا أردت أن تحلق رأسك فاستقبل القبلة وابدأ بالناصية واحلق إلى العظمين النابتين بحذاء الأذنين، وقل: اللهم أعطني بكل شعره نوراً يوم القيامة»(٣).

وعن دعائم الإسلام، عن الصادق (عليه السلام)، أنه قال: «يبلغ بالحلق إلى العظمين الشاخصين تحت الصدغين»(٤).

ثم إنه لو قلنا بأن الضرورة والآخرين يجب عليهم الحلق، فالظاهر وجوب أن يحلق الولي لهم لما تقدم من وحده حكم الصبي مع الرجل، لكن الظاهر أنه لا يأتي حرمة الحلق للمرأة بالنسبة إلى الصبي الصغيره مثل ذات شهر ونحوه، لانصراف أدله حرمة الحلق عن مثلها، فيجوز للولي أن يحلق رأسها وكذا بالنسبة إلى المضطرة إلى الحلق، كالقراء التي لا بد لها من الحلق اضطراراً، فإنه يصح أن تجعل حلقها الاضطرارى منسكاً لرفع المحذور الذى هو الحرمة، كما أن الظاهر كفايه حلق المرأة شعر ذقنها وشاربها وسائر أنحاء وجهها لأجل التقصير، لما سبق من إطلاق أدله التقصير.

ولا- يخفى أنه لا- يجب على القصاب ذبح هدى الحاج، كما لا يجب على الحلاق حلق رأسه، وإن وجب على الحاج وذلك للأصل، فلو لم يجد الحاج

ص: ١٥

١- الوسائل: ج ١٠ ص ١٩٠ الباب ١٠ من أبواب الحلق والتقصير ح ١.

٢- الوسائل: ج ١٠ ص ١٩٠ الباب ١٠ من أبواب الحلق والتقصير ح ٢.

٣- فقه الرضا: ص ٢٨ س ٣٤.

٤- الدعائم: ج ١ ص ٣٢٩ فى ذكر الحلق والتقصير.

من يخلق له أو يذبح له سقط، وانتقلا- إلى التقصير والصيام، وعليه فيجوز للحلاق والقصاب المغالاة في الأجره، وإن كانت خلاف الآداب، والظاهر وجوب إعطائهما ما أرادا، إن لم يكن ضرراً كثيراً، ولا عسراً وحرماً، وذلك مقدمه للواجب على الحاج. أما الضرر اليسير فلا بأس، لانصراف أدله «لا ضرر» عن مثله، واستثناء الضرر الكثير والعسر والحرج إنما هو للأدله العامه المعروفه الشامله للمقام أيضاً.

ص: ١٦

(مسألة ٨): اختلفوا فى أنه هل الواجب الترتيب بين الأعمال الثلاثة فى منى، فاللازم رمى جمرة العقبة أولاً، ثم الذبح، ثم الحلق أو التقصير. أو أن الترتيب أفضل بدون أن يكون واجباً؟

فعن الشيخ فى أحد قوليّه، والمحقق، والعلامة فى بعض كتبه، وظاهر المقنعه، وجمله من المتأخرين الأول، ونسبه بعضهم إلى أكثر المتأخرين، بل عن المنتهى النسبه إلى الأكثر بقول مطلق.

وأما القول الثانى فهو المحكى عن الشيخ فى قوله الآخر، والعلامة فى قوله الآخر، وعن العماني والحلي والمهذب، واختاره من المتأخرين جماعه، بل عن الدروس نسبه إلى الشهره، واختاره المستند، وهذا هو الأقرب، وإن كان الأحوط الأول.

ويدل عليه إطلاقات أدله الأحكام الثلاثة، وجمله من الروايات الأخر، مثل صحاح جميل، وابن سنان، ومحمد بن حمران، وروايه البنظي، وقد تقدمت جميعها فى مسأله تقديم الحلق على زياره البيت.

وفى روايه الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا صرت إلى منى فانحر هديك، واحلق رأسك، ولا يضر ك بأى ذلك بدأت» (١).

والإشكال فى الصحاح وروايه البنظي بأن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إنما قال لهم: «لا حرج» (٢) من جهه أن الحكم مرفوع مع الجهل، ككونه مرفوعاً مع النسيان والاضطرار، غير تام، إذ لو كان الترتيب واجباً للزم عليه (صلى الله عليه وآله وسلم) التنبيه، ألا ترى أنه إذا سأل عن الفقيه، عمن جهل القصر فى السفر

ص: ١٧

١- الدعائم: ج ١ ص ٣٢٩ فى ذكر الحلق والتقصير.

٢- الوسائل: ج ١٠ ص ١٤٠ الباب ٣٩ من أبواب الذبح ح ٦.

فأتم يقول له صحت صلاته لكن يلزم عليه التعليم بأن لا يعود، خصوصاً وقد أكثروا في السؤال من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، كما يظهر من الأحاديث، ولم يقل لهم الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) شيئاً بالنسبة إلى مستقبل أمرهم في السنوات القادمة.

ويؤيده قولهم (عليهم السلام): «ينبغي» مما ظاهره الاستحباب، وبالجملة فلا يشك الناظر في هذه الأحاديث أن الترتيب حكم ندبي، وأنه ينبغي ذلك، لا أنه حكم واجب مرتفع عن الجاهل، بل لا يبعد أن قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «لا حرج» إشارته إلى الآيه المباركه، فإن جعل الترتيب حرج وأى حرج، كما هو مقطوع به لمن رأى الحج المزدحم.

وأما قوله (عليه السلام): «ولا يعودن» فهو غير ظاهر في الترتيب وجوباً، بل يحتمل الوجوب والندب، بل يمكن حمله على الندب بقربنه ما تقدم ويأتي من كفايه اشتراء الهدى بدون ذبحه.

وبهذه الروايات تحمل روايات القول بالوجوب على الاستحباب.

أما الآيه الكريمة فلا دلالة فيها على هذا القول، وإن استدل بها بعض، حيث إن ظاهرها عدم الحلق قبل منى، لا عدم الحلق قبل الذبح.

ويؤيد عدم لزوم الذبح قبل الحلق، ما رواه الصدوق، عن علي بن أبي حمزه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا اشترى الرجل هديه وقمطه في بيته فقد بلغ محله، فإن شاء فيلحق» (١).

وما رواه وهيب بن حفص، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا اشترت

ص: ١٨

أضحيتك وقمطتها في جانب رحلك، فقد بلغ الهدى محله، فإن أحببت أن تحلق فاحلق» (١١).

وفى روايه الكليني، عن علي بن أبي حمزه، عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: «إذا اشترت أضحيتك ووزنت عنها وصارت في رحلك، فقد بلغ الهدى محله، فإن أحببت أن تحلق فاحلق» (١٢).

وحملها كما في الوسائل على أن المراد أنه ذبحها غير وجيه، والسند باعتبار كونها في الكتب الأربعة وقد رواها المشايخ الثلاثة حجه، كما ذكرنا غير مره من حججه أخبار الفقيه والكافي، إلا أن يظهر عدم عملهما بها.

وكيف كان، فقد استدل بالإضافه إلى الآيه، بالتأسي، وأصالة الاشتغال، ولا- مجال لهما، إذ التأسى فرع ثبوته، ولم يثبت أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) حلق بعد الذبح، كما أنه لو ثبت دل على الفضل بعد ما تقدم من الروايات، والأصل لا مجال له بعد الدليل.

أما الروايات الداله على الترتيب، فقد عرفت لزوم حملها على الفضل، بقريته الروايات السابقه، خصوصاً وأن في بعضها قريته الاستحباب.

ففى خبر عمر بن يزيد، قال الصادق (عليه السلام): «إذا ذبحت أضحيتك فاحلق رأسك واغتسل وقلم أظفارك وخذ من شاربك» (١٣).

وفى خبر جميل: «تبدأ بمنى الذبح قبل الحلق» (١٤).

ص: ١٩

١- الوسائل: ج ١٠ ص ١٤١ الباب ٣٩ من أبواب الذبح ح ٧.

٢- الكافي: ج ٤ ص ٥٠٢ باب الحلق والتقشير ح ٤.

٣- الوسائل: ج ١٠ ص ١٧٨ الباب ١ من أبواب الحلق والتقشير ح ١.

٤- الوسائل: ج ١٠ ص ١٣٩ الباب ٣٩ من أبواب الذبح ح ٣.

وفى صحيحه معاويه بن عمار: «إذا رميت الجمره فاشتر هديك» (١).

وفى خبر سعيد السمان: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عجل النساء ليلاً من المزدلفه إلى منى، فأمر من كان عليها منهن هدى أن ترمى ولا تبرح حتى تذبح، ومن لم يكن عليها منهن هدى أن تمضى إلى مكة حتى تزور» (٢).

وموثق عمار، عنه (عليه السلام)، سألته، إلى أن قال: وعن رجل حلق قبل أن يذبح، قال: «يذبح ويعيد موسى، لأن الله تعالى يقول: {وَلَا تَخْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ}» (٣) «(٤)».

وصحيح أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام) قال: سمعته يقول: «لا بأس أن تقدم النساء إذا زال الليل فيقفن عند المشعر الحرام ساعه، ثم ينطلق بهن إلى منى فيرمين الجمره، ثم يصبرن ساعه، ثم ليقصرن، ولينطلقن إلى مكة، إلا أن يكن يردن أن يذبح عنهن فإنهن يوكلن من يذبح عنهن» (٥).

وصحيح سعيد الأعرج، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): جعلت فداك معنا نساء فأبيض بهن، قال: «نعم»، إلى أن قال: «ثم أفض بهن حتى تأتى الجمره العظمى فيرمين الحجره، فإن لم يكن عليهن ذبح فيأخذن من شعورهن وليقصرن» (٦).

وخبر موسى بن القاسم، عن علي (عليه السلام) قال: «لا يحلق رأسه ولا يزور

ص: ٢٠

- ١- الوسائل: ج ١٠ ص ١٣٩ الباب ٣٩ من أبواب الذبح ح ١.
- ٢- الوسائل: ج ١٠ ص ٥١ الباب ١٧ من أبواب الوقوف بالمشعر ح ٥.
- ٣- سورة البقره: الآيه ١٩٦.
- ٤- الوسائل: ج ١٠ ص ١٤١ الباب ٣٩ من أبواب الذبح ح ٨.
- ٥- الوسائل: ج ١٠ ص ٥١ الباب ١٧ من أبواب الوقوف بالمشعر ح ٧.
- ٦- الوسائل: ج ١٠ ص ٥٠ الباب ١٧ من أبواب الوقوف بالمشعر ح ٢.

البيت حتى يضحى فيحلق رأسه ويزور متى شاء»(١١).

أما ما ذكره الجواهر من تقديم روايات المنع، لتصريح الآيه وللشهره، فقد عرفت ما فيها، فإن الآيه لا دلالة فيها، والشهره إن لم تكن محققه العدم فهي غير معلومه، بالاضافه إلى أنه لا مكان للترجيح بعد الجمع الدلالي.

وكيف كان، فمع القول بوجوب الترتيب، فالظاهر أنه واجب مستقل وليس شرطاً، ولذا قال الإمام (عليه السلام): «لا يعود»(٢٢)، خصوصاً إذا كان عن جهل أو نسيان أو اضطرار أو ما أشبهه.

كما إذا وكل من يذبح عنه في الساعه الفلانيه، فحلق بعدها ثم تبين أنه ذبح بعد أن حلق.

وأما ما عن أبي علي، من أن كل سائق هدى، واجباً كان أو غيره، يحرم عليه الحلق قبل ذبحه، ولو حلق قبل ذبحه وجب عليه دم آخر. فغير ظاهر الوجه، بعد تصريح الأدله بأنه لا شيء عليه، وكأنه أوجب الدم لما تقدم في بحث الكفاره من أن من خالف فعليه دم.

ثم إنه قد تقدم لزوم رمى جمره العقبه في يوم العيد، فلا يصح تأخيره عنه، أما الحلق والذبح فقد تقدم عدم لزوم فعلهما يوم العيد، بل وقتها واسع.

ص: ٢١

١- الوسائل: ج ١٠ ص ١٤١ باب ٣٩ من أبواب الذبح ح ٩

٢- الوسائل: ج ١٠ ص ١٤١ باب ٤٩ من أبواب الذبح ح ١٠.

(مسألة ٩): إذا فرغ المتمتع من مناسكه الثلاثة الرمي والذبح والحلق أو التقصير، حل له كل شيء أحرم منه، إلا النساء إجماعاً فإنها لا تحل إلا بطواف النساء كما سيأتى، وإلا الطيب على المشهور، فبقاؤهما حراماً باحتياجهما إلى محلل آخر هو الذى صرح به المبسوط والنهائية والسرائر والوسيلة والجامع والتهذيب والاستبصار والإسكافى والشرائع والخلاف والمختلف والمصباح ومختصره، كما نسب إليهم، بل عن المدارك نسبه إلى الأكثر، وعن غيره إلى المشهور، وعن المنتهى نسبه إلى علمائنا، إلا أن مقتضى الأدلة (صناعه) عدم تحريم الطيب، فهو يحل كما يحل سائر المحرمات، فالباقي حراماً هي النساء فقط، كما أفتى بذلك العماني، ومال إليه المدارك، وذلك للجمع بين ما دل على بقاء الطيب ممنوعاً، وبين ما دل على جوازه مما يقتضى حمله على الكراهه.

وكيف كان، فيدل على ما ذكره المشهور من بقائهما ممنوعاً بعد حليه كل شيء له، صحيح معاوية بن عمار، عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا ذبح الرجل وحلق، فقد أحل من كل شيء حرم منه إلا النساء والطيب، فإذا زار البيت وطاف وسعى بين الصفا والمروة، فقد أحل من كل شيء أحرم منه إلا النساء، فإذا طاف طواف النساء، فقد أحل من كل شيء أحرم منه إلا الصيد». (١)

أقول: الظاهر أن المراد به صيد الحرم لا صيد الإحرام، كما صرح بذلك الجواهر وغيره، فالاستثناء منقطع، لأن صيد الحرم لم يحرم بالإحرام بل بالحرم وذلك باق، إلا أن يصيد خارج الحرم، وسيأتى تنمه للكلام فى ذلك.

ص: ٢٢

وصحيح العلاء، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إني حلقت رأسي وذبحت وأنا متمتع أطلى رأسي بالحناء، قال (عليه السلام): «نعم من غير أن تمس شيئاً من الطيب»، قلت: وألبس القميص وأتقنع، قال: «نعم»، قلت: قبل أن أطوف بالبيت، قال: «نعم» (١).

وصحيحه الآخر، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): تمتعت فإذا ذبحت وحلقت أُلطخ رأسي بالحناء، قال: «نعم من غير أن تمس شيئاً من الطيب»، قلت: فألبس القميص، قال: «نعم إذا شئت»، قلت: فأغطي رأسي، قال: «نعم» (٢).

وخبر عمر بن يزيد، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «اعلم أنك إذا حلقت رأسك فقد حل لك كل شيء إلا النساء والطيب» (٣).

وصحيحه منصور بن حازم، عنه (عليه السلام)، سأله عن رجل رمى وحلق يأكل شيئاً فيه صفره، قال (عليه السلام): «لا، حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروه، ثم قد حل له كل شيء إلا النساء، حتى يطوف بالبيت طوافاً آخر، ثم قد حل له النساء» (٤).

وخبر جميل، سأله: المتمتع ما يحل له إذا حلق رأسه، قال (عليه السلام): «كل شيء إلا النساء والطيب»، قال: فالمفرد، قال (عليه السلام): «كل شيء إلا النساء» (٥).

ص: ٢٣

- ١- الوسائل: ج ١٠ ص ١٩٣ الباب ١٣ من أبواب الحلق والتقصير ح ٥.
- ٢- الوسائل: ج ١٠ ص ١٩٣ الباب ١٣ من أبواب الحلق والتقصير ح ٣.
- ٣- الوسائل: ج ١٠ ص ١٩٣ الباب ١٣ من أبواب الحلق والتقصير ح ٤.
- ٤- الوسائل: ج ١٠ ص ١٩٣ الباب ١٣ من أبواب الحلق والتقصير ح ٢.
- ٥- الوسائل: ج ١٠ ص ١٩٦ الباب ١٤ من أبواب الحلق والتقصير ح ٤.

وصحيحه محمد بن حمران، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الحاج يوم النحر ما يحل له، قال (عليه السلام): «كل شيء إلا النساء»، وعن المتمتع ما يحل له، قال: «كل شيء إلا النساء والطيب»^(١).

وهذه الروايات بالنسبة إلى الطيب تحمل على الكراهه، بقرينه الروايات المجوزه، كصحيحه سعيد بن يسار، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المتمتع إذا حلق رأسه قبل أن يزور فيطليه بالحناء، قال: «نعم، الحناء والثياب والطيب وكل شيء إلا النساء» ردها على مرتين أو ثلاثاً، وقال: سألت أبا الحسن (عليه السلام)، فقال: «نعم، الحناء والثياب والطيب وكل شيء إلا النساء»^(٢).

وصحيحه معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سئل ابن عباس هل كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يتطيب قبل أن يزور البيت، قال: رأيت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يضمده رأسه بالمسك قبل أن يزور البيت»^(٣).

وصحيحه عبد الرحمان، قال: ولد لأبى الحسن مولود بمنى فأرسل إلينا يوم النحر بخييص فيه زعفران وكنا قد حلقنا، قال عبد الرحمان: فأكلت أنا منه، والكاهلي ومرزم أبيا أن يأكلوا وقالوا: لم نزر البيت، فسمع أبو الحسن (عليه السلام) كلامنا، فقال لمصادف، وكان هو الرسول الذى جاءنا به: «فى أى شىء كانوا يتكلمون» قال: أكل عبد الرحمان وأبى الآخر أن قالوا: لم نزر البيت، فقال: «أصاب عبد الرحمان»، ثم قال: «أما تذكر حين أتينا به فى مثل

ص: ٢٤

-
- ١- الوسائل: ج ١٠ ص ١٩٥ الباب ١٤ من أبواب الحلق والتقشير ح ١.
 - ٢- الوسائل: ج ١٠ ص ١٩٤ الباب ١٣ من أبواب الحلق والتقشير ح ٧.
 - ٣- الوسائل: ج ١٠ ص ١٩٦ الباب ١٤ من أبواب الحلق والتقشير ح ٢.

هذا اليوم فأكلت أنا منه، وأبى أخى أن يأكل منه، فلما جاء أبى حرش على فقال: يا أبه إن موسى أكل خبيصاً ولم يزر بعد، فقال أبى: هو أفقه منك، أليس قد حلقتم رؤوسكم» (١).

وخبر أبى أيوب الخزاز: رأيت أبا الحسن (عليه السلام) بعد ما ذبح وحلق ضمد رأسه بمسك ثم زار البيت وعليه قميص وكان متمتعاً (٢).

وموثقه إسحاق بن عمار: سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن المتمتع إذا حلق رأسه ما يحل له، قال: «كل شيء إلا النساء» (٣).

والجعفريات، بسنده إلى على (عليه السلام) قال: «إذا رميت جمرة العقبة فقد حلت من كل شيء حرم عليك إلا النساء» (٤).

والرضوى (عليه السلام): «ثم تحلق، فقد أحل كل شيء لك إلا الطيب والنساء، وكان بعض العلماء يرى جواز الطيب، لأنه تطيب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قبل أن يطوف بالبيت» (٥).

ومن العلماء من كره.

وهذه الروايات نوقش تارة في سند بعضها، وأخرى في دلالة بعضها، وثالثه بمخالفتها للشهره، ورابعه بموافقته للعامة، وفي الكل ما لا يخفى، إذ سند بعضها حجه، ودلالته بعضها لا- غبار عليها، والشهره مستنده إلى الاجتهادات، كما نراهم يردونها بوجه مخدوشه غالباً، والموافقه للعامة

ص: ٢٥

- ١- الوسائل: ج ١٠ ص ١٩٦ الباب ١٤ من أبواب الحلق والتقصير ح ٣.
- ٢- الوسائل: ج ١٠ ص ١٩٤ الباب ١٣ من أبواب الحلق والتقصير ح ١٠.
- ٣- الوسائل: ج ١٠ ص ١٩٤ الباب ١٣ من أبواب الحلق والتقصير ح ٨.
- ٤- الجعفريات: ص ٦٤ س ١٣.
- ٥- المستدرک: ج ٢ ص ١٨٢ الباب ١١ من أبواب الحلق والتقصير ح ٣.

حيث إن الفتوى بالحل يروى عن الشافعي وأحمد وأبي حنيفة وابن الزبير وعلقمه وسالم وطاووس والنخعي والثوري، خلافاً لمالك حيث يقول ببقاء الطيب حراماً، غير ضاره، حيث إن الحمل على التقيه مرجع لدى تعذر الجمع الدلالي، أما وهو ممكن فلا يرجع إلى ذلك كما حقق في الأصول، وإلا فكل مسألة لا بد وأن يكون أحد طرفيها موافقاً للعامه.

هذا بالإضافة إلى ما نرى من روايات أخر جعل من المستثنى منه بعض أشياء آخر يحمل على الكراهه، بقريته الروايات المحلله لها، فليس تضارب الروايات في الطيب بدع في الأمر، فكما تحمل روايات منع غير الطيب على الكراهه بقريته الروايات المجوزه، كذلك تحمل روايات الطيب عليها.

نعم الفتوى بحليه الطيب مشكله جداً، بعد ذهاب المشهور قديماً وحديثاً إلى بقائه محرماً، فالاحتياط يلزم رعايته.

ثم إنه ربما دلت بعض الروايات على عدم حليه الصيد لمن فعل الأعمال الثلاثة بمنى، وعن الدروس عن العلامه أن عدم التحلل من الصيد إلا بطواف النساء مذهب علمائنا، لكن في الجواهر: أنا لم نتحققه.

أقول: بل ظاهرهم وصريح جملهم منهم التحلل منه، نعم في المستند نقل ذلك عن جماعه منهم الشرائع والنافع والإرشاد وغيرها، بل عن المدارك نسبه إلى أكثر الأصحاب.

وكيف كان، فدليل التحلل إطلاق الروايات السابقه الصريحه في حل كل شيء إلا النساء، أو إلا الطيب والنساء، بل قوه الإيجاب والاستثناء تجعل الروايات كالصريحه في الحليه.

وأما ما يدل على رأى العلامه فهي أمور:

الأول: الآية الكريمة، وهي قوله تعالى: {لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ} (١)، بضميمه أن فاعل الأعمال الثلاثة محرم بعد، حيث إنه بقي عليه جملة من أعمال الحج.

وفيه: إن الروايات السابقة كافيه في تقييد الآية، بل بعد نزع لباس الإحرام وحليه أغلب المحرمات لا يصدق أنه محرم وبقول مطلق، والآية منصرفه إلى المحرم بقول مطلق، لا من حرم عليه بعض المحرمات.

الثاني: صحيحه ابن عمار المتقدمه في أول المسأله، فإنها تدل على حرمه الصيد بعد المناسك الثلاثة بمنى.

وفيه: إنه لا بد من أحد أمرين في الصحيحه، إما حملها على إرادته الصيد الحرمي من الاستثناء، ولا بأس به لثلاث يتوهم حليه الصيد الحرمي بعد الأعمال الثلاثة وطواف النساء، وإما على الكراهه، لكن الأول أقرب، وتظهر النتيجة في أكل لحم الصيد، فإنه جائز في الحرم وإن كان الصيد فيه ممنوعاً، وفي مضاعفه الكفاره إذا صاد، وفي ما لو خرج إلى الحل قبل الطواف، فإنه يحل له الصيد على المشهور.

ويؤيد ما ذكرناه من إرادته صيد الحرم، ما رواه الرضوى (عليه السلام) قال: «واعلم أنك إذا رميت جمره العقبه حل لك كل شيء إلا الطيب والنساء، وإذا طفت طواف الحج حل لك كل شيء إلا النساء، وإذا طفت طواف النساء حل لك كل شيء إلا الصيد، فإنه حرام على المحل في الحرم، وعلى المحرم في الحل» (٢).

ص: ٢٧

١- سورة المائدة: الآية ٩٥.

٢- فقه الرضا: ص ٤٠١ س ١٣.

بل لعله هو الظاهر من خبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا أردت الزيارة يوم النحر فطف طواف الزيارة» إلى أن قال: «فإذا فعلت ذلك حل لك اللباس والطيب، ثم ارجع إلى البيت فطف به أسبوعاً، وهو طواف النساء وليس فيه سعى، فإذا فعلت ذلك فقد حل لك كل شيء حرم للإحرام على المحرم إلا الصيد، فإنه لا يحل إلا بعد النفر من منى» (١).

الثالث: الاستصحاب.

وفيه: إنه لا مجال له بعد الدليل، بالإضافة إلى احتمال تبدل الموضوع، بل العرف يرى تبدله حيث أحل له اللباس وغيره بعد الأعمال الثلاثة.

بقي شيء، وهو أنه سيأتي الكلام في كراهه لبس المخيط وتغطيه الرأس بعد أعمال منى إلى أن يطوف للحج ويسعى، لجمله من الروايات الناهية التي لا بد أن يجمع بينها وبين الروايات المجوزه بحملها على الكراهه، كما سيأتي الكلام في القارن والمفرد وهل أنهما كالمتمتع في التحلل، أو يختلفان عنه.

وهنا فروع:

(الأول): إذا كان تكليفه الحلق، كما قالوا في الضرورة، لم تحل له المحرمات إذا قصر، لأنه لم يأت بتكليفه، كما أنه إذا كان تكليفه التقصير كالمراه لم تحل لها المحرمات إذا حلقت، إن قلنا إن مقدمه الحلق لا تكون تقصيراً، وقد تقدم الكلام في ذلك.

(الثاني): لا فرق في تحلل المحرمات بالأفعال الثلاثة بين أن يفعلها بنفسه، كما لو رمى وذبح هو بنفسه، أم بنائبه، لأن فعل النائب فعله، وقبله لا يحل له لأنه بمنزله عدم فعله.

ص: ٢٨

(الثالث): إذا كان تكليفه الصوم، فهل يتحلل بدون صوم الثلاثه، أو لا يتحلل إلا بعد صومه، احتمالان، بعد القطع بأنه لا يتوقف التحلل على صوم السبعه.

وجه الأول: إن التعليق كان على الذبح وقد تعذر، ولا دليل على تعليقه على بدله الذى هو الصوم.

ووجه الثانى: إن البدل يقوم مقام المبدل منه.

والأقرب الأول.

ومنه يعلم وجه ما ذكرناه من القطع فى عدم توقف التحلل على السبعه، بالإضافة إلى أن ظاهر الأدله التحلل الكامل إذا خرج عن الحرم بعد الإتيان بالواجب عليه من الأعمال.

(الرابع): إذا لم تكن له شاه وكان له ثمنه فأودعه عند من يذبحها طيله ذى الحجه، فالظاهر التحلل بعد أعمال منى الممكنه له، لما عرفت فى الفرع الثالث، خصوصاً إذا لم يجد الشاه فى هذه السنه وتأخرت إلى السنه الثانيه.

ص: ٢٩

(مسألة ١٠): اختلف الأقوال في أنه هل يقع التحلل من المحرمات باستثناء الطيب والنساء بكل الأفعال الثلاثة في منى، أى إنه ما دام لم يرم ولم يذبح ولم يحلق لم يحل له شيء، كما عن النافع وجماعه أخرى، أو أن التحلل يحصل بالحلق أو التقصير فقط، وإن لم يرم ولم يذبح، كما عن إطلاق آخرين، حيث قالوا بتوقف التحلل على الحلق أو التقصير، أو أن التحلل يتوقف على الرمي والحلق، كما عن ثالث، أو أن التحلل يتوقف على الرمي، كما عن ابني بابويه؟

استدل للقول الأول: بأنه المراد من الأخبار التي دلت على أن التحلل يتوقف على الحلق حملاً للحلق على ما إذا كان واقعاً على أصله من كونه بعد الرمي والذبح، مضافاً إلى مفهوم صحيحه ابن عمار، الداله على عدم التحلل بدون الذبح، وأتمه في المستند بأن الرمي أيضاً لازم بالإجماع المركب.

ولا شك أن هذا القول أحوط، خصوصاً بعد أن كان الأصل معه.

واستدل للثاني: بالأخبار المعلقة للحليه على الحلق خاصة.

وهذا القول أقرب، فإن حمل الحلق على ما إذا كان بعد الرمي والذبح غير ظاهر، بعد أن عرفت في بعض المسائل السابقة عدم الترتيب بين الأعمال الثلاثة، وبعد كثره عدم الإتيان بالترتيب جهلاً أو ما أشبهه وإن قلنا بوجوب الترتيب، فإن تعليق الحكم على شيء يقدم تارة ويؤخر، اختياراً أو جهلاً بكثره، بدون التنبية على اعتبار شيء آخر في الحكم المذكور، مع كون ذلك الشيء الآخر معتبراً أيضاً خلاف الحكمه في التكلم، مثلاً إذا كان زيد وعمرو يجيئان تاره بتقدم زيد على عمرو وتاره بالعكس، وكان وجوب عمل معلقاً على مجيئهما معاً، لم يصح أن يقول المولى: إذا جاءك زيد فاعمل كذا.

أما صحيحه ابن عمار: «إذا ذبح الرجل وحلق فقد أحل من كل شيء أحرم منه إلا النساء والطيب»^(١)، فإن مفهومه وإن كان عدم الإحلال بالحلق فقط، إلا أن قوه الروايات المتعدده المعلقه للتحلل بالحلق توجب حمل ذكر (الذبح) على كونه منزلاً على كثره الوقوع الخارجى من كون الحلق بعد الذبح، فالمنطوق يوجب صرف المفهوم عن ظاهره، لا أن المفهوم يوجب تقييد المنطوق، فإن حال القيد حال قوله تعالى: {رَبَّائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ} ^(٢). ولا إجماع مركب فى البين يكون بمثابة التقييد.

واستدل للقول الثالث: بصحيحه منصور المتقدمه ^(٣): سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل رمى وحلق.

وفيه: إن الرمى ذكر فى السؤال، فلا دلالة فيه على إثبات التعليق به.

واستدل للرابع: بالمروى عن قرب الإسناد: «إذا رميت جمره العقبه فقد حل لك كل شيء حرم عليك إلا النساء»^(٤).

وفيه: إنه وإن كان مقتضى القاعده الجمع بينه وبين روايات الحلق، بأن كلاً من الحلق والرمى سبب مستقل، إلا أن الروايه مرميه بالضعف والشذوذ مما يوجب حملها على كون المراد الرمى وما بعده.

ثم إن من يرى وجوب الترتيب بين أعمال منى الثلاثه يقول بأنه إذا قدم أو أخر جهلاً أو ما أشبهه يكفى فى حصول التحلل، إذا قلنا بتوقف التحلل على الأعمال الثلاثه.

ص: ٣١

- ١- الوسائل: ج ١٠ ص ١٩٢ الباب ١٣ من أبواب الحلق والتقصير ح ١.
- ٢- سوره النساء: الآيه ١٢.
- ٣- الوسائل: ج ١٠ ص ١٩٣ الباب ١٣ من أبواب الحلق والتقصير ح ٢.
- ٤- قرب الإسناد: ص ٥١ السطر الأخير.

أما إذا قدم وأخر عمداً فاللزام عدم الكفايه، لأن المقدم من الأعمال على موضعه باطل، فاللزام إعادته حتى يأتي على وجهه
وحيثا ك يتحلل.

ولو لم يمكن الإتيان به، مثل ما إذا حلق مقدماً، أتى ببده أى التقصير، ولو لم يقدر على بدله، كما إذا ذبح مقدماً ثم لم يجد
ذبيحه مما تكليفه الصوم حينئذ، فالظاهر عدم توقف التحلل عليه، كما تقدم، لانصراف أدله توقف التحلل على الذبح عن مثله،
وليس كل ما يتوقف على المبدل يتوقف على البدل.

ومنه يعلم حصول التحلل بما إذا لم يتمكن من الحلق والتقصير لعدم شعر وظفر على بدنه أصلاً، وبما إذا لم يتمكن من الرمي
بنفسه ولا بنائبه، فإنه يتحلل بدون المتعذر من الأعمال.

ثم إنه لا خلاف ولا إشكال فى حليه الطيب إذا سعى بعد طواف الزيارة وصلاته، عند الذين قالوا بأنه لا يحل بأعمال منى، فلا
يتوقف حليه الطيب على طواف النساء، وعليه فاللزام حمل صحيحه محمد بن إسماعيل على الفضيله، سأله هل يجوز للمحرم
المتمتع أن يمس الطيب قبل أن يطوف طواف النساء، فقال (عليه السلام): «لا» (١).

ثم إن عمره التمتع يقع التحلل عن كل المحرمات فيها بالتقصير، أما عمره المفرد فالتحلل فيها له موضعان:

الأول: التقصير بالنسبه إلى غير النساء.

الثانى: الطواف بالنسبه إلى النساء، وهل الطيب هنا ملحق بالنساء، كما

ص: ٣٢

١- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٠٠ الباب ١٩ من أبواب الحلق والتقصير ح ١.

فى الحج؁ احتمالان؁ من وحده المناط؁ ومن أصله عدم توقف التحلل على طواف النساء.

بقى شىء؁ وهو أنه هل يتوقف التحلل من الطيب _ على قولهم _ على طواف الزيارة فحسب؁ أم أن التحلل يكون بعد صلاته؁ أم يتوقف على السعى بعدهما؟

فيه أقوال ثلاثة: ففى الشرائع؁ وعن الانتصار والاستبصار والنهايه والمبسوط والمصباح ومختصره والوسيله والسرائر والنافع والقواعد توقف الحليه على الطواف.

وعن بعض توقفه على صلاته أيضاً.

وعن الخلاف والمختلف توقفه على السعى أيضاً؁ واختاره الجواهر؁ بل عن كشف اللثام نسبته إلى المشهور.

استدل من قال بكفايه الطواف بما دل على توقفه على الطواف.

ومن قال بتوقفه على صلاته أيضاً؁ استدل بأن الصلاه من توابع الطواف؁ فإذا أطلق الطواف أريد به الأعم منه ومن صلاته؁ بالإضافة إلى قوله (عليه السلام) فى صحيحه ابن عمار: «ثم صل عند مقام إبراهيم ركعتين» إلى أن قال: «فإن فعلت ذلك فقد أحللت» (١).

وبذلك يقيد إطلاق ما دل على التحلل بمجرد الطواف؁ مثل ما روى عن صباح المدائنى؁ عنه (عليه السلام): «فإذا أردت المتعه فى الحج» إلى أن قال: «فلا تزال محرماً حتى تقف بالموقف ثم ترمى وتذبح وتغسل ثم تزور البيت؁ فإذا أنت فعلت فقد أحللت» (٢).

ومن قال بتوقفه على السعى أيضاً؁ استدل بصحيحه معاويه: «ثم اخرج

ص: ٣٣

١- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٠٥ الباب ٤ من أبواب زياره البيت ح ١.

٢- الوسائل: ج ٨ ص ١٦٧ الباب ٢ من أبواب أقسام الحج ح ٣٠.

إلى الصفا واصعد عليه واصنع كما صنعت يوم دخلت مكة، ثم آت المروره فاصعد عليها وطف بينهما سبعة أشواط، تبدأ بالصفا وتختم بالمروره، فإذا فعلت ذلك فقد أحلت من كل شيء أحرمت منه إلا النساء»(١).

أقول: لو لم نقل بحليه الطيب بأعمال منى لزم بتوقف الحليه على السعى أيضاً، لتقييد مطلقات الروايات بمقيدها.

ثم إنه إذا قلنا بتوقف حليه الطيب على الطواف أو السعى، فإذا قدم الطواف والسعى حل له بعد أعمال منى مباشرة، كما استظهره الجواهر والمستند تبعاً للمدارك، في قبال من قال أو احتمل التحلل بدون أعمال منى، كما عن الشهيد الثاني (رحمه الله) وبعض آخر، مستدلاً بأنه يتوقف التحلل على الطواف والسعى وقد عملهما، ولا دليل على توقفه على أعمال منى، فالأصل عدم التوقف.

إذ فيه: إن الظاهر كون التحلل في آخر أعمال الحج قبل طواف النساء، وبدون أعمال منى لم ينته أعمال الحج.

ويؤيده أو يدل عليه: خبر بصائر الدرجات المتقدم روايته عن صباح المدايني.

ص: ٣٤

١- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٠٥ الباب ٤ من أبواب زياره البيت ح ١.

(مسألة ١١): إذا طاف طواف النساء وصلى صلاه الطواف حلت له النساء، بلا- إشكال ولا- خلاف، بل في المستند والجواهر وغيرهما تبعاً للمدارك وغيره الإجماع عليه، إلا أن المحكى عن العماني حليتهن بالسعى.

وقد اختلفوا في أن هلهن بالطواف، كما عن ظاهر غير واحد بل نسب إلى الأكثر، أو بالصلاه بعده، كما عن الهدايه والاقتصاد وتبعهما بعض آخر.

ويدل على توقف حليه النساء على طواف النساء متواتر الروايات المتقدمه.

وفي تتمه صحيحه معاويه في أخير المسأله السابقه: «ثم ارجع إلى البيت وطف به أسبوعاً آخر، ثم تصلى ركعتين عند مقام إبراهيم (عليه السلام)، ثم قد أحلت من كل شيء، وفرغت من حجك كله، وكل شيء أحرمت منه» (١).

أما التوقف على صلاه الطواف، فقد استدل له بقوله تعالى: {فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ} (٢)، حيث إنه قبل الصلاه بعدُ في الحج، وبالاستصحاب، وبأن الصلاه من توابع الطواف، فإذا أطلق الطواف أريد به هو والطواف، وبصحيحه معاويه الآنفه، لكن الأظهر هو ما أفتى به المشهور من عدم التوقف، لقوه إطلاقات التحلل بالطواف مما يوجب حمل صحيحه معاويه على الفضل.

أو على أن المراد الفراغ من الحج، والآيه لا- دلالة فيها في قبال النصوص، والاستصحاب لا مجال له، وكون الصلاه من توابع الطواف لا يفيد توقف الحل.

نعم لا شك في أن الأحوط توقف التحلل على الصلاه.

ثم الظاهر أنه لا ينفع بعض الطواف في التحلل، تنظيراً بما تقدم من كفايه بعض الطواف في

ص: ٣٥

١- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٠٥ الباب ٤ من أبواب زياره البيت ح ١.

٢- سورة البقره: الآيه ١٩٧.

رفع الكفاره، وذلك لظهور الأدله فى المقام فى كل الطواف.

ولو قدم طواف النساء على أعمال منى اضطراراً، فالكلام فيه كالكلام فى تقديم طواف الزيارة كما تقدم.

ثم لا- يخفى أن طواف النساء من المناسك الواجبه على كل حاج، رجلاً كان أو امرأه، كبيراً كان أو صغيراً، من له زوج أو لا، وحتى من لا- يريد أن يتزوج، كالحثى على قول المشهور من أنه ممنوع من الزواج شرعاً، وإن كنا ننظرنا فى ذلك فى بعض مباحث هذا الكتاب.

وإنما اضيف إلى النساء لأدنى مناسبه، كما قالوا فى كوكب الخرقاء.

وما ذكرناه من كونه واجباً على كل حاج هو الذى صرح به غير واحد.

ويدل عليه إشعار قوله تعالى: {فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ} (١١) فإن الرفث الجماع، ومن المعلوم أنه فى وقت ما يرتفع، والوقت هو طواف النساء نصاً وإجماعاً.

كما يدل عليه قوله (عليه السلام) فى الصحيح: «المرأه المتمتعه إذا قدمت مكه ثم حاضت تقيم ما بينها وبين الترويه، فإن طهرت طافت بالبيت وسعت بين الصفا والمروه، وإن لم تطهر إلى يوم الترويه اغتسلت واحتشت، ثم سعت بين الصفا والمروه، ثم خرجت إلى منى، فإذا قضت المناسك وزارت البيت طافت بالبيت طوافاً لعمرتها، ثم طافت طوافاً للحج، ثم خرجت فسعت، فإذا فعلت ذلك فقد أحلت من كل شىء يحل منه المحرم إلا فراش

ص: ٣٤

زوجها، فإذا طافت طوافاً آخر حل لها فراش زوجها»(١).

ونحوه خبره الآخر(٢)، إلا أنه ليس فيه: «فإذا طافت طوافاً آخر».

وصحيح الحسين بن علي بن يقطين، سأل أبا الحسن (عليه السلام) عن الخصيان والمرأة الكبيره أعليهم طواف النساء، قال: «نعم عليهم الطواف كلهم»(٣).

وخبر إسحاق، عن الصادق (عليه السلام): «لو لا ما من الله به على الناس من طواف الوداع لرجعوا إلى منازلهم، لا ينبغي لهم أن يمساوا نساءهم، يعنى لا- تحل لهم النساء حتى يرجع يطوف بالبيت أسبوعاً آخر بعد ما يسعى بين الصفا والمروه، وذلك على النساء والرجال واجب»(٤).

وفى روايه الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المرأة المتمتعه تطوف بالبيت وبالصفا والمروه للحج، ثم ترجع إلى منى قبل أن تطوف بالبيت، فقال: «أليس تزور البيت» قلت: بلى، قال: «فلتطف»(٥).

وفى روايه على بن أبي حمزه: «فإن حدث بها حدث قضت بقيه المناسك وهي طامث»، فقلت: أليس قد بقي طواف النساء، قال (عليه السلام): «بلى»، فقلت: فهي مرتنه حتى تفرغ منه، قال: «نعم»(٦).

والرضوى: «ومتى لم يطف الرجل طواف النساء لم تحل له النساء حتى

ص: ٣٧

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٩٧ الباب ٨٤ من أبواب الطواف ح ١ و ٢.
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٩٧ الباب ٨٤ من أبواب الطواف ح ١ و ٢.
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٣٨٩ الباب ٢ من أبواب الطواف ح ١.
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٣٨٩ الباب ٢ من أبواب الطواف ح ٣.
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦٩ الباب ٥٨ من أبواب الطواف ح ٧.
- ٦- الوسائل: ج ٩ ص ٤٧٤ الباب ٦٤ من أبواب الطواف ح ٥.

يطوف، وكذلك المرأة لا يجوز لها أن تجامع حتى تطوف طواف النساء»(١).

ثم الظاهر أنه لو لم يطف المخالف طواف النساء ثم استبصر لم يلزم عليه شيء، للأخبار الدالة على كفايه ما أتى به إلا الزكاه، كما ذكرناه في كتاب الزكاه وغيره.

نعم لو فرض أنه كان مذهبه طواف النساء ولم يطف لم يكف، كما لو أتى بالحج على مذهبنا وطاف طواف النساء كفاه، لما حققناه في بعض مباحث هذا الشرح من كفايه ما أتى به على طبق مذهبنا.

ولو أتى بالأعمال على مذهبنا لكنه لم يطف طواف النساء ففي تحلله احتمالان، من أنه لم يأت بالعمل لا على مذهبه ولا على مذهبنا، فالأصل عدم الكفايه، ومن أنه أتى بالواجب على مذهبنا وتركه طواف النساء لا يضر لأنه ليس في مذهبه ذلك. هذا بالإضافة إلى ما تقدم في خبر إسحاق، من قيام طواف الوداع مقام طواف الزيارة.

ولو أتى بالعمل على مذهبه ثم استبصر قبل أن يطوف للنساء، فالظاهر وجوبه عليه، لإطلاقات الأدله، ولا يشملها بالنسبه إلى الآتى دليل استبصار المخالف.

ومثله لو استبصر وسط الصلاة، وقد كان إتمامه لها صحيحاً، أما لو كان غير صحيح، كما إذا توضع باطلاً لم يصح الإتمام، فتأمل.

نعم في صوم رمضان مثلاً، يلزم أن يأتى بالبقية، ولو كان قد أصبح جنباً عمداً، لأنه ليس من مذهبه وجوب الإصباح متطهراً، ولو انعكس بأن كان مهتدياً ثم ضل في أثناء الحج قبل طواف النساء فلم يطف ثم استبصر،

ص: ٣٨

فهل يكفى، احتمالان، والكفايه أقرب، لإطلاق أدله الكفايه، والقول بانصرافها إلى ما لو كان من الأول ضالاً غير تام، إذ لو كان انصراف فهو بدوى.

ومنه يعلم ما لو كان مهتدياً ثم ضل قبل الحج فحج كذلك وبعد الحج استبصر، فإنه يكفيه الحج، وللميرزا القمى فى القوانين ولغيره كلام فى مسأله إنكار الضرورى ينفع المقام، وإن كان فى ما ذكره بعض التأمل.

وهل يجب على ولى المجنون الذى جن فى أثناء حجه إكمال حجه الذى منه طواف النساء، احتمالان، من أن القلم مرفوع عن المجنون فلا، ومن أنه كالصبي لو حده سياق رفع القلم فيهما، فكما يجب على الولى إذا أحج الصبي، كذلك على ولى المجنون، ولا يبعد الثانى.

ويؤيده ما سيأتى فى مسأله الطواف عن المغمى عليه ونحوه، وإن كان فى صحه إجحاج المجنون ابتداءً نظر، لأن الحكم على خلاف الأصل خرج منه الصبي بدليل، ووجود المناط فى المجنون غير مقطوع به، وإن كان لا بأس به من باب الرجاء.

ومن باب حكم المجنون يعرف حكم النائم وشارب المرقد ومن أشبههما.

وإذا طاف عن المجنون ثم أفاق، فالأحوط أن يأتى هو بالطواف وإن كان يحتمل الكفايه.

أما إذا طاف الطفل ثم بلغ فلا يبعد الكفايه، إذ حال طوافه حال بقيه أعماله، والظاهر أنه إذا لم يطف المميز ولم يطف الولى عن غير المميز حرم عليه النساء، وعليها الرجال، لإطلاق الأدله بعد وحده أحكام الحج بالنسبه إلى الكبار والصغار.

وبذلك صرح الجواهر، وقبله الشهيد، بل عن المنتهى والتذكرة الإجماع على وجوب طواف النساء على الصبيان.

ومنه يعلم أن إشكال القواعد في الوجوب عليهم، ولعله لتمرينه عبادته لا وجه له، بالإضافة إلى ما قرناه في كتاب الصلاة من أن عبادته شرعية تمرينه لا أنها تمرينه محضه، فهي مشروع لمصلحه التمرين، كما أن عبادات الكبار مشروع لمصلحه القرب إلى الله سبحانه، فقد ورد «الصلاه قربان كل تقى».

ثم إن من الواضح أن طواف النساء منسك، فهو واجب لمن أراد الزواج وعدمه، أمكنه الزواج أم لا، كما صرح بذلك الشهيد والجواهر وغيرهما، ولو لم يطف بقيت النساء محرمة عليه، ولو قاربهن حرم، لكن لا يكون الولد للزنا، ولا يسمى بولد حرام، وليس عليه أحكام ولد الزنا من عدم الإرث، لوضوح أنه ليس من الزنا، بل حاله حال ما لو جامع في حال الحيض.

نعم لو جامع المولى أمته المزوجه كان زنا، وليس ذلك من قبيل ما نحن فيه.

ومما تقدم ظهر الإشكال في إشكال الجواهر على من قال: (بأن الإذن للعبد في الإحرام إذن في رجوعه لتدارك طواف النساء إذا لم يأت العبد به) قائلًا: وفيه منع، إذ يمكن أن لا يريد تحليل النساء له.

وجه ظهور الإشكال في إشكاله أنه قد تقدم أن طواف النساء منسك، وليس بيد الإنسان إن شاء فعله، وإن شاء لم يفعله، فهو واجب على الحاج وإن لم يرد اقتراب النساء، وعليه فلا يحق للمولى المنع، ولو منع لم ينفذ منعه، لأنه لا طاعه لمخلوق في معصية الخالق(١).

نعم يحتمل أن يكون للمولى منعه إذا تمكن العبد من الاستنابه، لكنه احتمال ضعيف، إذ الاستنابه إنما هي فيما إذا لم يقدر عقلاً، أو نهى الشارع

ص: ٤٠

عنه، أو أجاز له الترك لعسر ونحوه، ونهى المولى ليس داخلاً فى أى من الثلاثة.

نعم إذا كان المولى غير متشرع، مما يوجب ذهابه عسراً وحرماً على العبد من جهة إيذاء المولى له ونحوه، سقط المباشرة لا من جهة نهى المولى، بل عن جهة العسر.

بقى شىء، وهو أنه هل يتوقف على طواف النساء كل شىء مربوط بالنساء حتى العقد، أو لا يتوقف عليه إلا الجماع، أو يفصل بين العقد فلا يتوقف، وبين سائر شؤون النساء من مباشره وقبله ونظر ولمس فيتوقف، احتمالات.

الأصبهاني فى شرح القواعد قال بالتفصيل، والجواهر قال بإطلاق المنع، وربما احتتمل الثالث من جهة انصراف النساء إلى جماعهن، لكن لا وجه له، إذ لو كان انصراف فهو بدوى.

أما الاستدلال له بما ورد من كفايه قطع المرأة بعض شعرها حين أراد الرجل الجماع، مع أنه حصل قبل الجماع الملامسه قطعاً، ولم يقل الإمام (عليه السلام) بالكفاره عليها، ففيه: إن المرأة لم تفعل شيئاً، وإنما الرجل وعليه بدنه، وقد تقدم فى باب الكفارات أن الأقل مندك تحت الأكثر فى باب الجماع ونحوه، وعليه فالأحوط ما ذكره الجواهر، وإن كان الأقرب إلى ظواهر الأدله ما قاله الأصبهاني، والله سبحانه العالم.

(مسأله ١٢): يكره للمتمتع أمور:

(الأول): أن يلبس المخيط حتى يفرغ من سعى الزياره، كما هو المشهور، ذكره المستند وغيره.

ويدل عليه خبر إدريس القمي، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إن مولى لنا تمتع ولما حلق لبس الثياب قبل أن يزور البيت، فقال: «بئسما صنع»، فقلت: أعليه شيء، قال (عليه السلام): «لا»، قلت: فإني رأيت أبي سماك يسعى بين الصفا والمروه وعليه خفان وقباء ومنطقه، فقال (عليه السلام): «بئسما صنع»، قلت: أعليه شيء، قال: «لا» (١).

وظاهر هذه الروايه الكراهه بعد الطواف أيضاً إلى أن يتم السعى، فما في الشرائع وتبعه الجواهر من قوله: حتى يفرغ من طواف الزياره، محل تأمل.

كما أن ظاهرها كراهه الخف أيضاً، فلا خصوصيه للمخيط، بل إن ظاهر صحيح ابن مسلم وغيره كراهه تغطيه الرأس، مما يمكن أن يستفاد كراهه مطلق محرقات الإحرام بالمناط ونحوه، وإن كان القول بذلك يحتاج إلى التأمل والتتبع.

وكيف كان، فإنما نقول بكراهه الأمور المذكوره، لما تقدم من الحل بالحلق مما يقتضى الجمع بينهما بحمل أخبار المقام على الكراهه.

قال ابن مسلم: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل تمتع بالعمره فوقف بعرفه ووقف بالمشعر ورمى الجمره وذبح وحلق أيغطي رأسه، فقال (عليه السلام): «لا، حتى يطوف

ص: ٤٢

بالبیت وبالصفاء والمروه»، فقيل له: فإن كان فعل، فقال (عليه السلام): «ما أرى عليه شيئاً»^(١).

وصحيح منصور بن حازم، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في رجل كان متمتعاً فوقف بعرفات وبالمشعر وذبح وحلق، فقال (عليه السلام): «لا يغطي رأسه حتى يطوف بالبیت وبالصفاء والمروه، فإن أبا كان يكره ذلك ونهى عنه»، فقلنا: فإن كان فعل، قال: «ما أرى عليه شيئاً»^(٢).

وفي الرضوى (عليه السلام)، قال أبي (عليه السلام): «رجل لبس الثياب قبل الزياره فقد أساء، ولا شيء عليه، ومن طاف بالصفاء والمروه وقد لبس الثياب فقد أساء ولا شيء عليه»^(٣).

وفي المقنع الذي هو متون الروايات: «وإذا تمتع الرجل بالعمرة ووقف بعرفه وبالمشعر ورمى الجمره وذبح وحلق فلا يجوز له أن يغطي رأسه حتى يطوف بالبیت وبالصفاء والمروه، فإن كان قد فعل فلا شيء عليه»^(٤).

(الثاني): لا يبعد إطلاق الكراهيه بالنسبه إلى المتمتع وغيره، كما قال به بعض، وأطلقه الشرائع بمقتضى مناط الأخبار المتقدمه، لكن في المستند عدم الوجه للإطلاق، وأنه خاص بالمتمتع، لنص الروايات المتقدمه بالمتمتع، بل صرح بذلك في خبر سعيد الأعرج، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن رجل رمى الجمار وذبح وحلق رأسه ألبس قميصاً وقلنسوه قبل أن يزور البیت، قال (عليه السلام): «إن كان متمتعاً فلا، وإن كان مفرداً للحج فنعم»^(٥).

ص: ٤٣

- ١- الوسائل: ج ١٠ ص ١٩٩ الباب ١٨ من أبواب الحلق والتقصير ح ٢.
- ٢- الوسائل: ج ١٠ ص ١٩٨ الباب ١٨ من أبواب الحلق والتقصير ح ١.
- ٣- فقه الرضا: ص ٧٥ س ٢٦.
- ٤- المقنع، من الجوامع الفقيهيه: ص ٢٤ س ٢.
- ٥- الوسائل: ج ١٠ ص ١٩٩ الباب ١٨ من أبواب الحلق والتقصير ح ٤.

وخير إسماعيل بن عبد الخالق، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ألبس قلنسوه إذا ذبحت وحلقت، قال: «أما المتمتع فلا، وأما من أفرد الحج فنعم» (١).

ولعل التسامح بالفتوى مع المناط المتقدم كاف في إطلاق الكراهية.

(الثالث): يكره الطيب قبل الفراغ من طواف النساء، كما أفتى به الشرائع، وتبعه الجواهر وغيره، لصحيح محمد بن إسماعيل، قال: كتبت إلى أبي الحسن (عليه السلام): هل يجوز للمحرم المتمتع أن يمس الطيب قبل أن يطوف طواف النساء، قال (عليه السلام): «لا» (٢).

وهو محمول على الكراهة، جمعاً بين هذه الرواية وبين ما تقدم من التحلل قبل ذلك.

والظاهر أن الكراهة ترتفع بالطواف وإن لم يصل صلاته للإطلاق، كما أن الكلام في المفرد ما تقدم.

(الرابع): يكره للمحرم أن يغسل رأسه بالخطمي قبل الحلق أو التقصير، كما عنون به الباب في الوسائل، وذلك لخبر أبان بن تغلب، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): للرجل أن يغسل رأسه بالخطمي قبل أن يحلق، قال (عليه السلام): «يقصر ويغسله» (٣).

وخبر ابن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام)، قال: سألته عن المحرمه إذا طهرت تغسل رأسها بالخطمي، قال: «يجزيها الماء» (٤).

ص: ٤٤

١- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٠٠ الباب ١٨ من أبواب الحلق والتقصير ح ٦.

٢- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٠٠ الباب ١٩ من أبواب الحلق والتقصير ح ١.

٣- الوسائل: ج ١٠ ص ١٩٨ الباب ١٧ من أبواب الحلق والتقصير ح ١.

٤- الوسائل: ج ١٠ ص ١٩٨ الباب ١٧ من أبواب الحلق والتقصير ح ٢.

وخبر على بن جعفر (عليه السلام)، عن أخيه (عليه السلام)، قال: سألته عن الرجل هل يصلح له أن يغسل رأسه يوم النحر بالخطمي قبل أن يحلقه، فقال: «كان أبي (عليه السلام) ينهى ولده عن ذلك» ((١)).

ورواهما المقنع مرسلًا ((٢)).

وهل للخطمي خصوصية، احتمالان، من ظاهر النص، ومن الرواية الثانية: «ويجزئها الماء»، وعليه فالغسل بالسدر ونحوه أيضاً يكره، ولا بأس به تسامحاً.

(الخامس): يكره للمتمتع أن يطلى رأسه بالحناء قبل أن يزور البيت، وذلك لما في المقنع الذي هو متون الروايات، قال: «ويكره للمتمتع أن يطلى رأسه بالحناء حتى يزور» ((٣)). وظاهره الطواف.

كما أنه لا يبعد كون غير الحناء مثله في الكراهة، والكلام في المفرد ما تقدم، وحمله على الكراهة بالإضافة إلى ضعف السند مقتضى ما تقدم من حليه محرمات الإحرام، بالإضافة إلى ما رواه الصدوق، فإنه بعد أن ذكر روايه سعيد الأعرج المتقدمه قال: وقد روى «أنه يجوز أن يضع الحناء على رأسه، إنما يكره المسك وضربه، إن الحناء ليس بطيب، ويجوز أن يغطي رأسه، لأن حلقه أعظم من تغطيته» ((٤)).

هذا آخر ما أردنا إيراده في هذا الكتاب، والله المستعان.

محمد بن المهدي الحسيني الشيرازي ((٥))

ص: ٤٥

١- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٠٠ الباب ١٧ من أبواب الحلق والتقصير ح ٣.

٢- المقنع، من الجوامع الفقهية: ص ٢٣ س ٣٣.

٣- المقنع، من الجوامع الفقهية: ص ٢٤ س ٥.

٤- الفقيه: ج ٢ ص ٣٠٢ الباب ٢٠٧ في ما يحل للمتمتع ... ح ٣.

٥- إلى هنا انتهى الجزء السادس من كتاب الحج حسب تجزأه المؤلف (دام ظله).

فى مقدمات الطواف

إذا قضى الحاج مناسكه يوم النحر، فالأفضل له المضى إلى مكه ليأتى بواجباتها، وهى الطواف للزياره، وصلاه الطواف، والسعى، وطواف النساء، وصلاه طواف النساء، يفعل كل ذلك فى يوم العيد، كما هو المشهور فى كلامهم.

خلافاً لما عن النهايه والمبسوط والوسيله والجامع، فقالوا بوجوب يوم النحر، فلو أخر عن يوم النحر، قال جمع بوجوبه فى اليوم الثانى، وهو المحكى عن المفيد والمرضى والديلمى والشرايع والنافع، بل عن التذكره والمنتهى نسبه إلى علمائنا.

ولا يخفى ما فى النسبه.

ويدل على الفضل، بالإضافة إلى عمومات المسارعه والاستباق والتحرز عن الموانع والأعراض، جملة من الروايات:

كموثقه إسحاق، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن زياره البيت تؤخر إلى اليوم الثالث، قال (عليه السلام): «تعجيلها أحب إلى، وليس به بأس إن أخره»^(١).

ص: ٤٧

وخير عبد الله بن سنان، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «لا بأس أن يؤخر زياره البيت إلى يوم النحر، إنما يستحب تعجيل ذلك مخافة الأحداث والمعارض»^(١).

وصحيح معاوية بن عمار، عن الصادق (عليه السلام)، في زياره البيت يوم النحر، قال (عليه السلام): «زره، فإن اشتغلت فلا يضرك أن تزور البيت من غد، ولا تؤخر أن تزور من يومك، فإنه يكره للمتمتع أن يؤخره، وموسع للمفرد أن يؤخره»^(٢).

ومن هذا الحديث قال الشرائع: ويتأكد ذلك (أي زياره البيت في يوم العيد) في حق المتمتع، وقرره غيره عليه.

بالإضافة إلى صحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام) قال: «ينبغي للمتمتع أن يزور البيت يوم النحر أو من ليلته ولا يؤخر ذلك»^(٣).

أقول: المراد ليله الحادى عشر.

وصحيح معاوية بن عمار، عن الصادق (عليه السلام)، سألته عن المتمتع متى يزور البيت، قال: «يوم النحر أو من الغد ولا يؤخر، والمفرد والقارن ليسا بسواء موسع عليهما»^(٤).

وصحيح ابن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام)، سألته عن المتمتع متى يزور البيت، قال (عليه السلام): «يوم النحر»^(٥).

وصحيح منصور بن حازم، سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «لا بيت

ص: ٤٨

١- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٠٢ باب ١ ح ٩ من زياره البيت.

٢- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٠٠ وص ٢٠١ باب ١ ح ١ من زياره البيت.

٣- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٠١ باب ١ ح ٧ من زياره البيت.

٤- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٠٢ باب ١ ح ٨ من زياره البيت.

٥- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٠١ باب ١ ح ٥ من زياره البيت.

المتمتع يوم النحر بمنى حتى يزور البيت» (١).

استدل من قال بالوجوب فى يوم النحر ببعض الظواهر المتقدمة، كمفهوم صحيحه ابن عمار: «فإن شغلت فلا يضرك».

وصحيحه محمد: عن المتمتع متى يزور البيت، قال: «يوم النحر».

وفيه: إن ما دل على جواز التأخير أقوى، فلا بد من حمل ما ظاهره اللزوم على الفضيله، حتى أن الجواهر قال: إن القائل بلزوم الزياره يوم النحر يحتمل أن يريد التأكيد، واستدل من قال بلزوم الغد إن آخر، فلا يجوز التأخير إلى ما بعده ببعض الأخبار المتقدمه، كقوله (عليه السلام) فى صحيحه ابن عمار: «فإن اشتغلت فلا يضرك أن تزور البيت من الغد» (٢).

وفيه: إن جملة من الروايات تدل على الجواز، مما يوجب حمل التعجيل على الفضل، أو كراهه التأخير مع الإمكان عن الغد، كبعض الروايات المتقدمه.

وخصوص صحيح الحلبي، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، سأله عن رجل نسي أن يزور البيت حتى أصبح، فقال (عليه السلام): «لا بأس، أنا ربما أخرته حتى تذهب أيام التشريق، ولكن لا يقرب النساء والطيب» (٣).

وصحيح هشام بن سالم، عنه (عليه السلام): «لا بأس إن أخرت زياره البيت إلى أن تذهب أيام التشريق، إلا أنك لا تقرب النساء ولا الطيب» (٤).

وصحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام)، عن رجل أخر الزياره إلى

ص: ٤٩

١- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٠١ باب ١ ح ٦ من زياره البيت.

٢- الجواهر: ج ١٩ ص ٢٦٤ يراجع سطر ١١.

٣- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٠١ باب ١ ح ٢ من زياره البيت.

٤- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٠١ باب ١ ح ٣ من زياره البيت.

يوم النفر، قال (عليه السلام): «لا بأس» (١).

والرضوى، قال (عليه السلام): «زر البيت يوم النحر، أو من الغد، وإن أخرتها إلى آخر اليوم أجزأك» (٢).

والظاهر أنه يتأكد بالنسبة إلى المتمتع، لصحيحه معاوية بن عمار السابقه، وللرضوى (عليه السلام): «ويزور المتمتع البيت يوم النحر، ومن غده، ولا يؤخر ذلك، وموسع على القارن والمفرد أن يزور متى شاء» (٣).

ثم الظاهر كما اختاره غير واحد، جواز التأخير إلى آخر ذى الحجه، بحيث يأتي بكل الأعمال فيه، لقوله سبحانه: {الْحَيْجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ} (٤)، استثنى أوله نصاً وإجماعاً وبقي الباقي، فلا يقال إنه كما لا يجوز الطواف والسعى في ما قبل الحادى عشر من ذى الحجه، كذلك لا يجوز ما بعد الثالث عشر منه، ولإطلاق صحيحى الحلبي وهشام.

خلافاً لما عن موضع من الشرائع والذخيره والغنيه والكافى، فلم يجوزوا التأخير عن آخر أيام التشريق، واستدل لذلك بما تقدم من مفهوم الغايه فى صحيح ابن سنان وغيره، لكن فيه: إن الحمل على الكراهه هو طريق الجمع بين ما ذكر وبين صحيح الحلبي وهشام.

ثم إن تأخير القارن والمفرد إلى آخر ذى الحجه، لا خلاف فيه، كما فى المستند، وهذا يؤيد التأخير فى المتمتع أيضاً.

نعم، لا شك فى كراهه التأخير مطلقاً، كما عن غير واحد من الأجله، كما يدل

ص: ٥٠

١- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٠٢ باب ١ ح ١١ من زياره البيت.

٢- فقه الرضا: ص ٢٩ سطر ٩.

٣- فقه الرضا: ص ٧٢ سطر ٣٥.

٤- سوره البقره: الآيه ١٩٧.

عليه الأخبار المتقدمه.

وعن دعائم الإسلام، عن علي (عليه السلام): «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أفاض يوم النحر إلى البيت فصلى الظهر بمكه»^(١).

وعن الصادق (عليه السلام) إنه قال: «ينبغي تعجيل الزيارة وأن لا يؤخر، وأن يزور يوم النحر، وإن أقر ذلك إلى غد فلا بأس»^(٢).

بل لعل الأولى أن يعجل يوم النحر بحيث يصلى الظهر بمكه أسوه بالرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد التسامح في أدله السنن، والله الموفق.

ص: ٥١

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٣٣٠ سطر ١٧ باب ذكر ما يفعله الحاج أيام منى.

٢- البحار: ج ٩٦ ص ٣١٣ ح ٤١ باب سائر أحكام منى.

(مسألة ١): الأفضل لمن مضى إلى مكة للطواف والسعي، الغسل وتقليم الأظفار والشارب والوقوف على باب المسجد والدعاء، وذلك لجمله من الروايات:

فقد قال الصادق (عليه السلام) في خبر عمر بن يزيد: «ثم احلق رأسك، وقلم أظفارك، وخذ من شاربك، وزر البيت وطف به أسبوعاً»^(١).

وفي خبر حسين بن أبي العلاء، عن الصادق (عليه السلام) قال: سألته عن الغسل إذا زرت البيت من منى، فقال: «أنا اغتسل بمنى ثم أزور البيت»^(٢).

ثم إنه إذا أحدث فالأفضل له إعادته الغسل، لما رواه إسحاق بن عمار، عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: سألته عن غسل الزيارة يغتسل بالنهار ويزور بالليل بغسل واحد، قال: «يجزيه إن لم يحدث، فإن أحدث ما يوجب وضوءاً فليعد غسله»^(٣).

وعن عبد الرحمان بن الحجاج، قال: سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن الرجل يغتسل للزياره ثم ينام أيتوضأ قبل أن يزور، قال (عليه السلام): «يعد غسله، لأنه إنما دخل بوضوء»^(٤).

ثم الظاهر أنه إذا لم يتمكن من الغسل يتيمم، لإطلاق أدله التيمم الشامل للمقام.

وهل الغسل مستحب حتى لمن لا يتمكن من دخول المسجد كالحائض، أم أنه يستحب لمن يدخل، لا يبعد الأول، لا لإطلاق الأدله، بل لما ذكر في محله من استحباب الغسل لدخول مكة المكرمه، بالإضافة إلى قرب احتمال أن

ص: ٥٢

١- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٠٣ باب ٢ ح ٢ من أبواب زياره البيت.

٢- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٠٤ باب ٣ ح ١ من أبواب زياره البيت.

٣- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٠٤ باب ٣ ح ٢ من أبواب زياره البيت.

٤- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٠٤ باب ٣ ح ٤ من أبواب زياره البيت.

الغسل هنا مستحب لمن قصد البيت، وإن لم يقدر على دخوله.

ثم إنه إذا لم ينقض غسله بنواقض الغسل أو الوضوء كفى غسل ليله لنهاره وبالعكس، للأدلة المتقدمة.

ولا يبعد استحباب مطلق التنظيف، لا خصوص أخذ الظفر والشارب، لما دل على أخذ الزينه عند كل مسجد، ولمناط أخذهما.

ولو لم يغتسل وزار فهل يسقط بعد ذلك، أم يستحب لطواف النساء مثلاً، لا يبعد الثاني، كما أنه لو نقضه قبل طواف النساء لا يبعد استحباب إعادته له.

أما الدعاء، ففي صحيح معاوية بن عمار، عن الصادق (عليه السلام) في حديث قال: «فإذا أتيت يوم النحر فقم على باب المسجد، قلت:

اللهم أعني على نسكك، وسلمني له، وسلمه لي، أسألك مسأله العليل الذليل، المعترف بذنبه، أن تغفر لي ذنوبي، وأن ترجعني بحاجتي، اللهم إني عبدك، والبلد بلدك، والبيت بيتك، جئتك أطلب رحمتك وأؤم طاعتك، متبعاً لأمرك، راضياً بقدرك، أسألك مسأله المضطر إليك، المطيع لأمرك، المشفق من عذابك، الخائف لعقوبتك، أن تبلغني عفوكم، وتجيرني من النار برحمتك

ثم تأتي الحجر الأسود فتستلمه وتقبله، فإن لم تستطع فاستلم بيدك وقبل يدك، وإن لم تستطع فاستقبل وكبر وقل كما قلت حين طفت بالبيت يوم قدمت مكة، ثم طف بالبيت سبعة أشواط كما وصفت لك يوم قدمت مكة، ثم صلّ عند مقام إبراهيم ركعتين تقرأ فيهما بقل هو الله أحد وقل يا أيها الكافرون، ثم ارجع إلى الحجر الأسود، فقبله إن استطعت واستقبله وكبر، ثم اخرج إلى الصفا فاصعد عليه، واصنع كما صنعت يوم دخلت مكة، ثم ائت المروه فاصعد عليها وطف بينهما سبعة أشواط، تبتدؤ بالصفا وتختتم بالمروه، فإذا فعلت ذلك فقد أحللت من كل شيء أحرمت منه إلا النساء، ثم ارجع إلى البيت وطف به أسبوعاً آخر، ثم تصلّ ركعتين عند مقام إبراهيم (عليه السلام)

وقد أحلت من كل شيء، وفرغت من حجك كله، وكل شيء أحرمت منه»(١).

ثم إنه يستحب دخوله مكة والمسجد حافياً خاضعاً مع السكينة والوقار، ودخول المسجد من باب بني شيبه، لإطلاق الأخبار الداله على ذلك، الشامل لدخول مكة أولاً للعمرة، وثانياً للحج.

ولعل من المستحب أيضاً لمن كان دخوله لمكة ابتداءً _ أى لم يعتمر قبل إما لضيق الوقت، أو لأنه يحج حجاً يؤخر عمرته _ أن يدعو على باب المسجد بقوله: «السلام عليك» الدعاء، ويدعو حين دخوله بقوله: «اللهم إني أسألك في مقامى هذا»، وقد ورد الدعاءان فى صحيحه ابن عمار(٢) الوارده فى طواف العمرة، وإنما لم نجعل الدعاءين مطلقاً، لقوله فى الدعاء الأخير: «فى أول مناسكى»، حيث إن ظاهره أنه يقرؤها فى أول دخول المسجد، فإن كان أوله مناسكه الحج قرأهما فيه، وإن كان العمرة قرأها فيه.

ص: ٥٤

١- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٠٥ باب ٤ ح ١ من أبواب زياره البيت.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٣٢١ باب ٨ ح ١ من أبواب مقدمات الطواف وما يتبعهما.

(مسألة ٢): تجب في الطواف الطهارة من الحدث الأكبر ومن الحدث الأصغر، إذا كان الطواف واجباً بلا خلاف ولا إشكال، بل في الجواهر الإجماع بقسميه عليه، ويدل عليه متواتر الروايات:

مثل صحيح معاوية، عن الصادق (عليه السلام): «لا بأس أن تقضى المناسك كلها على غير وضوء إلا الطواف بالبيت، والوضوء أفضل» (١)، والمرادان الوضوء لسائر المناسك أفضل.

وصحيح علي بن جعفر، عن أخيه موسى (عليه السلام)، قال: سألته عن رجل طاف بالبيت وهو جنب فذكر وهو في الطواف، قال: «يقطع طوافه ولا يعتد بشيء مما طاف»، وسألته عن رجل طاف ثم ذكر أنه على غير وضوء: «يقطع طوافه، ولا يعتد به» (٢).

وصحيح ابن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام)، قال: عن رجل طاف طواف الفريضة وهو على غير طهور، قال (عليه السلام): «يتوضأ ويعيد طوافه، وإن كان تطوعاً توضأ وصلّى ركعتين» (٣).

أما الطواف المندوب _ والمراد به ما كان طوافاً ابتدائياً، لا ما كان جزءً لحج مندوب، لأن ما كان جزءً لحج مندوب يكون واجباً بالشروع فيه، وكذلك ما كان جزءً لعمره مندوبه _ فالطهارة من الأصغر، بل الأكبر الذي لا ينافي حدثه لدخول المسجد، مثل غسل المس له، مندوب كما هو المشهور، لإطلاق بعض الأدلة الدالة على ذلك.

ص: ٥٥

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤٤ باب ٣٨ ح ١ من أبواب الطواف.
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤٤ باب ٣٨ ح ٤ من أبواب الطواف.
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤٤ باب ٣٨ ح ٣ من أبواب الطواف.

وللنبوي المشهور: «الطواف بالبيت صلاه».

وعن أبي الصلاح القول بوجوبه، لكن يردده الأصل.

وصحيح حرير، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في رجل طاف تطوعاً وصلّى ركعتين وهو على غير وضوء، قال (عليه السلام): «يعيد الركعتين ولا يعيد الطواف»^(١).

وخبر عبيد بن زرار، عن الصادق (عليه السلام) قال: «لا بأس أن يطوف الرجل النافلة على غير وضوء، ثم يتوضأ ويصلّى، وإن طاف متعمداً على غير وضوء فليتوضأ وليصل، ومن طاف تطوعاً وصلّى ركعتين على غير وضوء فليعد الركعتين ولا يعيد الطواف»^(٢).

والمراد بإعادة الركعتين بطلانهما، لا وجوب الإعادة، لأنه ليس بواجب صلاه طواف النافلة، سواء لم يصلها أصلاً أو صلاها على غير طهر، واحتمال وجوبها إذا صلاها من غير طهر ممنوع، إذ المنصرف من الروايتين أن الطواف من غير طهر صحيح، أما الصلاه بدون الطهر فليست بصحيحه.

وفي روايه أخرى لعبيد بن زرار، قال: قلت له: رجل طاف على غير وضوء، فقال (عليه السلام): «إن كان تطوعاً فليتوضأ وليصل»^(٣).

وفي روايه ثالثة له، عنه (عليه السلام)، قال: قلت له: إني أطوف طواف النافلة وأنا على غير وضوء، قال: توضأ وصل، وإن كنت متعمداً^(٤).

ص: ٥٦

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤٥ باب ٣٨ ح ٧ من أبواب الطواف.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤٤ باب ٣٨ ح ٢ من أبواب الطواف.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤٥ باب ٣٨ ح ٨ من أبواب الطواف.

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤٥ باب ٣٨ ح ٩ من أبواب الطواف.

ثم إنه لا- ينبغي الإشكال في أنه إذا لم يقدر على الطهارة المائيه تطهر بالتراب بدلاً عنها، لإطلاقات أدله البدليه، وهذا هو المشهور بينهم هنا وفي كتاب الطهارة، حيث أطلقوا البدليه، خلافاً لما عن فخر المحققين، من عدم إباحه التيمم للجنب لدخول المسجدين ولا- اللبث فيما عداها من المساجد، بل عن الفخر أنه نقل عن والده العلامة أنه لا يرى إجزاء التيمم فيه بدلاً عن الغسل.

قال في الجواهر: ومقتضاه عدم استباحه الطواف (11)، ولعل الوجه أنه لا يرى رفع الحدث بالتيمم، فلا فائده فيه في جواز دخول المسجدين والطواف.

لكن فيه: إنه أولاً يلزم القول بإطلاق البدليه في إيرائه الطهارة، لإطلاق أدلتها، كما ذكرناها في باب التيمم من كتاب الطهارة.

وثانياً: إنه لو لم نقل برفع التيمم للحدث وإيرائه الطهارة لا بد من القول بالبدليه للأدله الداله عليها.

وكيف كان، فلم يظهر وجه كلامهما، ومن المستبعد جداً أن يقول العلامة بعدم صحه الطواف مع التيمم إذا تعذرت الطهارة المائيه.

ثم إنه إن تعذر عليه الطهارة الترابيه أيضاً لمرض ونحوه _ كما رأيت أنا بعض المرضى الذين كان يضرهم مس كل من الماء والتراب حسب ما وصف لهم الأطباء _ فهل يكون حينئذ كالحائض في وجوب الاستنابه، أو يباشر هو بنفسه، احتمالان، وإن كان الثاني أقوى لدليل الميسور، ولأنه إذا فقد الشرط استصح بقاء المشروط، وقد تقدم في كتاب الصلاه أن تكليف فاقد الطهورين أن يأتي بالصلاه أداءً فقط، وعليه فيأتي هو بالطواف وصلاته، وإن كان

ص: ٥٧

الأحوط الاستنابه معه أيضاً بصورة التيمم.

وهل له أن يقدم الطواف وصلاته على الوقوفين إذا أمكن حينذاك مع الطهاره، الأحوط الجمع بين التقديم والتأخير، وإن كان الأقرب كفايه التأخير فقط، لأصالة عدم وجوب التقديم.

ثم إن مقتضى القاعده أن المستحاضه تعمل أعمالها وتطوف، لما تقدم في كتاب الطهاره من وجوب الأعمال عليها، وأنها حينئذ بحكم الطاهره.

وكذا السلس والمبطون ومتواتر الريح والمنى والنوم، لقاعده الاضطرار، بضميمه ما دل على الطهاره الاضطراريه، فلا يستتبع ما دام يمكنه الإتيان بنفسه ولو بطهاره اضطراريه، بل في الجواهر ادعى عدم الخلاف بالنسبه إلى المستحاضه.

ويدل عليه في خصوص المقام: قول الصادق (عليه السلام) في مرسله يونس: «المستحاضه تطوف بالبيت وتصلى ولا تدخل الكعبه»^(١). والظاهر أن ذكر عدم دخولها الكعبه من جهه أنه ليس على النساء دخول الكعبه، المحمول على الكراهه وعلى عدم تأكد الاستحباب.

ثم إن الفقهاء ذكروا أن مس الميت حدث لا تصح معه الصلاه كسائر الأحداث الكبرى، وقد تقدم في كتاب الطهاره الإشكال في ذلك، وعليه فمقتضى القاعده عدم البأس بطواف وصلاته من كان عليه هذا الغسل، وإن كان الفتوى بذلك مشكل في المقام، فالأحوط الغسل عن المس للصلاه وطوافه.

ص: ٥٨

(مسألة ٣): اختلفوا فى اشتراط إزاله النجاسه عن الثوب والبدن على أقوال:

الأول: الاشتراط مطلقاً، وهذا هو المنسوب إلى الأكثر، بل عن الغنيه الإجماع عليه.

الثانى: عدم الاشتراط مطلقاً، واختاره الإسكافى وابن حمزه والمدارك والذخيره والكفایه والمستند، بل عن بعضهم أنه اختاره جماعه من المتأخرين.

الثالث: التفصيل، فالاشتراط فى غير ما يعفى عنه فى الصلاه فلا يشترط، اختاره بعضهم، فحال الطواف عنده حال الصلاه.

والأحوط الأول، وإن كان فى دليله نظر، فلا يثبت به الوجوب القطعى.

استدل للأول: بالنبوى: «الطواف بالبيت صلاه».

وبموثقه يونس بن يعقوب، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل رأى فى ثوبه الدم وهو فى الطواف، قال: «ينظر الموضع الذى رأى فيه الدم فيعرفه ثم يخرج فيغسله ثم يعود فيتم طوافه» (١).

وقريبه منها الأخرى.

واستدل للثانى: بمرسى البزنطى الذى هو فى حكم الصحيح، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قلت له: رجل فى ثوبه دم مما لا يجوز الصلاه فى مثله فطاف فى ثوبه، فقال: «أجزأه الطواف فيه ثم ينزعه ويصلى فى ثوب طاهر» (٢).

وروايه خلاد الكوفى، قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): طفت الطواف وفى ثوبى دم، قال (عليه السلام): «لا بأس» أو «لا عليك» (٣).

ص: ٥٩

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦٢ باب ٥٢ ح ٢ من أبواب الطواف.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦٢ باب ٥٢ ح ٣ من أبواب الطواف.

٣- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١٥٣ باب ٣٦ من أبواب الطواف ح ١.

والجمع بين هاتين وبين روايات القول الأول حمل تلك على الكراهه، بالإضافة إلى عدم صحه سند النبوى.

أما من قال بأنه يعفى عنه ما يعفى فى الصلاه، فقد حمل روايه يونس على ما لا يعفى، بقريته الانصراف، ويؤيده النبوى، خلافاً للعلامه وغيره حيث قالوا بإطلاق روايه يونس وعدم انصرافها إلى ما ذكر.

ومنه تعرف وجه النظر فى قول الجواهر: التحقيق عدم العفو فى الأقل من الدرهم من الدم، وفيما لا يتم الصلاه به، وكان عليه أن يذكر ثوب المريبه أيضاً، ثم قال: أما دم القروح والجروح، فالظاهر العفو للحرج (١)، ولا بأس به على مذهبه.

أما دم المستحاضه فلا بأس به، مع أنه دم إذا عملت ما يجب عليها.

فلا مجال لاحتمال النياه فى دم القروح والجروح، أو عدم الحج هذا العام، أو تقديم الطواف إذا علم بأنه يبطل بعد منى بهما.

وهل حكم المقام حكم الصلاه فى النجاسه المنسيه والنجاسه المجهوله، على رأى من يرى طهاره الثوب والبدن ويرى العفو عن أقل من الدرهم، احتمالان، من النبوى، ومن إطلاق روايه يونس، ويؤيد الأول استثناء معفيات الصلاه.

ثم إنه إذا ذكر فى أثناء الطواف عدم الطهاره من الحدث، فإن كان طوافاً مندوباً جاز إتمامه وجاز قطعه، لما تقدم من عدم وجوب الطهاره فى المندوب.

نعم لو تذكر جنابته أو حيضها وجب القطع مقدمه للخروج، إلا- إذا أمكن التيمم وكان تكليفه التيمم، أو أمكنه الغسل كما إذا كانت السماء تهطل أو ما أشبهه.

ص: ٦٠

ومنه يعلم أنه لو كان ممنوعاً من الطهورين لم يجز له الإتمام إذا كان جنباً أو حائضاً، إذ الإتمام هو في الواجب، بناءً على ما تقدم من طواف فاقد الطهورين مثل صلاته، أما في المندوب فلا- دليل على جواز بقائه في المسجد إذا كان ممنوعاً عن الطهورين.

نعم إذا كان مجبوراً من البقاء في المسجد لغلق بابه مثلاً- وقد جنب، فمن المحتمل صحه طوافه جنباً، إذ حيث إن بقاءه في المسجد ليس محرماً لمكان الاضطرار، لا- يفرق فيه بين أن يبقى في مكان أو يسير مسيراً اعتباطياً أو طوافياً، إذ إطلاق أدله الطواف المندوب تشمله بدون مانع.

أما لو تذكر عدم طهارته من الأصغر في أثناء الصلاة قطعها، لعدم جواز النافله بدون الطهاره، كما تقدم في كتاب الصلاة، إلا على احتمال الشيخ المرتضى (رحمه الله) عن جواز صلاة الحائض، لأن النهي ليس ذاتياً، وفيه ما ذكرناه هناك من أنه خلاف ظاهر النص.

أما ما ذكره الجواهر من قوله: ولا استيناف في المندوب _ فيمن ذكر عدم الطهاره من الحدث في الأثناء _ إلا لصلاته (1)، فاللازم أن يريد بالاستثناء ما إذا أراد الصلاة، وإلا فلا وجوب للإتيان بالصلاه للطواف المندوب، كما تقدم الكلام فيه.

ثم إنه لو شك في الطهاره الحديثيه، فإن كان بعد الفراغ من الطواف بنى على الصحه، لقاعده الفراغ، وإن كان في أثناءه فإن كان مع سبق الطهاره بنى

ص: ٦١

على الطهاره، وإن كان مع سبق الحدث، أو كان لا يعلم السابق من الحدث والطهاره مع تواردهما عليه، بنى على الحدث، على ما فصلناه فى كتاب الطهاره.

ولو كان الشك فى الأثناء مع سبق الحدث أو تواردهما استأنف، كما عن العلامه، وفى الجواهر لاستصحاب العدم.

وأصالة الصحه لا تجرى بالنسبه إلى ما أتى به لارتباط الطواف، كما لا تجرى إذا شك فى أثناء الصلاه، فتأمل.

ص: ٦٢

(مسألة ٤): لا إشكال ولا خلاف في اشتراط طواف الرجل بالاختتان.

وفي الجواهر لا خلاف أجده فيه، وعن المنتهى الاتفاق عليه، وعن الحلبي أن إجماع آل محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) عليه.

لكن في المستند بعد أن نسبه إلى الأ-كثر قال: فإن ثبت الاتفاق فهو، وإلا ففي إثبات وجوبه واشتراطه من الأخبار إشكال، وقد نقل التوقف في المسألة عن الحلبي والكفايه والذخير، قال: وهو في موقعه جداً.

أقول: لا ينبغي الإشكال بعد صراحه الأخبار.

ففي صحيح معاوية، عن الصادق (عليه السلام): «الأغلف لا يطوف بالبيت، ولا بأس أن تطوف المرأة» (١).

وصحيح حرير، وإبراهيم بن عمر، عن الصادق (عليه السلام) قال: «لا بأس أن تطوف المرأة غير مخفوضه، وأما الرجل فلا يطوف إلا وهو مختن» (٢).

وخبر إبراهيم بن ميمون، عن الصادق (عليه السلام)، في رجل أسلم فيريد أن يختن وقد حضر الحج، أيحج أو يختن، قال (عليه السلام): «لا يحج حتى يختن» (٣).

وعن حنان بن سدير، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن نصراني أسلم وحضر يحج ولم يكن اختن، أيحج قبل أن يختن، قال: «لا، ولكن يبدأ بالسنة» (٤).

هذا بالنسبة إلى الرجل المتمكن، أما غيره فالمرأة لا إشكال في عدم اشتراط

ص: ٦٣

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٣٦٩ باب ٣٣ ح ١ من أبواب الطواف.
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٣٦٩ باب ٣٣ ح ٣ من أبواب الطواف.
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٣٦٩ باب ٣٣ ح ٢ من أبواب الطواف.
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٣٧٠ باب ٣٣ ح ٤ من أبواب الطواف.

طوافها باختتانها، ولا خلاف فى ذلك، بل عليه الإجماع والضروره.

ويدل على عدم الاشتراط الأصل، وبعض الروايات السابقه، ولكن لا يبعد استحباب الاختتان بالنسبه إلى الطواف، لظهور قوله (عليه السلام): «لا بأس» فى أنه حكم جائز فى قبال الفضيله.

والخنثى لا يشترط له أيضاً، للأصل بعد ظهور الأدله فى الرجل، وقد تحقق فى غير موضع من الكتاب أن وجوب الاحتياط على الخنثى بالجمع بين تكاليف الرجل والمرأه غير واضح الوجه.

نعم يمكن أن يقال إن عورته حيث إنها كعوره الرجل يلزم عليه الاختتان للمناط، بل وإن علم أنها امرأه، لكنه غير مقطوع به، بل الظاهر فى معلوم الأنوثيه العدم.

والصبي قيل بعدم وجوب الاختتان له، فإن طاف أو طيف به وهو غير مختون صح طوافه، ولم تحرم النساء عليه، عقده له قبل البلوغ، أو بعد البلوغ، وهذا هو الذى استظهره الجواهر من الشرائع وغيره، وقال فى المستند: إنه لا إشكال فى انتفاء الاشتراط فى الصبي والخنثى وغير المتمكن والناسى، واستدل لذلك بالأصل واختصاص الأدله بالرجال، وعدم الإجماع على الوجوب. وقد تقدم أن المستند جعل الإجماع دليلاً لمسأله الرجل.

لكن الظاهر الوجوب، والاشتراط بالنسبه إليه، لوحده حكمه مع الرجل فى كل الأمور، كوحده حكم الصبييه مع المرأه فى كل الأمور، فإن المستفاد من الأدله أن الحكم وضعى لا فرق فيه بين الكبير والصغير، كما أنه كذلك بالنسبه إلى ستر الرأس والوجه والاستئلال ولبس الزينه إلى غير ذلك، وكما أنه كذلك بالنسبه إلى قتل الرجل للمرأه، وقتل المرأه للرجل، إلى غيرها من الأحكام الجاريه على الصبييه والصبي، وهذا هو الذى اختاره الجواهر، ولعل فى صحيح معاويه إشعار به، والظاهر أن النائب محكوم بهذا الحكم لا المنوب عنه، سواء كان حياً

أو ميتاً، حج بنفسه إلا- الطواف فاستناب فيه، أو كان النائب نائباً عنه في الحج كله، إذ الظاهر من النص والفتوى أنه تكليف الطائف، كما أن الظاهر أن الجاهل والناسي لا- بأس بطوافهما، لقوله (عليه السلام): «أى رجل ركب أمراً بجهاله فلا شيء عليه»^(١). وللدليل الرفع، وقد تقدم من المستند الفتوى بذلك في الناسي.

نعم الأحوط لهما إعادة الطواف مع الاختتان إن أمكن، وإلا فالاستناب فيه.

أما غير المتمكن من الاختتان، ففيه احتمالات:

أن يطوف بنفسه، ولذا حكى عن القواعد وغيره أنه لو تعذر الاختتان ولو لضيق الوقت سقط.

وأن يستناب، لأنه كالحائض حيث إن فقد الشرط يقتضى فقد المشروط، بعد أن كان الحكم وضعياً، وهذا هو الظاهر من ميل كاشف اللثام كما حكى عنه.

وأن يؤخر حجه إلى العام القادم، وهذا هو الذى مال إليه الجواهر.

لكن الظاهر هو الأول، لدليل الميسور، وأهميه وجوب حجه الإسلام فى عام القدره تمنع من تقدم الشرط، كما أن الاهميه المذكوره تسقط كل شرط أو جزء غير مقدور إلا إذا كان هناك نص خاص، كمن يعلم بعدم قدرته على الوقوفين، بل الظاهر أنه كذلك بالنسبه إلى من يريد حجاً أو عمره مستحبه، لأن الميسور آت فى المندوبات، ولذا يصلى ندباً بتيمم وبالإشاره وما أشبه إذا تعسر عليه الشرط أو الجزء، فتأمل.

ص: ٦٥

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٦ باب ٤٥ ح ٣ من أبواب تروك الإحرام.

(مسألة ٥): الظاهر الشتراط ستر العوره في الطواف، كما عن الخلاف والغنيه والإصباح والعلامه في جمله من كتبه.

خلافاً للمستند حيث لم يعتبره، ونسبه إلى ظاهر الأكثر حيث إنهم لم يذكروه، وصريح جمع من المتأخرين.

استدل المانع: بالأصل بعد عدم دلالة الروايات، وعدم صحه سند بعضها، لكن الظاهر صحه السند في الجملة وظهور الدلالة، فإن نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عن أن يطوف بالبيت عريان^(١)، كما بلغه الإمام (عليه السلام) متواتر بين المسلمين، ويكفي مثله في الاعتماد على السند، كما أنه ظاهر الدلالة.

أما رد المستند له بقوله: وأمر النبي الولي (صلوات الله عليهما) عن الله أن لا يطوف إلخ، يحتمل أن يكون المراد الأمر بذلك القول، فلا يفيد الوجوب إلا إذا كان أصل القول مفيداً له، وليس هنا كذلك، انتهى^(٢). ففيه: إنه من باب الأمر بالأمر الذي بناؤهم أنه يفيد الوجوب.

أما المناقشه في سنده، فقد عرفت أنه متواتر، قال في محكى كشف اللثام إنه يقرب من التواتر بطريقنا وطريق العامه.

ففي روايه محمد بن الفضل، عن الرضا (عليه السلام) _ كما رواه الثقة على بن إبراهيم، عن أبيه _ قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أمرني عن الله تعالى، أن لا يطوف بالبيت عريان، ولا يقرب المسجد الحرام مشرك بعد هذا العام»^(٣).

وروى فرات، عن ابن عباس، في قوله تعالى: (وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى

ص: ٦٦

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦٣ باب ٥٣ من أبواب الطواف ح ١.

٢- المستند: ج ٢ ص ٢٢٢ سطر ٥.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦٣ باب ٥٣ ح ٢ من أبواب الطواف.

النَّاسِ يَوْمَ الْحَيِّجِّ الْأَكْبَرِ} (١١))،: «المؤذن عن الله ورسوله على بن أبي طالب (عليه السلام) أذن بأربع كلمات، بأن لا يدخل المسجد إلا مؤمن، ولا يطوف بالبيت عريان، ومن كان بينه وبين النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أجل فأجله إلى مدته، ولكم أن تسيحوا في الأرض أربعة أشهر» (٢)).

وعن الصدوق في العلل، أنه روى بسنده إلى ابن عباس: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بعث علياً (عليه السلام) ينادى: «لا يحج بعد هذا العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان» (٣)).

وعن تفسير العياشى، عن حريز، عن الصادق (عليه السلام): «إن علياً (عليه السلام) قال: لا يطوف بالبيت عريان وعريانه ولا مشرك» (٤)).

وبسنده عن محمد بن مسلم، عن الصادق (عليه السلام): «إن علياً (عليه السلام) قال: ولا يطوفن بالبيت عريان» (٥)).

وبسنده عن أبي بصير، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «خطب على (عليه السلام) الناس واخترط سيفه وقال: لا يطوفن بالبيت عريان» (٦)).

وبسنده عن على بن الحسين (عليه السلام): «إن لعلى (عليه السلام) اسماً فى القرآن لا يعرفه الناس قال: «وأذان من الله ورسوله» إلى أن قال: «فكان مما

ص: ٦٧

١- سورة التوبة: الآية ٣.

٢- تفسير قرآن: ص ٥٣.

٣- جامع الأحاديث: ج ١١ ص ٣٢٥ الباب ٢١ ح ١.

٤- تفسير العياشى: ج ٢ ص ٧٣ ح ٤.

٥- المصدر: ص ٧٤ ح ٥.

٦- المصدر: ح ٧.

نادى به: ألا لا يطوف بعد هذا العام عريان، ولا يقرب المسجد الحرام بعد هذا العام مشرك» (١).

وفى روايه فرات، عن الصادق (عليه السلام)، فى قصه إرسال الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) علياً (عليه السلام) إلى أن قال: «فلا يطوفن بالبيت عريان بعد هذا ولا مشرك، فمن فعل فإن معاقبتنا إياه بالسيف» (٢).

وعن إقبال السيد: «وكان على (عليه السلام) ينادى فى المشركين بأربع: لا يدخل مكه مشرك بعد مأمنه، ولا يطوف بالبيت عريان» إلى أن قال: «وكانت العرب فى الجاهليه تطوف بالبيت عراه، ويقولون لا يكون علينا ثوب حرام، ولا ثوب خالطه إثم، ولا نطوف إلا كما ولدتنا أمهاتنا» (٣).

أقول: وكان بعض النساء العاريات حين الطواف ينشدن:

اليوم يبدو بعضه أو كله

فما بدا اليوم فلا أحله

وكان بعض من يريد التزويج أو تريد التزويج برجل، وبعض الفساق من الجنسين يقفون ينظرون إلى أجسام الرجال والنساء وعوراتهم، وكان ذلك سبباً لانتشار الفجور والزنا واللواط حتى بالنساء ذوات الأزواج، وأحياناً يقع الفجور فى نفس المطاف أو الكعبه.

وعن تفسير أبى الفتوح فى مناداه على (عليه السلام)، أنه كان يقول فى جملة ذلك: «أن لا يطوف بعد هذا اليوم عريان» (٤).

إلى غيرها من الروايات الكثيره

ص: ٦٨

١- المصدر: ص ٧٦ ح ١٢.

٢- المستدرک: ج ٢ ص ١٥٣ الباب ٣٧ من أبواب الطواف ح ٢.

٣- المصدر: ح ٤.

٤- المستدرک: ج ٢ ص ١٥٣ الباب ٣٧ من أبواب الطواف ح ٥.

الوارده في كتب السنه والشيعه، كما في البحار والوسائل والمستدرک والجواهر والغدير، بل في غالب تفاسير الشيعه والسنه ذيل الآيه المباركه، ولا يبعد دعوى كونه من الضروريات لمن راجع ما ذكرناه من الكتب والروايات.

ثم إنه لما قام الإجماع على عدم اعتبار أزيد من ستر العوره للرجل، كفى ستره للعوره في طوافه، وكذا بالنسبه إلى الطفل، وفي كفايه الستر باليد إشكال، لعدم بعد صدق أنه طاف عرياناً عليه.

أما المرأة فهل يكفي سترها عورتها إذا لم يكن ناظر محترم، أو اللازم ستر جميع جسدها، احتمالان، من عدم بعد صدق أنها طافت عريانه وإن سترت عورتها، ولا مانع من أن يكون الصدق في الرجل والمرأة مختلفاً ولو بالقرينه الخارجيه، ومن أنها لم تطف عريانه.

والأول إن لم يكن أقرب، فلا شك في أنه أحوط.

والأحوط للخشي أن يكون كالمراه، وإن كان الأقرب صحه طوافه كالرجل، لما ذكرناه في حكم الخشي مكرراً، وأنه لا دليل على لزوم احتياطه بإتيان التكليفين.

ثم إنه لو سقط إحراره في حال الطواف لفتته، فإن لم يمش فيها لم يكن في طوافه إشكال، أما لو مشى قليلاً كالخطوه، فهل يعيدها لأنه من الطواف عرياناً أم لا، لانصراف الأدله عن مثله، احتمالان، الأحوط الأول، وإن كان لا يبعد الثاني.

ولو لم يكن لباس استناب لو كان هناك ناظر محترم، ولو لم يكن ناظر محترم طاف بنفسه، لدليل الميسور، وكذلك إذا لم يكن طاهر البدن أو اللباس، فإنه يستناب إن كان هناك محذور مثل أن تكون نجاسته توجب الهتك، ويطوف بنفسه إن كان لا يوجب ذلك، واللباس النجس مقدم على العريان، تقديماً لفقد الوصف على فقد الأصل، فإنه المستفاد من دليل الميسور.

وهل الحكم كذلك

إذا كان حريراً للرجال أو غير مأكول اللحم، لا يبعد ذلك لدليل الميسور، ولأهميه حرمة العريان على حرمة الحرير.

ويؤيده قوله (عليه السلام): «عاقبناه بالسيف»، فإن جزاء لابس الحرير عمداً ليس السيف، فكيف بغير العمد.

ولو طاف عرياناً جهلاً بالموضوع وأنه عار، أو بالحكم، فالظاهر الصحة، لقوله (عليه السلام): «أى رجل ركب أمراً بجهاله فلا شىء عليه».

ولو دار بين اللباس المغضوب والعارى، قدم الثانى مع عدم الناظر المحترم، وإلا ففيهما وفى الاستنابه احتمالات.

ص: ٧٠

(مسألة ٦): يستحب ثلاثه أغسال لمن أراد الطواف: غسل لدخول الحرم، وغسل لدخول مكة، وغسل للطواف، بل غسل رابع أيضاً لدخول المسجد، ولا فرق في غسل دخول مكة والحرم بين بناء مكة بقدر الحرم أو أكبر عنه أو أصغر.

ويدل على الغسل لدخول الحرم خبر أبان بن تغلب، قال: كنت مع أبي عبد الله (عليه السلام) مزامله فيما بين مكة والمدينه، فلما انتهى إلى الحرم نزل واغتسل وأخذ نعليه بيديه، ثم دخل الحرم حافياً، فصنعت مثل ما صنع، فقال (عليه السلام): «يا أبان من صنع مثل ما صنعت تواضعاً لله عز وجل محا الله تعالى عنه مائه ألف سيئه وبنى له مائه ألف درجه، وقضى له مائه ألف حاجه» (١).

أقول: المراد أن هذا العمل له قوه محو مائه ألف سيئه، وقد ذكرنا بعض الكلام في أمثال هذه الروايات في كتاب الدعاء والزياره.

وفي صحيحه معاويه بن عمار، عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا انتهيت إلى الحرم إن شاء الله فاغتسل حين تدخله، وإن تقدمت فاغتسل من بئر ميمون أو من فح أو من منزلك بمكة» (٢).

وعن دعائم الإسلام، عن علي (عليه السلام): «إنه كان إذا أراد الدخول في الحرم اغتسل» (٣).

ويدل على الغسل لدخول مكة صحيحه الحلبي، قال: أمرنا أبو عبد الله (عليه السلام) أن نغتسل من فح قبل أن ندخل مكة (٤).

ص: ٧١

١- الوسائل: ج ٩ ص ٣١٥ باب ١ من أبواب مقدمات الطواف ح ١.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٣١٦ باب ٢ من أبواب مقدمات الطواف ح ٢.

٣- الدعائم: ج ١ ص ٣١١ سطر ١٧ من أبواب ذكر دخول الحرم والعمل فيه.

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٣١٨ باب ٥ من أبواب مقدمات الطواف ح ١.

وموثقه محمد الحلبي، عن الصادق (عليه السلام): «إن الله عز وجل قال في كتابه: {طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ}» (١)، فينبغي للعبد أن لا يدخل مكة إلا وهو طاهر وقد غسل عرقه والأذى وتطهر» (٢).

وخبر البجلي، عن الرجل يغتسل لدخول مكة ثم ينام فيتوضأ قبل أن يدخل، أيجزيه ذلك أو يعيد، قال (عليه السلام): «لا يجزيه، لأنه إنما دخل بوضوء» (٣).

وروايه عجلان، قال أبو عبد الله (عليه السلام): «إذا انتهيت إلى بئر ميمون، أو بئر عبد الصمد، فاغتسل واخلع نعليك وامش حافياً وعليك السكينة والوقار» (٤).

والرضوى (عليه السلام): «إذا بلغت فاغتسل قبل أن تدخل مكة، وامش هنيئاً، وعليك السكينة والوقار» (٥).

ولا يخفى أنه لا منافاه بين ما ذكرناه من غسلين، وما في بعض الروايات من التخيير مما ظاهره غسل واحد، لأنه من باب عدم لزوم كل المستحب.

ففي صحيحه ذريح المحاربي، سألته عن الغسل في الحرم قبل دخول مكة أو بعد دخوله، قال (عليه السلام): «لا يضرك أى ذلك فعلت، وإن اغتسلت بمكة

ص: ٧٢

١- سورة البقرة: الآية ١٢٥.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٣١٩ باب ٥ ح ٣ من أبواب مقدمات الطواف.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٣١٩ باب ٦ ح ١ من أبواب مقدمات الطواف.

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٣١٨ باب ٥ ح ٢ من أبواب مقدمات الطواف.

٥- فقه الرضا: ص ٢٧ سطر ١٦.

فلا بأس، وإن اغتسلت في بيتك حين تنزل مكة فلا بأس»^(١).

ويؤيد أنه ترك من باب عدم لزوم المستحب ما في الرضوى (عليه السلام): «وكان ابن عمى يغتسل بذي طوى قبل أن يدخل مكة، وكذلك كان يعظمه عامه العلماء، وإن لم يغتسل فلا بأس»^(٢).

ويدل على الغسل للطواف، ما رواه علي بن أبي حمزة، قال (عليه السلام): «إن اغتسلت بمكة ثم نمت قبل أن تطوف فأعد غسلك»^(٣).

وأما الغسل لدخول المسجد، فقد اعترف غير واحد من الفقهاء بأنه لم يعثر عليه في نص، لكن ذكره العلامة وغيره، بل عن الخلاف والغنية الإجماع عليه، ويكفي مثله دليلاً بعد التسامح في أدله السنن، وظفرهم بمالم يظفر به المتأخرون كمدينه العلم وغيره.

ومما تقدم ظهر الإشكال في كلمات من نفى بعض الأغسال المذكورة، فلا حاجة إلى الإطالة بذكرها وذكر ردها.

وإذا أضيف إلى الأغسال الأربعة الغسل لدخول الكعبة والغسل للإحرام، كانت الأغسال ستة لمن أراد الإحرام ودخول الحرم ومكة والمسجد والطواف ودخول الكعبة.

ثم الظاهر أن الغسل من بئر ميمون أو بئر عبد الصمد أو فح لا خصوصيه له، بعد أن كان المنصرف أنها كانت موارد للماء.

نعم فهم الشرائع وغيره أفضليه الأغسال من الأماكن المذكورة، ولا بأس به للتسامح.

وكذا الظاهر أنه يصح التداخل في الأغسال المذكورة، بأن يغتسل

ص: ٧٣

١- الوسائل: ج ٩ ص ٣١٦ باب ٢ ح ٢ من أبواب مقدمات الطواف.

٢- المستدرک: ج ٢ ص ١٣٦ باب ٤ من أبواب مقدمات الطواف السطر الأخير.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٣١٩ باب ٦ ح ٢ من أبواب مقدمات الطواف.

غسلاً واحداً ينوي به الأغسال الأربعة مثلاً.

وهل يشمل الغسل قبل دخول الحرم ما إذا اغتسل في المدينة وركب الطائرة إلى الحرم، الظاهر ذلك، فإن الانصراف إلى الغسل قبيل الحرم بدوى، ولعله ناشئ من الأسفار السابقة.

ولا فرق في استحباب الأغسال المذكوره بين أن يكون الشخص طاهراً، أو كانت امرأه حائضاً، لما تقدم في كتاب الطهاره من جريان الأغسال الواجبه _ غير الحيض _ والمستحبه للحائض، لإطلاق أدلتها.

ويؤيده في المقام، ما عن الرضوى (عليه السلام): «فإذا انتهيت إلى ذى طوى فاغتسل من بئر ميمون لدخوله مكة، أو بعد ما تدخلها، وكذلك تغسل المرأة الحائض، لأمر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لأسماء بذلك، ولقوله (صلى الله عليه وآله وسلم) للحائض: افعلى ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفى بالبيت» (١).

ولا فرق في الأغسال المذكوره بين أن يكون الدخول لحج أو عمره أو لغيرهما، وأن يكون الطواف واجباً أو مستحباً، وأن يكون الحاج والمعتمر أصيلاً أو نائباً، حجه إسلام أو كفاره أو نذر أو غيرها، كل ذلك لإطلاق النص والفتوى.

ولو لم يتمكن إلا من غسل الجبيره فعله، ولو لم يتمكن من الغسل أصلاً تيمم، وذلك لإطلاق أدله الجبيره والتيمم.

والظاهر استحباب غسل الطفل، فينوى هو إن كان مميزاً، وينوى وليه إن كان غير مميز، لأن أحكام الطفل كأحكام الكبار كما تقدم، لإطلاق النص والفتوى والمناطق.

وتبطل هذه الأغسال بالحدث، كما تقدم.

ص: ٧٤

ولا فرق فى الاستحباب بين أن يدخل حرم ومكه جواً أو براً أو بحراً، والانصراف إلى البر بدوى كما هو واضح.

ولو كان الماء والتراب مضرين له، فالظاهر أنه يأتى بصورة التيمم، ولو على ملابسه، فإنه نوع تواضع، بالإضافة إلى المناط فى التيمم على اللحاف لمن أراد النوم، كما تقدم فى كتاب الطهارة، والله العالم.

ص: ٧٥

(مسألة ٧): هناك مستحبات آخر ذكرتها الروايات والفقهاء، نذكرها في ضمن أمور.

(الأول): مضغ الإذخر عند دخول الحرم، أو عند دخول مكة، ذكر كلاً جماعه من الفقهاء، ويكفي قولهم دليلاً على الاستحباب للتسامح.

وفي صحيحه معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا دخلت الحرم فخذ من الإذخر فامضغه» (١).

قال الكليني (رحمه الله): سألت بعض أصحابنا عن هذا، فقال: «يستحب ذلك ليطيب به الفم لتقريب الحجر» (٢).

وفي روايه أبي بصير، قال أبو عبد الله (عليه السلام): «إذا دخلت الحرم فتناول من الإذخر فامضغه، وكان يأمر أم فروه بذلك» (٣).

والظاهر أن المضغ مستحب، سواء قبل الدخول أو بعده للصدق، وهل ينسحب الحكم إلى من أراد دخول المسجد، احتمالان، من تعليل الكليني، ومن أنه غير ظاهر من النص، ولا حجية في كلام بعض الأصحاب.

وكذلك في انسحاب الحكم إلى سائر النبات الطيب احتمالان.

نعم لا فرق في الإذخر بين الجديد واليابس، وإن كان انصراف الجديد غير بعيد.

ويكفي مسمى المضغ، وإن كان فاقد الأسنان.

ثم إنه قد تقدم المنع عن الطيب للمحرم، فإن كان محرماً امتنع من الطيب

ص: ٧٦

١- الوسائل: ج ٩ ص ٣١٦ باب ٣ ح ١ من أبواب مقدمات الطواف.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٣١٦ باب ٣ ح ١ ذيله من أبواب مقدمات الطواف.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٣١٧ باب ٣ ح ٢ من أبواب مقدمات الطواف.

المحرّم، وإطلاق الجواهر باستحباب مضغ غيره بما يطيب به الفم يراد به غير المحرم قطعاً.

نعم من ليس محرماً لا بأس له بمضغ غيره.

ولو كان له مانع عن مضغ الإذخر لمرض ونحوه طيب جسده به رجاءً.

(الثانى): أن يدخل مكة من أعلاها، إما مطلقاً كما ذكره غير واحد من الفقهاء، أو أنه مقيد بمن أتاها من طريق المدينة، كما عن التهذيب والمراسم والوسيلة والسرائر، وعن العلامة تقييده بمن أتاها من طريق المدينة أو الشام، ولا يبعد الإطلاق، لإطلاق جملة من الفقهاء، بضميمة التسامح.

ويدل على الحكم: خبر يونس، قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): من أين أدخل مكة، وقد جئت من المدينة، فقال (عليه السلام): «ادخل من أعلى مكة، وإذا خرجت تريد المدينة فاخرج من أسفل مكة» (١).

وفى صحيح معاوية، عن الصادق (عليه السلام) فى حديث: «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) دخل من أعلا مكة من عقبه المدنيين، وخرج من أسفل مكة من ذى طوى» (٢).

وفى حديث حسن بن محبوب: دخل (صلى الله عليه وآله وسلم) من أعلا مكة من عقبه المدنيين، وخرج من أسفلها. (٣)

وعن العوالى: إنه (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يدخل مكة من الثنية العليا،

ص: ٧٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ٣١٧ باب ٤ ح ٢ من أبواب مقدمات الطواف.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٣١٧ باب ٤ ح ١ من أبواب مقدمات الطواف.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٣١٨ باب ٤ ح ٣ من أبواب مقدمات الطواف.

ويخرج من الثنية السفلى (١)).

ومنه يعلم الاستحباب مطلقاً لقوله: «كان».

بل فى الجواهر: قيل إنه (صلى الله عليه وآله وسلم) عدل إليه (٢))، مما يدل على أنه الأفضل لمن أتى من أى طريق، وعليه فيستحب ذلك حتى لمن جاء بالطائره.

كما أنه يظهر من الأخبار المذكوره استحباب الخروج من أسفلها.

(الثالث): ينبغي أن يكون حال دخول الحرم ومكة والمسجد والكعبه بتواضع، حافياً، على سكينه فى القلب، ووقار فى الجسد، وأخذ النعلين باليدين، ولبس خلعان الثياب، ذكرها فى الجملة جملته من الفقهاء، ويدل عليه فى الجملة ما تقدم من خبر عجلان.

وفى صحيح معاويه، عن الصادق (عليه السلام): «إذا دخلت المسجد الحرام فادخله حافياً على السكينه والوقار والخشوع»، قال (عليه السلام): «ومن دخله بخشوع غفر الله له إن شاء الله»، قلت: ما الخشوع، قال: «السكينه لا تدخل بتكبر» (٣)).

أقول: فإن الوقار قد يكون بتكبر، وقد يكون بتواضع.

وفى صحيحه الآخر، عنه (عليه السلام)، أنه قال: «من دخلها بسكينه غفر له ذنبه»، قلت: كيف يدخل بسكينه، قال: «يدخل غير متكبر ولا متجبر» (٤)).

أقول: الظاهر أن المراد لا يكون جباراً، وإن كان دخوله بتواضع ظاهرياً.

وعن إسحاق بن عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «لا يدخل مكة رجل

ص: ٧٨

١- العوالى: ج ١ ص ١٤٠ ح ٤٩.

٢- الجواهر: ج ١٩ ص ٢٨٢ طر ١٢.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٣٢١ باب ٨ ح ١ من أبواب مقدمات الطواف.

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٣٢٠ باب ٧ ح ١ من أبواب مقدمات الطواف.

بسكينه إلا غفر له»، قلت: ما السكينه، قال (عليه السلام): «بتواضع» (١).

وعن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «انظروا إذ أهبط الرجل منكم وادى مكة فالبسوا خلقان ثيابكم أو سمل ثيابكم، فإنه لم يهبط وادى مكة أحد ليس في قلبه من الكبر، إلا غفر له» (٢).

وعن أبي حمزه، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «من دخل مكة بسكينه غفر الله له ذنوبه» (٣).

بل لا يبعد استحباب كل ما يوجب الخشوع، كما يستفاد من روايه هشام.

ومنه يعلم استحباب عدم الركوب عند الدخول، أما دخول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) المسجد راكباً، فقد كان لأجل أنه قائد، والقائد يجب ارتفاعه عن الناس لينظروا إليه فيتعلموا منه، ومنه دخوله (صلى الله عليه وآله وسلم) راكباً حين دخول مكة.

(الرابع): أن يدخل المسجد من باب بنى شيبه، فعن سليمان بن مهران، عن الصادق (عليه السلام) _ في حديث المأزمين _: «إنه موضع عبد فيه الأصنام، ومنه أخذ الحجر الذي نحت منه هبل الذي رمى به على (عليه السلام) من ظهر الكعبه لما علا ظهر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فأمر به فدفن عند باب بنى شيبه، فصار الدخول إلى المسجد من باب بنى شيبه سنه لأجل ذلك» (٤).

قال في الجواهر: ولما وسع المسجد دخل الباب، ولعله لذا قيل: فليدخل

ص: ٧٩

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٣٢٠ باب ٧ ح ٢ من أبواب مقدمات الطواف.
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٣٢٠ باب ٧ ح ٣ من أبواب مقدمات الطواف.
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٣٢٠ باب ٧ ح ٤ من أبواب مقدمات الطواف.
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٣٢٣ باب ٩ ح ١ من أبواب مقدمات الطواف.

من باب السلام، وليأت البيت على الاستقامه فإنه يازائه (١١).

أقول: وفي سنه ذهباى الحج كان قد علم على موضع باب بنى شيبه بعلامه، هى طاق كان الناس يدخلون من تحته.

وذكر الدخول من باب بنى شيبه الرضوى والصدوق فى المقنع.

ثم الظاهر استحباب الدخول من باب بنى شيبه كلما أراد الدخول، لا فى المره الأولى فحسب، ولا يبعد أن يستفاد من حديث سليمان استحباب الخروج منه أيضاً، لكنى لم أجد من ذكره، والله العالم.

(الخامس): أن يدعو بالأدعيه الوارده عن الأئمه الطاهرين (عليهم السلام).

ففى روايه الكلينى، عن أبى بصير، عن الصادق (عليه السلام) قال: تقول على باب المسجد:

بسم الله وبالله، ومن الله وإلى الله، وما شاء الله، وعلى مله رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وخير الأسماء لله، والحمد لله، والسلام على رسول الله (صلى الله عليه وآله)، والسلام على محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وآله) السلام عليك أيها النبى ورحمه الله وبركاته، السلام على أنبياء الله ورسله، السلام على إبراهيم خليل الرحمان، السلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين، والسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين.

اللهم صل على محمد وآل محمد، وبارك على محمد وآل محمد، وارحم محمداً وآل محمد، كما صليت وباركت وترحمت على إبراهيم وآل إبراهيم، إنك حميد مجيد.

اللهم صل على محمد وآل محمد، عبدك ورسولك، وعلى إبراهيم خليلك،

ص: ٨٠

وعلى أنبيائك ورسلك، وسلام عليهم وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

اللهم افتح لى أبواب رحمتك، واستعملنى فى طاعتك ومرضاتك، واحفظنى بحفظ الإيمان أبداً ما أبقيتنى، جل ثناء وجهك.

الحمد لله الذى جعلنى من وفده وزواره، وجعلنى ممن ينجيه، اللهم إنى عبدك وزائرک فى بيتك، وعلى كل ما تى حق لمن أتاه وزاره، وأنت خير ما تى وأكرم مزور، فأسألك يا الله يا رحمان وبأنك أنت الله لا إله إلا أنت، وحدك لا شريك لك، وبأنك واحد أحد صمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، وأن محمداً عبدك ورسولك، صلى الله عليه وعلى أهل بيته، يا جواد يا ماجد، يا جبار يا كريم، أسألك أن تجعل تحيتك إياى من زيارتى إياك أول شىء تعطينى فكأك رقتى من النار (تقولها ثلاثاً) وأوسع على اللهم من رزقك الحلال الطيب، وادراً عنى شر شياطين الجن والإنس وشر فسقه العرب والعجم»(١).

وفى صحيح معاوية، قال الصادق (عليه السلام): «إذا انتهيت إلى باب المسجد فقم وقل:

السلام عليك أيها النبى ورحمه الله وبركاته، بسم الله وبالله، وما شاء الله، والسلام على أنبياء الله ورسله، والسلام على رسول الله (صلى الله عليه وآله) والسلام على إبراهيم خليل الله، والحمد لله رب العالمين.

فإذا دخلت المسجد فارفع يديك واستقبل البيت وقل:

اللهم إنى أسألك فى مقامى هذا فى أول مناسكى أن تقبل توبتى، وأن تتجاوز عن خطيئتى، وتضع عنى وزرى، الحمد لله الذى بلغنى بيته الحرام، الذى جعله مثابه للناس، اللهم إنى أشهد أن هذا

ص: ٨١

١- الوسائل: ج ٩ ص ٣٢٢ باب ٨ ح ٢ من أبواب مقدمات الطواف.

بيتك الحرام الذى جعلته مثابه للناس وأمناً ومباركاً وهدى للعالمين، اللهم إني عبدك، والبلد بلدك، والبيت بيتك، جئت أطلب رحمتك، وأروم طاعتك، مطيعاً لأمرك، راضياً بقدرك، أسألك مسأله المضطر إليك، الخائف لعقوبتك، اللهم افتح لى أبواب رحمتك، واستعملنى بطاعتك ومرضاتك»(١).

والرضوى (عليه السلام): «فإذا دخلت ونظرت إلى البيت، فقل:

الحمد لله الذى عظمك وشرفك وكرمك، وجعلك مثابه للناس وأمناً وهدى للعالمين.

ثم ادخل المسجد حافياً وعليك السكينة والوقار، وإن كنت مع قوم تحفظ عليهم رحالهم حتى يطوفوا ويسعوا كنت أعظمهم ثواباً(٢).

وفى بعض نسخه أيضاً: قل: باسم الله وبالله، وابدأ برجلك اليمنى قبل اليسرى، وقل:

اللهم اغفر لى ذنوبى وافتح لى أبواب رحمتك وأبواب فضلك، وجوائز مغفرتك، وأعدنا من الشيطان الرجيم، واستعملنى بطاعتك ورضاك.

وإذا نظرت إلى البيت فقل:

اللهم أنت السلام، ومنك السلام، فحينا ربنا بالسلام، اللهم هذا بيتك الذى شرفت وعظمت وكرمت، اللهم زد له تشريفاً وتعظيماً، وتكريماً وبراً ومهابة»(٣).

السادس: ذكر الوسائل والمستدرک استحباب السواك عند إرادته الطواف أو الاستلام، لما روى عن الباقر (عليه السلام) قال: «شكت الكعبه إلى الله ما تلقى

ص: ٨٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ٣٢١ باب ٨ ح ١ من أبواب مقدمات الطواف.

٢- فقه الرضا: ص ٢٧ سطر ١٦.

٣- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١٤٥ باب ٢٩ من أبواب مقدمات الطواف ح ٢ عن الرضوى.

من أنفاس المشركين، فأوحى الله إليها قري كعبه فإنى مبدلك بهم أقواماً يتنظفون بقضبان الشجر، فلما بعث الله محمداً (صلى الله عليه وآله) أوحى إليه مع جبرئيل بالسواك والخلال(١)).

ص: ٨٣

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٣ ب ٩ ح ٢ من أبواب مقدمات الطواف.

(مسألة ٨): للطواف واجبات أولها النية، كما ذكرناها في سائر كتب العبادات.

والاستداهه حكماً، ولزوم التعيين إذا كان عليه أعمال متعددة، واجبات أو مستحبات أو بالتفريق.

ويدل على لزوم النية أنه عباده إجماعاً، والعباده بحاجه إلى النيه إجماعاً، وقد ذكرنا في غير موضع أصاله التعبيديه في أمثال المقام، لقوله تعالى: {وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ} (١).

وقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «إنما الأعمال بالنيات» (٢). إلى غير ذلك.

والظاهر أن حال أجزاء العمره والحج حال أجزاء الصلاة، حيث إن النيه الأولى كافيه مع الاستداهه، فلا حاجه إلى نيه مستقلة لكل جزء، وكان لذا ترك ذكرها في الروايات.

وما في الجواهر من أنه لولا الإجماع لكانت النيه (أى النيه المستقلة) معتبره فى أجزاء الصلاة، فيه ما لا يخفى، إذ العمل الواحد ذو الأجزاء إذا نواه بـكله فقد تحقق أنه صار بكل أجزاءه بنيته، فلا حاجه إلى النيه لكل جزء جزء منه، حتى أن الإجماع يكون مخرجاً للصلاه.

ومما تقدم ظهر وجوب النيه من أول الطواف إلى آخره، أما ما فى المدارك من أنه لا يضر الفصل اليسير، فإن أراد الفصل بين الإخطار والشروع، فقد عرفت أن الإخطار غير لازم، وإن أراد الفصل بين الداعى وأول العمل، ففيه إنه خلاف «الأعمال بالنيات».

ص: ٨٤

١- سورة البينه: الآيه ٥.

٢- الوسائل: ج ١ ص ٣٥ باب ٥ ح ١٠ من أبواب مقدمات العبادات.

ولذا قال كشف اللثام: إنه لا تصح النية بعد الشروع، كما لا تصح قبله، ومراده بقبله ما إذا انفصل، لا ما إذا كان الداعى موجوداً، وكلامه تام، فإن من يريد الاغتسال مثلاً لا يكفيه أنه نواه قبل الغسل إن كان خلى عن الداعى عند الرمس فى الماء.

ص: ٨٥

(مسأله ٩): اللآزم فى الطواف البدء بالحجر فى ابتداءه والختم به فى انتهائه، كما هو المشهور، بلا خلاف فىه ولا إشكال، وفى الجواهر وغيره الإجماع علىه.

وهل تجب الدقه كما ذكرها غير واحد، أم لا كما عن ظاهر المدارك والرياض وغيرهما من عدم اعتبار محل الابتداء ولا محل الانتهاء من الحجر، فلو ابتداءً مثلاً- بآخر الحجر كان له الختم بأوله مثلاً، احتمالان، ربما يقال بأن المسامحه خلاف ظاهر النص المعبر سبعة أشواط، لأنه يكون حينئذ أقل من سبعة، وخلاف ظاهر الفتاوى.

وهذا وإن كان فى الجملة غير خال عن وجه، إذ كما أن العرف مرجع فى مفاهيم الألفاظ، كذلك هو مرجع فى تطبيقاتها، كما هو مقتضى {وَمِمَّا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ} (١)، وقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «أمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم» (٢).

وقد ذكرنا فى باب الفرسخ من صلاه المسافر وغيره أن حمل ألفاظ الشارع على التطبيقات العرفيه أقرب، خلافاً للشيخ المرتضى ومن تبعه من إلزامهم الدقه فى التطبيق، بدعوى أن العرف مرجع فى المفهوم لا- فى التطبيق، إلا- أن الاعتماد علىه فى كل مكان مشكل، لوجود الانصراف إلى الدقى فى بعض الأماكن مثل ما إذا قال: أعطه مثقالاً من الذهب.

اللهم إلا- أن يمنع الانصراف فى المقام، خصوصاً وأنه محل ابتلاء كافة الناس ولم ينقل من الشارع دقه فىه، ولو لزم الدقه مع غفله العامه للزم للشارع البيان.

ص: ٨٦

١- سورة إبراهيم: الآية ٤.

٢- أصول الكافى: ج ١ ص ٢٣ ح ١٥ كتاب العقل والجهل.

ولا يخفى أن هذا وإن كان لا يخلو من وجه قريب، إلا أن الاحتياط بالدقه.

وفى المقام خلاف آخر، وهو هل أن الواجب هو الابتداء والختم العرفيين، بحيث يتحقق الصدق عرفاً، فلو نوى سبعة وابتدأ من قبل الحجر وانتهى بعده كان كافياً. وهذا هو ظاهر المشهور، وصرح به غير واحد.

أو أن الواجب جعل أول جزء من الحجر محاذياً لأول جزء من مقادير بدنه، بحيث يمر عليه بعد النية بجميع بدنه، وكذا فى الاختتام؟

واختلفوا تبعاً لذلك فى تعيين أول جزء من البدن، هل هو الأنف، أو البطن، أو إبهام الرجلين، أو أنه يختلف حسب اختلاف الناس، وهذا هو المحكى عن العلامة وبعض من تأخر عنه، وعليه فالطواف يبطل بتعمد الزيادة فيه ولو خطوه.

الظاهر الأول، لما عرفت من عرفيه الحكم، وقد بالغ المستند والجواهر فى رد كلام الفاضل ومن تبعه بأن ذلك من التدقيقات المستهجنه، وأنه أقرب إلى الوسواس منه إلى الاحتياط، حتى قال المستند: وما أدرى من أى دليل استنبطوا أول جزء الحجر وأول جزء البدن، ولو أمر المولى عبده بأنه امش مبتدئاً من هذه الأسطوانه ومختتماً بتلك، فهل يتصور أحد أن يريد ملاحظه الأنف أو البطن أو الإبهام، إلى آخر كلامه.

وكيف كان، فيدل على أصل الحكم، بالإضافة إلى التأسى، حيث طاف الرسول (صلى الله عليه وآله) سبعة أشواط، مبتدئاً بالحجر ومختتماً به، كما تواتر بذلك الروايات عند الخاصه والعامه.

بضميمه ما ورد عنه (صلى الله عليه وآله) من قوله: «خذوا عنى مناسككم»،

جملة من الروايات الدالة على أن الطواف سبعة أشواط، وأنه من الحجر إلى الحجر.

مثل صحيح معاوية، عن الصادق (عليه السلام): «من اختصر في الحجر الطواف فليعد طوافه من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود»^(١). ومعنى الاختصار عدم إدخاله في الطواف.

كما يدل على ذلك جملة أخرى من الروايات تأتي إن شاء الله تعالى.

وصحيحه ابن سنان: «إذا كنت في الطواف السابع فأت المتعوذ» إلى أن قال: «ثم أت الحجر فاختم به»^(٢).

ورواه الصدوق، عن الصادق (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام)، في وصية النبي (صلى الله عليه وآله) لعلي (عليه السلام): «يا علي إن عبد المطلب سنّ في الجاهلية خمس سنن وأجراها الله عز وجل في الإسلام، حرّم نساء الآباء على الأبناء» إلى أن قال: «ولم يكن للطواف عدد عند قريش فسنّ لهم عبد المطلب سبعة أشواط، فأجرى الله عز وجل ذلك في الإسلام»^(٣).

وفي روايه أبي حمزة الثمالي، عن علي بن الحسين (عليه السلام)، قلت: لأي عله صار الطواف سبعة أشواط، إلى أن قال: «فصار الطواف سبعة أشواط واجباً على العباد»^(٤).

ص: ٨٨

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٢ باب ٣١ ح ٣ من أبواب الطواف.
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢٣ باب ٢٦ ح ١ من أبواب الطواف.
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤١٤ باب ١٩ ح ١ من أبواب الطواف.
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٢١٢ باب ١٩ ح ٢ من أبواب الطواف.

وفى روايه أبى خديجه، عن الصادق (عليه السلام): «إن الله أمر آدم أن يأتي هذا البيت فيطوف به أسبوعاً» (١).

وروايه الدعائم، عن الصادق (عليه السلام): «والشوط من الركن الأسود دائراً بالبيت، والحجر إلى الركن الأسود الذى ابتداء منه» (٢).

إلى غيرها من الروايات الكثيره الداله على أن الطواف سبعة أشواط.

أما صحيحه ابن عمار (٣): «كنا نقول: لا بد أن يستفتح بالحجر ويختم، فأما اليوم فقد كثر الناس»، فالمراد بها الاستلام فى البدء والانتهاء، كما يدل عليه أنه لا ربط بكثرة الناس وقتهم فى الشروع والانتهاء.

ثم إن عله جعل الطواف سبعة، إنما هى إرادته الله سبحانه ذلك، لكن كان الابتداء من العله الفلانيه المذكوره فى النص، كإرادته الله المقابله بالقتل العمدى بكذا وإن كان الابتداء من وقت كذا، كما قال تعالى: {مَنْ أَجَلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا} (٤)، وإلا لم تكن العله تامه، إذ للسائل أن يسأل: ولماذا صارت القصه الفلانيه عله دون غيرها.

أما عله إرادته سبحانه فهى ما يخفى علينا كسائر علل الأحكام، ولعلها كان لربط خفى بين الطواف سبعة وبين إصلاح الإنسان، كالربط الخفى بين مقادير الأدوية وبين الشفاء، وبين القوانين الكونيه وبين ما يرتبط بها، مثل ربط ظهور النار بضرب حجر الزناد وما أشبه ذلك.

ويمكن أن يقال إنه كان اللازم عدداً،

ص: ٨٩

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤١٤ باب ١٩ ح ٣ من أبواب الطواف.

٢- الدعائم: ج ١ ص ٣١٤ سطر ٢٨ باب ذكر الطواف.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٠٩ باب ١٦ ح ١ من أبواب الطواف.

٤- سورة المائده: الآية ٣٢.

لأصل فائده الطواف، وكان اللازم توحيد العدد للنظام، فلا يفعل كل إنسان ما أراد من العدد، وكان سبعة أحد تلك الأعداد.

ولا يقال: إنه لما ذا التعيين؟

لأنه يقال: أي عدد قاله جاء هذا السؤال.

وقد قرر في علم الكلام أن الترجيح بلا مرجح جائز، وإنما الممنوع الترجيح بدون مرجح، وما ذكرناه من العله جاريه في كل إحصاء.

ويضاف على ذلك أن اختلاف الأعداد في أفراد جنس واحد كأعداد اليوميه، إنما هو لأجل التفنن الذي بنى الله الكون تكويناً وتشريعاً عليه، والكلام في ذلك طويل اختصرناه إمعاناً لما يمكن أن يقال في هذا الباب، والله سبحانه العالم.

ثم إنه يستحب استقبال الحجر بوجهه قبل الطواف، بلا إشكال ولا خلاف، كما يظهر من إرسالهم للمسألة إرسال المسلمات، وهذا يؤيد عدم وجوب البدء بأول الحجر، كما يؤيد عدم لزوم عدم انحراف اليسار عن البيت في حال الطواف، ولذا قال في محكى المدارك: وما قيل من فوات المقارنه لأول الطواف الذي هو الحركه الدوريه حينئذ ضعيف جداً، لأن مثل ذلك لا يحل بها قطعاً^(١).

نعم ما ذكره المدارك من أنه ينبغي إيقاع النيه حال الاستقبال غير ظاهر الوجه، ولذا أشكل عليه الجواهر، وما استثناه الجواهر بقوله: نعم بناءً على أنها الداعي لا بأس بذلك^(٢) غير ظاهر، إذ أنه لا يصحح الاستحباب المفهوم من كلام المدارك.

وكيف كان، فيدل على استحباب الاستقبال المذكور ما يأتي من الروايات في باب مستحبات الطواف.

ص: ٩٠

١- المدارك: ص ٤٩١ سطر ٣.

٢- الجواهر: ج ١٩ ص ٢٩١ سطر ٩.

(مسأله ١٠): يجب جعل البيت على يساره حال الطواف، بلا إشكال ولا خلاف، بل ادعى الإجماع على ذلك المستند والجواهر وغيرهما مستفيضاً، وإن كان الظاهر من الحدائق نوع مناقشه فى التأسى وصراحه الروايات الآتیه فى ذلك.

ويدل عليه: التأسى به (صلى الله عليه وآله)، بضميمه قوله (صلى الله عليه وآله): «خذوا عنى مناسككم»، وجمله من الروايات.

مثل صحيحه ابن يقطين، عمن نسى أن يلتزم فى آخر طوافه حين جاز الركن اليمانى، أ يصلح أن يلتزم بين الركن اليمانى والحجر، أو يدع ذلك، قال: «ترك» (١).

وصحيح ابن سنان، عن الصادق (عليه السلام): «إذا كنت فى الطواف السابع فأت المتعوذ، وهو إذا قمت فى دبر الكعبه حذاء الباب، فقل: اللهم...» إلى أن قال: «ثم استلم الركن اليمانى، ثم أت الحجر فاختم به».

وصحيح معاويه، عن الصادق (عليه السلام): «فإذا فرغت من طوافك وبلغت مؤخر الكعبه وهو بحذاء المستجار دون الركن اليمانى بقليل، فابسط يدك على البيت» إلى أن قال: «ثم استلم الركن اليمانى ثم أت الحجر الأسود» (٢).

وصحيحه الآخر، عنه (عليه السلام): «ثم تطوف بالبيت سبعة أشواط» إلى أن قال: «فإذا انتهيت إلى مؤخر الكعبه وهو المستجار دون الركن اليمانى بقليل فى الشوط السابع، فابسط يديك على الأرض» إلى أن قال: «ثم استقبل

ص: ٩١

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢٧ باب ٢٧ ح ١ من أبواب الطواف.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢٤ باب ٢٦ ح ٤ من أبواب الطواف.

الركن اليماني، الركن الذي فيه الحجر الأسود، واختتم به»(١).

وعلى هذا، فلو طاف جاعلاً الكعبه على يمينه كلاً أو بعضاً بطل طوافه واحتاج إلى الإعادة.

قال في الجواهر: فلو جعله على يمينه، أو استقبله بوجهه، أو استدبره، جهلاً أو سهواً أو عمداً، لما يصح عندنا، (إلى أن قال): نعم لا يقدح في جعله على اليسار الانحراف إلى جهة اليمين قطعاً(٢).

وفي المستند مثله.

أقول: فعليه لا- يلزم التزام كون المنكب محاذياً للكعبه، كما اشتهر عند بعض أصحاب المناسك، بل هو شيء لا- دليل عليه إطلاقاً، ولا- يلزم مراعاة وضع المنائر التي أنشئت في القرنين الأخيرين، بل يمكن أن يقال إنه لا دليل على الإشكال فيما إذا استقبل أو استدبر الكعبه في مسافه من المشى، فإن الأمر لا يزيد على العرفيه غير المنافيه لذلك.

ولذا يبدو وهو مستقبل الحجر ويستلمه ويستلم غيره مما يغلب الاستقبال معه، ولعل استثناءها الانحراف اليسير إشاره إلى ذلك، إذ لا خصوصيه لاستثناءه فقط.

بل يمكن أن يقال إنه لو طاف مستقبلاً أو مستدبراً أو على اليمين جهلاً لم يحتج إلى الإعادة، لقوله (عليه السلام): «أى رجل ركب أمراً بجهاله لا شيء عليه»(٣)، وإن كان في شمول النص لذلك نظر، إذ من المحتمل كون الطواف كذلك كالعدم، فهو كما إذا لم يطف جهلاً، حيث دل النص على لزوم إتيانه بنفسه أو بنائبه إذا لم يمكنه ذلك، كما سيأتي.

ص: ٩٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢٥ وص ٤٢٦ باب ٢٦ ح ٩ من أبواب الطواف.

٢- الجواهر: ج ١٩ ص ٢٩٢ سطر ٦.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٦ باب ٤٥ ح ٣ من أبواب تروك الإحرام.

ومما تقدم يظهر كفايه كون الطائف محمولاً بحيث يساره على البيت، وكذا إذا كان المحمول طفلاً، فلا تلزم الدقه في المراعاة، ولا أن لا ينحرف بحيث يكون وجهه أو قفاه إلى الكعبة في الجملة، وكذا بالنسبة إلى الراكب، وقد ورد أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) طاف على راحته واستلم الحجر بمحجته.

ولو طاف ثم شك بعد الطواف أنه هل طاف على اليسار أو على اليمين، بنى على الصحة.

ثم إن الظاهر أنه لا- يصح الطواف منكوساً، ولو فرض أنه اضطر إلى ذلك جعل في الطواف يمينه إلى الكعبة، كما يلزم في الطواف الاستقامة لمن يقدر عليها، فلا- يصح منحنياً بحاله الركوع أو السجود، ولو كان مضطراً إلى الطواف نائماً، احتاط بالاستلقاء على قفاه ورأسه خلاف جهه المشى فيكون يساره إلى الكعبة أيضاً، لا أن تكون رجله أو رأسه إلى الكعبة، ولا أن يكون رأسه إلى جهه المشى حيث يصبح يمينه إلى طرف الكعبة.

أما الأصور الذى انحرف رقبته إلى اليمين أو اليسار من جسده، فالظاهر أنه يطوف متجهاً جسمه إلى اليسار ولا يلاحظ وجهه، سواء كان قفاه إلى الكعبة أو وجهه إليها.

والإنسانان المتلاصقان أحدهما بقفا الآخر، كما اتفق في زماننا، فاللزم أن يطوف كل واحد منهما طوافاً مستقلاً، ولا يصح أن يطوفاً، أحدهما وجهه إلى اتجاه اليسار، والآخر قفاه كذلك، حتى يكون طواف الثانى قهقرياً، لأنه خلاف الأدله.

ولو دار الأمر بين أن يطوف إلى اليمين، أو قهقرياً إلى اليسار تخير، وإن كان لا يبعد تقديم الثانى.

ولو دار الأمر بين أن يطوف ووجهه إلى الكعبة، أو قفاه تخير، وإن كان لا يبعد تقديم الأول.

والمحنى

ص: ٩٣

جسمه كحاله الركوع يطوف حسب إمكانه، كما أن من وقع جسمه أعوج على جذعه لا بأس أن يطوف كما يمشى، فلا يراعى الجسم بل باتجاه الرجل، وإن جاز أن يطوف باتجاه الجسم.

ومما ذكرناه يظهر سائر فروع المسأله.

فاللازم ملاحظه الميسور، مع كونه أقرب إلى الطواف العادى إذا كان هناك أقرب، وإلا كان مخيراً.

ص: ٩٤

(مسألة ١١): لا- إشكال ولا- خلاف في لزوم إدخال حجر إسماعيل في الطواف، وعن الذخيره وفي الحدائق أنه لا خلاف فيه، وعن الغنيه والخلاف والمدارك والمفاتيح وشرحه وغيرهم الإجماع عليه، وفي المستند بالإجماع المحقق، وفي الجواهر الإجماع بقسميه عليه، بل المحكى منهما مستفيض.

ويدل عليه متواتر النصوص:

ففي صحيح الحلبي، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل طاف بالبيت فاختصر شوطاً واحداً إلى الحجر كيف يصنع، قال: «يعيد الطواف الواحد، يعيد ذلك الشوط»^(١).

وصحيح معاويه، عن الصادق (عليه السلام) قال: «من اختصر في الحجر الطواف، فليعد طوافه من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود».

وصحيح ابن البخري: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الرجل يطوف بالبيت فيختصر في الحجر، قال: «يقضى ما اختصر من طوافه»^(٢).

وظاهر السؤال أنه طاف بالبيت فقط، من دون إدخال الحجر، لكن في الوسائل هكذا: «يطوف بالبيت فيختصر في الحجر».

ورواه إبراهيم بن سفيان، قال: كتبت إلى أبي الحسن الرضا (عليه السلام): امرأة طافت طواف الحج، فلما كانت في الشوط السابع اختصرت وطافت في الحجر، وصلت ركعتي الفريضة وسعت وطافت طواف النساء، ثم أتت منى، فكتب (عليه السلام): «تعيد»^(٣).

ص: ٩٥

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣١ باب ٣١ ح ١ من أبواب الطواف.
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٢ باب ٣١ ح ٢ من أبواب الطواف.
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٢ باب ٣١ ح ٤ من أبواب الطواف.

وروى الصدوق، عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، والأئمة (عليهم السلام)، قالوا: «صاروا الناس يطوفون حول الحجر ولا يطوفون فيه، لأن أم إسماعيل دفنت في الحجر ففيه قبرها، فطيف كذلك لثلاثاً يوطأ قبرها» (١).

وخبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) قال: «في الطواف من وراء الحجر، ومن دخل الحجر أعاد» (٢).

وعنه (عليه السلام) قال: «والشوط من الركن الأسود دائراً بالبيت والحجر، إلى الركن الأسود الذي ابتداء منه».

ثم الظاهر أن الحجر ليس من البيت، وإنما أدخل في الطواف، ولعله لأجل تكريم العائلة التي ركزت لواء التوحيد في الأرض، حيث كان الناس منحرفين عن الله سبحانه، فإن الله جعل مقام إبراهيم من آيات الله تعالى، فكيف بقبر هاجر وقبور الأنبياء. وهذا ما ذهب إليه غير واحد، بل لعله المشهور، وإن كان المحكى عن الدروس أن المشهور كونه من البيت، وعن التذكرة والمنتهى أن جميعه منه.

وعن عائشه، عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): «إن سته أذرع من الحجر من البيت».

وكيف كان، فيدل على أنه ليس من البيت مستفيض الروايات:

فعن معاوية بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الحجر، أمن البيت هو أو فيه شيء من البيت، فقال: «لا، ولا قلامه ظفر، ولكن

ص: ٩٦

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٠ باب ٣٠ ح ٥ من أبواب الطواف.

٢- الدعائم: ج ١ ص ٣١٤ سطر ١١ باب ذكر الطواف.

إسماعيل دفن فيه أمه، فكره أن يوطأ، فجعل عليه حجراً وفيه قبور أنبياء» (١).

وعن يونس، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إني كنت أصلى في الحجر، فقال لي رجل: لا تصل المكتوبه في هذا الموضع، فإن الحجر من البيت، فقال: «كذب، صلّ فيه حيث شئت» (٢).

وعن الحضرمي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن إسماعيل دفن أمه في الحجر وحجره عليها لثلاً يوطأ قبر إم إسماعيل في الحجر» (٣).

وعن المفضل بن عمر، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «الحجر بيت إسماعيل، وفيه قبر هاجر، وقبر إسماعيل» (٤).

وعن معاوية بن عمار، قال أبو عبد الله (عليه السلام): «دفن في الحجر مما يلي الركن الثالث عذارى بنات إسماعيل» (٥).

وعن الصدوق، قال: وروى «إن فيه قبور الأنبياء، وما في الحجر شيء من البيت ولا قلامه ظفر» (٦).

وعن الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن الحجر، قال: «إنكم تسمونه الحطيم، وإنما كان لغنم إسماعيل، وإنما دفن فيه أمه وكره أن يوطأ قبرها فحجر عليه، وفيه قبور أنبياء» (٧).

إلى غيرها من الروايات.

ص: ٩٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢٩ باب ٣٠ ح ١ من أبواب الطواف.

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٥٤٠ باب ٥٤ ح ١ من أبواب أحكام المساجد.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢٩ باب ٣٠ ح ٢ من أبواب الطواف.

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٠ باب ٣٠ ح ٣ من أبواب الطواف.

٥- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٠ باب ٣٠ ح ٤ من أبواب الطواف.

٦- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٠ باب ٣٠ ح ٦ من أبواب الطواف.

٧- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣١ باب ٣٠ ح ١ من أبواب الطواف.

وعليه، فما عن العلامة من أنه كان من البيت فاختصره قريش، لما لم تكن لهم من الأموال، كأنه من تواريخ العامه، ولعلمهم اخترعوه تأييداً لما تقدم روايته عن عائشه.

وكيف كان، فلو اختصر بأن طاف من داخله أعاد مقدار ما نقص وما بعده، بأن يرجع إلى أول الحجر ويطوف من عنده، لأنه بذلك يكمل الشوط، فيكمل الطواف. والنص والإجماع متطابقان على الإعادة، وبمثل ذلك لا تفوت الموالاته.

هذا هو مقتضى القاعده، ولكن ظاهر الروايات المتقدمه وجمله من الفتاوى إعاده كل الشوط، ولعله لأجل حصول الموالاته بين أجزاء الشوط الواحد، وهذا هو المشهور، خلافاً لما عن الشهيد حيث قال: إن فيه روايتين، ويمكن اعتبار تجاوز النصف هنا، وحينئذ لو كان السابع كفى إتمام الشوط من موضع سلوك الحجر.

أقول: لعله أراد بالروايه الأخرى ما تقدم من روايه إبراهيم، لكن فيه: إنه على تقدير الدلاله لا تقاوم ما تقدم من الروايات.

ولو فرض هدم الحجر، كان اللازم الطواف مما حوله.

ولو فرض أن البيت هدم كان اللازم الطواف مما حوله، فإذا جعل جزءاً منه خارجاً أعاد قطعاً، لكن هل الإعادة بالنسبه إلى ذلك الجزء أو من أول الشوط، احتمالان، من الأصل، ومن مناط روايات الحجر.

(مسألة ١٢): لا- إشكال ولا- خلاف في أن الواجب أشواط سبعة، ويدل عليه متواتر الإجماعات في كلماتهم، ومتواتر النصوص الآتية في ضمن المسائل.

ثم إنه لو لم يقدر على أصل الطواف استناب، بلا- إشكال ولا خلاف، ولو قدر على بعضه فالظاهر أنه يطوف ما يقدر لدليل الميسور، ويستتنب فيما لا يقدر لأدله الاستناب الشامله للمقام، إطلاقاً أو منطاً، من غير فرق بين أن يقدر على شوط أو أكثر أو أقل.

ولو لم يقدر إلا على بعض الطواف فقط، ولم يقدر على الاستناب، فهل يحج أم لا، إذا علم بذلك من قبل، كما إذا كان المطاف مشغولاً بأنقاض البناء، أو كان محظوراً لوجود عدو ذلك الجانب، الظاهر وجوب الحج لدليل الميسور.

ومنه يعلم أنه لو لم يقدر على الطواف من خارج الحجر، طاف من داخله إن لم يمكن الاستناب، وإلا استناب، وإذا أمكنه استناب في هذا القدر من المطاف، بأن يطوف هو إلى الحجر، ثم يطوف النائب خارج الحجر، ثم يطوف هو من الجانب الثاني، بأن يدخل من فتحه ويخرج من فتحه.

ومنه يعلم حال ما إذا لم يمكنه الطواف من المقدر المقدر، على ما يأتي في المسألة الآتية، بأن تمكن من الطواف من خارج المسجد حول سور المسجد، فإنه يأتي بما يقدر، لصدق أنه ميسور عرفاً.

نعم إذا دار بين طواف نفسه حول المسجد، وطواف نائبه حول الكعبة، أشكل الاكتفاء بطواف نفسه، فإن دليل الميسور وإن كان موسعاً، إلا- أن شموله لمثل المقام مشكل، بل يكتفى بطواف نائبه، وإن كان الأ-حوط أن يطوف هو بنفسه أيضاً، وقد ورد الوقوف خارج عرفات والمشعر لدى الازدحام.

أما السعي في مكان آخر، فلا يشمله دليل الميسور، فتأمل.

(مسألة ١٣): المشهور لزوم أن يكون الطواف بين البيت والمقام، أى مقام إبراهيم (عليه السلام)، وهو الحجر الذى وقف عليه ليرتفع حتى يقدر على بناء أعالي البيت التى كانت أرفع من قدر ارتفاع إنسان، وقيل: إنه الحجر الذى ارتفع إبراهيم (عليه السلام) فوقه لينادى الناس بالحج، وقيل: إنه وقف إبراهيم (عليه السلام) عليه حين أرادت هاجر أن تغسل جسد إبراهيم (عليه السلام).

وكيف كان، فعلى الحجر أثر قدمي إبراهيم (عليه السلام)، دخلتا فيه بإذن الله تعالى.

وعن الأزدى: إن إبراهيم (عليه السلام) لما فرغ من الأذان عليه جعله قبله، وكان يصلى إليه مستقبلاً الباب، وقال: إن ذرع المقام ذراع، وإن القدمين داخلتان فيه سبعة أصابع، وقال بعضهم: إن ارتفاعه من الأرض نصف ذراع وربع وثمان بذراع القماش، وإن أعلاه مربع من كل جهه نصف ذراع وربع، وموضع غوص القدمين ملبس بفضه وعمقه من فوق الفضه سبع قراريط ونصف قيراط، ولعل كل الأمور الثلاثة حصل لمقام إبراهيم (عليه السلام).

ويؤيده ما رواه العليل، عن الصادق (عليه السلام) قال: «لما أوحى الله إلى إبراهيم (عليه السلام) أن أذن فى الناس بالحج، أخذ الحجر الذى فيه أثر قدميه وهو المقام، فوضعه بحذاء البيت لاصقاً بالبيت بحيال الموضع الذى هو فيه اليوم، ثم قام عليه فنادى بأعلى صوته بما أمره الله عز وجل به، فلما تكلم بالكلام لم يحتمله الحجر ففرقت رجلاه فيه، فقلع إبراهيم (عليه السلام) رجليه من الحجر قلعاً، فلما أكثر الناس وصاروا إلى الشر والبلاء ازدحموا عليه، فرأوا أن يضعوه فى هذا الموضع الذى هو فيه اليوم ليخلوا المطاف لمن يطوف بالبيت، فلما بعث الله عز وجل محمداً (صلى الله عليه وآله وسلم) رده إلى الموضع الذى وضعه فيه إبراهيم (عليه السلام)، فما زال فيه حتى قبض رسول الله (صلى الله عليه وآله)

وسلم)، وفي زمن أبي بكر وأول ولايه عمر، ثم قال: قد ازدحم الناس على هذا المقام، فأيكم يعرف موضعه في الجاهليه، فقال له رجل: أنا أخذت قدره بقدر، قال: والقدر عندك، قال: نعم، قال: فأت به، فجاء به، فأمر بالمقام فحمل وردّ إلى الموضع الذي هو فيه الساعه»(١).

وقد روى في مستدرک الوسائل روايتين أخريين، إحداهما عن الباقر (عليه السلام)(٢)، والأخرى عن كتاب الاستغاثه لأبي القاسم الكوفي بمضمون روايه العلل(٣)، غير أنه ذكر في أولاهما: إن الذي أخبر عمر هو المطلب بن أبي وداعه السهمي، وفي ثانيهما: إنه المغيره بن شعبه.

وكيف كان، فالمراد بمقام إبراهيم (عليه السلام) في الآيه المباركه هذا المقام.

وفي تفسير العياشي، عن ابن سنان، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قول الله ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ﴾(٤) فما هذه الآيات، قال: «مقام إبراهيم (عليه السلام) والحجر ومنزل إسماعيل»(٥).

أقول: لعل جعلها آيات بينات هو أن الله سبحانه كيف جعل لتلك العائله المضطهده المطارده ذكراً وكياناً، فإن إبراهيم (عليه السلام) بعد أن طورد عن العراق ومصر والشام اتخذ أطراف فلسطين منزلاً، ولما كان لا يقدر أن يظهر الدين هناك، كما هي العاده في بلاد الكفار والجبارين، ذهب بعائلته إلى ذلك الموضع

ص: ١٠١

١- علل الشرايع: ص ٤٢٣ باب ١٦٠ سطر ٦.

٢- المستدرک: ج ٢ ص ١٥٧ باب النوادر ح ١٤.

٣- المستدرک: ج ٢ ص ١٥٧ باب النوادر ح ١٥.

٤- سوره آل عمران: الآيه ٩٧.

٥- تفسير العياشي: ج ١ ص ١٨٧ ح ٩٩.

المبارك الذى لم تكن عليه سيطره من جبار أو قبيله كافره أو نحو ذلك.

وكيف كان، فقد تقدم أن المشهور لزوم أن يكون الطواف بين البيت والمقام.

لكن فى المقام قولان آخران:

الأول: ما حكى عن الإسكافى، فجوزه خارج المقام مع الضروره، وعن المختلف والمنتهى والتذكره الميل إليه.

الثانى: إنه جائز مع الكراهه إذا لم تكن ضروره، أما إذا كانت ضروره فلا كراهه فيه، وهذا هو المحكى عن الصدوق، ومال إليه المدارك والذخيره وشرح المفاتيح.

وقال فى المستند: لولا شذوذ القول به، ومخالفته للشهره القديمه، بل إجماع القدماء، بل مطلقاً، لعدم قائل صريح به أصلاً ولا ظاهر، سوى الصدوق غير القادح مخالفته للإجماع، لكان حسناً.

وظاهر الحدائق التوقف فى المسأله، بل قال فى الجواهر: يمكن القول بإجزائه تقيه، أما غيرها فمشكل (١).

ثم إنه قد أفتى به بعض المعاصرين، وهذا هو الأظهر، لصحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام)، سأله عن الطواف خلف المقام، فقال: «ما أحب ذلك وما أرى به بأساً فلا تفعله، إلا أن لا تجد منه بدءاً» (٢).

أما المشهور، فقد استدلوا بمضمرة حريز، عن ابن مسلم، قال: سألته عن حد الطواف بالبيت الذى من خرج عنه لم يكن طائفاً بالبيت، قال: «كان الناس على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله) يطوفون بالبيت والمقام، وأنتم اليوم تطوفون ما بين المقام وبين البيت، فكان الحد موضع المقام، فمن جازه فليس

ص: ١٠٢

١- الجواهر: ج ١٩ ص ٢٩٨ سطر ٤.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢٧ باب ٢٨ ح ٢ من أبواب الطواف.

بطائف، والحد قبل اليوم واليوم واحد، قدر ما بين المقام وبين البيت من نواحي البيت كلها، فمن طاف متباعداً من نواحيه أبعد من مقدار ذلك كان طائفاً بغير البيت بمنزله من طاف بالمسجد، لأنه طاف في غير حد، ولا طواف له» (١).

وهذه الرواية لا تعارض الصحيحه، لا سنداً لأنها أضعف من الصحيحه، ولا دلالةً للجمع العرفي بينهما بما ذكره القول الثاني، فلا وجه لإسقاط الصحيحه لمجرد الشهره.

ويؤيد ما ذكرناه أنه لم يكن للطواف حد ظاهر، حيث إن المقام كان ملصقاً بالبيت، فمن أين كان يعرف الحد، ولو كان محدوداً لزم التنبيه عليه بما يتواتر نقله، والحال أنه ليس لذلك من أثر، هذا بالإضافة إلى أن هذه المضمرة لا تقدر من تقييد الإطلاقات الكثيره الوارده في باب الطواف.

وبما ذكرناه يظهر أنه لا وجه للجمع بين الروائتين بحمل الصحيحه على الاضطرار.

ثم الظاهر أنه إذا لم نقل بجوازه اختياراً، يلزم القول بجوازه اضطراراً لدليل الميسور، وتقيده لأدلتها، وقد تقدم عن صاحب الجواهر الفتوى به، ومع ذلك كله فالاحتياط في اتباع المشهور.

ثم الظاهر أن العبره بالمقام نفسه، أى الحجر الذى وقف عليه إبراهيم (عليه السلام)، لا- حائط البناء المبنى حول المقام، كما استظهره الجواهر وغيره، إذ الوارد فى النص والفتوى المقام، ولا دليل على اعتبار البناء.

والمسافه بين المقام وبين شاذوران البيت كما ذكروا: ست وعشرون ذرعاً ونصف

ص: ١٠٣

ذراع، فاللزام مراعاة هذا المقدار من كل الجوانب على المشهور.

لكن وقع الكلام فى مواضع ثلاثة:

(الأول): فى أنه هل الشاذروان من البيت أم لا، فقد ورد تضارب فى التاريخ حول أنه هل كان من البيت ثم بنى البيت أقصر منه، فهو من البيت، أو أنه خارج من البيت حيث بنى حائط البيت فى مكانه حيث بناه إبراهيم (عليه السلام)، وأصالة عدم التغير يقتضى جواز الطواف على نفس الشاذروان، ولو كان التغير قبل زمن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، أو فى زمان الأئمة (عليهم السلام) وكان الواجب عدم المشى عليه كان اللزام التنبيه عليه، فعدم التنبيه مع غفلة عامه الناس دليل على جواز المشى عليه، أما كون التغير بعدهم (عليهم السلام) فذلك مقطوع بعدم.

ثم الظاهر أنه لو تحقق التغير، وأن البيت بنى أقصر من بنائه فى زمن إبراهيم (عليه السلام) فالظاهر جواز المشى على الشاذروان، لصدق إطلاق الطواف، فهو مثل أن يقول المولى: طف حول قبر الحسين (عليه السلام)، فإنه كلما وسع القبر أو ضيق يصدق أنه طاف حوله، والدقه العقليه بأنه طاف عليه لا- حوله خارج عن المتفاهم عرفاً حين إلقاء الكلام عليهم، وإن كان الاحتياط يقتضى الذهاب إلى مقاله المشهور من عدم الطواف على الشاذروان.

ثم إنه لو فرض تكبير الكعبه، جاز الطواف على مقاله المشهور على سطحها، بحيث يكون قدر البناء القديم خارجاً عن المطاف.

ثم إن الكلام فى حائط الحجر هو الكلام فى الشاذروان، فيما إذا مشى على حائط الحجر.

(الثانى): لو حول المقام عن مكانه، فظاهرهم تبعاً لظاهر النص السابق اعتبار

الطواف بين مكانه وبين البيت، لا أنه يتسع ويتضيق المطاف حسب نصبه بعيداً أو قريباً من البيت، وهو كذلك.

ومنه يعلم أنه لو قلع المقام ولم ينصب أصلاً لم يضر بالمطاف والطواف.

(الثالث): هل الحجر من مقدار المطاف، كما صرح به غير واحد، فالمطاف عنده يكون أضيق، أو أنه ليس من مقدار المطاف فيجوز الطواف من حائط الحجر إلى ست وعشرين ذراعاً ونصف ذراع، كما نسبه المستند إلى جماعه من المتأخرين، وعلوه كما في الجواهر بوجوب إدخاله في الطواف، فلا يكون محسوباً من المسافة؟

احتمالان، الأول أقرب إلى ظاهر الدليل، والثاني أقرب إلى مذاق الشارع ويسر الدين، فإنه لو كان كذلك لزم الازدحام الكثير حول الحجر مما يوجب التدافع ومزاحمه الرجال للنساء، والأقوياء للضعفاء، والأحوط الأول، وإن كان الأقرب الثاني، وهذا مؤيد آخر، لعدم انحصار المطاف في المقدار المحدد بين البيت والمقام.

ولا- يخفى أنه لا- فرق بين أن يكون بين الطائف وبين البيت حائل أم لا، لإطلاق الأدله، كما لا بأس بالحائل بين الطائف وبين المقام، وبين حائط الحجر أيضاً.

وكذلك لا فرق بين الطواف فوق المطاف أو تحته ولو لم تكن هناك بنيه الكعبه، لأنها من عنان السماء إلى تخوم الأرض.

نعم يلزم الصدق العرفي، فلو طاف بالطائر فوق ميل مثلاً بدون أن تبنى الكعبه إلى هناك لم يصح، لعدم الصدق.

وهل يصح أن يطوف بتعرج يميناً وشمالاً، أو ارتفاعاً وانخفاضاً، كما لو فرض الطواف في جهاز طائر فأمكنه الارتفاع والانخفاض، الظاهر ذلك إذا لم يكن كثيراً بحيث ينصرف إطلاق أدله الطواف عن مثله.

ومثلهما لو طاف مترنحاً ذات اليمين والشمال والخلف والأمام، أو مورباً.

بقى شىء، وهو أنه لو قلنا بأن الشاذروان خارج، وأنه لا يجوز الطواف عليه، فهل يجوز إدخال يده فيه لإمساك البيت مثلاً حال المشى، وكذلك إذا أدخل يده فى فتحى الحجر، أو على حائط الحجر؟

قال بعضهم بعدم الجواز، لأنه لم يطف حينئذ ب كله حول البيت.

وقال آخرون بجوازه، للصدق عرفاً الذى هو المعيار فى الامتثال.

وهذا هو الأظهر، واختاره القواعد والمستند والجواهر وغيرهم، وإن كان الأحوط الأول.

فرع

فرع

لو اختلف النائب والمنوب عنه فى بعض الخصوصيات المذكوره، فلا إشكال فى عمل النائب على طبق رأيه إن كان رأيه أضيّق، ولو كان نائباً بأجره عن الحى.

كما لا إشكال فى أنه يأتى برأيه ولو كان رأيه أوسع إذا كان متبرعاً فى النيابة.

وكذا لا ينبغى الإشكال إذا كان المنوب عنه ميتاً، وإن كانت نيابته عنه بأجره، لأن تكليف الميت قد انتهى، والحج الآن تكليف النائب فإطلاق أدله النيابة يشملها.

أما إذا ناب بأجره عن الحى، فهل اللازم أن يأتى النائب حسب تكليف المنوب عنه الذى هو أضيّق من نظر النائب، أو يكفى إتيانه حسب نظر نفسه، احتمالان فيما لم تكن الإجاره على طبق نظر المنوب عنه، الظاهر الثانى لإطلاق أدله النيابة، إلا إذا علم المنوب عنه بطلان حج النائب بما علمه حسب نظره، فإنه لا يكفى عنه.

وللمسألة فروع كثيره ذكرناها فى مطاوى الفقه.

(مسألة ١٤): تجب صلاة ركعتين خلف المقام بعد الطواف على المشهور، وفي الجواهر شهره عظيمه، بل عن الخلاف والسرائر الإجماع عليه.

خلافاً لما روى عن بعض الأصحاب من القول باستحبابهما.

ويدل على المشهور قوله تعالى: {وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ} (١١)، فإن ظاهر الأمر الوجوب، ويدل على أن الآية مربوطه بالمقام أنه (صلى الله عليه وآله) بعد الطواف صلى ركعتين خلف مقام إبراهيم (عليه السلام) وتلى الآية المباركة، وفي بعض التفاسير أنها نزلت عليه (صلى الله عليه وآله وسلم) حين فعلهما.

كما يدل على الوجوب متواتر الروايات الآتية في مختلف مسائل الصلاة.

ففي صحيح معاوية، عن الصادق (عليه السلام): «إذا فرغت من طوافك فأت مقام إبراهيم (عليه السلام) وصل ركعتين واجعله إماماً، وقرأ في الأولى منهما سورة التوحيد، وفي الثانية قل يا أيها الكافرون، ثم تشهد، واحمد الله، واثن عليه، وصل على النبي، واسأله أن يتقبل منك، وهاتان الركعتان هما الفريضة، ليس يكره لك أن تصليهما في أى ساعه شئت _ عند طلوع الشمس وعند غروبها، ولا توخرها ساعه تطوف وتفرغ، فصلهما» (٢).

وقريبه منها موثقة (٣) إلى قوله: «واثن عليه».

وصحيحه محمد: عن رجل طاف طواف الفريضة ففرغ من طوافه حين

ص: ١٠٧

١- سورة البقرة: الآية ١٢٥.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٧٩ باب ٧١ ح ٣ من أبواب الطواف، وذيله في باب ٧٦ ح ٣ ص ٤٨٧.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٧٩ باب ٧١ ح ٣ من أبواب الطواف.

غربت الشمس، قال: «وجبت عليه تلك الساعه الركعتان فليصل قبل المغرب» (١).

وصحيحه منصور بن حازم، سأله (عليه السلام) عن ركعتي طواف الفريضة، قال: «لا تؤخرها ساعه، إذا طفت فصل» (٢).

وروايه ميسره: «صل ركعتي طواف الفريضة، بعد الفجر كان أو بعد العصر» (٣).

وخبر الدعائم، قال: «والطواف سبعة أشواط حول البيت»، إلى أن قال (عليه السلام): «فإذا طاف كذلك سبعة أشواط صلى ركعتين خلف مقام إبراهيم (عليه السلام)، ويستحب أن يقرأ فيهما الحمد وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد بعد فاتحه الكتاب» (٤).

إلى غيرها.

أما القائل بالاستحباب، فتمسك بالأصل بعد رد دلالة الآية على المقام، وحمل الروايات المتقدمة على الاستحباب، بقرينه الروايات الحاصره، فقد سأل أعرابي النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عن عدد الفرائض، فلما قال (صلى الله عليه وآله وسلم) له: «هى الخمس اليوميه»، قال له: هل على غيرها، قال (صلى الله عليه وآله وسلم): «لا، إلا أن تتطوع».

وحسن زراره، عن الباقر (عليه السلام): «فرض الله الصلاه، وسنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عشره أوجه: صلاه السفر، وصلاه الحضر، وصلاه الخوف على ثلاثه أوجه، وصلاه كسوف الشمس والقمر، وصلاه العيدين،

ص: ١٠٨

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٦ باب ٧٦ ح ١ من أبواب الطواف.
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٧ باب ٧٦ ح ٥ من أبواب الطواف.
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٨ باب ٧٦ ح ٦ من أبواب الطواف.
- ٤- الدعائم: ج ١ ص ٣١٤ سطر ٢٠، وكمالته ص ٣١٥.

وصلاه الاستسقاء، والصلاه على الميت»(١).

وفيه أولاً: عدم الدلاله، إذ لم تذكر الصلاه الواجبه كلها فى أى منهما.

وثانياً: إن غايه الأمر إطلاق الروايتين مما يجعلهما قابلاً للتقيد.

فالقول بالاستحباب فى غايه الوهن، مع أنه قالوا لم يعلم قائله.

ثم إن المشهور استحباب قراءه التوحيد فى الأولى، والجحد فى الثانيه، خلافاً لما عن الشيخ فى النهايه من العكس، وعن التحرير والدروس أن به روايه، ولعل مرادهما ما تقدم عن الدعائم، حيث إن ظاهر الترتيب الذكرى هو الترتيب الخارجى، كما قالوا فى قوله تعالى: (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ) (٢) الآيه.

ومثله ما عن الرضوى (عليه السلام): «فإذا فرغت من أسبوعك فأت مقام إبراهيم (عليه السلام) وصل ركعتى الطواف وقرأ فيهما فاتحه الكتاب وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد، ولا يجوز أن تصلى ركعتى طواف الحج والعمره إلا خلف المقام حيث هو الساعه»(٣).

ومثلهما فى تقديم الجحد على التوحيد عباره الصدوق فى المقنع.

ثم إن ما ذكرنا من وجوب ركعتى الطواف، إنما هو للحاج والمعتمر،

ص: ١٠٩

١- الوسائل: ج ٣ ص ٣ باب ١ ح ٢ من أبواب أعداد الفرائض ونوافلها.

٢- سورة المائده: الآيه ٦.

٣- فقه الرضا: ص ٢٧ سطر ٢٨ إلى ص ٢٨ سطر ١٥.

ولو كان إنشاؤها مستحباً لوجب إتمامهما، كما قرر في محله، قال تعالى: {وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ} (١).

أما إذا طاف طوافاً فقط مستحباً، فصلاته مستحبه بلا إشكال ولا خلاف.

ثم إنه يستحب الدعاء بالمأثور عند ركعتي الطواف، فعن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «تدعو بهذا الدعاء في دبر ركعتي طواف الفريضة، تقول بعد التشهد: اللهم ارحمني بطواعيتي إياك وطواعيتي رسولك (صلى الله عليه وآله وسلم) اللهم جنبني أن أتعدى حدودك واجعلني ممن يحبك ويحب رسولك وملائكتك وعبادك الصالحين» (٢).

وعن إسحاق عن بكر، قال: خرجت أطوف وأنا إلى جنب أبي عبد الله (عليه السلام) حتى فرغ من طوافه، ثم قام فصلى ركعتين، فسمعتة يقول ساجداً: «سجد وجهي لك تعبداً ورقاً، لا إله إلا أنت حقاً حقاً، الأول قبل كل شيء، والآخر بعد كل شيء، وها أنا ذا بين يديك، ناصيتي بيدك، اغفر لي، إنه لا يغفر الذنب العظيم غيرك، فاغفر لي، فإنني مقر بذنوبي على نفسي، ولا يدفع الذنب العظيم غيرك» ثم رفع رأسه، ووجهه من البكاء كأنما غمس في الماء (٣).

وعن المحمودي، أنه روى عن القائم (عليه السلام) قال: «كان يقول زين العابدين (عليه السلام) عند فراغه من صلاته في سجده الشكر: يا كريم مسكينك بفنائك، يا كريم فقيرك بفنائك، زائر كحقيقك ببابك» (٤).

ص: ١١٠

١- سورة البقرة: الآية ١٩٦.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٩٠ باب ٧٨ ح ١ من أبواب الطواف.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٩٠ باب ٧٨ ح ٢ من أبواب الطواف.

٤- البحار: ج ٩٦ ص ٢١٦ ح ١٣.

قال في محكى البحار: لعل هذا الدعاء لسجده الشكر بعد صلاه الطواف أو لمطلق الصلاه فى هذا المكان، لمناسبه لفظ الدعاء ولأنه قال ذلك لجماعه من الطالبين له بعد فراغه من الطواف عند الكعبه(١).

أقول: فلا بأس بقراءته رجاءً، كما لا بأس بقراءه ما ذكره الصدوق فى الفقيه: «ثم صلّ ركعتي الطواف، فإذا فرغت من الركعتين فقل: الحمد لله بمحامده كلها، على نعمائه كلها، حتى ينتهى الحمد إلى ما يحب ربي ويرضى، اللهم صل على محمد وآل محمد، وتقبل منى، وطهر قلبى، وزكّ عملى، واجتهد فى الدعاء، واسأل الله أن يتقبل منك»(٢).

ثم لا يخفى أنا ذكرنا مسأله الصلاه هنا قبل إتمام مسائل الطواف تبعاً للشرائع، وإلا كان الأنسب إتمام مسائل الطواف ثم الإتيان بمسائل الصلاه كما فعله المستند.

ص: ١١١

١- البحار: ج ٩٦ ص ٢١٦ ح ١٣.

٢- من لا يحضره الفقيه: ج ٢ ص ٣١٨ باب سياق مناسك الحج، مقام إبراهيم (عليه السلام).

(مسأله ١٥): لو نسي الصلاه خلف المقام أتى بها إذا تذكرها.

ولو ابتعد عن المقام كما لو سافر، فهل يجب عليه الرجوع والإتيان بها خلف المقام كما عن المشهور، بل عن كشف اللثام الإجماع عليه.

أولاً- يجب، بل يأتي بها حيث تذكر كما اختاره المستند، ونقله عن ميل الصدوق في الفقيه، والشيخ في الاستبصار والذخيره وغيرهم.

أو يفصل، كما عن الدروس بإيجاب الرجوع إلى المقام إلا مع التعذر خاصه، فإذا تعذر أوقعهما في الحرم، فإذا تعذر الحرم أوقعهما حيث أمكن؟

أقوال، والأقرب الثاني، مع أفضله الرجوع إلا- مع التعسر فلا أفضله، وإن كان الأحوط الأول، ويدل على ما اخترناه جملة من الروايات:

كصحيح أبي بصير، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل نسي أن يصلي ركعتي طواف الفريضة خلف المقام، وقد قال الله تعالى: {وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ} (١) حتى ارتحل، قال: «إن كان ارتحل فإنني لا أشق عليه ولا أمره أن يرجع، ولكن يصلي حيث يذكر» (٢).

ولا يخفى أن ظاهرها كون المشقه النوعيه سبب لعدم تشريع الرجوع، وإن لم تكن مشقه شخصيه.

ومنه يعلم أن حمل الجواهر هذه الروايه على المشقه الشخصيه خلاف الظاهر.

وخبر أبي الصباح: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل نسي أن يصلي الركعتين عند مقام إبراهيم (عليه السلام) في طواف الحج والعمرة، فقال: «إن كان بالبلد صلى ركعتين عند مقام إبراهيم (عليه السلام) فإن الله تعالى يقول: {واتخذوا

ص: ١١٢

١- سورة البقره: الآيه ١٢٥.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٤ باب ٧٤ ح ١٠ من أبواب الطواف.

من مقام إبراهيم مصلى؛ وإن كان قد ارتحل فلا أمره أن يرجع» (١).

وصحيحه معاوية، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل نسي الركعتين خلف مقام إبراهيم (عليه السلام) فلم يذكر حتى ارتحل من مكة، قال (عليه السلام): «فليصلهما حيث ذكر، وإن ذكرهما وهو في البلد فلا يبرح حتى يقضيهما» (٢).

وخبّر عمر بن البراء، عن الصادق (عليه السلام): «فيمن نسي ركعتي طواف الفريضة حتى أتى منى أنه رخص له أن يصليهما بمنى» (٣).

وخبّر إبراهيم بن المثنى وحنان قالاً: طفنا بالبيت طواف النساء ونسينا الركعتين، فلما صرنا بمنى ذكرناهما، فأتينا أبا عبد الله (عليه السلام) فسألناه، فقال (عليه السلام): «صلياها بمنى» (٤).

وخبّر عمر بن يزيد، عن الصادق (عليه السلام)، سأله عن رجل نسي الركعتين ركعتي الفريضة عند مقام إبراهيم (عليه السلام) حتى أتى منى، قال: «يصليهما بمنى» (٥).

وصحيحه هشام بن المثنى قال: نسيت أن أصلي الركعتين للطواف خلف المقام حتى انتهيت إلى منى فرجعت إلى مكة فصليتهما ثم عدت إلى منى، فذكرنا ذلك لأبي عبد الله (عليه السلام)، فقال (عليه السلام): «ألا صلاهما حيث ذكر» (٦).

وخبّر حنان بن سدير، قال: زرت فنسيت ركعتي الطواف، فأتيت أبا عبد الله

ص: ١١٣

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٥ باب ٧٤ ح ١٦ من أبواب الطواف.
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٥ باب ٧٤ ح ١٨ من أبواب الطواف.
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٢ باب ٧٤ ح ٢ من أبواب الطواف.
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٥ باب ٧٤ ح ١٧ من أبواب الطواف.
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٣ باب ٧٤ ح ٨ من أبواب الطواف.
- ٦- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٣ باب ٧٤ ح ٩ من أبواب الطواف.

(عليه السلام) وهو بقرن الثعالب فسألته، فقال: «صلّ في مكانك»^(١).

وما رواه العياشى فى تفسيره، عن أبى الصباح، سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن رجل نسى أن يصلى الركعتين عند مقام إبراهيم (عليه السلام) فى الطواف فى الحج أو العمرة، فقال: «إن كان بالبلد صلى ركعتين عند مقام إبراهيم (عليه السلام)» إلى أن قال: «وإن كان ارتحل وسار فلا أمره أن يرجع»^(٢).

وخبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) قال: «ومن نسى ركعتى الطواف قضاهما، وإن خرج من مكة صلاهما حيث ذكر»^(٣).

والرضوى (عليه السلام): «وإن نسى ركعتى الطواف فليقضهما حيث ذكرهما إن كان قد خرج من مكة، وإن كان ما صلاهما خلف مقام إبراهيم لم يبرح إلا بعد قضاهما»^(٤).

وبذلك تعرف النظر فى دليل المشهور، فقد استدلوا بان المأمور به الصلاة خلف المقام، فإذا لم يصلها كذلك لم يأت بالمأمور به.

وبصحيح ابن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: سئل عن رجل طاف طواف الفريضة ولم يصل الركعتين حتى طاف بين الصفا والمروة، ثم طاف طواف النساء ولم يصل أيضاً لذلك الطواف حتى ذكر وهو بالأبطح، قال (عليه السلام): «يرجع إلى المقام فيصلى ركعتين»^(٥).

ص: ١١٤

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٤ باب ٧٤ ح ١١ من أبواب الطواف.

٢- تفسير العياشى: ج ١ ص ٥٨ ح ٩١.

٣- الدعائم: ج ١ ص ٣١٥ سطر ٣ باب ذكر الطواف.

٤- فقه الرضا: ص ٧٢ سطر ١٦.

٥- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٢ باب ٧٤ ح ٥ من أبواب الطواف.

وخير عبيد بن زراره، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في رجل طاف طواف الفريضة ولم يصل الركعتين حتى طاف بين الصفا والمروه، ثم طاف طواف النساء، ولم يصل الركعتين حتى ذكر بالأبطح، يصلى أربع ركعات، قال: «يرجع فيصلى عند المقام أربعاً» (١).

ومرسل الطبرسي، عن الصادق (عليه السلام)، أنه سئل عن رجل يطوف بالبيت طواف الفريضة ونسى أن يصلى الركعتين عند مقام إبراهيم (عليه السلام)، فقال: «يصليهما ولو بعد أيام، لأن الله تعالى يقول: {واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى}» (٢). ومثله روايته عن العياشي (٣)، ولكن فيها: «وجهل أن يصلى».

وفى الكل ما لا يخفى، إذ الأصل مرفوع بالدليل، والرواية الأخيرة لا دلالة فيها، لأن الظاهر أن الإمام استدل بالآية على أصل الصلاة، والروايتان محمولتان على الفضل بقريته الروايات السابقة.

ثم إنه لو لم يكن المشهور استندوا في فتواهم إلى هذه الروايات، وجمعوا بينها وبين الروايات السابقة جمعاً دلاليّاً، أمكن القول بمقالهم بدعوى أنهم وقفوا على ما لم نقف عليه، أما الشهره النابعه عن اجتهاد غير تام فى النظر، فليست موجه لصرف النظر عن القواعد فى الجمع الدلالى.

نعم لا شك أن الأحوط القول بمقالتهم مع عدم تعذر الرجوع أو مشقته.

أما مقاله الدروس فكأنها لأجل الجمع بين ما دل على الرجوع وما دل على

ص: ١١٥

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٣ باب ٧٤ ح ٧ من أبواب الطواف.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٥ باب ٧٤ ح ١٩ من أبواب الطواف.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٦ باب ٧٤ ح ٢٠ من أبواب الطواف.

الصلاه فى المقام وما دل على احترام الحرم، وأن الأقرب إلى المقام _ من مواضع الحرم _ أولى لدليل الميسور، لكن ذكر غير واحد أنهم لم يظفروا له بدليل.

بقى شىء، وهو أن المحكى عن التحرير والتذكرة أنه لو نسيهما حتى خرج، جواز الاستنابه مع المشقه فى الرجوع أو التعذر، وعن المبسوط وجوبها لجملة من الروايات المقتضيه لذلك، مما يوجب الجمع بينها وبين روايات المختار القول بالتخير حسب فهم العرف كما اختاره المستند، إلا أن الاحتياط يقتضى الذهاب إلى ما ذكرناه من الإتيان بهما بنفسه فى محل التذكرة، وإن كان الأحوط منه الجمع بين إتيانه بنفسه وبين الاستنابه.

ولعل هذه الروايات وروايات استنابه الطواف وصلاته، وما دل على الاستنابه فى التلبيه فىمّن لا يحسن، جعل بعض المعاصرين يحتاط بالاستنابه فى صلاه الطواف لمن لا يحسن القراءه بالعربيه الصحيحه، وإن كان ذلك احتياط ضعيف جداً، لعدم دلاله شىء من ذلك على مطلوبه، فمن لا يحسن إن كان يقدر على أن يحسن وجب عليه بنفسه، وإن لم يكن يقدر _ ولو كان عن تقصير _ كان الواجب عليه أن يأتى حسب مقدوره، مثل سائر صلاته الواجبه.

وكيف كان، فقد استدلل للعلامه فيما ذهب إليه بصحيح عمر بن يزيد، عن أبى عبد الله (عليه السلام): فىمّن نسى ركعتى الطواف حتى ارتحل من مكه، قال (عليه السلام): «إن كان مضى قليلاً فليرجع فليصلهما أو يأمر بعض الناس فليصلهما عنه» (١).

ص: ١١٦

وصحيحه الآخر، عنه (عليه السلام) أيضاً: «من نسى أن يصلى ركعتى طواف الفريضة حتى خرج من مكة فعليه أن يقضى عنه وليه أو رجل من المسلمين»^(١)، ومعناه: أن يستنيب عنه وليه أو غيره.

وخبر ابن مسكان، قال: حدثني من سأله (عليه السلام) عن الرجل ينسى ركعتى طواف الفريضة حتى يخرج، فقال (عليه السلام): «يصلى عنه»^(٢).

وفى حديث آخر: «إن كان جاوز ميقات أهل أرضه فليرجع وليصلهما، فإن الله تعالى يقول: {واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى}»^(٣).

وخبر محمد بن مسلم، سأل أحدهما (عليهما السلام) عن نسي أن يصلى الركعتين، فقال: «يصلى عنه»^(٤).

ثم الظاهر أن الجاهل بحكم الناسى، كما اختاره غير واحد، أما فى ما إذا كان الرجوع عسراً عليه، فللجمع بين دليل الوجوب ودليل الميسور. وأما فيما لم يكن الرجوع عسراً، فلصحيح جميل، عن أحدهما (عليهما السلام): «إن الجاهل فى ترك الركعتين عند مقام إبراهيم بمنزله الناسى»^(٥). مضافاً إلى إطلاق بعض النصوص، وخبر العياشى المتقدم، وقوله (عليه السلام): «أى رجل ركب أمراً بجهاله

ص: ١١٧

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٤ باب ٧٤ ح ١٣ من أبواب الطواف.
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٤ باب ٧٤ ح ١٤ من أبواب الطواف.
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٤ باب ٧٤ ح ١٥ من أبواب الطواف.
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٢ باب ٧٤ ح ٤ من أبواب الطواف.
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٢ باب ٧٤ ح ٣ من أبواب الطواف.

فلا شيء عليه» (١).

ومنه يعلم حال التقيه والاضطرار والخطأ، كما إذا صلاهما في مكان آخر خطأً، فإن في الجميع يصليهما حيث تمكن، مع احتمال الكفاية في الصورة الأخيره لفرض أنه صلاهما.

وكذلك نحتمل الكفاية في ما إذا صلاهما تقيّة أو اضطراراً أو جهلاً بموضعها في مكان آخر، كداره بمكه مثلاً.

ص: ١١٨

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٥ الباب ٤٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٣.

(مسألة ١٦): بقى من توابع المسألة السابقة أمران:

الأول: لو ترك الركعتين عمداً إطلاقاً، أو أتى بهما فى غير مكانهما كما لو أتى بهما فى داره بمكة مثلاً بدون عذر، أو أتى بالصلاة الباطلة، كما إذا كانت بدون وضوء أو بغير وضوء صحيح أو ما أشبه ذلك، فإن الواجب العود عليه مع الإمكان لأداء الصلاة الصحيحة فى مكانها، لمقتضى قاعده الامتثال، ولو لم يقدر على العود أو تعسر عليه بما يسقط التكليف أتى بهما حيث أمكن، لدليل الميسور، والأحوط الاستنابه أيضاً.

خلافاً لما عن الشهيد (رحمه الله) من أنه جعل العامد كالناسى، وكأنه لو حده المناط، وفيه نظر واضح، ولذا قال المسالك إنه يجب عليه العود مع الإمكان، ومع التعذر يصليهما حيث أمكن.

ولا يرد عليه إشكال المدارك بقوله: إنما الكلام فى الاكتفاء بصلاتهما حيث أمكن مع تعذر الرجوع، أو بقائهما فى الذمه إلى أن يحصل التمكّن منهما فى محلّهما، إذ دليل الميسور يمنع من البقاء فى الذمه، فإن ظاهر الأدلة لزوم الإتيان بهما فوراً عرفياً، ولذا ورد فى روايات المسألة السابقة أنه يأتى بهما فى منى، أو حيث تذكر.

وعلى هذا، فمقتضى القاعده فى المسألة السابقة وفى المقام الفوريه الممكنه، وأنه إن أخر عصى، وكان اللازم الإتيان بهما فوراً ففوراً.

ثم إن فى حليه النساء له قبل الإتيان بهما، سواء كان الترك عمداً أو جهلاً أو سهواً ما سبق فى مسأله أنه هل يتوقف حليتهن على طواف النساء وحده أو طوافهن مع صلاته فراجع.

كما أنه لو قيل بعدم صحه الأعمال المتأخره عن طواف الحج إذا لم يأت بصلاته، لزم حرمة النساء عليه، لأنه لم يأت بطواف النساء صحيحاً على هذا القول.

وكيف كان، فما تقدم إنما هو الكلام في تكليفه بالنسبه إلى ما تركه من صلاة طواف، أما بالنسبه إلى الأعمال المتأخره عن الصلاة، فلا إشكال في صحتها، فيما إذا كان تركه لصلاته جهلاً أو سهواً أو نسياناً، لظاهر الأدله السابقه في المسأله المتقدمه.

أما إذا كان ترك الصلاة عمداً، فهل تصح الأعمال المتأخره عنه، كما قال به جملة من الفقهاء، ومنهم المستند والجواهر وغيرهما، أم تشكل الصحة، لعدم وقوعها على الوجه المأمور به، لوجوب الترتيب بين الصلاة وبين تلك الأعمال، كما عن المدارك والذخيره والكفايه، بل عن ثانيهما نفى البعد عن بطلان الأعمال المتأخره، احتمالان، أقربهما الأول، لأنه لا دليل على الترتيب، بل هي واجبات يآثم المكلف بإتيانها في غير مواضعها، لأن الدليل لا يثبت أكثر من ذلك.

ولذا لم يؤمر بإعادة السعي وغيره في النسيان وغيره، فحال الأفعال فيما لم يدل دليل خاص على الترتيب حال صلاة اليوميه، حيث إن تركها في موضعها يوجب العصيان، لا أنه ترتيب بين الصبح والظهرين مثلاً.

ومما ذكرنا ظهر دليل المستشكل وجوابه.

(الثاني): لو مات الناسى لهما من دون أن يصليهما، سواء تذكر ومات، أو مات قبل التذكر، فالمشهور قضاء الولي لهما عنه، بل في المستند من غير خلاف يعرف، واستدل له بصحيحى عمر بن يزيد، خصوصاً ثانيهما، كما تقدم في المسأله السابقه، وعموم ما دل على قضاء الولي ما فات عن الميت، بل قال في الجواهر: هما أولى بذلك باعتبار مشروعيه النيايه فيهما في حياه المنوب عنه، ولو تبعاً للطواف (١)، بل

ص: ١٢٠

لا يبعد أن يشملهما صحيحه ابن عمار: رجل نسي طواف النساء حتى دخل أهله، قال: «لا يحل له النساء حتى يزور البيت»، وقال: «يأمر من يقضى عنه وإن لم يحج، فإن توفى قبل أن يطاف عنه فليقض عنه وليه أو غيره»^(١٢). بتقريب أن نسيان الطواف في كثير من الأحيان يقارن نسيان الصلاة له أيضاً، والجواب شامل للصلاة ولو بالمناطق حسب الفهم العرفي.

ثم إن ما ذكرناه في الناسي آت في الجاهل والتارك عمداً وغيرهما، لو حده المناطق، بل في بعضها يشمل الإطلاق أيضاً.

ثم إنه قال في محكى المدارك: إطلاق النص والفتوى يقتضى أنه لا يعتبر في صلاة الركعتين وقوعهما في أشهر الحج، ونقل عن المسالك اعتباره، وجعله أحوط، قال في المستند: وهو جيد.

أقول: إن أراد الاحتياط الاستحبابي فلا بأس به، وإلا فلا وجه له، خصوصاً إذا تذكر بعد أشهر الحج، فلا مجال لهذا الاحتياط إلا بأن يراد به تأخيره إلى السنه الآتية، وفيه: إنه خلاف المتبادر من النص والفتوى من الإسراع في القضاء.

أما بالنسبة إلى صلاة العمره المفردة فلا وجه لكونها في أشهر الحج أصلاً، فإنه لا فرق في المسائل المذكوره بالنسبه إلى قضاء الصلاة لتاركها بين طواف الحج وطواف النساء وطواف العمره بكل أقسام كل من الثلاثه من التمتع والقران والإفراد والعمره المفردة والتمتع الواجبه والمندوبه، الأصلية والنيابيه، كل ذلك لإطلاق النص والفتوى.

ومما تقدم يظهر جواز الإتيان بهما بدون الإحرام، سواء كان نفس

ص: ١٢١

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦٨ باب ٥٨ ح ٦ من أبواب الطواف.

التارك، أو نائباً عنه، أو في إحرام آخر.

ولا فرق في جواز إتيان النائب لهما كون المنوب عنه يجوز له الإتيان بهما لو كان حاضراً، أم لا كما إذا كانت امرأه حائضاً، لأن العبرة بالنائب، لا المنوب عنه كما هو واضح.

ولو كان الحاج ترك الصلوات الثلاث لعمره التمتع وحجه، فهل الواجب تقديم صلاة طواف العمره على صلاة الحج، وزيارته على نسائه، أم لا، الظاهر العدم، لما تقدم من عدم الترتيب، ولا دليل على وجوبه في القضاء وإن كان أحوط.

وكذا إذا كان الحاج ترك صلاة الطواف لسنتين مثلاً.

ثم إن حال مستصحب الطفل إذا لم يوقفه للصلاة في المميز ولم يصل عنه في غير المميز، حال ما لو نسي صلاة نفسه، لوحده الأحكام كما يستفاد من أدله إحتجاج الصبي.

ثم إنا ذكرنا في كتاب الصلاة صحة إتيان هذه الصلاة جماعه، لإطلاق أدله الجماعه، وخصوص ما ورد من اقتداء هارون بالإمام موسى بن جعفر (عليه السلام) في هذه الصلاة في قصة طريفه.

(مسألة ١٧): قال جماعه من العلماء: يحرم فى الطواف الواجب الزيادة على السبع، بأن يزيد شوطاً على السبع مثلاً حتى يكون ثمانية عمداً بالنية، كما لو نوى من أول الأمر ثمانية أو فى الأثناء، بل عن المدارك وفى الحدائق أنه معروف، وفى المستند والجواهر (١) وهو المشهور، بل قيل إن ظاهرهم _ غير النادر _ الاتفاق على الحكم المذكور.

ولا- يخفى أن هذه المسألة غير مسألة القران بين طوافين، فإنه وصل طوافين من غير فصل ركعتى الطواف بينهما واعتقاد كونهما طوافين.

هذا ولكن المحكى عن المدارك والذخيره الميل إلى عدم التحريم، والظاهر أن كلامهما فيما إذا لم يقصد التشريع، بأن ينوى أنه يأتى بالطواف المأمور به شرعاً الذى هو ثمانية أشواط، بل يأتى بالسبعة وجوباً، وبالثامن بقصد أنه محبوب شرعاً فى نفسه، كما إذا ألصق بالرباعيه من الصلاه ركعه ندياً، وإلا فحرمه التشريع واضحه، كما أن النزاع فيما إذا لم يسه فأتى بالزائد، وإلا لم يكن حراماً قطعاً لرفع السهو، وكذا إذا لم يضطر إلى الزيادة لرفع الاضطرار.

وكيف كان، فقد استدل المشهور بقوله (عليه السلام): «الطواف بالبيت صلاه»، بضميمه حرمه الزيادة فى الصلاه.

وبخبر عبد الله بن محمد، عن أبى الحسن (عليه السلام): «الطواف المفروض إذا زدت عليه مثل الصلاه المفروضه إذا زدت عليها، فعليكم بالإعاده، وكذلك السعى» (٢).

ص: ١٢٣

١- الجواهر: ج ١٩ ص ٣٠٨ سطر ٦.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٨ باب ٣٤ ح ١١ من أبواب الطواف.

وبصحيحتى ابن سنان وابن عمار الدالتين على وجوب ختم الطواف بالحجر الأسود، وقد تقدمتا، حيث قال (عليه السلام): «من اختصر فى الحجر فى الطواف فليعد طوافه من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود»^(١). فإنه إذا خالف لم يمثل وذلك يوجب البطلان.

ورواه أبى كهمش، عن رجل نسى فطاف ثمانية أشواط، قال: «إن ذكر قبل أن يبلغ الركن فليقطعه وقد أجزأ عنه، وإن لم يذكر حتى يبلغه فليتم أربعة عشر شوطاً وليصل أربع ركعات»^(٢).

فإن وجوب القطع لا- يكون إلا- مع تحريم الزيادة، وكونها فى الناسى دال على العامد بطريق أولى، بل فى المستند وحدتهما حكماً بالإجماع المركب.

وموثقه أبى بصير: قد طاف وهو متطوع ثمانى مرات، قال (عليه السلام): «فليتمه طوافين ثم يصل أربع ركعات، أما الفريضة فليعد حتى يتم سبعة أشواط»^(٣).

أما صحيحه أبى بصير، عن الصادق (عليه السلام): سأله عن رجل طاف بالبيت ثمانية أشواط، قال (عليه السلام): «يعد حتى يستتمه»^(٤)، أو: «تبينه» أو: «يثبه» فقد اختلفت نسخه إلى ثلاث نسخ، فلا يمكن الاستدلال بها، فيجوز صحه نسخه ما يكون المراد منه إتمام طواف آخر.

ولا يخفى أن هذه الروايات بين ضعيفه السند أو ضعيفه الدلاله، فإن المروى

ص: ١٢٤

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٢ باب ٣١ ح ٣ من أبواب الطواف، وعن ابن سنان باب ٢٦ ح ١ ص ٤٢٣.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٧ باب ٣٤ ح ٣ و ٤ من أبواب الطواف، ذيله عن ابن فضال.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٦ باب ٣٤ ح ٢ من أبواب الطواف.

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٦ باب ٣٤ ح ١ من أبواب الطواف.

عنه (صلى الله عليه وآله وسلم): «الطواف بالبيت صلاه» رمى بأنه عامي، لكن رواه في الغوالي، عنه (صلى الله عليه وآله) (١١)، وفي تتمته قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «إلا أن الله أحل فيه المنطق» فليس عامياً، إلا أنه ضعيف السند، ولا يمكن الالتزام به، لأنه لا يشترط في الطواف كثير من شروط الصلاه كما لا يخفى، فلا بد إما من جبره في كل مورد مورد، أو حمله على إرادته الفضيله والثواب، أو إرادته التشبيه في الجملة.

وخبر عبد الله ضعيف السند، والصحيحان لا دلالة فيهما، إذ الظاهر أنه اختصر في كل طوافه ولذا يجب عليه الابتداء من الحجر، وإلا- فلو اختصر في شوط، وأمكنه الرجوع من خارج الفتحة الأولى فلا- دليل على لزوم أن يبدأ بالحجر الأسود، وروايه أبي كهمش مع ضعفها سنداً معارضه بما يأتي.

نعم لا بأس بسند ودلاله الموثوقه، إلا أنها معارضه بما يوجب حملها على الأفضليه، وحيث يوجد الجمع الدلالي، لا وجه لترجيح الروايات السابقه بالشهره.

ففي صحيحه معاويه بن وهب، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إن علياً (عليه السلام) طاف ثمانيه أشواط فزاد سته ثم ركع أربع ركعات» (٢).

وفي صحيحه زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «إن علياً (عليه السلام) طاف طواف الفريضة ثمانيه فترك سبعة وبنى على واحد وأضاف إليه ستاً ثم صلى ركعتين خلف المقام، ثم خرج إلى الصفا والمروه، فلما فرغ من السعي بينهما رجع

ص: ١٢٥

١- العوالي: ج ١ ص ١٦٧ ح ٣.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٧ باب ٣٤ ح ٦ من أبواب الطواف.

فصلى ركعتين اللتين ترك في المقام الأول»(١١).

والظاهر أن الحديث الأول أيضاً في طوافه (عليه السلام) فريضه، لوحده مضمونه مع الثاني، وحيث إن الإمام (عليه السلام) لا يسهوا كان اللازم جواز أن يطوف الإنسان ثمانية اختياريًا بدون قصد التشريع، والظاهر أن الأول هو الفرض والثاني نفل، إذ لا وجه للانتقال بدون دليل قطعي، وهو مفقود.

ويؤيده ما رواه الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) قال في حديث: «فإن زاد في طوافه فطاف ثمانية أشواط إليها سته، ثم صلى أربع ركعات، فيكون له طوافان طواف فريضه وطواف نافله»(١٢)، فإن الترتيب المذكور دال على أنه كذلك خارجاً.

وهذا هو الظاهر من صحيحه أبي أيوب، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل طاف بالبيت ثمانية أشواط طواف الفريضه هي، قال: «فليضم إليها ستاً ثم يصلى أربع ركعات»(١٣).

ولذا قال الصدوق بعد روايه أبي أيوب: وفي خبر آخر: «إن الفريضه الطواف الثاني، والركعتان الأولتان لطواف الفريضه، والركعتان الأخيرتان والطواف الأول تطوع»(١٤).

ولعله أراد بالخبر الآخر ما في الرضوي، فإنه بعد أن ذكر السهواً بزياده شوط في الفريضه وإضافه سته قال: «واعلم أن الفريضه هو الطواف الثاني، والركعتين الأولتين للطواف الفريضه والركعتين الأخيرتين للطواف

ص: ١٢٤

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٧ باب ٣٤ ح ٧ من أبواب الطواف.
- ٢- الدعائم: ج ١ ص ٣١٤ سطر ٨ من باب ذكر الطواف.
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٨ باب ٣٤ ح ١٣ من أبواب الطواف.
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٨ باب ٣٤ ح ١٤ من أبواب الطواف.

الأول، والطواف الأول تطوع»(١١).

ولما ذكرناه من كون الفريضة هو الطواف الأول ذهب الفاضل والشهيدان من أن الأول فرض والثاني تطوع، خلافاً لما عن الصدوق والإسكافي، فقلاً بأن الفرض الثاني، واستدل له المستند بالرضوى ومرسله النهاية، وهو اختار هذا القول مع اعترافه بأن بعض الأدلة ظاهره في الأول، ومن الواضح أن كلا روايتي هذا القول ضعيف، لا يمكن الاعتماد عليه في حكم مخالف للأصل ولظاهر نص معتبر.

ثم إنه تظهر فائده الاختلاف بين القولين في جواز قطع الثاني وعدمه، وفي أحكام الشك، وفيما لو استعمل النساء بينهما في ما كان طواف النساء، إذا قلنا بأن النساء تحل قبل صلاه الطواف، كما تقدم الكلام في ذلك في مواضع التحلل عن الإحرام.

وكيف كان، فظاهر صحيحتي ابن وهب وزاره جواز الطواف زياده على سبعة أشواط، وقد أجاب المشهور عنهما بأمر:

الأول: إن فعله (عليه السلام) محمول على التعليم، وفيه: إنه خلاف الظاهر.

الثاني: إنه تقيه من الإمام (عليه السلام)، أو من ناقل فعله، أي الإمامين الباقر والصادق (عليهما السلام)، وفيه: إنه خلاف الأصل.

الثالث: ما ذكره الوسائل قال: إن ما تضمنته الروايتان من السهو محمول على التقيه في الروايه، مع أنه غير صريح في السهو(١٢)، وفيه: إنه لما علم أنه ليس بسهو لا بد من القول من أن هذا العمل جائز، وإلا فالوسائل لم يجب عنهما

ص: ١٢٧

١- فقه الرضا: ص ٢٧ قبل آخر سطر من الصفحة.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٧ باب ٣٤ ح ٧ من أبواب الطواف.

فى قبال قول المشهور الذى اختاره هو فى عنوان الباب.

الرابع: ما أجابه المستند من أن فعله (عليه السلام) من باب القران، ومن أين علم أن قصده الزيادة فى الطواف الواحد حتى يكون من مفروض المسأله، وفيه: إن ظاهر الروايه أنه (عليه السلام) فعل أولاً ثمانيه ثم أضاف سته، ومثل هذا لا يعبر به عن القران، ولو كان الناقل لفعله (عليه السلام) غير الإمام لا حتملنا أنه اشتبه ولم يفهم فعله، فحمله على ثمانيه وسته، أما إذا كان ناقل فعله (عليه السلام) الإمامان (عليهما السلام) فلا موضع لهذا فى كلامهما.

وبما ذكرناه فى توجيه الصحيحتين تبين أنه لا وجه لحمل المطلقات، مثل صحيحتى محمد ورفاعه المطلقتين، وصحيحتى محمد والخزاز الواردتين فى خصوص الفريضه على السهو، بقرينه روايه عبد الله وغيرها، فإن فى المقام ثلاثه أصناف من الروايات:

الأول: ما يقول بعدم الاحتياج إلى الإعاده فى العمد، وهى الصحيحتان فى حكايه فعل على (عليه السلام).

الثانى: ما يقول بعدم الاحتياج إلى الإعاده مطلقاً، أى إنها ساكنه عن العمد والسهو كالصحيح الأربع.

الثالث: ما يقول بالاحتياج إلى الإعاده فى العمد، كروايه عبد الله.

وحين يتعارض الأول والثالث مما يوجب حمل الإعاده على الفضيله يبقى المطلق وهو الثالث على إطلاقه.

وعلى ما اخترناه فى غير قصد التشريع المقتضى للبطلان من وقت قصده، سواء قصده فى أول الطواف أو فى آخره أو فى أثنائه، لا وجه للبطلان، وعليه فمیل المدارك

والأردببلى وغبهما إلى الصحه فى محله.

ثم إن الإضافه على الثامن بست آخرو، إن كانت لأجل أن الثانى طوافه الواجب، كان اللازم إتمامه لزوماً شرطياً، بمعنى أنه إن أراد حصول الواجب أتمه، وإلاّ- فلا- دليل على أن الشروع فى الطواف يوجب إتمامه، كما أنه لا دليل على أن الشروع فى أى عمل آخر من أعمال الحج من الإحرام إلى آخر عمل من أعماله _ باستثناء الصلاة، إن قلنا بأن قطع الفريضة حرام، كما تقدم الكلام فيه فى (كتاب الصلاة) _ يوجب الإتمام إلاّ ما خرج، فالأصل قاض بجواز رفع اليد، وإن كانت لأجل أنه واجب تعبدى فيما كان الثانى طوافاً مستحباً، فهو خلاف الأصل.

والروايات وإن كانت كافيه فى القول بخلاف الأصل، إلاّ أن قرب احتمال أنه من باب من زاد فى تسيحه الزهراء (عليها السلام) حيث ورد زياده أخرى فيها _ وكأنه لأجل أن تحصل صورته التصاق الزيادة بزياده جديده، فلا تلتصق بالسابق من الطواف والتسيحات _ يمنع من بقاء دلالة الروايات الداله على زياده الستة الأخر على الوجوب.

ويؤيد عدم الوجوب ورود مثله فى باب الطواف النافله، مع أنه يستبعد جداً القول بوجوب إتمام الطواف الثانى.

وقد تقدم فى بيان فائده كون الطواف الأول الفرض أو الثانى، أنها تظهر فى جواز قطع الثانى، وذكرها المستند أيضاً.

ويؤيد استحباب الإتمام أيضاً ما ورد فى جملة من الروايات من صلاه أربع ركعات، مع أن ركعتى النافله ليست بواجبه قطعاً، ويدل عليه قوله فى روايه ابن سنان: «ركعتين» (١).

ص: ١٢٩

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٧ باب ٣٤ ح ٥ من أبواب الطواف.

وعلى هذا فله أن يقطع على الثامن وعلى غيره، إذا طاف إلى العاشر أو الأقل أو الأكثر.

ثم إنه حيث قد عرفت عدم الحرمة في الزيادة، ظهر وجه عدم البطلان، خلافاً للمشهور الذين قالوا بالحكمين التكليفي والوضعي.

قال في الجواهر مازجاً مع الشرائع: الزيادة عمداً على سبع في الطواف الواجب محظوره ومبطله على الأظهر (١)، ثم نقل عن المدارك أنه المعروف، وعن كشف اللثام أنه المشهور، ويدل عليه جملة من الروايات:

مثل روايه عبد الله المتقدمه: «فعليك الإعادة» (٢).

وروايه أبى بصير، قال (عليه السلام): «يعيد» (٣).

وروايته الأخرى: «فليعد» (٤).

وكذا المفهوم في روايه أبى كهشمش: «وقد أجزأ عنه» (٥).

ثم هل القائل بالتحريم يقول به فيما إذا جاء بشوط ندباً، ثم أتى بعده بسبعة واجباً أو ندباً، أو يشترط في الحرمة الزيادة بعد السبعة، ظاهرهم الثاني، وإن كان لا يبعد شمول الإطلاق له، كشموله لما إذا جاء في وسط الطواف بشوط زائد، فحاله حال زيادة ركعه نديه في ثنائه واجبه أو مستحبه، فإنه حرام ومبطل، سواء جاء بالركعه أولاً أو أخيراً أو وسطاً.

ص: ١٣٠

١- الجواهر: ج ١٩ ص ٣٠٨ سطر ٤.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٨ باب ٣٤ ح ١١ من أبواب الطواف.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٦ باب ٣٤ ح ١ من أبواب الطواف.

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٦ باب ٣٤ ح ٢ من أبواب الطواف.

٥- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٧ باب ٣٤ ح ٤ من أبواب الطواف.

ثم إن المسالك صرح بأن الجاهل في المقام كالعالم، وكأنه لإطلاق الأدله، إلا أن مقتضى قوله (عليه السلام): «أى رجل ركب أمراً بجهاله فلا شيء عليه» (١)، الصحة.

وهل الزيادة المحرمه على قول المشهور، هو ما إذا كان بنيه الطواف، كما اختاره الحدائق والمستند، لأن الأعمال بالنيه، فإذا لم تكن نيه لم تكن زياده، أم لا، بل يشمل الزيادة بدون النيه، كما قال بعض به لإطلاق الأدله، فكأن الشارع لم يرد صورته أزيد من سبع، كما إذا ركع وسجد وقرأ بدون نيه الصلاه في أثناء الثنائيه مثلاً، احتمالان، لا يبعد الثانى، وإن كان للأول وجه.

ثم إن زياده أقل من شوط إن كان بدون قصد الطواف، لم يكن به بأس قطعاً، كما إذا أراد أن يخرج من بين الناس مثلاً، بل الظاهر أنه لا خلاف فيه، وإن كان بقصد الطواف فإن كان بقصد التشريع وقيده السبعه به حرم وبطل، لأن الشارع لم يشرع طوافاً ذا سبعه أشواط ونصف، وإن كان بقصد التشريع بدون التقييد، فالظاهر أنه حرام غير مبطل، أما حرمة فلا إطلاق بعض الأدله، كقوله (عليه السلام) في خبر عبد الله: «الطواف المفروضه إذا زدت عليه مثل الصلاه المفروضه إذا زدت عليها فعليكم الإيعاده» (٢).

وأما أنه غير مبطل، فلاصالة عدم إبطال مثله، وإن قلنا بإبطال الشوط الثامن إذا أكمله شوطاً، فتأمل.

بقى الكلام فى الطواف المندوب إذا زاد عليه شوطاً، فإن مقتضى تقييد

ص: ١٣١

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٦ باب ٤٥ ح ٣ من أبواب تروك الإحرام.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٨ باب ٤٥ ح ١١ من أبواب الطواف.

الأ- كثر بالطواف الواجب عدم حرمة الزيادة في الندب عمداً، وفي الشرائع وعن القواعد أنها مكروهه، ومرادهم إذا لم يقصد التشريع قطعاً.

لكن في المستند: عدم الحرمة ينافي توقيفيه العباده، وفي الجواهر استظهار الحرمة، لأن وجه الحرمة في الواجب وهو التشريع آت في النافله، وفيه نظر، إذ يستبعد أن يكون مراد الأكثر عدم الحرمة مع قصد التشريع.

وكيف كان، فالظاهر وإن قلنا بحرمة الزيادة بدون قصد التشريع في الواجب، لا- نقول به في المقام، لظهور بعض الأدله في حرمتها في الطواف المفروض، كما صرح بذلك في خبر عبد الله بن محمد المتقدم، وعليه فإذا زاد بدون قصد التشريع، بل بقصد فضيله الطواف في الواجب كان حراماً ومبطلاً، وإذا زاد كذلك في المنسوب كان غير حرام وغير مبطل، ولعله كان مكروهاً لبعض الإطلاقات، والله العالم.

ص: ١٣٢

(مسأله ١٨): الظاهر كراهه القرآن بين طوافين إذا كان كلاهما فرضاً، وأخف منه كراهته إذا كان أحدهما نفلاً، وأخف منه كراهه إذا كانا نفلين، والظاهر أن المشهور الحرمة في الفريضتين، والكراهه في النافلتين، والاختلاف في الفريضة والنافله، ولولا شهره الكراهه في النافلتين، لأمكن القول بعدم الكراهه فيهما أصلاً.

وكيف كان، فالمشهور الذين قالوا بحرمة الجمع بين الفريضتين، استدلووا بأمور:

مثل ما ذكره العلامة من أنه (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يفعله فلا يجوز، لقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «خذوا عني مناسككم»^(١)، وبأنها فريضة ذات عدد فلا يجوز زيادته عليها كالصلاه، ومرجعه إلى توقيفيه العباده.

كما استدل غيره بأنه يستلزم تأخير الصلاه مع أنها فوريه، والأمر بالشىء يقتضى النهى عن ضده، ولا أقل من أنه لا أمر بالضد، وذلك يوجب البطلان، مضافاً إلى الاشتغال.

وفى الكل ما لا يخفى.

إذ يرد على الأول: إن إطلاقات الطواف تشملها، و«خذوا» لا يدل على أن كل عمل لم يعمله الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ففعله غير جائز، بل يدل على أن كل عمل عمله (صلى الله عليه وآله وسلم) فهو (صلى الله عليه وآله وسلم) مقتدى فيه.

وعلى الثانى: بأن توقيفيه العباده لا تضر بعد الإطلاقات الشامله للمقام.

وعلى الثالث: بأنه لا دليل على ضرر مقدار هذا الفصل، خصوصاً والدليل أخص من المدعى، فلو نذر أن يطوف سبعمائة، فقدم النذر على طواف الزيادة

ص: ١٣٣

فقد قرن بين أسبوعين ولم يستلزم ذلك ترك الصلاة.

ثم إن الأمر بالشىء لا ينهى عن ضده، كما حقق فى الأصول، والعبادة يكفى فيها الملاك على المشهور بينهم، وإن كان صاحب الجواهر على مانقله النائنى (رحمه الله) فى تقريراته عنه يرى لزوم الأمر فى صحه العباده، وعدم الاكتفاء بالملاك فيها.

وعلى الرابع: إنه لا مجال للأصل بعد الدليل الذى هو الإطلاقات، ولو وصلت النوبه إليه فالأصل البراءه.

وقد استدل القائلين بالحرمة أيضاً بجمله من الروايات:

مثل خبر زراره، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «لا قران بين أسبوعين فى فريضه وناقله»^(١).

وخير البنزطى، سأل رجل أبا الحسن (عليه السلام) عن الرجل يطوف الأسباع جميعاً فيقرن، فقال (عليه السلام): «لا، الأسبوع وركعتان، وإنما قرن أبو الحسن (عليه السلام) لأنه كان يطوف مع محمد بن إبراهيم لحال التقيه»^(٢).

وخبر على بن أبى حمزه، قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الرجل يطوف ويقرن بين أسبوعين، فقال (عليه السلام): «إن شئت رويت لك عن أهل مكه» قال: فقلت: لا والله ما لى فى ذلك من حاجه جعلت فداك، ولكن أرونى ما أذن الله عز وجل به، فقال: «لا تقرن بين أسبوعين، كلما طفت أسبوعاً

ص: ١٣٤

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٣ باب ٣٦ ح ١٤ من أبواب الطواف.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤١ باب ٣٦ ح ٧ من أبواب الطواف.

فصل ركعتين، وأما أنا فربما قرنت الثلاثة والأربعه»، فنظرت إليه، فقال: «إني مع هؤلاء» (١).

وخبر عمر بن يزيد، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «إنما يكره القرآن في الفريضة فأما النافلة فلا- والله ما به بأس» (٢).

وخبر صفوان وأحمد، قالوا: سأله عن قران الطواف الأسبوعين والثلاثة، قال: «لا، إنما هو أسبوع وركعتان، وإنما قرن أبو الحسن (عليه السلام) لأنه كان يطوف مع محمد بن إبراهيم لحال التقية» (٣).

وخبر علي بن جعفر، حيث سأل أخاه (عليه السلام) عن الرجل يطوف السبوع والسبوعين فلا يصلى ركعتين حتى يبدو له أن يطوف أسبوعاً هل يصلح ذلك، قال (عليه السلام): «لا يصلح حتى يصلى ركعتي السبوع الأول ثم ليطوف ما أحب» (٤).

وهذه الروايات لا بد من حملها على الكراهه لا على الحرمة، وحمل روايات الجواز الآتية على التقية لأمر:

الأول: اشتغالها على لفظ: «يكره» و«لا يصلح» مما ظاهره الكراهه.

الثانية: إطلاقها للواجب والمستحب مع الكراهه في المستحب، ولا يمكن

ص: ١٣٥

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤١ باب ٣٦ ح ٣ من أبواب الطواف.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤١ باب ٣٦ ح ٤ من أبواب الطواف.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤١ باب ٣٦ ح ٦، وذيله في ح ٧ نفس من أبواب الطواف.

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤٢ الباب ٣٦ ح ٨ من أبواب الطواف.

جعل الروايات المفصلة دليلاً للجمع بين الطائفتين، إذ في روايات المنع ما لا يحمل على الفريضة.

الثالث: إن العامه مختلفون في المسأله، فعن العلامه في المنتهى على نقل الحدائق قال: القران فى طواف الفريضة لا يجوز عند أكثر علمائنا، وكرهه ابن عمر والحسن البصرى والزهرى ومالك وأبو حنيفه، وقال عطا وطاووس وسعيد بن جبير وأحمد بن إسحاق: لا بأس به، وما فى الروايه السابقه من ظهور فعله (عليه السلام) لأجل التقيه لا ينافى الكراهه، فإن التقيه ترفع الكراهه كما ترفع الحرمة، ولذا عنون الوسائل الباب بقوله:

كراهه القران بين الأسابيع فى الواجب وجوازه فى الندب وفى التقيه، ثم يصلى لكل أسبوع ركعتين (١).

ثم إن الروايات الداله على الجواز مطلق، أو فى النافله، بالإضافة إلى ما تقدم فى بحث زياده شوط فى الفريضة، حيث نصت على إتمامها أسبوعاً ثانياً، مما تدل على جوازه فى النافله، وفى الفريضة والنافله.

فعن زراره قال: (ربما طفت مع أبى جعفر وهو ممسك بيدى الطوافين والثلاثه ثم ينصرف ويصلى الركعات ستاً) (٢).

وعن جميل، عن زراره قال: (طفت مع أبى جعفر (عليه السلام) ثلاثه عشر أسبوعاً قرنهما جميعاً وهو أخذ بيدى ثم خرج فتنحى ناحيه فصلى ستاً وعشرين ركعه، وصليت معه) (٣).

ص: ١٣٦

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤٠ باب ٣٦ من أبواب الطواف.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤٠ باب ٣٦ ح ٢ من أبواب الطواف.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤١ باب ٣٦ ح ٥ من أبواب الطواف.

وخير على جعفر (عليه السلام)، عن أخيه (عليه السلام)، قال: وسألته عن الرجل هل يصلح له أن يطوف الطوافين والثلاثة ولا يفرق بينهما بالصلاة حتى يصلى بها جميعاً، قال: «لا بأس، غير أنه يسلم في كل ركعتين»^(١).

والمراد بالاستثناء أنه لا يوصل الركعات بعضها ببعض.

وعنه قال: (رأيت أخي يطوف السبعين والثلاثة فيقرنها غير أنه يقف في المستجار فيدعو في كل أسبوع، ويأتي الحجر فيستلمه ثم يطوف)^(٢).

وعن حماد بن عيسى، قال: (رأيت أبا الحسن موسى (عليه السلام) صلى الغداة فلما سلم الإمام قام فدخل الطواف فطاف أسبوعين بعد الفجر قبل طلوع الشمس ثم خرج من باب بنى شيبه ولم يصل)^(٣).

والرضوى (عليه السلام) قال: «ولا بأس أن تقرن أسبوعين من الطواف وتصلى أربع ركعات، إن شئت في المسجد وإن شئت في بيتك، وكذلك صلاة النافلة»^(٤).

بل لولا شهره كراهه القران في النافلة لاحتمل عدم الكراهه، وأن النهى إنما كان لبعض أمور خاصه، لقوه الروايات المجوزه، مما يحتمل أن يكون النهى لأجل التميز ولأجل عدم التعب أو ما أشبه ذلك.

ثم إنه يستحب أن يجعل القارن في الطوافين فواصل قليله بعدها، ففي روايه على بن جعفر، قال: (رأيت أخي (عليه السلام) مره طاف ومعه

ص: ١٣٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤٢ باب ٣٦ ح ٩ من أبواب الطواف.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤٢ باب ٣٦ ح ١٠ من أبواب الطواف.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤٢ باب ٣٦ ح ١٢ من أبواب الطواف.

٤- فقه الرضا: ص ٧٣ س ٧.

رجل من بنى العباس، فقرن ثلاث أسابيع لم يقف فيها، فلما فرغ من الثالث وفارقه العباسى وقف بين الباب والحجر قليلاً ثم تقدم، فوقف قليلاً حتى فعل ذلك ثلاث مرات(١).

كما أن الظاهر أن فصل الأسبوع الأول عن غيره أولى، كما يدل عليه حديث ابن جعفر المتقدم قال (عليه السلام): «لا يصلح حتى يصلى ركعتى السبوع الأول» كما أن الظاهر أن الكراهه ترتفع بالوقوف قليلاً.

فعن علي بن جعفر، قال: (رأيت أختي (عليه السلام) يطوف السبوعين والثلاثة فيقرنها، غير أنه يقف في المستجار فيدعو في كل أسبوع ويأتى الحجر فيستلمه ثم يطوف)(٢).

وإذا فعل القران، سواء في النافلة، أو في فريضه ونافله، أو في فريضه وفريضه _ علي ما اخترناه من جوازه في فريضتين تبعاً للاقتصار والسرائر والمختلف والمدارك والذخيره والوسائل والمستدرك وغيرهم _ استحبه له أن ينصرف عن وتر، فيقرن بين ثلاثه أو خمسه أو سبعة أو ما أشبهه، كما ذكره الجواهر(٣)، ونقله عن الشيخ ويحيى بن سعيد والفاضل، بل عن الأخير كراهه الانصراف على شفع، وتبعه الوسائل في عنوان الباب، لخبر طلحه بن زيد، عن جعفر (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام): «إنه كان يكره أن ينصرف في الطواف إلا على وتر من طوافه»(٤).

بقى الكلام في أنه لو قلنا بحرمة القران فهل هو مبطل، كما عن النافع

ص: ١٣٨

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤٢ باب ٣٦ ح ١١ من أبواب الطواف.
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤٢ باب ٣٦ ح ١٠ من أبواب الطواف.
- ٣- الجواهر: ج ١٩ ص ٣١٤ سطر ١٠.
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤٣ باب ٣٧ ح ٢ من أبواب الطواف.

والتنقيح، بل عن أولهما أنه الأشهر، أو لا- يبطل، بل قال في محكى الرياض: إنا لم نقف على نص ولا فتوى تتضمن الحكم بالإبطال، وإنما غايتهما النهى عن القران الذى غايته التحريم، وهو لا يستلزم بطلان الطواف الأول إذا كان فريضه، أو بطلانها معاً(١).

وفى المستند: الظاهر بطلان الثانى لتعلق النهى بنفس العباده حيثئذ، وقال: لا ينبغى الريب فى عدم بطلان الطواف الأول لانتفاء المقتضى له رأساً، لعدم تعلق نهى به أصلاً، وإنما تعلق بالقران الذى لا يصدق إلا بالإتيان بالطواف الثانى، فهو المنهى عنه، لا الأول ولا هما معاً.

وكيف كان، ففى المسأله ثلاثه أقوال: بطلانها معاً، وبطلان الثانى فقط، وعدم البطلان مطلقاً، وأظهرها الأول لظاهر النهى المتعلق بالعباده، وكما يصدق القران على الثانى يصدق على الأول، فحالهما حال ما إذا زاد فى الصلاه ركعه أو لم يسلم بين صلاتين.

ومنه تعرف الجواب عن دليل المستند.

ثم إن الفريضتين يشمل الأصليتين كطوافى الزياره والنساء، كما إذا لم يقدر على السعى بينهما فأتى بهما تبعاً وأخر صلاتهما، وغيرهما كما إذا جاء بطواف الزياره وطواف إجاره أو نذر، فيما كان أحدهما واجباً أصلياً، وكما إذا جاء بطوافى نذر أو طوافى إجاره فيما كان عارضين.

وهل المراد الوجوب فعلاً أو شأنًا، كما إذا تبرع بإتيان الطواف الواجب لغيره نيابه عنه، الظاهر الثانى، كما ذكروا فى مسأله عدم صحه الجماعه فى النوافل.

ثم إن ظاهر الدليل وهو النهى عن العباده يقتضى البطلان، ولو جاء بالقران

ص: ١٣٩

جهلاً- أو نسياناً أو ما أشبهه كما قرر في مسأله النهى عن العباده، اللهم إلا أن يقال بعدم البطلان فى المقام من باب قوله (عليه السلام): «أىما امرئ ركب أمراً بجهاله فلا شىء عليه» ويتم فى النسيان بالمناط.

ثم إن من الواضح أن ليس من القران ما إذا حمل طفلاً غير مميز ونوى الطواف لنفسه وللطفل، لأنه ليس من القران بين الطوافين. ويتحقق عدم القران بصلاه ركعتين، كما يتحقق بالفصل الموجب لعدم صدق القران، كما إذا جلس هنيهة، لانصراف أدله القران عن مثله، وما فى بعض الروايات من الفصل بركعتين من باب المثال، وكذا إذا طاف شوطاً بدون النيه، بل بقصد التمثيل مثلاً، كما هو واضح، والله العالم.

ص: ١٤٠

(مسأله ١٩): الظاهر أنه يصح إيقاع صلاه الطواف حول مقام إبراهيم (عليه السلام) يميناً وشمالاً وخلفاً، بل ومقدماتاً إلى قرب الكعبه، لكن في المقدم الاحتياط الأكيد تركه.

والظاهر أنه كلما قرب إليه كان أحوط مع التمكن، وبدون التمكن جاز الابتعاد أيضاً، وذلك لظاهر الآيه المباركه: {وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ} (١١)، بضميمه أن المقام كان في زمن إبراهيم (عليه السلام) والنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وإلى خلافه عمر لأصقاً بالكعبه، كما تقدم الكلام في ذلك، ومع ذلك لم يجب الصلاه خلف مكانه الحالى، ومن المستبعد جداً تغيير الحكم بعد نقل عمر له إلى هذا المكان، كما أن من المستبعد اعتبار المقام نفسه، ويدل عليه أنه لو قلع لم يعتبر نفسه بل مكانه.

ثم إن من المستبعد جداً أن تجب الصلاه قربه مع وفرة الحجاج كل عام، وكونه حرجاً نوعياً، وهذه قرينه على تشريع مكان الصلاه بتوسعه يليق بمثل هذا الحكم، لا مثال هذه الأعداد الغفيره.

نعم ربما يصدق {من مقام} وربما لا يصدق بالنسبه إلى وجود الطائفين والمصلين بكثره وبقله، مثلاً إذا قال المولى لعبده: كن عند الحسين (عليه السلام)، فإذا لم يكن حول قبره أحد كان اللانزم أن يقف عند قبره قريباً منه، فإذا وقف ببعد مائه متر لم يصدق أنه كان عنده، أما إذا كان الناس أحاطوا بالقبر إلى مائه متر، فوقف معهم صدق أنه امثل وكان عند قبره (عليه السلام).

وبما ذكرناه تحقق أن الصلاه خلف المقام وعليه وإلى جانبه وأمامه كل ذلك صحيحه، كما أن

ص: ١٤١

(من مقام) يصدق وإن كان بعيداً مع الصدق العرفي الذي يختلف حال الازدحام عن حال عدمه.

ويدل على صحة الصلاة أمام المقام ما رواه الكافي، عن أبي بلال المكي، قال: رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) طاف بالبيت ثم صلى فيما بين الباب والحجر الأسود ركعتين، فقلت له: ما رأيت أحداً منكم صلى في هذا الموضع، فقال: «هذا المكان الذي تيب على آدم (عليه السلام) فيه»^(١)، وظهره أنه صلى صلاة الطواف.

وعن قرب الإسناد، عن بكر بن محمد، قال: (خرجت أطواف وأنا إلى جنب أبي عبد الله (عليه السلام) ثم قام فصلى ركعتين بين ركن البيت والحجر)^(٢).

كما يؤيده ما رواه الكافي، عن زراره، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: «لا ينبغي أن تصلى ركعتي طواف الفريضة إلا عند مقام إبراهيم (عليه السلام)، وأما التطوع فحيث شئت من المسجد»^(٣).

كما يؤيده أيضاً ما رواه أيضاً عن إسحاق بن عمار، قال أبو عبد الله (عليه السلام): «كان أبي يقول: من طاف بهذا البيت أسبوعاً وصلى ركعتين في أي جوانب المسجد شاء كتب الله له ستة آلاف حسنة»^(٤).

فإن لفظ: «لا- ينبغي» وإطلاق الرواية الثانية التي من الأولى دخول الواجب فيه من دخول المستحب، يعطى إطلاق الصلاة في أطراف المقام، كما ذكرناها مما

ص: ١٤٢

١- الكافي: ج ٤ ص ١٩٤ باب حج آدم (عليه السلام) ح ٥.

٢- قرب الإسناد: ص ١٩ سطر ١٥.

٣- الكافي: ج ٤ ص ٢٢٤ باب ركعتي الطواف ح ٨.

٤- الكافي: ج ٤ ص ٤١١ باب فضل الطواف ح ٢.

يوجب حمل ما ظاهره تعيين خلف المقام على ضرب من الندب، وكأنه لأن إبراهيم (عليه السلام) جعل المقام إماماً له في الصلاة بعد ما رأى من الإعجاز فيه بغوص قدميه فيه بقدره الله تعالى.

ومنه يعلم أن صحيحه ابن أبي محمود، قال: قلت للرضا (عليه السلام): أصلى ركعتي طواف الفريضة خلف المقام، حيث هو الساعه، أو حيث كان على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، قال: «حيث هو الساعه»^(١).

ومثله الرضوى (عليه السلام): «ولا يجوز أن تصلى ركعتي طواف الحج والعمرة إلا خلف المقام حيث هو الساعه»^(٢).

لا بد وإن يراد به الفضل أو التقية، حيث إن الصلاة أمام المقام خلاف ما فعله عمر من نقل المقام.

هذا كله في الطواف الواجب، أما المستحب فيجوز إتيان صلاته في أى مكان من المسجد، كما يأتى الكلام فيه.

إذا عرفت المختار في الصلاة الواجبه فنقول: اختلف الفقهاء في موضع الصلاة إلى أقوال:

الأول: وجوب إيقاعها خلف المقام قريباً منه عرفاً، كما عن الصدوقين والإسكافي والمصباح ومختصره والمهذب وغير واحد من المتأخرين.

الثانى: وجوب إيقاعها عند المقام الشامل للخلف والجانبين، كما عن الاقتصاد والجمل والعقود وجمل العلم والعمل وشرحه والجامع.

الثالث: وجوبها في مقام إبراهيم، ولعل الفرق بينه وبين القولين السابقين اشتمال هذا القول على ما إذا صلى فوق المقام بنفسه أو بمكانه إذا قلع أو صلى

ص: ١٤٣

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٧٨ باب ٧١ ح ١ من أبواب الطواف.

٢- فقه الرضا: ص ٢٨ س ١٥.

فى طبقه عليا أو سفلى، إذا أحدثنا فوقه أو تحته، وممن قال بوجوبها فى مقام إبراهيم الشرائع والنافع والإرشاد والنهائه والمبسوط والوسيله والمراسم والتذكره والتبصره والتحرير والمنتهى.

الرابع: إنها مستحبه خلف المقام، فإن فعل فى غيره أجزاء، كما عن الخلاف وقد ادعى الإجماع عليه، وعن الحلبي أنه قال: محلها المسجد مطلقاً.

أقول: وهذا القول يؤيد ما ذكرناه، كأنه قال به للجمع بين الأدله على ما بيناه، والإشكال على الشيخ بأنه لا إجماع فى المسأله لمخالفه أغلب الفقهاء، لعله غير وارد، إذ الذين خالفوه هم الذين بعده على الأغلب، ومثله لا يوجب نقضاً لإجماعه.

نعم بعض معاصريه كالصديق يروى عنه ما تقدم، ومخالفه البعض غير ضاره بدعوى الإجماع حتى عند مثل أصحاب الحدائق والجواهر والمستند، فكيف بأمثال الشيخ، وتوسعته للجواز فى كل المسجد لعله من جهه صدق (مقام إبراهيم) مثل: (حرم الحسين عليه السلام) على كل المسجد.

بالإضافه إلى صحيحه الحسين، قال: رأيت أبا الحسن موسى (عليه السلام) يصلى ركعتى طواف الفريضة بحيال المقام قريباً من الظلال(١).

لكن القول بمثل هذا الإطلاق حتى يشمل أمام المقام، ذلك الجانب من المسجد، مشكل جداً، لعدم الصدق عرفاً، وللتفصيل فى الروايات بين النافله والفريضة.

ص: ١٤٤

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٦ باب ٧٥ ح ١ من أبواب الطواف.

ولخصوص روايتى صفوان عن حدثه، وابن مسكان عن الابداذى، عن أبى عبد الله (عليه السلام):

قال (عليه السلام) فى أولاهما: «ليس لأحد أن يصلى ركعتى طواف الفريضة إلا خلف المقام، لقول الله عز وجل: {وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى} (١١) فإن صليتها فى غيره فعليك إعادة الصلاة» (٢).

وقال (عليه السلام) فى ثانيتهما، حيث سأله عن رجل نسى فصلى ركعتى طواف الفريضة فى الحجر، قال: «يعيدهما خلف المقام، لأن الله تعالى يقول: {وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى} يعنى بذلك ركعتى طواف الفريضة» (٣).

الخامس: إنها خلف المقام فى غير طواف النساء، أما فى طواف النساء فمحلها كل المسجد، كما عن الصدوقين.

إذا عرفت الأقوال نقول: إن عمده الروايات الواردة فى المقام على ضربين.

الأول: ما ورد بلفظ (الخلف).

والثانى: ما ورد بلفظ (عند).

استدل بهما للقولين الأولين.

أما القول الثالث، فقد عرفت أنه يرجع إلى أحد الأولين بتغيير فى الجملة.

والقول الخامس مستنده الرضى الآتى.

ولو لم نقل بالقول الرابع كما اخترناه، لزم أن نقول بالقول الثالث، فإن (خلف) على مقتضى القول الأول، وإن كان أخص مطلقاً من (عند) كما هو مقتضى القول الثانى، إلا أن قوه إطلاق الآيه وروايات (عند) توجب جعل (الخلف) من باب المثال، أو الأفضليه، أما

ص: ١٤٥

١- سورة البقره: الآيه ١٢٥.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٠ باب ٧٢ ح ١ من أبواب الطواف.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٠ باب ٧٢ ح ٢ من أبواب الطواف.

الرضوى فهو ضعيف لا يصلح للاعتماد بنفسه، فكيف فى قبال الروايات الكثيره.

فمن روايات القول الأول صحيحه إبراهيم بن أبى محمود، ومرسله صفوان والأبذاذى، وقد تقدمت.

وصحيحه الحلبي، عن الصادق (عليه السلام): «إنما نسك الذى يقرن بين الصفا والمروه مثل نسك المفرد، ليس بأفضل منه إلا بسياق الهدى، وعليه طواف بالبيت وصلاه ركعتين خلف المقام» (١) الحديث.

وصحيحه ابن عمار، عن الصادق (عليه السلام): «إذا فرغت من طوافك فأت مقام إبراهيم فصلّ ركعتين واجعله إماماً» (٢).

وروايه جميل، عن بعض أصحابنا، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «يصلى ركعتى طواف الفريضة خلف المقام بقل هو الله أحد، وقل يا أيها الكافرون» (٣).

إلى غيرها، مثل الروايات الوارده فى نسيان الركعتين الأمره بإعادتهما خلف المقام.

ومن روايات القول الثانى: ما روى عن الباقر (عليه السلام) قال: «من صلى عند المقام ركعتين عدلت عتق ست نسما» (٤).

وصحيحه زراره المتقدمه: «لا ينبغي أن تصلى ركعتى طواف الفريضة إلا عند مقام إبراهيم (عليه السلام)» (٥).

ص: ١٤٦

- ١- الوسائل: ج ٨ ص ١٥٤ باب ٢ ح ٦ من أبواب أقسام الحج.
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٧٩ باب ٧١ ح ٣ من أبواب الطواف.
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٧٩ باب ٧١ ح ٥ من أبواب الطواف.
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٣٩٣ باب ٤ ح ٩ من أبواب الطواف.
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨١ باب ٧٣ ح ١ من أبواب الطواف.

وروايه زراره: «فى الناسى يرجع فيصلى عند المقام» (١).

وروايه عبيد بن زراره، قال: «يرجع فيصلى عند المقام أربعاً» (٢).

وروايه عمر: «رجل نسى أن يصلى الركعتين عند مقام إبراهيم» (٣).

وروايه الكنانى: «صلى ركعتين عند مقام إبراهيم» (٤).

إلى غيرها من الروايات.

بل فى المستند: إن روايات (عند) مستفيضه جداً.

وأما روايه الرضوى، فهى قوله (عليه السلام): «إلا أنه لا يجوز أن تصلى ركعتى طواف الحج والعمره إلا خلف المقام حيث هو الساعه، ولا بأس بأن تصلى ركعتين لطواف النساء وغيره حيث شئت من المسجد الحرام» (٥).

هذا تمام الكلام فى الطواف الواجب الأصلى.

أما إذا كان واجباً بالعرض، كما إذا نذر أن يطوف ويصلى ركعتيه، أو وجب عليه بشبه النذر، فالظاهر أن حاله حال الطواف المستحب فى صحه صلاته أينما صلاها من المسجد، لأنصراف أدله الصلاه الواجبه عن مثلها، كما أنه إذا كان الحج أو العمره مستحبين بالأصله وجبت عند المقام، لإطلاق الأدله، فإن الصلاه كسائر الأعمال تكون واجبه بالشروع فى العمل، كما قرر فى محله، فتأمل.

أما ما يدل على جواز أن يصلى أى مكان من المسجد إذا كان الطواف مستحباً بالإضافة إلى عدم الخلاف فيه كما ادعاه الجواهر، بل عليه الإجماع كما

ص: ١٤٧

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٣ باب ٧٤ ح ٦ من أبواب الطواف.
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٣ باب ٧٤ ح ٧ من أبواب الطواف.
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٣ باب ٧٤ ح ٨ من أبواب الطواف.
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٥ باب ٧٤ ح ١٦ من أبواب الطواف.
- ٥- فقه الرضا: ص ٢٨ سطر ١٥.

فى المستند، ونقله عن المفاتيح وشرحه، جملة من الروايات:

مثل روايه زراره السابقه: «فأما التطوع فحيث شئت من المسجد».

وروايه إسحاق: «من طاف بهذا البيت أسبوعاً وصلى ركعتين فى أى جوانب المسجد شاء، كتب الله له ستة آلاف حسنه». فإن المتيقن منها النافله.

والرضوى، قال (عليه السلام): «ولا بأس أن تصلى ركعتى طواف النساء وغيره حيث شئت من المسجد». بعد الإشكال المتقدم فى قوله (عليه السلام): «طواف النساء».

وما رواه العياشى، عن الصادق (عليه السلام) قال: «إنى لأطوف بالبيت مع أبى إذ أقبل رجل طوال» إلى أن قال: «فلما قضى أبى الطواف دخل الحجر فصلى ركعتين»^(١).

بل الظاهر جوازها خارج المسجد أيضاً، لما رواه قرب الإسناد: عن الرجل يطوف بعد الفجر فيصلى الركعتين خارجاً عن المسجد، قال: «يصلى بمكه لا- يخرج منها، إلا- أن ينسى فيصلى إذا رجع فى المسجد أى ساعه أحب ركعتى ذلك الطواف»^(٢).

ثم الظاهر أن الصلاه فوق المقام بطابق أو طوابق وتحتة كذلك فى حكم الصلاه عنده للصدق عرفاً، كما ذكرناه فى أبواب الطواف والرمى والوقوف والسعى وغيرها.

وإذا قلنا بلزوم إتيان صلاه الطواف المستحب فى المسجد فقط، كما قال به الجواهر مستشكلاً على العمل بروايه قرب الإسناد، فالظاهر عدم الفرق بين المسجد الأصيل وزوائده، لأن روايات الصلاه فى المسجد

ص: ١٤٨

١- تفسير العياشى: ج ١ ص ٢٩ ح ٥.

٢- قرب الإسناد: ص ٩٧ سطر ٧.

وردت بعد أن زيد فيه، ومن المستبعد جداً الفرق بين الزيادة في زمنهم (عليهم السلام) وبين الزيادة بعدهم.

كما أن الظاهر صحة الإتيان بصلاة طواف النفل في جوف الكعبة أو سطحها، لشمول أدله المسجد له، والانصراف لو كان فهو بدوى، ولو تعذر أو تعسر صلاة الطواف الواجب عند المقام قدم بقيه المسجد على خارجه، لبعض الإطلاقات ودليل الميسور.

نعم ما أمكن الصلاة خلفه أو إلى أحد جانبيه ولو بعيداً كان مقدماً على غيره.

(مسألة ٢٠): من طاف طواف الفريضة ثم ذكر أنه لم يكن متطهراً عن الأ-كبر أو الاصغر، فعليه إعادة الطواف وصلاته التى صلاها، وإن كان صلاها بطهاره، تحصيلاً للترتيب، وذلك لانتفاء المشروط بانتفاء شرطه، حيث قد تقدم أن الطهاره شرط فى الطواف الواجب، وظاهر الشرط أنه واقعى فلا يخص بحال الذكر، وفى المستند: الظاهر أن المسأله إجماعيه.

نعم لو كان التذكر بعد أن عمل الأعمال المتأخره، فلا يبعد وجوب إعادة الطواف وحده بدون الإتيان بصلاته، لما تقدم فى بعض المسائل السابقه من عدم تيقن وجوب الترتيب، لاحتمال أن كل واحد من الأمور الواجبه واجبه فى محل خاص بدون اعتبار الترتيب، مثل صلاه الصبح والظهر، حيث لا ترتيب بينهما، وإن وجبت الأولى قبل الثانيه، لكن الأحوط إعادة الصلاه.

وإن تذكر أنه نقض طهارته فى أثناؤه، فسيأتى فى مسأله الموالاه ومسأله تجاوز النصف أنه إن لم تفت الموالاه، أو فاتت ولكن تجاوز النصف، صح مقدار ما أتى به، ويأتى بالبقيه مع الطهاره، وإلا استأنف.

وإن شك بعد الطواف هل أنه كان على طهر أم لا، جرت قاعده الفراغ، فلا حاجه إلى الإعاده.

وإن شك فى الأثناء، فإن كان مستصحب الطهاره بنى عليها، أو الحدث بنى عليه، وإن شك فى المتقدم منهما بنى على الحدث، كما قرر فى كتاب الطهاره، فإن كان الشك فى الأثناء تطهر وأتم الباقي إذا بقيت الموالاه ولم يتجاوز النصف، وإن لم تبق الموالاه فإن تجاوز النصف تطهر وأتم، وإلا تطهر واستأنف.

ولو طاف بطهاره وصلّى بدونها، فسيأتى الكلام فى أنه هل يشترط التوالى بينهما، أم لا، فإن كانت الموالاه محفوظه، أو قلنا بعدم اشتراط الموالاه تطهر

وأتى بها وإن لم تبق الموالاه على القول بعدم اشتراطها، وإن قيل باشتراطها تطهر وأتى بالطواف وصلاته.

هذا كله فى الطواف الواجب.

أما الطواف المندوب فلا يشترط فيه الطهاره، ولذا إن تذكر بعده أوفى أثناؤه أنه لم يكن على طهاره لم يحتج إليها، وفى الأثناء إن شاء أتم بدونها، وإن شاء تطهر وأتمه.

أما فى المستند حيث قال: أما طواف النافله فلا يعيده ولكن يتطهر ويعيد الصلاه لاشتراطها بالطهاره مطلقاً، فإن أراد على سبيل الوجوب فلا دليل على ذلك، وإن أراد على سبيل الشرط بمعنى أنه إن أراد أن يدرك فضل الصلاه كان عليه أن يتطهر ويعيد فلا بأس به، لكن سياق كلامه يعطى إرادته للأول.

ص: ١٥١

مسأله ٢١ اشتراط الموالاه فى الطواف

(مسأله ٢١): الظاهر أن الموالاه شرط فى الطواف فى الجملة، إلاّ فيما استثنى، أما المستثنى منه فقد ذكره غير واحد، بل عن بعضهم نسبه إلى ظاهر الأصحاب.

ويدل عليه: التأسى، بضميمه قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «خذوا عنى مناسككم»، وتوقيفيه العباده، والأخبار الوارده بدخول البيت وحدوث الحدث فى أثناء الطواف.

وأشكل المستند فى التأسى بأن إثبات الوجوب منه مشكل، وفى الأخبار بأنها معارضه مع ما دل على عدم اشتراطها فى طواف النفل، وفى الفرض بعد تجاوز النصف، وبما دل على جواز القطع والبناء لغسل الثوب وصلاته الفريضة فى سعه الوقت، وللوتر ولقضاء حاجه الأخ والنفس وعباده المريض والاستراحه وغيرها، ثم البناء على ما فعل.

وفيه: إنه لا وجه للإشكال فى الدليلين الأولين.

أما موارد الاستثناء فقد ثبت بالدليل غير المنافى لأصل وجوب الموالاه، فهل يقول المستند بجواز أن يخطو خطوات ثم يترك، وبعد نصف ساعه يخطو خطوات ويترك وهكذا حتى يتم سبعة أشواط فى يوم كامل، أو يطوف شوطاً ويتركه إلى ساعه وهكذا، إلى غير ذلك من الأمثله، بله مثل ما إذا طاف شوطاً لعمره التمتع فى شوال، وشوطاً فى ذى القعدة، ويأتى بالبقية فى ذى الحجه مثلاً.

وعلى كل، فلا يمكن إنكار اشتراطها فى الجملة.

أما المستثنيات فسيأتى الكلام فيها إن شاء الله بما يوضح مقدار جواز الفصل.

(مسألة ٢٢): على القول بوجوب إزاله النجاسه عن الثوب والبدن فى الطواف، لو طاف مع نجاسه أحدهما عالمًا عامدًا لم يصح، بلا إشكال ولا خلاف بين القائلين بالاشتراط، كما فى الجواهر، لضروره اقتضاء النهى فى العباده الفساد^(١)، ولأنه ليس امتثالاً حيث لم يأت بالمكلف به على وجهه. ويؤيده ما ورد من أن الطواف بالبيت صلاه.

ولو لم يعلم بها ابتداءً، لكن علم بها فى أثناء طوافه وأمكنه أن يزيلها بنزع النجس بدون محذور، أو غسله بما لا يضر بالموالاه مثلاً، تمت طوافه وصح، كما عن غير واحد، إذ الجهل فى المقام كالجهل بالنجاسه فى الصلاه، لأن الطواف صلاه.

ولمرسل البزنطى، حيث سأل الصادق (عليه السلام) عن رجل فى ثوبه دم مما لا تجوز الصلاه فى مثله فطاف فى ثوبه، فقال (عليه السلام): «أجزأه الطواف فيه ثم ينزعه ويصلى فى ثوبه طاهر»^(٢)، فإنه شامل للمقام قطعاً، ولقوله (عليه السلام): «أى رجل ركب أمراً بجهاله فلا شىء عليه»^(٣).

ومنه يعلم أنه إذا كان جاهلاً بالحكم بقسميه، بأن لم يعلم أن البول نجس أو لم يعلم اشتراط الطواف بالطهاره وطاف صح طوافه، كما ذكره بعضهم فى القسم الثانى من الجهل، لكن الجواهر تنظر فيه ابتداءً، وإن قال أخيراً بشمول المرسل له، بالإضافة إلى أصاله معذوريه الجاهل فى الحج، ومراده بالأصل ما ذكرناه من قوله (عليه السلام): «أى امرئ ركب أمراً بجهاله».

ومثل الجاهل فى الأحكام

ص: ١٥٣

١- الجواهر: ج ١٩ ص ٣٢٠ سطر ١٧.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦٢ باب ٥٢ ح ٣ من أبواب الطواف.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٦ باب ٤٥ ح ٣ من أبواب تروك الإحرام.

المذكوره، الناسى والغافل والمضطر، لإطلاق أدلتها، بالإضافة إلى المناطق فى الجهل، فإن الجاهل المقصر أسوأ من كل المذكورين.

ثم أنه يدل على صحه ما أتى به من الطواف إذا علم أو التفت فى الأثناء، بالإضافة إلى ما تقدم، خبر يونس بن يعقوب، سأل الصادق (عليه السلام) عن الرجل يرى فى ثوبه الدم وهو فى الطواف، قال: «ينظر الموضع الذى فيه الدم فيعرفه ثم يخرج فيغسله ثم يعود فيتم طوافه»^(١).

وخبر حبيب بن مظاهر، قال: ابتدأت فى طواف الفريضة فطفت شوطاً، فإذا إنسان قد أصاب أنفى فأدماه فخرجت فغسلت ثم جئت فابتدأت الطواف، فذكرت ذلك لأبى عبد الله (عليه السلام)، فقال: «بئسما صنعت، كان ينبغي لك أن تبنى على ما طفت» ثم قال: «أما إنه ليس عليك شيء»^(٢)، فإن مناط هذا الخبر يشمل ما نحن فيه.

ومما تقدم تعرف وجه النظر فى جزم الشهيدين بطلان الطواف إذا توقفت الإزالة على فعل يستدعى قطع الطواف ولما يكمل أربعه أشواط، وكأنهما نظرا إلى ما سيأتى من التفصيل بين إكمال الأربعة وغيره، وجه النظر أن ما ذكرناه من أدله الباب كافيه فى الحكم بالصحه، وإن كان القطع قبل إكمال الأربعة.

ثم إنه لو دار الأمر بين نجاسه البدن أو اللباس، لم يكن ترجيح لأحدهما للأصل.

كما أنه لو دار بين إزاله الخبث أو الحدث، قدم الأول وتيمم للثانى على ما تقدم مثله فى كتاب الصلاه، لأن الواجب الذى له بدل يؤخر على ما ليس

ص: ١٥٤

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦٢ باب ٥٢ ح ٢ من أبواب الطواف.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤٧ باب ٤١ ح ٢ من أبواب الطواف.

له بدل، لكننا قد ذكرنا فى الأصول فى بحث التزاحم ومرجحاته أنه لا دليل على هذه الكليه، كيف ومن الممكن كون الأهميه فى جانب ما له بدل.

ولو دار بين إزاله الأ-كبر أو الأصغر، كما إذا كان له قدر من الماء يكفى للغسل أو الوضوء فى الحائض، قدم إزاله الأكبر، لما يستفاد من الأدله من كونه أهم.

ثم الظاهر أنه يجب على ولى الطفل إزاله نجاسته، فإذا جهل أو نسى أو اضطر، كان طواف الطفل صحيحاً، لظهور الأدله فى وحده حكمهما.

ولا فرق فى الجهل وأقرانه بين القاصر والمقصر، كما لا فرق فى الطائف بين الحاج والمعتمر، والأصيل والنايب، إلى غيرها من الأقسام، كل ذلك لإطلاق الأدله، والله سبحانه العالم.

ص: ١٥٥

(مسألة ٢٣): ركعتا طواف الفريضة تصليان في كل وقت، حتى الأوقات التي ذكروا كراهه النوافل المبتدأه فيها، بلا إشكال ولا خلاف، وذلك:

أولاً: لأنها ليست من النوافل المبتدأه.

وثانياً، لأخبار خاصه.

كصحيح ابن عمار، عن الصادق (عليه السلام): «وهاتان الركعتان هما الفريضة ليس يكره لك أن تصليهما في أى الساعات شئت، عند طلوع الشمس وعند غروبها، ولا تؤخرهما ساعه تطوف وتفرغ فصلهما» (١).

وصحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام) إنه قال: «أربع صلوات يصلها الرجل في كل ساعه، صلاه فاتتك متى ذكرتها أديتها، وصلاه ركعتي طواف الفريضة، وصلاه الكسوف، والصلاه على الميت» (٢).

وحسن رفاعه، سأل الصادق (عليه السلام) عن الرجل يطوف الطواف الواجب بعد العصر أيصلى ركعتين حين يفرغ من طوافه، قال: «نعم، أما بلغك قول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): يا بني عبد المطلب لا تمنعوا الناس من الصلاه بعد العصر فتمنعوهم من الطواف» (٣).

وصحيحه محمد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل طاف طواف الفريضة وفرغ من طوافه حين غربت الشمس، قال: «وجبت عليه تلك الساعه الركعتان فليصلهما قبل المغرب» (٤).

وموثق إسحاق، عن أبي الحسن (عليه السلام)، قال: «ما رأيت الناس أخذوا

ص: ١٥٦

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٧ باب ٧٦ ح ٣ من أبواب الطواف.
- ٢- الوسائل: ج ٣ ص ١٧٤ باب ٣٩ ح ١ من أبواب المواقيت.
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٧ باب ٧٦ ح ٢ من أبواب الطواف.
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٦ باب ٧٦ ح ١ من أبواب الطواف.

عن الحسن والحسين (عليهما السلام) إلا الصلاة بعد العصر وبعد الغداه في طواف الفريضة» (١١).

وعن ميسر، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «صل ركعتي طواف الفريضة بعد الفجر كان أو بعد العصر» (٢).

إلى غيرها.

وعليه فما في بعض الروايات من المنع، محمول على التقيه، كما ذكره الشيخ وتبعه غير واحد كالمستند والوسائل والجواهر وغيرهم.

ففي صحيح ابن مسلم، سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن ركعتي طواف الفريضة، فقال: «وقتهما إذا فرغت من طوافك، وكرهه عند اصفرار الشمس وعند طلوعها» (٣).

وصحيحه الآخر: سأل أحدهما (عليهما السلام) عن الرجل يدخل مكة بعد الغداه أو بعد العصر، قال: «يطوف ويصلي الركعتين ما لم يكن عند طلوع الشمس أو عند احمرارها» (٤).

وهذا لا ينافي كون الناس أخذوا عن الحسن والحسين (عليهما السلام)، لأنهم مع ذلك يرون أن ذلك من سمات الشيعة، كما أن عدم التكتف في الصلاة يجوز عند بعض مذاهبهم، ومع ذلك يرونه من سمات الشيعة، وإلى هذا أشار الإمام الرضا (عليه السلام) في صحيح ابن بزيع، قال: سألته عن صلاة طواف التطوع بعد العصر، فقال (عليه السلام): «لا»، فذكرت له قول بعض آبائه (عليه السلام):

ص: ١٥٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٧ باب ٧٦ ح ٤ من أبواب الطواف، والاستبصار: ج ٢ ص ٢٣٦ الباب ١٥٧ ح ٨٢١.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٨ باب ٧٦ ح ٦ من أبواب الطواف.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٨ باب ٧٦ ح ٧ من أبواب الطواف.

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٨ باب ٧٦ ح ٨ من أبواب الطواف.

«إن الناس لم يأخذوا من الحسن والحسين (عليهما السلام) إلا الصلاة بعد العصر بمكة»، فقال (عليه السلام): «نعم، ولكن إذا رأيت يقبلون على شيء فاجتنبه»، فقلت: إن هؤلاء يفعلون، فقال: «لستم مثلهم» (١).

فإن الظاهر أن وجه كلامه (عليه السلام) ما ذكرناه.

ومثله في الحمل على التقيه، خبر ابن يقطين: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الذي يطوف بعد الغداء، أو بعد العصر وهو في وقت الصلاة، أيصلي ركعات الطواف نافله كانت أو فريضة، قال: «لا» (٢).

أما حمله على ما إذا لم يصل الفريضة، بناءً على تقديم صاحبه الوقت، أو أن النافله لا تصح في وقت الفريضة إذا كان الطواف نفلاً، فبعيد، إذ لا نقول بعدم صحت التطوع في وقت الفريضة الموسعة، كما لا نقول بلزوم صاحبه الوقت، بل مقتضى القاعده أنه لدى تعارض واجبين، ولو كان أحدهما صاحب الوقت يقدم ما شاء منهما إذا كان وقت كليهما واسعاً، ويقدم المضيق إذا كان أحدهما مضيقاً، وإذا كانا مضيقين فإن علم أهميه أحدهما قدمه على الآخر، وإن لم يعلم أتى بما شاء منهما، وكذلك النافله إن زاحمت الفريضة المضيقه سقطت، وإلا- جاز الإتيان بالنافله، وسيأتى أنه لا دليل على فوريه صلاه الطواف في الفريضة فكيف بالنافله.

ثم إنه إن تعارض صلاه الطواف الواجب مع الآيات المضيقه، أو صلاه الجنازه كذلك، قدم المضيق، لما سيأتى من عدم ضيق صلاه الطواف.

ص: ١٥٨

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٨ باب ٧٦ ح ١٠ من أبواب الطواف.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٩ باب ٧٦ ح ١١ من أبواب الطواف.

(مسألة ٢٤): من نقص من طواف الفريضة عمداً شوطاً أو أكثر وجب تداركه، إن لم يأت بالمنافى الموجب لعدم الاتصال بين الأشواط، بلا إشكال ولا خلاف، لاقتضاء الأمر بالطواف ذلك مع أنه لم يأت بالمنافى حسب المفروض، فلو استأنف والحال هذا فالظاهر الصحة، لأنه داخل في المسألة المتقدمة في بحث من زاد في طواف الفريضة.

ويؤيده ما تقدم في مسألة من طاف بنجاسه، من قول الإمام (عليه السلام) في حديث حبيب: «بئس ما صنعت، كان ينبغي لك أن تبني على ما طفت، أما أنه ليس عليك شيء».

هذا في طواف الفريضة، أما طواف النافلة فلا ينبغي الإشكال في عدم ضرر الاستيناف، لأن منتهى الأمر الزيادة العمديه فيه، وقد تقدم في مسألة زياده الشوط ونحوه أن المشهور عدم البأس به، وهو الذى يدل عليه النص.

وأما إذا أتى بالمنافى، فالمشهور قسموه إلى ثلاثة أقسام:

الأول: طواف النافلة، ولا بأس فيه بأن يبني من موضع القطع مطلقاً.

الثانى: طواف الفريضة فى صورته عمد القطع، واللازم أن يستأنف.

الثالث: طواف الفريضة فى صورته الاحتياج للقطع، مثل الاستراحة فى الأثناء، أو قضاء حاجه المؤمن، أو حدوث الحدث المحتاج فيه إلى الطهاره، وكذا إذا تعذر الإتمام لمرض ونحوه، واللازم هنا أن يبني إن تجاوز النصف، والاستيناف إن لم يتجاوز النصف، لكن الظاهر أن حال العمده حال غيره، كما اختاره المفيد والديلمى، إذ لا دليل على التفصيل بين العمده وغيره، فالمطلقات شامله لهما، كما أن الظواهر المفصله بين تجاوز النصف وغيره أضعف من مطلقات البناء، مع أن المطلقات مؤيده ببعض التصريحات الخاصه على

كون الحكم البناء ولو قبل النصف، بحيث لولا- خوف الشهره المحققه والإجماع المدعى لأمكن القول بحمل المفصله على استحباب الاستيناف فيما لو قطع قبل النصف، لكن لا إشكال في أن الاحتياط في اتباع المشهور.

فهنا طائفتان من الأخبار:

الأولى: المطلقه، والداله على أن الحكم البناء وإن لم يتجاوز النصف.

الثانيه: المفصله بين تجاوز النصف وعدمه.

فمن الطائفه الأولى: قويه أبان، قال: كنت مع أبي عبد الله (عليه السلام) في الطواف، فجاء رجل من إخواني فسألني أن أمشي معه في حاجه، ففطن بي أبو عبد الله (عليه السلام) فقال: «يا أبان من هذا الرجل»، قلت: رجل من مواليك سألتني أن أذهب معه في حاجه، فقال: «يا أبان اقطع طوافك وانطلق معه في حاجته فاقضها له»، فقلت: إنى لم أتم طوافي، قال: «أحصر ما طفت وانطلق معه في حاجته»، فقلت: وإن كان طواف فريضه، فقال (عليه السلام): «نعم وإن كان طواف فريضه»^(١).

ومرسل ابن أبي عمير، المروى في الفقيه، عن أحدهما (عليهما السلام) في الرجل يطوف ثم تعرض له الحاجه، قال: «لا بأس أن يذهب في حاجته أو حاجه غيره ويقطع الطواف، وإن أراد أن يستريح ويقعد فلا بأس بذلك، فإذا رجع بنى على طوافه، وإن كان أقل من النصف»^(٢).

ص: ١٦٠

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤٨ باب ٤١ ح ٧ من أبواب الطواف.

٢- من لا يحضره الفقيه: ج ٢ ص ٢٤٧ باب ١٢٩ ح ٣ من أبواب حكم من قطع عليه الطواف.

وخير ابن أبي يعفور، عن الصادق (عليه السلام)، أنه سأل عن الرجل يستريح في طوافه، قال: «نعم، قد كانت توضع لى مرفقه فاجلس عليها»^(١).

وصحيح ابن مسلم، عن الصادق (عليه السلام)، سأل عن امرأه طافت ثلاثه أشواط أو أقل من ذلك ثم رأت دمًا، قال (عليه السلام): «يحفظ مكانها، فإذا طهرت طافت واعتدت بما مضى»^(٢).

وموثق إسحاق بن عمار، سأل الصادق (عليه السلام) عن رجل طاف بالبيت ثم خرج إلى الصفا فطاف به ثم ذكر أنه قد بقي عليه من طوافه شيء، «فأمره أن يرجع إلى البيت ليتم ما بقي من طوافه، ثم يرجع إلى الصفا والمروه فيتم ما بقي»، قال: فإنه طاف بالصفا وترك البيت، قال: «يرجع إلى البيت فيطوف به ثم يستقبل طواف الصفا»، قال: فما الفرق بين هذين، فقال (عليه السلام): «لأنه دخل في شيء من الطواف، وهذا لم يدخل في شيء منه»^(٣).

وحسن عبد الله بن سنان، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل كان في طواف النساء فأقيمت الصلاة، قال (عليه السلام): «يصلى يعنى الفريضة، فإذا فرغ بنى من حيث قطع»^(٤).

وخير هشام، عن الصادق (عليه السلام)، عن رجل كان في طواف فريضة فأدر كته صلاة فريضة: «يقطع طوافه ويصلى الفريضة ثم يعود فيتم ما بقي عليه من طوافه»^(٥).

ص: ١٦١

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٥٤ باب ٤٦ ح ٣ من أبواب الطواف.
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٥٠١ باب ٨٥ ح ٣ من أبواب الطواف.
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٣ باب ٣٢ ح ٢ من أبواب الطواف.
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤٥١ باب ٤٣ ح ٢ من أبواب الطواف.
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ٤٥١ باب ٤٣ ح ١ من أبواب الطواف.

وصحيح عبد الرحمان بن الحجاج، سأل الكاظم (عليه السلام) عن الرجل يكون في الطواف وقد طاف بعضه وبقي عليه بعضه فيطلع الفجر فيخرج من الطواف إلى الحجر، أو إلى بعض المساجد إذا كان لم يوتر فيوتر ثم يرجع فيتم طوافه، أفترى ذلك أفضل أم يتم الطواف ثم يوتر، وإن أسفر بعض الأسفار، قال (عليه السلام): «ابدأ بالوتر واقطع الطواف إذا خفت ذلك ثم أتم الطواف بعد» (١).

وخبر حبيب بن مظاهر قال: ابتدأت في طواف الفريضة شوطاً واحداً، فإذا إنسان قد أصاب أنفى فأدماه فخرجت فغسلته ثم جئت فابتدأت الطواف، فذكرت ذلك لأبي عبد الله (عليه السلام) فقال: «بئس ما صنعت، كان ينبغي لك أن تبني على ما طفت». ثم قال: أما إنه ليس عليك شيء» (٢).

وماه رواه الصدوق، عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: في الرجل يطوف ثم تعرض له الحاجة، قال: «لا بأس أن يذهب في حاجته أو حاجه غيره ويقطع الطواف، وإن أراد أن يستريح ويقعد فلا بأس بذلك، فإذا رجع بنى على طوافه، وإن كان أقل من النصف».

وصحيحه صفوان الجمال، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الرجل يأتي أخاه وهو في الطواف، فقال: «يخرج معه في حاجته ثم يرجع ويبني على طوافه» (٣).

وخبر أبي أحمد، قال: كنت مع أبي عبد الله (عليه السلام) في الطواف ويده في يدي، إذ عرض لي رجل له حاجة فأومأت إليه بيدي، فقلت له: كما

ص: ١٦٢

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٥٢ باب ٤٤ ح ١ من أبواب الطواف.
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤٧ باب ٤١ ح ٢ من أبواب الطواف.
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٥٠ باب ٤٢ ح ١ من أبواب الطواف.

أنت حتى أفرغ من طوافي، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «ما هذا»، فقلت: أصلحك الله، رجل جاءني في حاجه، فقال لي: «أمسلم هو»، فقلت: نعم، فقال: «أذهب معه في حاجته»، فقلت له: أصلحك الله فأقطع الطواف، قال (عليه السلام): «نعم»، قلت: وإن كنت في المفروض، قال: «نعم، وإن كنت في المفروض»^(١).

وما رواه ابن أبي عمير، عن رجل من أصحابنا، عن أبان قال: كنت أطوف مع أبي عبد الله (عليه السلام)، فعرض لي الذهاب معه في حاجه، فبينما أنا أطوف إذ أشار إليّ، فرآه أبو عبد الله (عليه السلام) فقال: «يا أبان إياك يريد هذا»، قلت: نعم، قال: «فمن هو»، قلت: رجل من أصحابنا، قال: «هو على مثل الذي أنت عليه»، قلت: نعم، قال: «فاذهب إليه»، قلت: فأقطع الطواف، قال: «نعم»، قلت: وإن كان طواف الفريضة، قال: «نعم» فذهبت معه.^(٢) الحديث.

وصحيحه على بن رثاب، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الرجل يعي في الطواف أله أن يستريح، قال: «نعم، يستريح ثم يقوم فيبني على طوافه في فريضه أو غيرها، ويفعل ذلك في سعيه، وجميع مناسكه»^(٣).

وخبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا حضرت الصلاة والناس في الطواف قطعوا طوافهم وصلوا ثم أتموا ما بقى عليهم»^(٤).

وعنه (عليه السلام) أيضاً، قال: «لا بأس بالاستراحه في الطواف لمن أعي»^(٥).

ص: ١٦٣

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٥٠ باب ٤٢ ح ٣ من أبواب الطواف.
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٥١ باب ٤٢ ح ٤ من أبواب الطواف.
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٥٤ باب ٤٦ ح ١ من أبواب الطواف.
- ٤- الدعائم: ج ١ ص ٣١٣ باب ذكر الطواف سطر ١٩.
- ٥- الدعائم: ج ١ ص ٣١٣ باب ذكر الطواف سطر ١٨.

ومن الطائفة الثانية: خبر إسماعيل بن إسحاق، عن سأل أبا عبد الله (عليه السلام)، عن امرأه طافت بالبيت أربعة أشواط وهي معتمره ثم طمشت، قال (عليه السلام): «تم طوافها فليس عليها غيره وتمعنتها تامه، فلها أن تطوف بين الصفا والمروه، وذلك لأنها زادت على النصف، وقد مضت متعتها، ولتستأنف بعد الحج» (١).

وصحيح الحلبي، سأل الصادق (عليه السلام) عن رجل طاف بالبيت ثلاثة أشواط، ثم وجد من البيت خلوه فدخله، قال (عليه السلام): «يقضى طوافه، وقد خالف السنه فليعد» (٢).

وخبر حفص بن البختری، عن الصادق (عليه السلام)، فيمن كاف يطوف بالبيت فيعرض له دخول الكعبه فدخلها، قال (عليه السلام): «يستقبل طوافه» (٣).

وصحيح أبان بن تغلب، عن الصادق (عليه السلام)، في رجل طاف شوطاً أو شوطين ثم خرج مع رجل في حاجه، قال: «إن كان طواف نافله بنى عليه، وإن كان طواف فريضه لم يبن» (٤).

وخبر إسحاق بن عمار، عن أبي الحسن (عليه السلام)، في رجل طاف طواف الفريضه ثم اعتل عله لا- يقدر معها على إتمام الطواف، قال: «إن كان طاف أربعة أشواط، أمر من يطوف عنه ثلاثة أشواط وقد تم طوافه، وإن كان قد طاف ثلاثة أشواط ولا يقدر على الطواف، فإن هذا مما غلب الله تعالى

ص: ١٦٤

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٥٠٢ باب ٨٦ ح ١ من أبواب الطواف.
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤٩ باب ٤١ ح ٩ من أبواب الطواف.
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤٧ باب ٤١ ح ١ من أبواب الطواف.
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤٨ باب ٤١ ح ٥ من أبواب الطواف.

عليه، فلا بأس أن يؤخر الطواف يوماً أو يومين، فإن خلقه العله عاد فطاف أسبوعاً، وإن طالت علته أمر من يطوف عنه أسبوعاً ويصلى هو ركعتين ويسعى عنه، وقد خرج من إحرامه» (١).

وعن التهذيب (٢) روايته، وقال بدل «يصلى هو ركعتين»: «ويصلى عنه».

وعن الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «من حدث به أمر قطع به طوافه من رعاف أو وجع أو حدث أو ما أشبه ذلك، ثم عاد إلى طوافه، فإن كان الذى تقدم النصف أو أكثر من النصف بنى على ما تقدم، وإن كان أقل من النصف وكان طواف الفريضة ابتداءً الطواف وألقى ما مضى» (٣).

وخبر أحمد بن عمر الحلال، عن الرضا (عليه السلام) قال: «إذا حاضت المرأة وهى فى الطواف بالبيت أو الصفا والمروه وجاوزت النصف علمت ذلك الموضع الذى بلغت، فإذا هى قطعت طوافها فى أقل من النصف فعليها أن تستأنف الطواف من أوله» (٤).

ومرسل ابن أبى عمير، عن جميل، عن بعض أصحابنا، عن أحدهما (عليهما السلام) فى الرجل يحدث فى طواف الفريضة وقد طاف بعضه، قال: «يخرج ويتوضأ، فإن كان جاز النصف بنى على طوافه، وإن كان أقل من النصف أعاد» (٥).

وهذه الطائفة يرد عليها أمور:

الأول: إطلاق المطلقات السابقة القويه، مما حملها على النافله بعيداً جداً

ص: ١٦٥

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٥٣ باب ٤٥ ح ٢ من أبواب الطواف.
- ٢- التهذيب: ج ٥ ص ١٢٥ باب ٩ ح ٨٠ فى الطواف.
- ٣- الدعائم: ج ١ ص ٣١٣ باب ذكر الطواف سطر ١١.
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٥٠١ باب ٨٥ ح ٢ من أبواب الطواف.
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤٦ باب ٤٠ ح ١٠ من أبواب الطواف.

وتقييدها بهذه الروايات ليس بذلك الظهور المقتضى لحمل المطلق على المقيد في قبال حمل المقيد على الاستحباب.

الثانى: ورود عده إشكالات فى روايات هذه الطائفة، مثل الإشكال فى خبر إسماعيل بعدم ذكر الثلاثة الأشواط الأخر.

ومثل الإشكال فى روايات دخول البيت بأنه لا ينافى الموالاه، فإن حال دخول البيت حال الاستراحة ونحوها مما يلزم حملها على الاستحباب، خصوصاً إذا كان دخول البيت للاستراحة، بل إطلاق خبر حفص يشمل ما إذا دخل البيت بعد النصف وهو غير تام.

ومثل الإشكال فى صحيح أبان بأنه يشمل حتى ما إذا كان خروجه غير مناف للموالاه بقدر الاستراحة وهى جائزه، والفرق بينهما غير تام.

ومثل الإشكال فى مرسل ابن أبى عمير، بأن وقت الوضوء لا يستغرق قدر الاستراحة، فاللزم القول بتساويهما فى وجوب الإعادة وعدمها.

ومثل الإشكال فى جملة منها بضعف السند.

الثالث: وهى العمده، إنه بعد إسقاط مطلقات الطائفتين تبقى مقيدات الطائفتين مما يوجب حمل ما دل على الاستيناف قبل النصف على الاستحباب.

وذلك فإن فى الطائفة الأولى روايه ابن أبى عمير، وصحيح ابن مسلم، وموثق إسماعيل، وخبر حبيب بن مظاهر، وروايه ابن أبى عمير، وكلها نص فى البناء على الطواف وإن كان أقل من النصف.

وبغير ما ذكرناه من الجمع يضطرب الكلام اضطراباً كبيراً.

كما لا يخفى على من راجع الحدائق والمستند والجواهر وغيرها، واحتاج إلى تقييدات لا تدل عليها النصوص، حتى أن الوسائل عنون بعض الأبواب بما لا دلالة في رواياته على العنوان، مثلاً قال: باب جواز قطع الطواف المندوب مطلقاً والواجب بعد تجاوز النصف (١١) إلخ، مع أن ما ذكره من روايات الباب لم يذكر فرقاً بين الواجب والمندوب، ولا سمي تجاوز النصف أصلاً.

ص: ١٦٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٥٠ باب ٤٢ العنوان.

(مسألة ٢٥): قد تقدم أنه لا فرق في لزوم البناء، بين كون قطع الطواف في الواجب أو المستحب، قبل النصف أو بعده، عمداً أو غير عمد، لعذر يوجب تعذر الطواف عقلاً أو شرعاً، كالمرض والحيض، أو لغيره، مثل قضاء حاحه المؤمن والاستراحه وغيرهما.

ففي المقام فروع:

(الأول): لو نقص من طوافه شوطاً، أو أقل أو أكثر، عاد فأكملاه.

لما تقدم، ولصحيح حسن بن عطيه، سأله سليمان بن خالد وأنا معه، عن رجل طاف بالبيت ستة أشواط، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «وكيف طاف ستة أشواط»، قال: استقبل الحجر، وقال: الله أكبر، وعقد واحداً، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «يطوف شوطاً»، فقال سليمان: فإن فاته ذلك حتى أتى أهله، قال: «يأمر من يطوف عنه»^(١).

وصحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام)، قلت له: رجل طاف بالبيت واختصر شوطاً واحداً في الحجر، قال: «يعيد ذلك الشوط»^(٢).

ثم إنه لا فرق في ذلك بين أن يكون تركه الشوط سهواً أو نسياناً أو جهلاً أو اضطراراً، كل ذلك للإطلاق والمناط ودليل الميسور.

كما لا فرق بين أن يأتي بالشوط بعد السعي أو قبله، وإذا قدر عليه بعد السعي لم يحتج إلى إعادته السعي، واحتمال لزوم الإعادة لحصول الترتيب، لا وجه له بعد الإطلاق، كما لا حاحه إلى إعادته صلاة الطواف إن قدر عليه بعد صلاة الطواف.

ص: ١٤٨

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٢ باب ٣٢ ح ١ من أبواب الطواف.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣١ باب ٣١ ح ١ من أبواب الطواف.

ثم إنه إذا قدر على إتيانه بنفسه وإلا-استتاب، بل لو رجع إلى أهله فالظاهر عدم الحاجة إلى إتيانه بنفسه وإن كان ذلك له ميسوراً، للإطلاق، ولذا قال في الجواهر: وظاهر الخبر الأول كالفتاوى عدم الفرق في الاستتابة بين من تمكن من الرجوع والقضاء بنفسه وغيره(١).

(الثاني): يجوز ترك الطواف لقضاء الحاجة وعياده المريض وغير ذلك، للأصل ولإطلاق جملة من الأدلة السابقة.

ولخبر أبي الفرج، قال: طفت مع أبي عبد الله (عليه السلام) خمسة أشواط ثم قلت: إنى أريد أن أعود مريضاً، فقال: «احفظ مكانك ثم اذهب فعده ثم ارجع فأتى طوافك»(٢).

(الثالث): لو مرض في أثناء الطواف حفظ مكانه، وبعد الصحة أتم من حيث حفظ، وإن كان ما أتى به أولاً دون النصف، وإن لم يقدر على الإتمام استتاب فيه، من غير فرق بين أن يستتبع عند ما مرض إذا علم بأنه لا يقدر على الإتمام، أو يستتبع إذا تبين له أنه لا يقدر بعد يوم أو أيام.

(الرابع): مثل المرض في الاستتابة إذا حدث مانع شرعي، كما إذا حاضت ولا تقدر على البقاء إلى أن تطهر، أو عقلي، كما إذا سجن بما لا يرجو فكه حتى يتم طوافه، فإنه يستتبع.

ولو استتاب ثم ارتفع المانع، فهل يكفي ما استتاب، أو يجب عليه الإتمام بنفسه، احتمالان، من أنه أتى بتكليفه فسقط، ومن أنه ظن أنه تكليفه فاللزام الإتمام بنفسه، وهذا أحوط.

ص: ١٦٩

١- الجواهر: ج ١٩ ص ٣٢٧ في حكم من نقص عن طوافه السطر ١١.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤٨ باب ٤١ ح ٦ من أبواب الطواف.

(الخامس): لو حصل له مانع عن إتمام الطواف فاستتاب، فإن قدر على أن يصلي بنفسه بعد فعل النائب صلى بنفسه، لأنه مكلف بها، فلا تصح نيابه غيره عنه، وإن لم يقدر على أن يصلي هو بنفسه استتاب في الصلاة أيضاً.

نعم ربما يحتمل وجوب الصلاة بنفسه خارج المسجد إذا قدر على ذلك، كما إذا سجن، لشمول دليل الميسور له، ولما تقدم من الروايات الداله على صلاه نفسه خارج المسجد، وهذا غير بعيد، وإن كان الأحوط الجمع بين صلاه نفسه خارج المسجد، وصلاه نائبه فيه.

السادس: مقتضى القاعدة أن المريض إذا رجع زوال العذر آخر الطواف، وإن لم يرج فإن أمكن طيف به، ولو كان بحيث رأسه أو رجليه إلى الكعبه، كما تقدم في بعض المسائل السابقه، وإن لم يمكن الطواف به كله طيف به بعضه واستتاب في البعض الآخر، وإن لم يمكن ذلك أيضاً استتاب في ذلك كله، لمقتضى الأدله العامه، وقد ورد في المسأله روايات:

كخبر يونس، سأله (عليه السلام)، عن سعيد بن يسار، أنه سقط من جمله فلا- يستمسك بطنه أطوف عنه وأسعى، قال (عليه السلام): «لا، ولكن دعه فإن برئ قضى هو، وإلا فاقص أنت عنه»^(١).

وصحيح حبيب الخنعمي، عن الصادق (عليه السلام): «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أمر أن يُطاف عن المبطون والكسير»^(٢).

وصحيح معاويه: «الكبير يُحمل فيطاف به»^(٣).

ص: ١٧٠

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٥٣ باب ٤٥ ح ٣ من أبواب الطواف.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٥٩ باب ٤٩ ح ٥ من أبواب الطواف.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٥٩ باب ٤٩ ح ٦ من أبواب الطواف.

وخبر إسحاق، سأل الكاظم (عليه السلام) عن المريض يطاف عنه بالكعبه، فقال: «لا، ولكن يطاف به» (١).

وصحيح صفوان بن يحيى: «يطوف به محمولاً يخط الأرض برجليه حتى تمس الأرض قدميه في الطواف» (٢).

وخبر أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام): «إنه مرض فأمر غلمانه أن يحملوه ويطوفوا به، وأمرهم أن يخطوا رجليه الأرض حتى تمس الأرض قدماه في الطواف» (٣).

وخبر حريز، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «المريض المغلوب والمغمى عليه يرمى عنه، ويطاف به» (٤).

وعنه، عن الصادق (عليه السلام) أيضاً، قال: سألته عن الرجل يطاف به ويرمى عنه، قال: فقال: «نعم إذا كان لا يستطيع» (٥).

وعن معاوية بن عمار، عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا كانت المرأة مريضه لا تعقل، فليحرم عنها ويبقى عليها ما تبقى على المحرم، ويطاف بها، أو يطاف عنها ويرمى عنها» (٦).

أقول: الظاهر أن «ما تبقى على المحرم» أى يفعل بها، لا أنه يحرم بنفسه، والترديد لأجل أنه إن أمكن الطواف بها طاف بها، وإلا طاف عنها، وذلك

ص: ١٧١

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٥٦ باب ٤٧ ح ٧ من أبواب الطواف.
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٥٥ باب ٤٧ ح ٢ من أبواب الطواف.
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٥٧ باب ٤٧ ح ١٠ من أبواب الطواف.
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤٥٥ باب ٤٧ ح ١ من أبواب الطواف.
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ٤٥٥ باب ٤٧ ح ٣ من أبواب الطواف.
- ٦- الوسائل: ج ٩ ص ٤٥٥ باب ٤٧ ح ٤ من أبواب الطواف.

لقرينه الميسور، وما في نفس الروايه من جعل الرمي عنها.

وعن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «الكبير يُحمل فيطاف به»^(١).

وعن الربيع بن خثيم، قال: شهدت أبا عبد الله (عليه السلام) وهو يُطاف به حول الكعبه في محمل، وهو شديد المرض، فكان كلما بلغ الركن اليماني أمرهم فوضعه بالأرض، فأخرج يده من كوه المحمل حتى يجرها على الأرض، ثم يقول: «ارفعوني»، فلما فعل ذلك مراراً في كل شوط، قلت له: جعلت فداك يا بن رسول الله إن هذا ليشق عليك، فقال: «إني سمعت الله عز وجل يقول: {لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ}»^(٢)، فقلت: منافع الدنيا أو منافع الآخرة، فقال (عليه السلام): «الكل»^(٣).

وعن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «الصبيان يُطاف بهم ويُرمى عنهم»، قال: وقال (عليه السلام): «إذا كانت المرأة مريضه لا تعقل يطاف بها، أو يطاف عنها»^(٤).

إلى غيرها من الروايات، وهي تدل على وحده الحكم في المريض والصبي والكبير والذي غلب على عقله، فيلتحق به من جن في الحج.

ثم لا يخفى أن الروايات تقيدها بمقتداتها، وبضميمه دليل الميسور تدل على ما ذكرناه من القاعده، كما أنه يجوز الحمل اختياراً، وإن كان

ص: ١٧٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٥٦ باب ٤٧ ح ٦ من أبواب الطواف.

٢- سورة الحج: الآية ٢٨.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٥٦ باب ٤٧ ح ٨ من أبواب الطواف.

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤٥٧ باب ٤٧ ح ٩ من أبواب الطواف.

الأحوط المشى فى حال الاختيار.

وكذلك يستحب أن يمس المحمول رجله بالأرض.

ثم الظاهر أن المبطن والسلس ومتواتر الريح والنوم يطوف هو مع ما يقدر من الوضوء وطهاره الملابس والبدن، كما يصلى هو، وذلك لقاعده المباشره بضميمه دليل الميسور، وقد تقدم فى كتاب الطهاره ظهور كفايه وضوء واحد لكل صلاه، وهنا يتوضأ وضوءاً واحداً للطواف، ووضوءاً واحداً لصلاته، وإن كان الأحوط هنا اتباع ما ذكره هناك من تعدد الوضوءات.

وما تقدم من أن المبطن يطاف عنه، لا بد وأن يراد به من يمنعه الضعف عن الطواف، أو من يلوث المسجد، حيث إن المبطن يسيل منه النجاسه، أما إذا قدر على الطواف بنفسه ولم يسبب تنجيس المسجد، فالقاعده تقتضى طوافه وصلاته بنفسه.

نعم فى ما إذا سبب تلويت المسجد استناب، لقوه حرمة التنجيس بما لا يقاومه وجوب الطواف مباشرة.

أما صلاته فالأحوط أن يجمع بين الاستناب فيها وبين صلاه نفسه خارج المسجد، وإن كان الأقرب كفايه صلاته بنفسه خارج المسجد.

أما إذا كان متواتر الجنابه فالظاهر أنه لا يطوف، لحرمة دخول الجنب المسجد مثل حرمة دخول الحائض، فيطاف عنه ويصلى هو بنفسه بغسل خارج المسجد، وإن كان الأحوط ضم النياه فى صلاته داخل المسجد.

والماس للميت الذى لا يجد ماءً للغسل، ولا يمكنه التراب، الظاهر أنه يطوف ويصلى بنفسه فى المسجد لدليل الميسور بضميمه الإطلاقات، وقد ذكرنا فى كتاب الطهاره عدم بعد أن المس لا ينقض الطهاره، وإنما الغسل تكليف خارجى، فيجوز أن يصلى

مع

ص: ١٧٣

عدم الغسل، وإن كان الأحوط خلافه.

أما إذا لم يتمكن من الماء، وتمكن من التراب بدل الغسل، فلا ينبغي الإشكال في قيام التراب مقام الماء، كما تقدم الكلام في ذلك في مسأله اشتراط الطواف بالطهاره.

وفاقد الطهورين يطوف ويصلى بنفسه، بناءً على ما اخترناه في كتاب الصلاه في وجوب صلاه فاقدهما أداءً، وكفايتها عنه فلا قضاء عليه.

ولو كان الطواف يوجب له احتلاماً لسرعه خروج منيه بمشاهده النساء، أو لمس بدنه ببدن إنسان مما لا بد منه في الطواف فرضاً، فالظاهر الاستنابه في الطواف، وصلاته بنفسه خارج المسجد إن كان بقاؤه في المسجد يسبب الجنابه، لحرمة بقاء الجنب في المسجد كحرمة دخوله فيه.

وكذا إذا علمت بالحيض إذا طافت فإنها تستنيب في الطواف.

(السادس): لو دخل في صلاه الطواف فذكر أنه لم يتم الطواف، تركها وأتم الطواف، سواء جاوز النصف أم لا، وسواء كان دخوله في صلاته جهلاً أو نسياناً أو غفلةً، وذلك لما تقدم من ترتب الصلاه على الطواف، ولما سبق من عدم الفرق بين تجاوز النصف وعدمه.

نعم لو أتم الصلاه ثم ذكر نقصان الطواف، فالظاهر إتمام الطواف وعدم الاحتياج إلى إعادة الصلاه، لأنه لا يستفاد من الأدله أكثر من ذكره الترتيب وعلميته، ويؤيده قوله (عليه السلام): «أى رجل ركب أمراً بجهاله»⁽¹⁾، كما يؤيده

ص: ١٧٤

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٦ باب ٤٥ ح ٣ من أبواب تروك الإحرام.

أيضاً ما تقدم أيضاً من قضاء الطواف وحده لو تذكر أنه لم يطف. نعم لا شك في أن الاحتياط إعادة صلاة الطواف.

ومن يستنب في الطواف ويصلى بنفسه خارج المسجد أو داخله، إذا تواعد مع النائب أن يطوف الساعه الرابعه مثلاً، وحسب وعده أتى بالصلاه في الساعه الخامسه، حيث قطع بإتمام نائبه الطواف، ثم تبين تقارن الصلاه والطواف، أو تأخر طواف النائب عن صلاته، فهل تكفى صلاته، لما تقدم من ذكره الترتيب وعلميته، أو لا لأصالة الترتيب، احتمالان، ولا شك أن الأحوط الثاني.

كما لا شك في أنه لا يصح أن يصلى في حال الطواف إذا كان تكليفه الصلاه بالمشى ونحوه، لا من جهه فقد القبله، ولا من جهه لزوم كونها حول مقام إبراهيم (عليه السلام)، بل من جهه ترتب الصلاه على الطواف.

(السابع): لو دخل في السعي ثم ذكر أنه لم يتم الطواف، رجع وأتم الطواف، وإن كان الباقي عليه أكثر من نصف الطواف.

ثم رجع وأتم السعي، سواء كان قد سعى قبلاً أكثر من النصف أم لا، كما اختاره المبسوط والسرائر والجامع والشرائع مع تقييدهم بتجاوز نصف الطواف، بناءً على أصلهم من الإتمام فيما إذا تجاوز النصف.

ويدل على ما اخترناه موثق إسماعيل بن عمار المتقدم في أصل المسأله.

ومنه يظهر أنه لو تذكر في حاله السعي أنه لم يأت بشيء من الطواف، رجع وطاف، وبدأ السعي.

ولا فرق فيما ذكرنا من المسألتين بين أن يكون تركه لكل الطواف أو بعضه، نسياناً أو جهلاً أو غفلةً، للإطلاق والمناط.

نعم لو تعمد الترك لشيء من الطواف أشكل كفايه ما أتى به من السعي، بل يرجع ويتم طوافه، ثم يستأنف السعي

ولو دخل في السعي فذكر أنه لم يأت بصلاة الطواف، ترك السعي وصلى للطواف وأتم السعي، ويدل على ذلك إطلاق الموثقة، فإنه يشمل ما إذا صلى بعد الطواف الناقص وما لم يصل، إذ حكم بكفايه ما أتى به من السعي.

(الثامن): تقدم أنه إذا صار وقت الفريضة ترك الطواف وصلى الفريضة وبعدها أتم الطواف وإن كان لم يتجاوز النصف، فهل يترك صلاة الطواف أيضاً مطلقاً، أو لا يتركها مطلقاً، أو يفصل بين الواجب فلا يتركها، وبين المندوبه فيتركها؟ احتمالات، ولكل وجه، وإن كان الظاهر أنه يتخير بين الترك والإتيان بالفريضة، وبين عدمه.

أما الترك فللمنطاط في ترك الطواف، ولا- دليل على أن إبطال مثل هذه الفريضة خصوصاً في هذا الحال محذور، وأما عدم الترك فلأنه ليس الإتيان بذات الوقت في أول وقتها واجباً، لكن الأحوط إتمام صلاة الطواف ثم الإتيان بذات الوقت.

نعم لو توجه أثناء صلاة الطواف أن وقت الفريضة ضيق بحيث يقضى لو استمر في صلاة الطواف تركها وأتى بذات الوقت للأهميه.

(التاسع): لو دار الأمر بين الطواف الواجب وبين فريضة الوقت، كما إذا كان لا يمكنه الطواف لو صلى الفريضة، وكان في آخر وقت الفريضة، أتى بالصلاة واستتاب في الطواف، لأن الصلاة أهم، ولو كان قد طاف أشواطاً تركه وأتى بالفريضة واستتاب في الباقي لا من أول الطواف، لأصالة كفايه ما أتى به من (الأشواط).

العاشر: هل يجوز لمن طاف بعض الأشواط، ثم عرض له حاجه ونحوها فقطع الطواف، ثم لزم عليه الرجوع والإتمام، أن يستأنف الطواف، مال الجواهر

إلى الإجزاء والإثم (١١))، استناداً إلى قوله (عليه السلام) في روايه حبيب بن مظاهر: «بئسما صنعت»، وقوله في آخرها: «أما إنه ليس عليك شيء» (٢)).

والظاهر الجواز بدون الإثم، إذ لا يستفاد من «بئسما صنعت» الإثم، بل الكراهه، خصوصاً مع قوله (عليه السلام): «ليس عليك شيء»، ولو كان آثماً كان عليه الاستغفار، اللهم إلا أن يقال: إن المراد بالشيء الكفاره ونحوها.

هذا بالإضافة إلى أنه لا دليل على عدم صحه تبديل الامتثال في المقام، مع أن الأصل صحته، كما حقق في الأصول، منتهى الأمر أنه يأتي في المقام احتمال زياده الأشواط، إذا كان ما أتى به أولاً غير قابل للهدم، وفيه: إنه لا يضر، كما تقدم الكلام فيه.

بل عن الدروس أنه نسب الاستيناف إلى روايه الصدوق، ولعله وجدها في مدينه العلم، فلا يضر قول الجواهر أنه لم يتحقق الروايه.

والأحوط إن أراد الاستيناف أن يستأنف بقصد ما في الذمه من كون الأشواط المطابقه لما أتى به أولاً لغواً، أو جزءاً، إذ قد تقدم أن الشوط بدون القصد لا يضر في الطواف، إذ الضار على القول بضرر الزيادة إنما هو مع القصد.

نعم لا شك في أن الأحوط في صورته عدم تجاوز النصف الاستيناف، كما تقدم.

(الحادى عشر): الظاهر أنه يكفى أن يبدأ من حيث قطع في جميع موارد القطع، لا من أول الركن، كما تقدم في خبر أحمد بن عمر، وحسن بن سنان.

وفي خبر أبي عزه قال: مر بي أبو عبد الله (عليه السلام) وأنا في الشوط الخامس من

ص: ١٧٧

١- الجواهر: ج ١٩ ص ٣٣٨ في حكم الطواف السطر ١٦.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤٧ باب ٤١ ح ٢ من أبواب الطواف.

الطواف، فقال لى: «انطلق حتى نعود ههنا رجلاً»، فقلت: أنا فى خمسة أشواط من أسبوعى فأتى أسبوعى، قال: «اقطعه واحفظه من حيث تقطعه حتى تعود إلى الموضع الذى قطعت منه فتبنى عليه» (١١).

وكذلك هو ظاهر جملة من الروايات المشتملة على «ثم أتوا ما بقى عليهم» و«بنى على ما تقدم» ونحوهما، ويقصد هذا الاحتياط حذراً من الزيادة.

وهل يجوز الرجوع من الركن، كما فى صحيح معاوية وحسنه فيمن اختصر شوطاً، حيث ورد فيهما الإعادة من الحجر إلى الحجر، بل عن المنتهى والتحرير الاحتياط بذلك، وجعل المستند الأظهر الأول، وظاهر الجواهر الميل إليه، لكن لا يبعد التخيير، كما أفتى به بعض، جمعاً بين الدليلين بعد وحده المناط، وإن كان الأحوط اتباع النص فى كل مورد فيحصل بينهما الفرق بين الموردين، والإشكال بالزيادة الضارة فى ما إذا بدأ من الحجر قد عرفت سابقاً جوابه، وأنه لا دليل على ضرر الزيادة.

(الثانى عشر): لو شك فى أنه طاف أم لا، بنى على العدم للأصل، ولو شك أنه طاف مع الشرائط أو بدونها، فإن كان بعده بنى على الصحة، لقاعده الفراغ، ولو كان فى الأثناء صح بالنسبة إلى الماضى وجدد الشرائط بالنسبة إلى الآتى، لقاعده التجاوز وأصالة الصحة، وإن كان الأحوط التجديد مع الشرائط، ولو شك أنه أكمل أشواط الطواف وهو فى الطواف بنى على الأقل، وإن كان خرج من الطواف بنى على الصحة، لقاعده الفراغ.

ولو علم إجمالاً أنه نقص من أحد طوافيه، أتى بالناقص بقصد ما فى الذمه

ص: ١٧٨

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤٩ باب ٤١ ح ١٠ من أبواب الطواف.

ولو شك في أن ما أتاه هل قصد به طواف الوداع أو طواف النساء، أتى بطواف النساء، لأصالة عدم الإتيان به.

(الثالث عشر): لو اختلف الحامل والمحمول وهما يطوفان، فقال أحدهما: صار أكثر، وقال الآخر: صار أقل، عمل كل بتكليفه، ولا يضر علمهما الإجمالى لأنه كواجدى المنى.

ولو اختلف الزوجان فقال الزوج: طفت أقل، وقالت الزوجه: طفت كاملاً، فى طواف النساء، فهل يجوز له مقاربتها، احتمالان.

ومنه يعرف حال العكس، بأن كان عدد أشواط طواف الزوج مورد النزاع.

(الرابع عشر): ولى الطفل لا اعتبار بشكه وقطعه بالنسبه إلى الطفل إذا كان مميزاً وقد حفظ العدد، أما إذا كان غير مميز فالعبره بشكك الولى وقطعه، كما هو واضح، كما أنه إذا أخطأ الطفل فى اختصار الشوط، أو أخطأ وليه معه، أو قطع الطفل الطواف كان حكمه على الولى كحكم الكبار.

ص: ١٧٩

(مسألة ٢٦): يستحب عند الطواف أمور:

(الأول): الوقوف عند الحجر وحمد الله والثناء عليه والدعاء بالوارد، والصلاة على النبي وآله، ورفع اليدين بالدعاء، واستلام الحجر وتقبيله، وإصاق الجسد به، وإن لم يقدر أشار إليه، ولو كانت يده مقطوعة استلم بما بقى منها إن كان لها باق، وإلا أشار إليه.

ففى صحيح معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إذا دنوت من الحجر الأسود فارفع يديك، فاحمد الله واثن عليه، وصل على النبي، واسأل الله أن يتقبل منك، ثم استلم الحجر وقبله، فإن لم تستطع أن تقبله فاستلمه بيدك، فإن لم تستطع أن تستلمه بيدك فأشر إليه، وقل: "اللهم أمانتى أدبته، وميثاقى تعاهدته، لتشهد لى بالموافاه، اللهم تصديقاً بكتابك، وعلى سنه نبيك، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، آمنت بالله، وكفرت بالجبث والطاغوت، وباللات والعزى، وعباده الشيطان، وعباده كل من يدعى من دون الله"، فإن لم تستطع أن تقول هذا فبعضه، وقل: "اللهم إليك بسطت يدي، وفيما عندك عظمت رغبتى، فاقبل سيحتى، واغفر لى وارحمنى، اللهم إنى أعوذ بك من الكفر والفقير ومواقف الخزى فى الدنيا والآخرة" ((١)).

قال فى الجواهر: وزاد الحلبيان فى المحكى عنهما بعد شهادته الرساله: «وأن الأئمه من ذريته، وتسميتهم حجه حجه» ((٢))، أى تقول: وأن الأئمه من ذريته، على والحسن والحسين وعلى والباقر والصادق وموسى والرضا والجواد

ص: ١٨٠

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٠٠ باب ١٢ ح ١ من أبواب الطواف.

٢- الجواهر: ج ١٩ ص ٣٤١ فى بيان ما يستحب فى الطواف السطر ٥.

والهادى والحسن والمهدى عليهم السلام حججه.

أقول: وإن ذكر فاطمه (عليها السلام) بعد أمير المؤمنين (عليه السلام) لا بقصد الورود، كان تطيباً للسان بذكر بعض شهدائه على عباده.

وعن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا دخلت المسجد الحرام فامش حتى تدنو من الحجر الأسود فتستلمها، وتقول: الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله، سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، أكبر من خلقه، وأكبر مما أخشى وأحذر، لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيى ويميت، ويميت ويحيى، بيده الخير وهو على كل شىء قدير، وتصلى على النبى وآله، وتسلم على المرسلين، كما قلت حين دخلت المسجد، ثم تقول: اللهم إني أؤمن بوعدك، وأوفى بعهدك»^(١). ثم ذكر كما ذكر معاويه.

وفى روايه حريز، عن أبي جعفر (عليه السلام): «إذا دخلت المسجد الحرام وحاذيت الحجر الأسود، فقل: أشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، آمنت بالله، وكفرت بالجبت والطاغوت والعزى، وعباده الشيطان، وعباده كل من يدعى من دون الله، ثم ادن من الحجر واستلمه بيمينك، ثم تقول: الله أكبر، اللهم أمانتى أديتها، وميثاقى تعاهدته، لتشهد لى عندك بالموافاه»^(٢).

وعن على بن مزيد، قال: رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) فى الحجر تحت

ص: ١٨١

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٠١ باب ١٢ ح ٣ من أبواب الطواف.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٠١ باب ١٢ ح ٤ من أبواب الطواف.

الميزاب مقبلاً بوجهه على البيت، باسطاً يديه وهو يقول: «اللهم ارحم ضعفى وقله حيلتى، اللهم أنزل على كفلين من رحمتك، وأورد على من رزقك الواسع، وادراً عنى شر فسقه العرب والعجم، اللهم أوسع على من الرزق، ولا تقتر على، اللهم ارحمنى ولا تعذبنى، ارض عنى ولا تسخط على، إنك سميع الدعاء، قريب مجيب» (١).

وعن نضر، قال: دخلت أنا وسفيان الثورى على الصادق (عليه السلام)، فقلت له: إنى أريد البيت الحرام فعلمنى شيئاً أدعو به، فقال: «إذا بلغت الحرم فضع يدك على حائط البيت، ثم قل: يا سابق الفوت، ويا سامع الصوت، ويا كاسى العظام لحمًا بعد الموت، ثم ادع بعده بما شئت» (٢).

وعن طاووس، قال: رأيت فى الحجر زين العابدين (عليه السلام) يصلى ويدعو: «عَبَّيْدُكَ بِيَاكَ، أُسِيرُكَ بِفَنَائِكَ، سَائِلُكَ بِفَنَائِكَ، يَشْكُو إِلَيْكَ مَا لَا يَخْفَى عَلَيْكَ» (٣).

وقد ورد عن عمر بن الخطاب أنه قَتِيلَ الحجر، ثم قال: والله لقد علمت أنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولولا أنى رأيت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقبلك ما قبلتك. وقرأ: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ} (٤)، فقال له على (عليه السلام): «بلى إنه لا يضر وينفع، إن الله لما أخذ المواثيق على ولد آدم كتب ذلك فى ورق وألقمه الحجر، وقد سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول: يؤتى بالحجر الأسود يوم القيامة وله لسانان يشهد لمن قبله بالتوحيد»، فقال:

ص: ١٨٢

- ١- البحار: ج ٩٦ ص ١٩٦ الباب ٣٥ ح ١٠ من أبواب واجبات الطواف وآدابه ح ١٧.
- ٢- كشف الغم: ج ٢ ص ٣٩٧ فى مواعظ الإمام السطر ١٧.
- ٣- البحار: ج ٩٦ ص ١٩٦ الباب ٣٥ ح ١٠ من أبواب واجبات الطواف وآدابه.
- ٤- سورة الأحزاب: الآية ٢١.

لا خير في عيش قوم لست فيهم يا أبا الحسن.

أقول: هذه الرواية رواها الوسائل (١)، عن الهاشمي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) باختلاف يسير، وكأن صاحب الجواهر لم يرها ولذا رواها عن العامه (٢).

وفي روايه طويله، عن بكير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «هل تدري ما كان الحجر»، قلت: لا، قال: «كان ملكاً من عظماء الملائكه عند الله، فلما أخذ الله من الملائكه الميثاق، كان أول من آمن به وأقر ذلك الملك، فاتخذه الله أميناً على جميع خلقه، فألقمه الميثاق وأودعه عنده واستعبد الخلق أن يجددوا عنده في كل سنه الإقرار بالميثاق والعهد الذي أخذ الله عز وجل عليهم» (٣)، الحديث.

أقول: فإذا وجد ما يدل على أنه لا يضر ولا ينفع يراد به ضرر مستقل فلا تناقض، مثل قوله تعالى: {إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى} (٤)، وما ورد من أنهم يسمعون، كما في خطاب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لقتلى بدر، حيث إن المراد بالأول أن هؤلاء أموات فلا يراد به إلا المعنى الكنائى، كما أنه ثبت علمياً أن الأصوات تنتقش في الأشياء، كما في الكوز الذى أخرجوه عن قبور الفراعنه بمصر، فلما سلطوا عليه إبره الكرمافون ردد صوت الفخار الذى تكلم عند صنعه منذ آلاف السنوات.

هذا بالإضافة إلى عظيم قدره الله سبحانه بالنسبه إلى كل ممكن، فلا استغراب فى رد الحجر الأسود.

ص: ١٨٣

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٠٥ الباب ١٣ ح ١٣.

٢- الجواهر: ج ١٩ ص ٣٤٢.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٠٣ باب ١٣ ح ٥ من أبواب الطواف.

٤- سورة النمل: الآية ٨٠.

ثم إن الاستلام والتقبيل والدعاء ونحوها مما سيأتي، كلها مستحبات، وإن حكى عن سلال وجوب الأولين، وكأنه لظاهر الأمر، لكن لا يخفى أنه لو بنى على الأخذ بأمثال هذه الظواهر الآمره والناهيه، لزم فقه جديد، لكثرتها في الشريعة، فبناء العلماء من القديم على استحبابها وكرهاتها كاف في الحكم بها، لأنه قرينه على عدم إرادته ظاهرهما، وإلا لتلقوا ذلك من أصحاب الأئمة، فعدم بنائهم كاشف عن عدم تلقيهم، الموجب لعدم كون الحكم على سبيل الاقتضاء واللزوم.

ويدل على عدم الوجوب صحيح معاوية: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل حج ولم يستلم الحجر ولم يدخل الكعبة، قال: «هو من السنه، فإن لم يقدر فالله أولى بالعدر» (١).

وصحيح يعقوب، قال للصادق (عليه السلام): إني لا أخلص إلى الحجر الأسود، فقال: «إذا طفت طواف الفريضة فلا يضرك» (٢).

وصحيح معاوية، قال أبو بصير لأبي عبد الله (عليه السلام): إن أهل مكة أنكروا عليك أنك لم تقبل الحجر وقد قبله رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فقال: «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إذا انتهى إلى الحجر يفرجون له، وأنا لا يفرجون لي» (٣).

وعن عبد الرحمان بن الحجاج، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: كنت أطوف وسفيان الثوري قريب مني، فقال: يا أبا عبد الله كيف كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يصنع بالحجر إذا انتهى إليه، فقلت: «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يستلمه

ص: ١٨٤

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٤١١ باب ١٦ ح ١٠ من أبواب الطواف.
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤١٠ باب ١٦ ح ٦ من أبواب الطواف.
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤١١ باب ١٦ ح ١١ من أبواب الطواف.

فى كل طواف فريضة ونافله»، قال: فتخلف عنى قليلا، فلما انتهيت إلى الحجر جرت ومشيت فلم أستلمه فلحقنى فقال: يا أبا عبد الله، ألم تخبرنى أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يستلم الحجر فى كل طواف فريضة ونافله، قلت: «بلى»، قال: فقد مررت به فلم تستلمه، فقلت: «إن الناس كانوا يرون لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ما لا يرون لى، وكان إذا انتهى إلى الحجر أفرجوا له، وإنى أكره الزحام» (١).

ومنه يعلم عدم الاستحباب عند الازدحام، ويؤيده ما رواه فى الوسائل، عن عبد الله بن صالح أنه رآه (يعنى صاحب الأمر عليه السلام) عند الحجر الأسود والناس يتجاذبون عليه، وهو (عليه السلام) يقول: «ما بهذا أمروا» (٢).

كما أن تأكيد الاستحباب إنما هو للرجال لا للنساء.

فعن أبى بصير، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «ليس على النساء جهر بالتلبية، ولا استلام الحجر، ولا دخول البيت، ولا سعى بين الصفا والمروه يعنى الهروله» (٣).

وفى مرسل فضاله، عن الصادق (عليه السلام) قال: «إن الله وضع عن النساء أربعاً، وعد منها الاستلام» (٤).

وفى وصيه النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لعلى (عليه السلام): «ليس على

ص: ١٨٥

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٠٩ باب ١٦ ح ١٣ من أبواب الطواف.
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤١١ باب ١٦ ح ٩ من أبواب الطواف.
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤١٢ باب ١٨ ح ١ من أبواب الطواف.
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤١٣ باب ١٨ ح ٣ من أبواب الطواف.

النساء جمعه» إلى أن قال: «ولا استلام الحجر».

إلى غيرها من الروايات.

أما الأطفال والخناثي، فالظاهر تأكد الاستحباب لهم، للإطلاقات.

ثم الظاهر استحباب الاستلام بجميع البدن، لفتوى الشيخ والعلامة به، بضميمة التسامح.

ويؤيده ما رواه يعقوب بن شعيب، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن استلام الركن، فقال: «استلامه أن تلتصق بطنك به، والمسح أن تمسه بيدك»^(١).

وإذا تعذر الاستلام بجميع بدنه استلم بما تيسر منه، لفتوى الخلاف والمبسوط والعلامة، ولدليل الميسور.

وفى روايه الصادق (عليه السلام): «فإن لم تستطع أن تقبله فاستلمه بيدك»^(٢).

وفى روايه سعيد: «يجزيك حيث نالت يدك»^(٣).

والأفضل الاستلام باليدين، لما رواه ابن مسلم، عن الصادق (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «استلموا الركن، فإنه يمين الله في خلقه، يصفح بها خلقه مصافحه العبد أو الرجل» _ الترديد من الراوى، كما فى الوسائل _ «يشهد لمن استلمه بالموافاه»^(٤).

وإن دار بين أحد اليدين، فالأفضل اليمنى، فإن لم يقدر فاليسرى، للميسور وللإطلاق.

ويؤيده ما رواه عبد الأعلى، قال: رأيت أم فروه تطوف بالكعبة عليها كساء

ص: ١٨٦

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤١٣ باب ١٨ ح ٤ من أبواب الطواف.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٠٨ باب ١٥ ح ٢ من أبواب الطواف.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٠٢ باب ١٣ ح ١ من أبواب الطواف.

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤٠٨ باب ١٥ ح ١ من أبواب الطواف.

متنكره، فاستملت الحجر بيدها اليسرى، فقال لها رجل: ممن يطوف يا أمه الله أخطأت السنه، فقالت: «إنا لأغنياء» ((١)).

أقول: أم فروه كانت من فضليات النساء، وكانت زوجه لأبى عبد الله (عليه السلام).

وإذا كان أقطع استلم بموضع القطع، للإطلاق، وقول الصادق (عليه السلام) فى خبر السكونى: «إن علياً (عليه السلام) سأل كيف يستلم الأقطع، قال: يستلم الحجر من حيث القطع، فإن كانت مقطوعه من فوق المرفق استلم الحجر بشماله» ((٢)).

ويستحب تقبيل اليد بعد الاستلام، لفتوى الصدوق والمفيد والحلبى ويحيى بن سعيد والفاضل والشهيد وغيرهم به، ويؤيده ما روى من أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يستلم الحجر بمحجن ويقبل المحجن ((٣)).

ومنه يعلم استحباب تقبيل ما يشير به إليه من عصى أو غيرها، وفاقد اليدين يشير إليه برأسه للإطلاق، وإذا لم يتمكن من الاستلام أشار بيده بلاخلاف.

ويدل عليه خبر محمد بن عبد الله، عن الرضا (عليه السلام)، أنه سأل عن الحجر ومقابله الناس عليه، فقال (عليه السلام): «إذا كان كذلك فأومئ إليه إيماءً بيدك» ((٤)).

والأفضل لصاحب النافلة أن لا يزاحم صاحب الفريضة فى الاستلام، فعن أحمد بن محمد، عن رجل، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «أول ما يظهر القائم من العدل أن ينادى مناديه أن يسلم صاحب النافلة لصاحب الفريضة

ص: ١٨٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٠٨ باب ١٥ ح ٣ من أبواب الطواف.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٠٧ باب ١٤ ح ١ من أبواب الطواف.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢٢ باب ٢٤ ح ١ من أبواب الطواف.

٤- كما فى الجواهر: ج ١٩ ص ٣٤٥ فى استحباب استلام الحجر سطر ٥، وانظر الوسائل: ج ٩ ص ٤٩٢ الباب ٨١ من أبواب الطواف

ح ٢ - ٣.

الحجر الأسود والطواف به»(١).

وفى روايه الصدوق: «والطواف بالبيت»(٢).

وإذا لم يتمكن من استلام الحجر استلم الركن، فإنه بدله.

فعن سعيد الأعرج، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن استلام الحجر من قبل الباب، فقال: «أليس إنما تريد أن تستلم الركن» قلت: نعم، قال: «يحزيك حيثما نالت يدك»(٣).

ثم إن الجواهر ذكر جملة من أقوال اللغويين حاصلها صحة قراءة (الاستلام) و(الاستلثام) والأول بمعنى التناول باليد والقبلة والاعتناق، والسلام بالكسر بمعنى الحجارة، والسلام بالفتح بمعنى التحية، أى إنه يحيى الحجر، أو أن الحجر يحييه، والثانى من لامة الحرب بمعنى اتخاذه الحجر درعاً وسلاحاً عن المعاصى(٤) مثلاً.

(الثانى): أن يكون فى طوافه، داعياً ذاكراً لله تعالى مصلياً على محمد وآله.

ففى صحيح معاوية، عن الصادق (عليه السلام) قال: «طف بالبيت سبعة أشواط، وتقول فى الطواف: اللهم إني أسألك باسمك الذى يمشى به على ظل الماء كما يمشى به على جدد الأرض، وأسألك

ص: ١٨٨

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤١٢ باب ١٧ من أبواب الطواف ح ١.

٢- الفقيه: ج ٢ ص ٣١٠ الباب ٢١٢ فى سياق مناسك الحج ح ٢٥.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٠٨ باب ١٥ من أبواب الطواف ح ١.

٤- الجواهر: ج ١٩ ص ٣٤٦.

باسمك الذى يهتز له عرشك، وأسألك باسمك الذى دعاك به موسى من جانب الطور فاستجبت له، وألقيت عليه محبه منك، وأسألك باسمك الذى غفرت لمحمد (صلى الله عليه وآله وسلم) ما تقدم من ذنبه وما تأخر، وأتممت عليه نعمتك، أن تفعل بى كذا وكذا ما أحببت من الدعاء، (أى تدعو مكان كذا وكذا ما شئت من حوائج الدنيا والآخرة)، وكلما انتهيت إلى باب الكعبة فصلّ على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وتقول ما بين الركن اليماني والحجر الأسود: ربنا آتنا فى الدنيا حسنه، وفى الآخرة حسنه، وقنا عذاب النار. وقل فى الطواف: اللهم إني إليك فقير، وإني خائف مستجير، فلا تغير جسمي، ولا تبدل اسمي»(١).

وعن ابن سنان، عن الصادق (عليه السلام) قال: «يستحب أن يقول بين الركن والحجر: اللهم آتنا فى الدنيا حسنه، وفى الآخرة حسنه، وقنا عذاب النار» وقال: «إن ملكاً يقول: آمين»(٢).

وعن أيوب أخى أديم: عن موسى بن جعفر (عليه السلام) قال: قال لى: «كان أبى إذا استقبل الميزاب قال: اللهم أعتق رقبتى من النار، وأوسع على من رزقك الحلال، وادراً عنى شر فسقه الجن والإنس، وأدخلنى الجنة برحمتك»(٣).

وفى خبر أبى مریم: كنت مع أبى جعفر (عليه السلام) أطوف وكان لا يمر فى طواف من طوافه بالركن اليماني إلا استلمه، ثم يقول: «اللهم تب على حتى أتوب، واعصمنى حتى لا أعود»(٤).

ص: ١٨٩

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٤١٥ باب ٢٠ ح ١ من أبواب الطواف.
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤١٦ باب ٢٠ ح ٢ من أبواب الطواف.
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤١٦ باب ٢٠ ح ٣ من أبواب الطواف.
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤١٦ باب ٢٠ ح ٤ من أبواب الطواف.

وعن عمر بن عاصم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «كان على بن الحسين (عليه السلام) إذا بلغ الحجر قبل أن يبلغ الميزاب يرفع رأسه، ثم يقول: اللهم أدخلني الجنة برحمتك _ وهو ينظر إلى الميزاب _ وأجرني برحمتك، وعافني من السقم، وأوسع علي من الرزق الحلال، وادراً عنى شر فسقه الجن والإنس، وشر فسقه العرب والعجم» (١).

وخبر عمر بن أذينة: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول لما انتهى إلى ظهر الكعبة حين يجوز الحجر: «يا ذا المنّ والطول، والجدود والكرم، إن عملي ضعيف فضاعفه لى، وتقبله منى إنك أنت السميع العليم» (٢).

وخبر سعد بن سعد، عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام)، قال: كنت مع الرضا (عليه السلام) فى الطواف، فلما صرنا بحذاء الركن اليماني قام (عليه السلام) فرفع يده إلى السماء ثم قال: «يا ولى يا الله، يا ولى العافية، وخالق العافية، ورازق العافية، والمنعم بالعافية، والمنان بالعافية، والمتفضل بالعافية على وعلى جميع خلقك، يا رحمان الدنيا والآخرة ورحيمهما، صل على محمد وآل محمد، وارزقنا العافية، ودوام العافية، وتمام العافية، وشكر العافية، فى الدنيا والآخرة، يا أرحم الراحمين» (٣).

وقال عبد السلام للصادق (عليه السلام): دخلت الطواف فلم يفتح لى شىء من الدعاء إلاّ الصلاة على محمد وآل محمد وسعيت، فكان ذلك، فقال: «ما أعطى أحد ممن سأل أفضل مما أعطيت» (٤).

ص: ١٩٠

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٤١٦ باب ٢٠ ح ٥ من أبواب الطواف.
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤١٧ باب ٢٠ ح ٦ من أبواب الطواف.
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤١٧ باب ٢٠ ح ٧ من أبواب الطواف.
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤١٧ باب ٢١ ح ١ من أبواب الطواف.

وعن يعقوب بن شعيب، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ما أقول إذا استقبلت الحجر، فقال: «كبر وصلِّ على محمد وآله»، قال: سمعته إذا أتى الحجر يقول: «الله أكبر، السلام على رسوله الله» (١).

وعن حفص، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن في هذا الموضع - يعني حين يجوز الركن اليماني - ملكاً أعطى سماع أهل الأرض، فمن صلى على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) حين يبلغه بلّغه أياه» (٢).

وروى عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، أنه قال: «من قال في طوافه عشر مرات: أشهد أن لا إله إلا الله، أحداً فرداً صمداً، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، لم يتخذ صاحبةً ولا ولداً، كتب الله له خمساً وأربعين حسنة» (٣).

وفي الفقه الرضوي (عليه السلام)، دعاء طويل ذكره المستدرک (٤).

(الثالث): عدم التكلم، بل يأتي به بالخشوع والغض، بل لا يبعد فضل ترك جميع قواطع الصلاة، مثل الضحك والبكاء لأمر الدنيا وغيرهما، لما ورد من كون الطواف بالبيت صلاه.

وفي خبر محمد بن الفضل، عن الجواد (عليه السلام) قال: «طواف الفريضة لا - ينبغي أن يتكلم فيه إلا بالدعاء وذكر الله تعالى وتلاوه القرآن، والنافله يلتقى الرجل أخاه فيسلم عليه ويحدثه بالشئ من أمر الدنيا والآخرة لا بأس به» (٥).

ص: ١٩١

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٤١٨ باب ٢١ ح ٢ من أبواب الطواف.
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤١٨ باب ٢١ ح ٣ من أبواب الطواف.
- ٣- المستدرک: ج ٢ ص ١٤٩ الباب ١٤ من أبواب الطواف ح ٢.
- ٤- المستدرک: ج ٢ ص ١٤٩ الباب ١٤ من أبواب الطواف ح ١.
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦٥ باب ٥٤ ح ٢ من أبواب الطواف.

وقال أيوب أخو أديم، للصادق (عليه السلام): القراءه وأنا اطوف أفضل أو أذكر الله تبارك وتعالى، قال: «القراءه»، قلت: فإن مر بسجده وهو يطوف، قال: «يؤمى برأسه إلى الكعبه» (١).

والمراد إن عجز عن السجود، كما في الوسائل، أو في السجده المستحبه، أو أنه يفعل كذا حالاً ويؤخر السجده الواجبه بعد إتمام الطواف، لأنه لا يجب الفور العقلي فيها.

ومرسل حماد، عن العبد الصالح (عليه السلام) قال: دخلت عليه يوماً وأنا أريد أن أسأله عن مسائل كثيره، فلما رأته عظم على كلامه، فقلت له: ناولني يدك أو رجلك أقبلها، فناولني يده فقبلتها، فذكرت قول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فدمعت عيناى (لعله ذكر قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): يدفن بضعه منى بخراسان) فلما رأني مطائناً رأسى قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): ما من طائف يطوف بهذا البيت حين تزول الشمس حاسراً عن رأسه، حافياً بين خطاه، ويغض بصره، ويستلم الحجر فى كل طواف، من غير أن يؤذى أحداً، ولا- يقطع ذكر الله عن لسانه، إلا- كتب الله له بكل خطوه سبعين ألف حسنه، ومحى عنه سبعين ألف سيئه، ورفع له سبعين ألف درجه، واعتق عنه سبعين ألف رقبه، ثمن كل رقبه عشره آلاف درهم، وشفّع فى سبعين من أهل بيته، وقضيت له سبعون ألف حاجه، إن شاء فعاجله، وإن شاء فأجله» (٢).

ص: ١٩٢

-
- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦٥ باب ٥٥ ح ١ من أبواب الطواف.
 - ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٣٩٥ باب ٥ ح ١ من أبواب الطواف.

ولا يخفى أن المراد بقضاء هذه الكثرة من الحاجه، أعم من قضائها دينياً وآخره، كما أن المراد بمحو السيئات أن ذلك لمن أتاه، أو أن المراد أن في هذا العمل هذا الاقتضاء، وقد ذكرنا في (كتاب الدعاء والزياره) ما يرتبط بأمثال هذه الأمور.

وفى روايه الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) قال: «لا بأس بالكلام فى الطواف والدعاء، وقراءه القرآن أفضل» (١).

وعن الغوالى، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: «الطواف بالبيت صلاه، إلا أن الله أحل فيه المنطق» (٢).

(الرابع): أن يكون على سكينه ووقار، مقتصدًا فى مشيه، كما عن المشهور، بل عن المدارك نسبته إلى الأصحاب، لكن عن ابن حمزه يرمل ثلاثاً ويمشى أربعاً وخاصه فى طواف الزياره، وعن الشيخ فى المبسوط ذلك أيضاً فى طواف القدوم خاصه، وعن التحرير والإرشاد اختياره.

ويدل على الأول: ما رواه عبد الرحمان بن سيابه، سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الطواف، فقلت: أسرع وأكثر أو أبطئ، قال (عليه السلام): «مشى بين مشيتين» (٣).

أما مستند القائلين بالقول الثانى، فهو ما رواه الشيخ، قال: اقتداءً بالنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لأنه فعله كذلك، ورواه جعفر بن محمد (عليه السلام) عن جابر (٤).

ص: ١٩٣

١- الدعائم: ج ١ ص ٣١٢ سطر ١٧ باب ذكر الطواف.

٢- الغوالى: ج ١ ص ٢١٤ ح ٧٠.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢٨ باب ٢٩ ح ٤ من أبواب الطواف.

٤- الجواهر: ج ١٩ ص ٣٥٠ سطر ١٣.

وفى خبر محمد الطيار: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الطواف أيرمل فيه الرجل، قال: «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لما أن قدم مكة، وكان بينه وبين المشركين الكتاب الذى قد علمتم، قد أمر الناس أن يتجلدوا وقال: أخرجوا أعضادكم، وأخرج رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ثم رمل بالبيت ليريهم أنهم لم يصبهم جهد، فمن أجل ذلك يرمل الناس وإنى لأمشى مشياً، وقد كان على بن الحسين (عليهما السلام) يمشى مشياً» (١).

وخبر يعقوب الأحمر، قال أبو عبد الله (عليه السلام): «لما كان غزاه الحديبيه وادع رسول الله (صلى الله عليه وآله) أهل مكة ثلاث سنين، ثم دخل ففضى نسكه، فمر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بنفر من أصحابه جلوس فى فناء الكعبة، فقال: هو ذا قومكم على رؤوس الجبال لا يرونكم فيروا فيكم ضعفاً، قال: فقاموا فشدوا أزرهم وشدوا أيديهم على أوساطهم ثم رملوا» (٢).

وفى المستدرک، عن بعض نسخ الرضوى (عليه السلام)، قال أبى (عليه السلام): «وسأل عن ابن عباس فقليل له: إن قوماً يزعمون أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد أمر بالرمل حول الكعبة، قال: كذبوا وصدقوا. فقلت: وكيف ذلك، فقال: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) دخل مكة فى عمره القضاء وأهلها مشركون وبلغهم أن أصحاب محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) مجهودون، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) رحم الله رجلاً أراهم من نفسه جلدأ، فأمرهم فحسروا عن أعضادهم ورملوا بالبيت ثلاثه أشواط، ورسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) على ناقته وعبد الله بن رواحه آخذ بزمامها والمشركون بحيال

ص: ١٩٤

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢٨ باب ٢٩ ح ٢ من أبواب الطواف.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢٨ باب ٢٩ ح ٣ من أبواب الطواف.

الميزاب ينظرون إليهم، ثم حج رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد ذلك فلم يرمل ولم يأمرهم بذلك، فصدقوا في ذلك وكذبوا. هذا عن أبي، عن جدي، عن أبيه (عليه السلام)، قال: رأيت علي بن الحسين (عليه السلام) يمشى ولا يرمل».

وقال في موضع آخر: «تطوفه سبعة أشواط، ترمل في الثلاثة الأشواط الأولى منهن الحجر إلى الحجر، والرمل الجنب لا شدة السعى، فإن لم يمكنك الرمل من الزحام فقف، فإذا أصبت مسلكاً رملت وطففت الأربعة ماشياً على تمسك مطيعاً من رأيك»^(١).

وعن الدعائم، عن الصادق (عليه السلام)، إنه قال: «لما دخل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) المسجد الحرام بدأ بالركن فاستلمه، ثم مضى على يمينه والبيت عن يساره فطاف به أسبوعاً رمل ثلاثة أشواط ومشى أربعاً»^(٢).

والرمل الهرولة على ما عن القاموس وغيره، كما هو في السعى.

والظاهر من هذه الروايات عدم استحباب الهرولة في المقام، وأنها إنما كانت لمصلحه وقتيه، وأنه يجوز كل من الإسراع والإبطاء، وإن كان يحتمل تشريعه لأجل الخضوع، ولأجل أن ينتهي الطواف بسرعه، إذ الرمل يوجب قطع المسافه في مده أقل وينشط الجسم.

والظاهر أنه لا رمل على النساء، بل عن المنتهى الاتفاق عليه، لأنه خلاف الوقار والحشمه المطلوبين فيهن، وكذا في هرولة السعى، كما سيأتي، وأمر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان بالنسبه إلى الرجال الذين كانوا معه، ولا دليل على الاشتراك في التكليف في المقام.

ص: ١٩٥

١- المستدرک: ج ٢ ص ١٥١ الباب ٢٠ من أبواب الطواف ح ١.

٢- الدعائم: ج ١ ص ٣١٢ سطر ١٢ باب ذكر الطواف.

ومما ذكرنا يعلم أن الاضطباع الذي فعله هو وأصحابه (صلى الله عليه وآله وسلم) بأمره (صلى الله عليه وآله وسلم) كان حكماً وقتياً، لأنه يرى الإنسان مهتماً بالأمر مستعداً للعمل والحركة، فلا دلالة فيه على الاستحباب مطلقاً، وإن كان يحتمل أيضاً من باب التشبه بهم.

نعم لا ينبغي الإشكال في جوازه، لأنه ليس منافياً للباس لباس الإحرام، وهل لو قلنا بالرمل والاضطباع فهما في كل طواف، أو في طواف القدوم، احتمالان، من أن الدليل قاصر إلا عن طواف واحد، ومن أنه تشريع فيعم الكل.

وقد ذكر العلامة والشهيد وغيرهما مطالب حول ذلك، ولا داعى إلى الإطالة بعد الإشكال في أصل استحبابهما.

(الخامس): أن يمشى في الطواف إذا لم يكن له عذر، فإنه من المستحبات على المشهور، فلا- يركب في حاله على إنسان أو حيوان أو غيرهما، بل عن الخلاف كراهه الركوب اختياراً، وأنه لا خلاف فيه.

وعن ابن زهره وجوب المشى فيه اختياراً، وادعى على ذلك الإجماع، ولا بعد في كلام الشيخ بعد ورود ما يدل عليه، ولا وجه لاستبعاد الجواهر له، وكأنه لذا عنون الوسائل الباب بجواز الطواف راكباً ومحمولاً على كراهيه(1).

وكيف كان، فيدل على أصل الجواز الإطلاقات، وادعاء انصرافها إلى المشى غير ضاره بعد كون الانصراف لو كان فهو بدوى، ولعله كان ذلك سبب فتوى ابن زهره، بالاضافه إلى فعل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم).

فعن يحيى الكاهلي، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «طاف رسول

ص: ١٩٦

الله (صلى الله عليه وآله وسلم) على ناقته العضباء وجعل يستلم الأركان بمحجنه، ويقبل المحجن»^(١).

وعن محمد بن مسلم، قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «حدثني أبي أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) طاف على راحلته واستلم الحجر بمحجنه وسعى عليها بين الصفا والمروه»^(٢).

وقريب منهما ما عن الدعائم وكتاب عاصم^(٣).

وفى غوالي اللثالى: «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) حج على راحلته وتحتة رحل رث وقطيفه خلقه قميته أربعة دراهم، وطاف على راحلته لينظر الناس على هيئته وشمائله، وقال: خذوا عنى مناسككم»^(٤).

وأما ما يدل على الكراهه، فهو ما رواه معاوية، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المرأة تحمل فى محمل فتستلم الحجر وتطوف بالبيت من غير مرض ولا عله، قال: فقال: «إنى لأكره لها ذلك، وأما أن تحمل فتستلم الحجر كراهيه الزحام فلا بأس به حتى إذا استلمت طافت ماشيه»^(٥).

ومفهوم الرضوى: «وإن حملت المرأة فى محمل من غير عله لاستلام الحجر من أجل الزحام، لم يكن بذلك بأس»^(٦).

فإن ظاهرهما الكراهه دون عله، وحيث

ص: ١٩٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٩٢ باب ٨١ ح ١ من أبواب الطواف.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٩٢ باب ٨١ ح ٢ من أبواب الطواف.

٣- الدعائم: ج ١ ص ٣١٣ باب ذكر الطواف سطر ٦.

٤- الغوالى: ج ١ ص ٢١٥ ح ٧٣، والمستدرک: ج ٢ ص ١٥٥ الباب ٥٤ من أبواب الطواف ح ٤.

٥- الوسائل: ج ٩ ص ٤٩٢ باب ٨١ ح ٤ من أبواب الطواف.

٦- فقه الرضا: ص ٧٢ السطر ١٨.

إن الجنسين مشتركان في كل الأحكام إلا ما علم استثنأؤه، فالكراهه تعم الرجال أيضاً، وقد عرفت أن فعل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كان لعله، فلا دلالة فيه على عدم الكراهه بدون عله.

ثم إنه إذا حمل إنسان إنساناً وطاف به وكلاهما نويأ أجزاء عنهما، للإطلاقات، كما أنه إذا حمل طفلاً ونوى عنه وعن نفسه أجزاء عنهما، ويدل على ذلك جملة من الروايات:

فعن محمد بن هيثم التميمي، عن أبيه، قال: حججت بامرأتي وكانت قد أقعدت بضع عشره سنه، قال: فلما كان في الليل وضعتها في شق محمل وحملتها أنا بجانب المحمل والخادم بجانب الآخر، قال: فطفت بها طواف الفريضة وبين الصفا والمروه وأعدت به أنا لنفسى، ثم لقيت أبا عبد الله (عليه السلام) فوصفت له ما صنعت، فقال: «قد أجزاء عنك» (١).

ونحوه روايتان أخريان في نفس القصة.

وعن حفص بن البختری، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في المرأة تطوف بالصبي وتسعى به هل يجزى ذلك عنها وعن الصبي، فقال (عليه السلام): «نعم» (٢).

وعن الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) قال: «يجزى الطواف الحامل والمحمول» (٣).

وعليه فلا- فرق بين تعدد المحمول أو الحامل أو وحدتهما، كما لا- فرق بين أن يكون المحمول واعياً ينوى بنفسه، أو غير واع كالطفل والمغمى عليه، وكذا

ص: ١٩٨

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٥٩ باب ٥٠ ح ١ من أبواب الطواف.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦٠ باب ٥٠ ح ٣ من أبواب الطواف.

٣- الدعائم: ج ١ ص ٣١٣ سطر ٤ باب ذكر الطواف.

إذا لم يكن حاملاً، بل سائقاً أو قائداً، فإنه يقبل عنهما، سواء نوى أيهما أو غيرهما في صورته تعذر نيتهما، كما إذا أعطى الولي عريته بيد طفل وفيها طفل، وكلاهما لا يعقلان النية، فينوى الولي عنهما، وإن لم يكن الولي في حال الطواف.

وكما يلزم استدامه النية بالنسبة إلى الطائف، كذلك يلزم استدامه الولي للنية بالنسبة إلى الطفل ونحوه، فلو تردد أو عزم على العدم في الأثناء لم يكف، كل ذلك لإطلاقات الأدلة الشاملة للمقام.

(السادس): قال في الشرائع في عداد المستحبات: وأن يلتزم المستجار في الشوط السابع، وييسط يديه على الحائط، ويلصق به بطنه وخده، ويدعو بالدعاء المأثور، ولو جاوز المستجار إلى الركن اليماني لم يرجع، وأن يلتزم الأركان كلها وأكدها الركن الذي فيه الحجر واليماني (١١)، انتهى.

ويدل على ما ذكره وغير ذلك مما لم يذكره جملة من الروايات:

ففي خبر معاوية، عن الصادق (عليه السلام): «ثم يطوف بالبيت سبعة أشواط» إلى أن قال: «فإذا انتهيت إلى مؤخر الكعبة وهو المستجار دون الركن اليماني بقليل في الشوط السابع فابسط يديك على الأرض وألصق خدك وبطنك بالبيت، ثم قل: اللهم البيت بيتك، والعبد عبدك، وهذا مكان العائد بك من النار، ثم أقر لربك بما عملت من الذنوب، فإنه ليس عبد مؤمن يقر لربه بذنوبه في هذا المكان، إلا غفر له إن شاء الله، فإن أبا عبد الله (عليه السلام) قال لغلمانه: أميطوا عنى حتى أقر لربي بما عملت، وتقول: اللهم من قبلك الروح والفرج والعافية، اللهم إن عملي ضعيف فضاعفه لي، واغفر لي ما اطلعت عليه منى وخفى على خلقك، وتستجير

ص: ١٩٩

١- شرائع الإسلام: ص ١٩٩ باب في مستحبات الطواف ص ١١.

من النار، وتخير لنفسك من الدعاء، ثم استقبل الركن اليماني والركن الذي فيه الحجر الأسود، واختم به، فإن لم تستطع فلا يضرک، وتقول: اللهم قنعني بما رزقتني وبارک لي فيما آتيتني»(١).

وفي خبر معاوية، عن الصادق (عليه السلام) أيضاً: «إذا فرغت من طوافك، وبلغت مؤخر الكعبة وهو بحذاء المستجار دون الركن اليماني بقليل، فابسط يدك على البيت، وألصق بطنك وخذك بالبيت، وقل: اللهم» إلى آخر الدعاء(٢).

ولا بعد في أن يكون كلا الأمرين المذكورين في الخبرين مستحباً، فلا داعي إلى إرجاع أحدهما إلى الآخر، كما استظهره الجواهر.

وفي خبر معاوية، عن الصادق (عليه السلام) أيضاً: إنه (عليه السلام) كان إذا انتهى إلى الملتزم قال لمواليه: «أميطوا عني حتى أقر لربي بذنوبي، فإن هذا مكان لم يقر عبد بذنوبه ثم استغفر إلا غفر الله له»(٣).

وفي خبر جميل بن صالح، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «لما طاف آدم بالبيت وانتهى إلى الملتزم، قال له جبرئيل: يا آدم أقر لربك بذنوبك في هذا المكان» إلى أن قال: «فأوحى الله إليه: يا آدم قد غفرت لك ذنبك، قال: يا رب ولولدى أو لذريتي، فأوحى الله عز وجل إليه: من جاء من ذريتك إلى هذا المكان وأقر بذنوبه وتاب ثم استغفر غفرت له»(٤).

وقال يونس: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الملتزم، لأي شيء يلتزم،

ص: ٢٠٠

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢٥ باب ٢٦ ح ٩ من أبواب الطواف.
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢٤ باب ٢٦ ح ٤ من أبواب الطواف.
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢٤ باب ٢٦ ح ٥ من أبواب الطواف.
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢٤ باب ٢٦ ح ٦ من أبواب الطواف.

وأى شيء يذكر فيه، فقال: «عنده نهر من أنهار الجنة تلقى فيه أعمال العباد عند كل خميس» (١).

أقول: من القريب جداً أن الدنيا والآخرة متداخلتان، وإنما لا يدرك الإنسان الآخرة لأن مداركه غير قابله لها، مثلاً: الأمواج الإذاعية والصور التلفزيونية ممتلئ بها الفضاء، وإنما لا يدركها الإنسان لعدم أجهزته الملتقطه لها، فإذا وضع جهاز الراديو أو التلفزيون التقطها، وكذا النعيم والجحيم موجودان في الفضاء، وإنما لا يحس الإنسان بهما لعدم درك حواسه الدنيوية لهما، ولذا قال سبحانه: {وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ} (٢)، وقال: {لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ} (٣)، وورد: أن الميت المعذب يصيح صيحة هائلة لا يسمعها الإنسان، إلى غير ذلك، فإذا مات الإنسان تفتحت مداركه الأخروية، لأن روحه يخرج من حجاب الجسد، فيرى ويسمع ما لم يكن يدركه حال كونه في هذا الجسد، وعليه يحمل قوله (عليه السلام): «عنده نهر من أنهار الجنة»، وأعمال العباد لا تفتنى، وإن ظن أنها تنعدم، بل أمواج العمل موجوده، ولذا يأخذها المسجل ويصور ولو بعد ساعات، فلا مانع عقلاً من إلقائها في ذلك النهر، والكلام طويل في هذا الباب أردت الإلماع إليه تقريباً للذهن، والله سبحانه العالم.

وفي الخصال: عن علي (عليه السلام) قال: «أقروا عند الملتزم بما حفظتم من ذنوبكم، وما لم تحفظوه فقولوا: وما حفظته علينا ونسيناه فاغفره لنا،

ص: ٢٠١

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢٥ باب ٢٦ ح ٧ من أبواب الطواف.

٢- سورة العنكبوت: الآية ٥٤.

٣- سورة البقرة: الآية ٢٧٥.

فإنه من أقر بذنوبه في ذلك الموضع وعدّه وذكره واستغفر منه كان حقاً على الله عز وجل أن يغفر له» (١).

وفي خبر عبد الله بن سنان، عن الصادق (عليه السلام): «إذا كنت في الطواف السابع فأنت المتعوذ وهو إذا قمت في دبر الكعبة حذاء الباب، فقل: اللهم البيت بيتك، والعبد عبدك، وهذا مقام العائذ بك من النار، اللهم من قبلك الروح والفرج. ثم استلم الركن اليماني، ثم ائت الحجر فاختم به» (٢).

وعن ابن مسلم، قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام): من أين استلم الكعبة إذا فرغت من طوافي، قال: «من دبرها» (٣).

وفي خبر آخر، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، سأله من استلام الكعبة، فقال: «من دبرها» (٤).

وعن قرب الإسناد، قال: رأيت أبا الحسن موسى (عليه السلام) يستلم الحجر ثم طاف حتى إذا كان أسبوع التزم وسط البيت وترك الملتزم الذي يلتزمه أصحابنا وبسط يده على الكعبة (٥).

إلى آخر الخبر الذي تقدم في استلام الحجر، والكل مندوب، فما فعله منها كان حسناً، وإن فعل الكل كان زياده في الفضل والخير.

وعن الدعائم، عن الباقر (عليه السلام): «إنه إذا وصل إلى الملتزم كان يبعد

ص: ٢٠٢

- ١- الخصال: ص ٦١٧ في حديث الأربعمائه السطر الأخير.
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢٣ باب ٢٦ ح ١ من أبواب الطواف.
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢٣ باب ٢٦ ح ٢ من أبواب الطواف.
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢٣ باب ٢٦ ح ٣ من أبواب الطواف.
- ٥- قرب الإسناد: ص ١٣١ السطر الأخير.

من يكون معه من مواليه عن نفسه ويناجى الله ويسأله ويذكر ما يسأل المغفره منه»(١).

وعن أبان قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «إن على بن الحسين (عليه السلام) إذا أتى الملتزم قال: اللهم إن عندي أفواجاً من ذنوب، وأفواجاً من خطايا، وعندك أفواج من رحمته، وأفواج من مغفره، يا من استجاب لأبغض خلقه إليه، إذ قال أنظرني إلى يوم يبعثون، استجب لي وافعل بي كذا»(٢).

أقول: أى يذكر (عليه السلام) حاجته.

وفى الرضوى: «وإذا كنت فى الشوط السابع فقف عند المستجار، وتعلق بأستار الكعبه، وادع الله كثيراً، وألح عليه، وسل حوائج الدنيا والآخره، فإنه قريب مجيب».

وقال (عليه السلام): «وتعلق بأستار الكعبه ووجهك ألصق به وجسدك كلها بالكعبه وقمت وقلت: الحمد لله الذى أكرمك وعظمتك وشرفك، وجعلك مثابه للناس وأمناً، اللهم إن البيت بيتك، والعبد عبدك، والأمن أمنك والحرم حرمك، هذا مقام العائذ بك من النار، أستجير بالله من النار، واجتهد فى الدعاء وأكثر الصلاه على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وادع لنفسك وللمؤمنين والمؤمنات، وادع بما أحببت من الدعاء»(٣).

ثم الظاهر أنه إذا جاوز المستجار إلى الركن عمداً أو نسياناً أو ما أشبهه جاز له الرجوع، بل ربما يقال باستجابته، لأن يأتى بما تقدم من المستحبات، وذلك لإطلاق الأدله، خلافاً لمن قال بعدم جواز رجوعه، أو جعله أحوط، من

ص: ٢٠٣

١- الدعائم: ج ١ ص ٣١٤ فى ذكر الطواف السطر ١٥.

٢- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١٥٠ الباب ١٩ من أبواب الطواف ح ٣.

٣- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١٥٠ الباب ١٩ من أبواب الطواف ح ٥.

جهه زياده الطواف، أو كونه خلاف الموالاه، وكلاهما فيه نظر.

أما صحيحه ابن يقطين، سألت أبا الحسن (عليه السلام)، عمن نسي أن يتلزم في آخر طوافه حتى جاز الركن اليماني، أيصلح أن يتلزم بين الركن اليماني وبين الحجر، أو يدع ذلك، قال: «يترك اللزوم ويمضي»، وعمن قرن عشره أسباع أو أكثر أو أقل، أله أن يتلزم في آخرها التزاماً واحداً، قال (عليه السلام): «لا أحب»^(١)، فمحمول على عدم اللزوم.

ويستحب استلام الأركان كلها، بل إصاق البطن بها، ففي صحيح جميل: رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) يستلم الأركان كلها^(٢).

وفي خبر إبراهيم بن أبي محمود، قلت للرضا (عليه السلام): أستلم اليماني والشامي والعراقي والغربي، قال (عليه السلام): «نعم»^(٣).

ويدل على الالتزام وإصاق البطن ما تقدم من صحيح يعقوب، سأل الصادق (عليه السلام) عن استلام الركن، فقال: «استلامه أن تلتصق بطنك به، والمسح أن تمسحه بيدك»^(٤).

لكن الآكد في الاستلام الركن الذي فيه الحجر والركن اليماني، فعن الرضوى، عن أبي عبد الله الحسين (عليه السلام) أنه قال: «الركن اليماني باب من أبواب الجنة لم يمنعه منذ فتحه، وأن ما بين هذين الركنين الأسود واليماني ملك يدعى هجير، يؤمن على دعاء المؤمن»^(٥).

ص: ٢٠٤

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢٦ باب ٢٧ ح ١ من أبواب الطواف.
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤١٨ باب ٢٢ ح ١ من أبواب الطواف.
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢٣ باب ٢٥ ح ٢ من أبواب الطواف.
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤١٩ باب ٢٢ من أبواب الطواف.
- ٥- فقه الرضا: ص ٧٣ السطر ٢٩.

وعن الرواندى، عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: «الركن باب من أبواب الجنة» (١).

وقال (صلى الله عليه وآله وسلم): «بين الركنين روضه من رياض الجنة» (٢).

وقال (صلى الله عليه وآله وسلم): «يأتى الركن والمقام يوم القيامة وهما عينان وشفقتان يشهدان لمن وافهما بالوفاء» (٣).

وفى صحيح جميل، عن الصادق (عليه السلام): كنت أطوف بالبيت، فإذا رجل يقول: ما بال هذين الركنين يستلمان ولا يستلم هذان، فقلت: «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) استلم هذين ولم يتعرض لهذين، فلا تعرض لهما إذ لم يتعرض لهما رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)» (٤).

والظاهر أن المراد بالركنين اليماني والذى فيه الحجر، بقريته الروايات الأخر.

وفى خبر غياث، عن جعفر (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام): «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لا يستلم إلا الركن الأسود واليماني، ثم يقبلهما ويضع خده عليهما ورأيت أبى يفعل» (٥).

وخبر العجلي، قلت: لأبى عبد الله (عليه السلام): كيف صار الناس يستلمون الحجر والركن اليماني، ولا يستلمون الركنين الآخرين، فقال: «قد سألتنى عن

ص: ٢٠٥

١- المستدرک: ج ٢ ص ١٥٠ الباب ١٧ من أبواب الطواف ح ٢.

٢- المستدرک: ج ٢ ص ١٥٠ الباب ١٧ من أبواب الطواف ح ٢.

٣- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١٥٠ الباب ١٧ من أبواب الطواف ح ٢.

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤١٨ باب ٢٢ ح ١ من أبواب الطواف.

٥- الوسائل: ج ٩ ص ٤١٨ باب ٢٢ ح ٢ من أبواب الطواف.

ذلك عباد بن صهيب البصرى فقلت: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) استلم هذين ولم يستلم هذين، وإنما على الناس أن يفعلوا ما فعل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وسأخبرك بغير ما أخبرت به عبداً، إن الحجر الأسود والركن اليماني عن يمين العرش، وإنما أمر الله أن يستلم ما عن يمين عرشه» (١).

وعن العليل، عن الصادق (عليه السلام)، إنه قال: «لما انتهى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى الركن الغربي، فقال له الركن: يا رسول الله أأنت قعيداً من قواعد بيت ربك، فما لى لا أستلم، فدنا منه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فقال له: اسكن وعليك السلام غير مهجور» (٢).

وفى المرسل، عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والأئمة (عليهم السلام): «صار الناس يستلمون الحجر والركن اليماني ولا يستلمون الركنين الآخرين، لأن الحجر الأسود والركن اليماني عن يمين العرش، وإنما أمر الله أن يستلم ما عن يمين عرشه» (٣).

وفى روايه، عن الصادق (عليه السلام): «الركن اليماني بابنا الذى يدخل منه الجنة»، وقال فيه: «باب من أبواب الجنة لم يغلق منذ فتح، وفيه نهر من الجنة تلقى فيه أعمال العباد» (٤).

وفى روايه: «إنه يمين الله فى أرضه يصفح بها خلقه» (٥).

ص: ٢٠٦

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢٠ باب ٢٢ ح ٢٢ من أبواب الطواف.
- ٢- عل الشرائع: ص ٤٢٩ باب ١٦٣ ح ٣ العله التى من أجلها صار الناس ...
- ٣- العليل: ص ٤٢٨ باب العله التى من أجلها صار الناس ... ح ١.
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤١٩ باب ٢٢ ح ٦ و ٧ من أبواب الطواف.
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ٤١٩ باب ٢٢ ح ٨ من أبواب الطواف.

أقول، تقدم أن الحجر الأسود كان ملكاً، وجعل الله سبحانه اليماني بمنزله يمينه ولذا يستلزمان، أما الركنان الآخران فليس لهما هذه المزية، ولذا لا يتأكد استلامهما، وإن استحَب كما تقدم، والحجر وإن كان غير الركن لكنه مربوط به.

ففى صحيحه سعيد، عن الصادق (عليه السلام)، سأله عن استلامه الحجر من قبل الباب، فقال: «ألست تريد أن تستلم الركن»، فقلت: نعم. فقال: «يجزيك حيثما نالت يدك»^(١).

ولا مجال للسؤال لما إذا جعل الله اليماني بمنزله يمينه دون غيره، لأنه إذا كان اللازم جعل يمين و كان لا ترجيح فاللازم جعل أحدها، إذ بقاؤه بلا جعل خلاف الحكمه، ولذا قالوا الترجيح من دون مرجح جائز، وإنما الممتنع الترجيح من دون مرجح، ولعل كونه عن يمين العرش مرجحاً، والظاهر أن المراد بيمين العرش المعنوى، مثل ما يقال إن فلانا يمين الملك، أى إنه بمنزله اليمين فى قضاء حوائجه، ومن المحتمل أن يراد المادى أيضاً، بأن يكون وضع الكعبه مسامتاً لوسط العرش، بحيث يكون اليماني جانب يمينه، ويكون الركن المقابل له جانب شماله.

ويؤيد مزيد عنايه بالركن اليماني ما فى خبر زيد الشحام، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «كنت أطوف مع أبى وكان إذا انتهى إلى الحجر مسحه بيده وقبله، وإذا انتهى إلى الركن اليماني التزمه، فقلت: جعلت فداك تمسح الحجر بيدك وتلتزم اليماني، فقال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم):

ص: ٢٠٧

ما أتيت الركن اليماني إلا وجدت جبرئيل قد سبقني إليه يلتزمه» (١).

وفى خبر علاء، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «إن الله عز وجل وكل بالركن اليماني ملكاً هجيراً يؤمن على دعائكم» (٢).

وفى خبره الآخر، عنه (عليه السلام)، أنه كان يقول: «إن ملكاً موكلاً بالركن اليماني منذ خلق الله السماوات والأرضين ليس له هجر إلا التأمين على دعائكم، فلينظر عبد بما يدعو» فقلت له: ما الهجر، فقال: «كلام من كلام العرب، أي ليس له عمل» (٣).
وفى روايه أخرى: «ليس له عمل غير ذلك» (٤).

وفى خبر معاويه، عن الصادق (عليه السلام): «الركن اليماني باب من أبواب الجنة، لم يغلقه الله منذ فتحه» (٥).

وفى روايه السندي، قال: كنت أطوف بالبيت مع أبي عبد الله (عليه السلام) فقال: «أي هذا أعظم حرمه»، فقلت: جعلت فداك أنت أعلم بهذا مني، فأعاد علي، فقلت له: داخل البيت، فقال: «الركن اليماني على باب من أبواب الجنة، مفتوح لشيعه آل محمد، مسدود عن غيرهم، وما من مؤمن يدعو بدعاء عنده إلا صعد دعاؤه حتى يلصق بالعرش، ما بينه وبين الله حجاب» (٦).

أما روايه الرضوي (عليه السلام): قال رجل للصادق (عليه السلام): ما بال هذين

ص: ٢٠٨

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٤١٩ باب ٢٢ ح ٣ من أبواب الطواف.
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢١ باب ٢٣ ح ١ من أبواب الطواف.
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢١ باب ٢٣ ح ٢ من أبواب الطواف.
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢١ باب ٢٣ ح ٣ من أبواب الطواف.
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢١ باب ٢٣ ح ٤ من أبواب الطواف.
- ٦- الوسائل: ج ٩ ص ٤٢٢ باب ٢٣ ح ٦ من أبواب الطواف.

الركنين يمسحان وهذان لا يمسحان، فقال: لأن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مسح هذين ولم يمسح هذين، فلا تعرض بشيء لم يتعرض رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)»^(١)، ومثلها ما تقدم، فلا بد أن يكون المراد عدم تأكيد الاستحباب، بقرينه الروايات السابقة الدالة على استحباب مسح الأركان كلها، ولعل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يمسح لأنه أراد بيان امتياز الركنين عملياً.

ومنه يعلم أن ما عن أبي على من نفى استلام الركنين غير ظاهر الوجه، كما أن ما عن سيار من وجوب استلام الركن اليماني ولثم الحجر لا وجه له.

ثم إن ظاهر بعض الأخبار المتقدمه إطلاق الاستلام والدعاء واللثم، فهي مستحبات حتى في غير حالة الطواف.

والظاهر استحباب إصاق الطفل به أيضاً، لأنه لا خصوصية للكبير.

أما المرأه فهل استلامها له غير مؤكد، مثل استلامها للحجر، احتمالان، من عدم الدليل فالاشتراك في التكليف يقتضى تساويها مع الرجل في الاستلام، ومن وجود مناط استلام الحجر بالنسبه إلى استلام الركن، ولعل الثاني أقرب.

(السابع): يستحب أن يطوف ثلاثمائة وستين طوافاً، كل طواف سبعة أشواط، فتكون ألفين وخمسمائة وعشرين شوطاً، بلا إشكال في ذلك، بل في الجواهر لا. خلاف أجده فيه، فإن لم يتمكن فثلاثمائة وستين شوطاً، أو ثلاثمائة وأربعة وستين شوطاً، وذلك لورود جملة من الروايات بذلك.

كصحيح ابن عمار، عن الصادق (عليه السلام) قال: «يستحب أن يطوف ثلاثمائة وستين أسبوعاً عدد أيام السنه، فإن لم يستطع فثلاثمائة وستين شوطاً،

ص: ٢٠٩

فإن لم يستطع فما قدرت عليه من الطواف» (١).

وما رواه أبو بصير، عن الصادق (عليه السلام) قال: «يستحب أن يطاف بالبيت عدد أيام السنه، كل أسبوع لسبعه أيام، فذلك اثنان وخمسون أسبوعاً» (٢).

والرضوى (عليه السلام): «يستحب أن يطوف الرجل بمقامه بمكه ثلاثمائة وستين أسبوعاً بعدد أيام السنه، فإن لم يقدر عليه طاف ثلاثمائة وستين شوطاً» (٣).

وفي بعض نسخه، قال (عليه السلام): «ويستحب أن يطوف الرجل مقامه بمكه بعدد السنه، ثلاثمائة وستين أسبوعاً عدد أيام السنه، فإن لم يستطع فثلاثمائة وستين شوطاً، فإن لم يستطع فأكثر من الطواف ما أقيمت بمكه» (٤).

والظاهر أن المستحب هو ما دام في مكه لا- كل يوم، لأنه من المستبعد جداً إمكان أن يطوف الإنسان ثلاثمائة وستين طوافاً، فقول الجواهر: لا مانع من إرادته استحباب ذلك له في كل يوم (٥)، غير وجيه.

نعم يمكن ذلك في سيارات اليوم بأن يطوف بوسيله ناريه حول الكعبه، لكن الروايات منصرفه عن ذلك، ولذا قال في روايه الرضوى: «بمقامه بمكه».

ولا ينافي استحباب هذا القدر واستحباب أمر آخر، وهو ما تمكن من الطواف أكثر فأكثر، كما يستحب طواف سبعمائه شوط كل يوم، ويستحب أن يطوف في كل يوم وليله عشره أسابيع.

ص: ٢١٠

١- الوسائل: ج ٩ ص ٣٩٦ باب ٧ ح ١ من أبواب الطواف.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٣٩٧ باب ٧ ح ٢ من أبواب الطواف.

٣- فقه الرضا: ص ٢٧ السطر ٣٤.

٤- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١٤٧ الباب ٦ من أبواب الطواف ح ٢.

٥- الجواهر: ج ١٩ ص ٣٦١ في استحباب الطواف... السطر ١٥.

ويدل على الأول: إطلاقات روايات فضيله الطواف، كقول الصادق (عليه السلام) في روايه أبان: «يا أبان هل تدري ما ثواب من طاف بهذا البيت أسبوعاً»، فقلت: لا والله ما أدري، قال: «يكتب له ستة آلاف حسنه، ويمحى عنه ستة آلاف سيئه، ويرفع له ستة آلاف درجه»^(١).

وفي روايه إسحاق زياده: «ويقضى له ستة آلاف حاجه»^(٢).

إلى غيرها من الروايات الكثيره، وقد عقد لها في الوسائل والمستدرک باباً خاصاً فراجع.

وفي الرضوى (عليه السلام): «وعليك بصلاه الليل وطول القنوت وكثره الطواف»^(٣).

ويدل على الثاني: ما رواه الهاشمي، عن الصادق (عليه السلام) قال: «كان موضع الكعبه ربوه من الأرض بيضاء تضيء كضوء الشمس والقمر، حتى قتل ابنا آدم أحدهما صاحبه فاسودت، فلما نزل آدم رفع الله له الأرض كلها حتى رآها، قال: يا رب ما هذه الأرض البيضاء المنيره، قال: هي حرمى فى أرضى، وقد جعلت عليك أن تطوف بها كل يوم سبعمائه طواف»^(٤).

أقول: الظاهر أن المراد بالطواف الشوط، لأن كل طواف سبعة يقارب من كيلومتر، وليس من الممكن عادة مشى الإنسان كل يوم سبعمائه كيلو.

ويدل على الثالث: خبر أبى الفرج، قال أبان لأبى عبد الله (عليه السلام): أكان لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) طواف يعرف به، فقال (عليه السلام): «كان

ص: ٢١١

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٩٢ باب ٤ ح ١ من أبواب الطواف.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٣٩٢ باب ٤ ح ٢ من أبواب الطواف.

٣- المستدرک: ج ٢ ص ١٤٥ الباب ٢٨ من مقدمات الطواف ح ١.

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٣٩٣ باب ٤ ح ٧ من أبواب الطواف.

رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يطوف بالليل والنهار عشره أسابيع، ثلاثه أول الليل وثلاثه آخر الليل واثنين إذا أصبح واثنين بعد الظهر، وكان فيما بين ذلك راحته» (١).

ومما تقدم تعرف أنه لا وجه للتكلم في زياده أشواط على الثلاثمائه والستين ليكمل الأسبوع، فقد عرفت ورود قسمين من الروايه، فبأيهما أخذ كان عاملاً بالمستحب.

(الثامن): أن يقرأ في ركعتي الطواف الحمد وقل هو الله في الأولى، والحمد وقل يا أيها الكافرون في الثانيه، لبعض الروايات وقد تقدمت، كما تقدم عن الشيخ العكس بالجحد في الأولى، والتوحيد في الثانيه، وقد نسبه الشهيد إلى الروايه، فلا بأس بأيهما وإن كان الأول أولى.

(التاسع): أن يدعو بعد ركعتي الطواف كما تقدم.

(العاشر): يكره الكلام في الطواف بغير الدعاء والقراءة ونحوهما، لخبر محمد بن الفضل، عن الجواد (عليه السلام) قال: «طواف الفريضة لا ينبغي أن يتكلم فيه إلا الدعاء وذكر الله وتلاوه القرآن، والنافله يلقي الرجل أخاه فيسلم عليه ويحدثه بالشىء من أمر الدنيا والآخره لا بأس به» (٢).

والروايه وإن فرقت بين الفريضة والنافله، إلا أنه لا يبعد كراهته مطلقاً وإن كان في النافله أخف، كما ذكره غير واحد.

وقد تقدم حديث الغوالى، عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): «الطواف بالبيت صلاه، إلا أن الله أحل فيه المنطق» (٣)، مما يدل على مرجوحيته مطلقاً.

ص: ٢١٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ٣٩٦ باب ٦ ح ١ من أبواب الطواف.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦٥ باب ٥٤ ح ٢ من أبواب الطواف.

٣- غوالى اللثالى: ج ١ ص ٢١٤ ح ٧٠.

ومما تقدم يعرف صحه قراءه الصلاه النافله فى أثناء الطواف، فإن القبلة ليست شرطاً فيها، بل قد سبق عدم استبعاد كراهه مطلق منافيات الصلاه.

ثم إن بعض الفقهاء ذكر استحباب أن يتدانى من البيت، وعلله العلامة فى محكى كلامه بأن البيت هو المقصود فالدنو منه أوفى.

أقول: ويمكن أن يستشعر لذلك بما ورد من استحباب الاستلام وإصاق الوجه والبطن، إلا أن ذلك كله لا يكون سبباً للحكم بالاستحباب، أما الإشكال فى استحباب الدنو بأنه ينافى كثرة الخطا لما ورد من أن فى كل خطوه من الطواف سبعين ألف حسنه، فغير وارد لما ذكره الجواهر من جواز اتفاق الحسنات فى العدد دون الرتبه، أو نقول إنهما من المستحبين المتزاحمين، ومثله غير عزيز فى الفقه.

وكيف كان، فقد عرفت مما تقدم أن المستحبات فى الطواف وقبله وبعده كثيره، لا أنها عشره.

ومنها: أن يصلى على النبى وآله كلما انتهى إلى باب الكعبه، لموثقه ابن عمار.

ومنها: أن يرفع رأسه إذا بلغ حجر إسماعيل قبل أن يبلغ الميزاب وينظر إلى الميزاب، ويدعو بـ: اللهم أدخلنى الجنة الدعاء، لروايتى عمر وعاصم.

ومنها: أن يدعو إذا انتهى إلى ظهر الكعبه نحو حجر إسماعيل، بما فى صحيح ابن أذينه وهو: يا ذا المن إلخ، وإنما أدرجناه نحن فى عشره فقط، والله الموفق المستعان.

(مسألة ٢٧): لا إشكال ولا خلاف في أن الطواف في كل من العمره والحج ركن واجب، يبطل العمره والحج بتركه عمدًا، مما يوجب إعادته العمره أو الحج إن فات مكانه بما لم يمكن تداركه، بل عن المدارك أنه لا ريب فيه، وعن جمع دعوى عدم الخلاف، وفي المستند بالإجماع المحقق، وفي الجواهر إجماعاً محكياً عن التحرير إن لم يكن محصلاً.

ويدل على ذلك قاعده الامتثال، فإنه إذا لم يأت بالمكلف به على وجهه وجب تداركه، وحيث إن الحج ارتباطي لا يكفي تداركه ما تركه فقط، ويدل على ارتباطيه الحج في الجملة الإجماع والإشعارات الكثيره في النصوص.

كما يدل على لزوم الإعادة فحوى ما دل على الإعادة بتركه جهلاً، كصحيح ابن يقطين، سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن رجل جهل أن يطوف بالبيت طواف الفريضة، قال: «إن كان على وجه جهاله في الحج أعاد وعليه بدنه» (١).

وخبر على بن أبي حمزه، سأل عن رجل جهل أن يطوف بالبيت حتى يرجع إلى أهله، قال: «إذا كان على وجه الجهاله أعاد الحج وعليه بدنه» (٢).

ولكن الصدوق (٣) روى هذه الروايه بإسناده إلى علي، عن أبي الحسن (عليه السلام)، وفيه: «سها» بدل «جهل».

ووجه الفحوى واضح، فإنه إذا كان الجهل يوجب الإعادة مع ورود قوله (عليه السلام): «أى رجل ركب أمراً بجهاله فلا شىء عليه» (٤)، فالعمد بطريق أولى، وإن كان يمكن رد الفحوى بأنه لعله من

ص: ٢١٤

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦٦ باب ٥٦ ح ١ من أبواب الطواف.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦٦ باب ٥٦ ح ٢ من أبواب الطواف.

٣- من لا يحضره الفقيه: ج ٢ ص ٢٥٦ الباب ١٤٠ فى نوادر الطواف ح ١٠.

٤- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٦ باب ٤٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٣.

قِيلَ {وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ} (١)، لكنه خلاف المتفاهم عرفاً.

كما يدل على ذلك أيضاً ما رواه الدعائم، عن الصادق (عليه السلام)، أنه قال: «الطواف من أركان الحج، ومن ترك الطواف الواجب متعمداً فلا حج له» (٢).

وما عن بعض نسخ الرضوى (عليه السلام)، قال: «ومن ترك الطواف متعمداً فلا حج له» (٣).

ومما تقدم يعلم حال ما إذا ترك الطواف عن جهل بوجوبه، كما هو المشهور، خلافاً لما قد يظهر من محكى النافع من التردد، لأنه قال: وفي روايه «إن كان على وجه جهاله أعاد الحج»، وعن الأردبيلي وصاحب الحدائق الميل إلى عدم البطلان، لعموم رفع القلم عن الجاهل، ولما تقدم من قوله (عليه السلام): «أيما امرئ ركب أمراً بجهاله»، الوارد في خصوص الحج، لكن فيه: إن روايات المقام أخص مطلقاً من هذه المطلقات، فلا وجه لمقابلتها بها.

وفي الجواهر نزل ما في النافع على إرادته التوقف في البدنه.

أما البدنه فالظاهر وجوبها، لصحة خبر ابن يقطين، والعمل بالخبر الآخر الموجب بجبره، وقد حكى عن الشيخ والأكثر الذهاب إلى وجوبها، خلافاً للمحكى عن التنقيح، فظاهره عدم الوجوب للأصل وشذوذ الروايتين، لعدم قائل بمضمونهما وضعف سندهما.

ولصحيحه ابن عمار، عن متمتع وقع على أهله ولم يزر، قال: «ينحر جزوراً، وقد خشيت أن يكون ثلم حجه إن كان عالماً، وإن كان جاهلاً فليس

ص: ٢١٥

١- سورة المائدة: الآية ٩٥.

٢- الدعائم: ج ١ ص ٣١٢ باب ذكر الطواف سطر ٣.

٣- فقه الرضا: ص ٧٥ السطر ٢٤.

عليه شيء» (١١). بدعوى أن ظاهرها أنه مع عدم الزيارة ليس على الجاهل شيء.

ومثلها موثقه إسحاق، قال: سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن جاريه لم تحض خرجت مع زوجها وأهلها فحاضت واستحييت أن تعلم أهلها وزوجها حتى قضت المناسك، وهى على تلك الحال، فواقعها زوجها ورجعت إلى الكوفه، فقالت لأهلها: قد كان من الأمر كذا وكذا، فقال (عليه السلام) «عليها سوق بدنه والحج من قابل وليس على زوجها شيء» (١٢)، بدعوى أن البدنه على المواقع لا على ترك الطوافات، فإن الطواف الباطل فى حكم الترك.

وفى الكل ما لا يخفى، إذ الأصل لا مجال له مع النص، والروايتان إحداهما صحيحة، ومعمول بهما كما عرفت، وصحيحه ابن عمار ظاهرها أن الموقعه كانت قبل الزيارة لا أنه لم يزر أصلاً، والموثقه لا ظهور فيها على ما ذكر، بل من المحتمل قريباً أن تكون البدنه للكل، لما سبق فى مبحث الكفارات من أن الكفاره إذا وصلت إلى البدنه لم تعدد، فما هو المشهور من وجوب البدنه هو الأقرب.

لكن وجوبها إنما هو فى الترك جهلاً، أما الترك عمداً فالدليل على وجوبها فيه هو الفحوى، وقوه الفحوى بحيث تقف أمام أصاله العدم مشكوك فيها، لما عرفت من الشك فى الفحوى حتى فى أصل مسأله ترك الطواف عمداً، وإنما أيد الفحوى فى أصل المسأله بالقاعده كما عرفت.

بقى شيء، وهو أن الطواف على أربعة أقسام: لأنه إما طواف الحج، أو طواف العمره، وللحج طوافان الزيارة والنساء، والعمره إما مفرده

ص: ٢١٦

١- الوسائل: ج ٩ ص ٢٧٠ باب ١٣ ح ٤ من أبواب الطواف.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦٦ باب ٥٧ ح ١ من أبواب الطواف.

لها طوافان، أو متمتع بها لها طواف واحد، وليس في المقام في مسأله ترك الطواف إلا دليلان:

الأول: القاعده التي تقتضى وجوب التدارك بترك الامتثال.

والثانى: ما تقدم من روايتى ابن يقطين وعلی، ومقتضى الأول أن ترك الطواف مطلقاً عمداً أو جهلاً فى حج أو عمره للزياره أو للنساء يوجب بطلان العمل، لكن اللازم إخراج صوره الجهل، لقوله (عليه السلام): «أیما امرئ ركب أمراً بجهاله فلا شىء علیه». وحيث إن القضاء والإعاده لكل من العمره أو الحج (شىء) فاللازم القول بعدمهما بالأخص إذا كان جاهلاً قاصراً.

نعم يلزم القول بلزوم الإتيان بالطواف المتروك عن جهل، ولو كان فى غير ذى الحجه إذا كان للحج أو للعمره، أما إذا كان للمفردة فصحه إتيانه فى غير ذى الحجه أظهر.

وإنما نقول بوجوب إتيانه مع شمول «لا شىء» له، لفحوى ما يدل على وجوب قضاء الطواف على تاركه.

وإن لم يتمكن من الإتيان بنفسه استتاب.

ومقتضى الثانى أنه إذا ترك طواف الزياره فى الحج عن جهل حتى فات وقته، كان عليه إعاده الحج وبدنه، وهذا يقتضى إخراج هذه الصوره عن كلى «لا شىء علیه»، وإنما قيدناه بطواف الزياره، لأنه المنصرف من «طواف الفريضه» وقد قيد فى الروايه بلفظه «الحج» فلا دليل على الإعاده فى ترك طواف العمره مطلقاً، ولا فى ترك طواف النساء فى الحج إذا كان تركهما عن جهل، لما عرفت من كليه «أیما امرئ»، ويؤيد عدم جريان الإعاده فى ترك طواف النساء ما سيأتى من صحيحه الخزاز.

وعلى هذا فصور المسأله سته:

الأولى: ترك طواف الزياره على وجه الجهاله، وعليه إعاده وبدنه.

الثانية: ترك طواف الزيارة عمداً، وعليه إعادته بلا بدنه، لقاعده الامتثال وأصله البراءة عن البدنه.

الثالثة: ترك طواف النساء على وجه الجهالة، ولا شيء عليه من الإعادة والبدنه، بل اللازم قضاؤه بنفسه إن تمكن وإلا استتاب، أما القضاء فلدليل «ما فاتتك من فريضه»، وأما الاستنابه فلفحوى أدله الاستنابه، فيما لم يأت بالطواف ولم يتمكن هو بنفسه من الإتيان بقضائه، بالإضافة إلى دليل الميسور.

الرابعة: ترك طواف النساء عمداً، وعليه الإعادة بدون البدنه، لقاعده الامتثال وأصله البراءة عن البدنه.

الخامسة: ترك طواف العمره جهلاً عمره مفردة أو تمتعاً، غير طواف النساء في العمره المفردة، إذ هو داخل في الثالث والرابع. ولا إعادته عليه، بل اللازم القضاء بنفسه، أو نائبه إن لم يتمكن بنفسه.

السادسة: ترك طواف العمره كذلك عمداً، والواجب عليه الإعادة بدون البدنه.

فتحصل: أن البدنه خاصه بترك طواف الزيارة جهلاً، والإعادة في كل صور الترك عمداً، وفي صورته ترك طواف الزيارة جهلاً.

ثم الظاهر، أنه لا فرق في الأحكام المذكوره بين كون الحج أو العمره واجباً أو مندوباً، أصله أو نيابه، لإطلاق الأدله.

هذا تمام الكلام في حكم الترك للطواف عمداً أو جهلاً.

لكن يبقى الكلام فيما به يتحقق الترك، والكلام فيه في أمرين:

الأول: ما إذا ترك جهلاً.

الثاني: ما إذا ترك عمداً.

أما الأول: فالظاهر أن ترك أى طواف _ باستثناء طواف الزيارة _ لا يوجب

شيئاً إلاّ القضاء بنفسه إن أمكن، أو بنائبه إن لم يمكن بنفسه، وذلك للجمع بين «أى رجل ركب أمراً بجهاله»، وبين «ما فاتتك من فريضه»، وبين دليل الميسور المقتضى للاستنابه.

نعم ربما يدل صحيح الخزاز على عدم وجوب القضاء والاستنابه فى طواف النساء، قال: كنت عند أبى عبد الله (عليه السلام)، فدخل عليه رجل فقال: أصلحك الله إن معنا امرأه حائضاً ولم تطف طواف النساء ويأبى الجمال أن يقيم عليها، قال: فأطرق (عليه السلام) وهو يقول: «لا- تستطيع أن تتخلف عن أصحابها ولا- يقيم عليها جمالها»، ثم رفع رأسه إليه فقال: «تمضى فقد تم حجها»^(١).

فإن الإمام (عليه السلام) لم يفصل بين قدرتها على القضاء والاستنابه، بل أطلق تمام حجها، لكن فيه: إنه من الواضح أن مثلها لا تقدر على القضاء، فلا تدل الصحيحه على عدم القضاء لمن قدر عليه حتى يعارض إطلاق «من فاتته فريضه».

نعم فيها إشعار بعدم لزوم الاستنابه، إذ الاستنابه غالباً ميسوره.

لكن اللازم أحد أمرين: إما رفع اليد عن هذا الإشعار حتى فى مورده، والعمل بمقتضى فحوى أدله الاستنابه فى باب النسيان، لروايات كثيره تأتي، بالإضافة إلى أنه مقتضى قاعده الميسور، وإما القول بعدم لزوم الاستنابه فى مورد الاضطرار للأصل ولهذه الصحيحه، ولا يقاس بمورد الاضطرار مورد الجهل الذى نحن فيه، فاللازم فى مورد الجهل العمل على طبق القاعده من القضاء والاستنابه.

ص: ٢١٩

١- الوسائل: ج ١٩ ص ٥٠٠ باب ٨٤ من أبواب الطواف ح ١٣.

أما لو ترك طواف الزيارة عن جهل، فقد عرفت أن عليه الإعادة والبدنه، وترك طواف الزيارة يتحقق بتركه في أيام ذى الحجة كلها، إذ قد تقدم في مسأله زمان طواف الزيارة أن للمختار فعله في يوم العيد إلى آخر أيام ذى الحجة.

ثم الظاهر أن تارك طواف الزيارة عن جهل في كل أيام ذى الحجة ليس عليه القضاء، ولا الاستنابه فيه للأصل، فإن لم يقدر على إعادة الحج، أو على البدنه سقطا عنه، فإن كان له مال يمكن أن يؤتى بهما بعد موته وجب احتياطاً، وإلا فلا شيء عليه.

نعم لا يبعد الرجوع إلى بدل البدنه، إذا لم يقدر عليها، وقد ذكر بدلها في باب الكفارات فراجع.

كما أن الظاهر أنه سواء قدر على الحج في العام الآتي أو لم يقدر لم تحرم عليه النساء أو شيء آخر للأصل، ولظهور صحاحه ابن يقطين وروايه على في انحصار الواجب الذي عليه في القضاء والبدنه، فلا مجال لاحتمال بقاء بعض المحرمات عليه لإطلاق أدلتها.

أما تارك طواف النساء جهلاً، سواء من الحج أو من العمره المفرده، فالظاهر حرمة النساء عليه إلى أن يأتي هو أو نائبه به، لإطلاق أدله توقف تحللهن عليه، ولفحوى أدله نسيان طواف النساء الداله على حرمتهن عليه إلا إذا أتى به بنفسه أو بنائبه، اللهم إلا أن يتمسك بإطلاق موثقه إسحاق المتقدمه.

نعم ينبغي استثناء ما إذا أتى بعمره مفرده فلم يأت بطواف النساء فيه جهلاً، ثم أتى بالحج وطاف فيه طواف النساء، فإن الظاهر حليه النساء له، وإن كان عليه طواف نساء العمره المفرده، إذ بطوافه للنساء في حجه حلت له النساء، وإطلاق أدله الحليه بذلك أقوى من إطلاق أدله توقف الحليه على قضاء

طواف النساء الفائت، ولو قيل بتعارض الدليلين فمقتضى القاعده التساقط والرجوع إلى أصاله الحليه.

وكذا لو انعكس الفرض بأن أتى بطواف نساء العمره المفرده التي أتى بها بعد الحج، ولم يأت جهلاً بطواف نساء الحج، أو اعتمر عمرتين مفردتين أتى في ثانيتهما بطواف النساء، وجهل الإتيان بطواف النساء في أوليهما، ولا فرق في تحلل النساء بطوافهن إذا أتى بالطواف في عمله الثاني بينما ترك الطواف جهلاً في عمله الأول، ما بين كون كلا العمليين لنفسه أو نيابه أو باختلاف، لإطلاق أدله ما ذكرناه من الأحكام.

كما أن الظاهر أنه لا فرق في صوره الاضطرار التي تضمنتها صحيحه الخزار، بين أن يكون المضطر رجلاً أو امرأه، في العمره المفرده أو في الحج، لنفسه أو لغيره، كل ذلك للإطلاق ولأدله اشتراك الرجال والنساء في التكليف إلا ما خرج، وليس المقام مما خرج.

وكذا الظاهر أنه لا فرق في سقوط طواف النساء لدى الاضطرار بين أقسام الاضطرار، لفحوى الصحيحه.

بل يدل عليه قوله (عليه السلام): «لا تستطيع أن تتخلف عن أصحابها» إلخ، فإنه ظاهر في عليه السقوط، فهو من قبيل منصوص العله.

هذا كله في الأمر الأول، وهو ما إذا ترك الطواف جهلاً.

أما الأمر الثاني: وهو ما إذا ترك الطواف عمداً، فالطواف إن كان للحج، سواء كان طواف الزيارة أو طواف النساء فيتحقق تركه بخروج ذى الحج، لما ذكرناه في مسأله وقت الطوافين، وأنه ممتد من اليوم العاشر إلى آخر أيام ذى الحج، وإن كان الطواف لعمره التمتع فيتحقق تركه بضيق الوقت عن الطواف وعن الاحرام بالحج والقدر الركن من الوقوف، لأنه إذا كان له وقت بهذا المقدار يصح له أن يأتي بالطواف، وإذا

أتى به لم يكن تاركاً له.

ثم فى هاتين الصورتين إن كان الحج وعمره التمتع واجبين عليه وجوباً معيناً لزم تداركهما فى السنه القادمه، وإن لم يكن عملهما واجباً معيناً، كما إذا كان الواجب عليه إما عمره التمتع، وأما عمره مفرده مثلاً، كان له أن يترك عمره التمتع ويحرم بالحج ويأتى بعد ذلك بعمره مفرده. وكذا إذا كان الواجب عليه حج قران أو عمره مفرده مثلاً، فإنه يترك الحج إلى المفرده، إذ لا دليل على أنه بالشروع يسقط التخيير.

وإن لم يكن وجوباً أصلاً، كما إذا فعل الحج أو العمره استحباباً أو تبرعاً عن إنسان، وإن كان على ذلك الإنسان حج أو عمره، كما إذا تبرع بهما عن ميت واجبان عليه، فلا شىء عليه بعد الإبطال للأصل، ووجوبهما بالشروع معناه الإتمام لا معناه أنهما صارا كسائر الواجبات الأصلية، وإطلاق ما دل على أن الإبطال بالجماع يوجب الإتمام والقضاء والبدنه، بحيث يشمل المتسحب، كما تقدم فى باب الكفارات ومحرمات الإحرام خاص بموضعه، فلا يتعدى عنه إلى المقام، لعدم القطع بالمناط.

وإن كان ما أبطله بترك الطواف إجاره عن الغير بطلت الإجاره إن كانت مقيده، فيلزم عليه رد الأجره، وإن كانت على نحو تعدد المطلوب، أو كانت الإجاره مطلقه فعليه أن يأتى بالحج أو العمره ثانياً مطلقاً فى المطلقه، وإن رفع المستأجر يده عن القيد فى المقيده، على حسب القواعد المقرره فى مسأله الإجاره.

وإن كان الطواف المتروك لعمره مفرده، فهل بطلانها بخروجه من مكه بنيه الإعراض، أو أن بطلانها بخروج السنه فى المجامعه للقران والإفراد، بناءً على إيقاعهما فيها، أو أن بطلانها بفوت الموالاه العرفيه، أو أنها لا بطلان لها إطلاقاً، احتمالات.

والذى ينبغى أن يقال إن بطلان العمره غير المجامعه لا دليل عليه أصلاً، بل له أن يؤخر طوافها إلى بعد سنتين للأصل، اللهم إلا أن يقال بانصراف النص عن مثله، وعليه فالاحتياط ترك محرمات الإحرام التى تتحلل بطواف الزياره

إذا تركه، أو التي تتحلل بطواف النساء إذا تركه حتى يأتي به، بنفسه إن قدر، أو بنائبه، وإن كان لا يبعد انصراف روايه الدعائم والرضوى عن مثل مده طويله، فالمعيار الإعراض حتى يسمى عرفاً أنه تارك للطواف، وذلك يحتاج إلى مضي مده.

ومنه يعلم أن ما ذكره الشهيد الثاني من تحقق ترك الطواف بمجرد نيه الإعراض غير ظاهر الوجه.

وأما العمره المجامعه فبطلانها بخروج السنه، إن قلنا به في القران والإفراد، وإلا كان حالها حال العمره غير المجامعه.

ومسأله بطلان العمره المفرده مجامعه أو غيرها بحاجه إلى مزيد من التتبع والتأمل، والله العالم.

وبما تقدم من وحده الحكم في طواف الزيارة وطواف النساء ظهر وجه النظر فيما ذكره الجواهر من استثناء طواف النساء، فإنه (رحمه الله) بعد أن ذكر أن الطواف ركن في النسك تبطل بتركه فيها مع العلم والعمد، قال: نعم الظاهر خروج طواف النساء عن ذلك، وإن أوهمه ظاهر العبارة (أى قول المحقق الطواف ركن من تركه عامداً بطل حججه)، لكن هو غير ركن فلا يبطل النسك بتركه حينئذ من غير خلاف، كما عن السرائر لخروجه عن حقيقه الحج(١).

ثم استدل لذلك بصحيح الحلبي، قال الصادق (عليه السلام): «وعليه _ يعنى المفرد _ طواف البيت وصلاه ركعتين خلف المقام وسعى واحد بين الصفا والمروه وطواف بالبيت بعد الحج»(٢).

ونحوه صحيح معاويه، وصحيح الخزاز.

ص: ٢٢٣

١- الجواهر: ج ١٩ ص ٣٧٢ السطر ١٢.

٢- الوسائل: ج ٨ ص ١٥٤ باب ٢ من أبواب أقسام الحج ح ٦.

وقد ذكرناه سابقاً، قال الجواهر: فإن قوله (عليه السلام) في صحيح الخزاز: «فقد تم حجها»، ظاهر في خروجه عن النسك ولو في حال الاختيار، ولا يقدر في ذلك كون مورده الاضطرار، إذ العبره بعموم الوارد لا خصوص المورد(1)، انتهى كلامه (رحمه الله) وأنت خير بأن استدلالاته الثلاثه غير تامه.

أما الاستناد إلى عدم الخلاف، ففيه: إنه كيف يمكن دعواه مع ما عرفت من عباره المحقق وكذا غيره، حيث أطلقوا بطلان الحج بتركه عمداً.

وأما الاستناد إلى أنه خارج عن حقيقه الحج، ففيه: من أين ذلك مع أنه ورد، كما ورد سائر أمور الحج، والقاعده تقتضى بطلان المركب ببطلان جزئه أو عدم الإتيان بجزئه، وإن لم يكن ذلك الجزء ركناً بالمعنى المشهور للركن، فترك الحمد في الصلاه عمداً يوجب البطلان، وإن لم يكن الحمد ركناً.

أما الروايات فليس في إطلاق الصحيحين الأولين ما يصادم المقيدات، فالجمع بينهما يقتضى التقييد، كالجمع بين سائر المطلقات والمقيدات، وأما صحيحه الخزاز فمورده المضطر، وهو على القاعده، لأن الميسور لا يسقط بالمعسور، حتى أنه لو لم يرد الصحيحه لكان اللازم القول بمضمونها، وما ذكره الجواهر بأنه لا يقدر في ذلك إلخ فهو غير ظاهر، إذ كيف يسحب حكم الاضطرارى إلى حكم الترك العمدى.

ثم إن احتمال أن يكون طواف النساء واجباً لا جزءاً يدفعه أن الروايات الواردة في باب طواف الزياره مثل الروايات الواردة في طواف النساء، فلا وجه لجعل أحدهما واجباً جزءاً والآخر واجباً غير جزء، إذ الكل من مساق

ص: ٢٢٤

١- الجواهر: ج ١٩ ص ٣٧٣ السطر الأول.

واحد، بل ورد في بعض الروايات ما يدل على أنه من أهم فرائض الحج، حيث ورد تفسير الآية المباركة به.

فعن أحمد بن محمد، قال أبو الحسن (عليه السلام): في قول الله عز وجل: {وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ} (١) قال: «طواف الفريضة طواف النساء» (٢).

ومثله ما رواه حماد، عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٣).

ثم إنه لا فرق بين أن يكون ترك الطواف عن عمد أو جهالة، مقترناً مع ترك غيره، كما لو ترك الطواف وصلاته والسعي مثلاً، أو كان ترك الطواف وحده، فإن الأحكام المتقدمة لكل من العمد والجهل جاريه في المقامين، لإطلاق الأدلة فيهما.

نعم يبقى الكلام في أنه إذا ترك الطواف عمداً أو جهلاً، وحده أو مع غيره، فهل يحصل التحلل بمجرد ترك الطواف مع فوات وقته وإلا- فقد عرفت أنه ما دام وقته باقياً يكون مأموراً بالإتيان به، أو أنه يبقى على إحرامه إلى أن يأتي بالفعل الفاتت في محله إلا إذا أتى بطواف آخر يوجب تحلله كما تقدم، أو أن حصول التحلل لا يكون إلا بعمره مفردة؟

استظهر الأول الجواهر، واحتمل الثاني المدارك، وجزم بالأخير المحقق الكركي، وعن الذخيرة أن فيه أوجهاً، وفي المستند توقف في المسألة، في صورته ترك الطواف عمداً.

والظاهر الأول، وذلك للأصل بعد إطلاقات الروايات المتقدمة لابن يقطين وحمزه، والدعائم والرضوى وإسحاق، وقوله (عليه السلام): «أيا امرئ ركب أمراً بجهاله». فلا

ص: ٢٢٥

١- سورة الحج: الآية ٢٩.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٣٨٩ باب ٢ ح ٤ من أبواب الطواف.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٣٩٩ باب ٢ ح ٥ من أبواب الطواف.

مجال للاستصحاب حتى يأتي به، ولا دليل على توقفه على العمره لاستصحاب الإحرام حتى يأتي بالعمره للقطع بالتحلل بسببها.

أما استدلال الجواهر لما اختاره، بضروره بطلان الإحرام الذى هو جزء من النسك بطلانه، ففيه أنه لولا الإطلاق أول الكلام.

نعم ربما يستدل له بقوله تعالى: {الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ} (١١)، إذ ظاهره أن شيئاً من أعمال الحج، إلا ما استثني كطواف النساء لناسيه، لا يقع فى غير هذه الأشهر، لا ابتداءً ولا استداماً، فإذا خرج ذو الحجه فلا إحرام ولا غيره.

وهذا وإن كان بالنسبه إلى الحج وعمره التمتع إلا أنه يقال فى المفردة بذلك أيضاً، لعدم القول بالفصل.

ص: ٢٢٦

١- سورة البقره: الآيه ١٩٧.

(مسألة ٢٨): تقدم الكلام فيما إذا ترك طواف الحج أو العمره عمدًا أو جهلاً أو اضطراراً، وبقي الكلام في أنه إذا ترك الطواف نسياناً، والمشهور عدم بطلان ما أتى به من النسك للنسيان المذكور، وأنه يلزم عليه قضاء ما نساه بنفسه. بل في الجواهر بلا خلاف معتد به أجده فيه، وعن الخلاف والغنية الإجماع عليه.

خلافاً للشيخ في محكي كتابي الحديث وللحلبى فأبطلا الحج به.

ويدل على المشهور: صحيح هشام بن سالم، سأل الصادق (عليه السلام) عن نسي زياره البيت حتى يرجع إلى أهله، فقال (عليه السلام): «لا يضره إذا كان قد مضى مناسكه» (١).

وصحيح علي بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام)، قال: سألت عن رجل نسي طواف الفريضة حتى قدم بلاده وواقع النساء كيف يصنع، قال: «يبعث بهدي إن كان تركه في حج يبعث به في حج، وإن كان تركه في عمره يبعث به في عمره، ووكل من يطوف عنه ما تركه من طواف الحج» (٢).

أما الشيخ والحلبى فدليلهما قاعده بطلان العمل إذا لم يأت به على وجهه، والخبران المتقدمان في المسألة السابقة في الجاهل.

وقد حمل الشيخ الصحيح الأول على طواف الوداع، والثاني على طواف النساء، واستدل له بخبر معاوية بن عمار، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل

ص: ٢٢٧

١- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٠١ الباب ١ من أبواب زياره البيت ح ٤.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦٧ باب ٥٨ ح ١ من أبواب الطواف.

نسى طواف النساء حتى دخل أهله، قال (عليه السلام): «لا تحل له النساء حتى يزور البيت»، وقال (عليه السلام): «يأمر من يقضى عنه، فإن توفي قبل أن يطاف عنه فليقض عنه وليه أو غيره»^(١).

وقد أيد كشف اللثام جريان حكم الجهل كما تقدم على النسيان بأن الجهالة تعم النسيان، ولذا كانت النسخة الثانية من روايه على بن أبي حمزه، عن الكاظم (عليه السلام)، سأل عن رجل سهى أن يطوف بالبيت حتى يرجع إلى أهله، قال (عليه السلام): «إذا كان على وجه الجهالة أعاد الحج وعليه بدنه»^(٢).

لكن في الجميع ما لا يخفى، إذ القاعده لا مجرى لها مع وجود الدليل، وفرق بين الجاهل والناسي ولا وجه لسحب حكم أحدهما إلى الآخر، كما لا وجه لحمل الخبرين على ما حملهما عليه الشيخ، وخبر معاويه لا يدل على أن المراد بخبر على بن أبي حمزه ذلك.

أما تأييد كاشف اللثام فيرد عليه:

أولاً: اختلاف النسخة في خبر على، على ما عرفت، إذ في بعض النسخ (جهل) لا (سهى)، بل (جهل) أقرب لأنه مطابق للجواب.

وثانياً: إنه على تقدير نسخه (سهى) فاللازم أن يحمل على (الترك) مطلقاً، فالإمام أجاب عن بعض أنواعه، أو يحمل على (الترك عن جهل) حتى يطابق الجواب مع السؤال، فإن السهو والنسيان يستعملان بمعنى مطلق الترك، والترك عن جهاله، قال تعالى: {وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ} ^(٣) وقال: {نَسَاكُمْ كَمَا نَسَيْتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا} ^(٤).

ص: ٢٢٨

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦٨ باب ٥٨ ح ٦ من أبواب الطواف.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦٦ باب ٥٦ ح ٢ من أبواب الطواف.

٣- سوره طه: الآية ١١٥.

٤- سوره الجاثيه: الآية ٣٤.

وعلى هذا، فالقول المشهور هو المتعين، بل قال في المستند مع أن قول الشيخ شاذ يمكن دعوى مخالفته للإجماع لرجوع الشيخ عنه في كتبه المتأخره كالخلاف والمبسوط والنهايه.

أقول: ولعل الشيخ أراد بما ذكره أولاً جمع الأخبار، أى إمكان أن يجمع بذلك بين الأخبار رداً على من زعم التناقض فى أخبارهم (عليهم السلام)، فلم يكن بصدد القطع والفتوى، ولذا كان جمعه بذلك فى كتابى الأخبار لا فى كتب فتاواه، أما حيث صار بصدد الفتوى فقد ذهب إلى ما هو مقتضى الأخبار حقيقه، فتأمل.

ثم الظاهر، كما عن الشيخ وابن ادريس والمحقق والعلامة وابن سعيد، عدم الفرق فى الحكم المذكور بين طواف الحج وطوف العمره، وذلك لصحيح ابن جعفر.

نعم عن الأكثر أنهم نصوا عليه فى طواف الحج، ولعلمهم أرادوا الأعم، فإن الحج له إطلاقين، إطلاق يشملهما، وإطلاق فى قبال العمره، ويؤيد إرادتهم الأعم أنهم ذكروا فى طواف العمره أن من تركه مضطراً أتى به بعد الحج ولا شىء عليه (١).

أما ما ذكره الجواهر من أنه يمكن إدراج الناسى فى المضطر (٢)، فى كلامهم فهو بعيد، إلا أن يريد المناط.

ثم إنك قد عرفت وجوب القضاء على ناسى الطواف، وفى المستند أن وجوب القضاء إجماعى.

ص: ٢٢٩

١- الجواهر: ج ١٩ ص ٣٧٦ السطر ٩.

٢- الجواهر: ج ١٩ ص ٣٧٦ السطر ١٠.

أقول: يكفى دليلاً على ذلك صحيحه على بن جعفر (عليهما السلام).

ثم إنه لا إشكال ولا خلاف في جواز مباشرة القضاء بنفسه، بل في المستند إنه إجماعي، كما أنه لا إشكال ولا خلاف في أنه إذا تعذر أو تعسر عليه القضاء بنفسه استتاب، بل الإجماع عليه، عن الخلاف والغنيه.

وإنما الكلام في أنه هل تجب المباشره مع قدره وعدم العسر والحرَج، أو تجوز الاستتابه مطلقاً، فالأكثر ذهبوا إلى جواز الاستتابه في صورته التعذر والتعسر خاصه، خلافاً لما عن المدارك وكشف اللثام فذهبا إلى إطلاق الاستتابه.

استدل الأكثر بأن الأصل المباشره، واستدلوا بإطلاق صحيح ابن جعفر، لكن الإطلاق غير واضح لغلبه عسر الرجوع، خصوصاً ويؤيد المباشره مع عدم تعذره وتعسره فحوى ما ورد في نسيان طواف النساء، وفي نسيان صلاه الطواف، فما عن الأكثر هو الأظهر.

أما ما عن الشهيد من إرادته استطاعه الحج، فإذا كانت له وجب عليه العود وإلا استتاب، فلم يظهر وجهه.

ثم إنه لو قدر من المباشره بنفسه بعد عام في أيام الحج مثلاً، وقدر على الاستتابه الآن مثلاً، فالظاهر أنه يستتيب، لظهور الدليل في الفوريه الممكنه عرفاً.

ثم إنه إن قلنا بأن الطيب يحل للمحرم بالحلق، كما اخترناه سابقاً، فلا إشكال في المقام في حليته له قبل أن يطوف هو بنفسه أو بنائبه، وإن قلنا بأن حليه الطيب متوقفه على طواف الزيارة، فهل يحل له قبل الطواف أم لا، احتمالان، من أن هذا الطواف هو الطواف في موضعه فله حكمه، ومن استبعاد بقاء الحرمة عليه، ويؤيده إطلاق صحيح ابن جعفر، بل إطلاق صحيح هشام أظهر.

ثم إنه لو لم يقدر على القضاء بنفسه ولا على الاستتابه، سقط عنه بلا إشكال، لكن هل على وليه بعد موته القضاء، احتمالان، من الأصل، ومن ما ورد في

بعض نصوص نسيان طواف النساء من القضاء، فينسحب الحكم إلى المقام بالمناط، والأقرب الأول، وإن كان الأحوط الثاني.

بقي شيء، وهو أنه لا خلاف ولا إشكال في أنه إذا نسي الطواف والسعى وجب عليه قضاءهما، كما لا إشكال ولا خلاف في أنه إذا نسي الطواف وصلاته وجب عليه قضاءهما، للمناط ولإطلاق أدله القضاء للصلاه والطواف، بل لدليل «من فاتته من فريضه» أيضاً.

أما إذا نسي الطواف وحده، فهل يجب الإتيان بصلاته وسعيه بعد قضاؤه، كما عن الخلاف والدروس من الإتيان بالسعى بعد قضاء الطواف، أو لا يجب، كما هو الظاهر من الأكثر، حيث لم يذكروا قضاءهما، احتمالان.

استدل للأول: بأنه مقتضى الترتيب، وبصحيح منصور بن حازم، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل طاف بين الصفا والمروه قبل أن يطوف بالبيت، فقال: «يطوف بالبيت، ثم يعود إلى الصفا والمروه يطوف بينهما»^(١).

لكن الأقرب الثاني، لإطلاق صحيح هشام وعلي بن جعفر، بل ولإطلاق ما تقدم في المسألة السابقة، وما يأتي في مسأله نسيان طواف النساء.

ويؤيده ما في خبر منصور، قال: سألته (عليه السلام) عن رجل بدأ بالسعى بين الصفا والمروه، قال (عليه السلام): «يرجع فيطوف بالبيت أسبوعاً ثم يستأنف السعى» قلت: إنه فاتته، قال (عليه السلام): «عليه دم، ألا ترى إذا غسلت شمالك قبل يمينك كان عليك أن تعيد على شمالك»^(٢).

فإنه (عليه السلام) اقتصر على وجوب الدم.

أما الصحيحه فظاهرها اختصاص

ص: ٢٣١

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٧٢ باب ٦٣ ح ٢ من أبواب الطواف.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٧٢ باب ٦٣ ح ١ من أبواب الطواف.

ذلك بما قبل فوات الوقت، ولذا لم يقل أحد بقضاء التقصير في العمره بعدهما أيضاً، أو قضاء طواف النساء بعدهما، وما ذكرناه مقدم على أصله الترتيب، بل دليل الترتيب لا يشمل القضاء لانصرافه عنه.

نعم فيما إذا ترك الطواف وصلاته والسعي عمداً، لا شك في اعتبار الترتيب في القضاء.

ثم إنه لو عاد لاستدراك الفئات بعد أن خرج من الحرم على وجه يستدعي الإحرام لدخول الحرم، فهل يجب عليه الإحرام للعمره أو للحج إذا كان موسمه، لأنه لا يجوز الدخول بدون الإحرام، أو أنه يحرم إحراماً مجرداً ليحل له الدخول، أو أنه لا إحرام عليه، احتمالات.

ذهب المستند والجواهر إلى الأخير، لأصله عدم وجوب الإحرام عليه، ولصدق الإحرام عليه في الجملة، والإحرام لا يقع إلا من محل، وربما استدل له بإطلاق الروايات الكثيرة الآتية في نسيان طواف النساء، وبعض الروايات السابقة، فإنها لم تتعرض لوجوب الإحرام.

وأما من احتمال القول الأول، فقد استدل له بإطلاق حرمة دخول الحرم بدون الإحرام، وبه يرتفع الأصل، وهذا ليس بمُحرم، وروايات نسيان طواف النساء لا إطلاق لها، وعليه فاللزام عليه الإحرام لأحد النسكين فيأتي بما فاتته قبل أعمالهما أو بعدها أو في أثنائها.

وأما الاحتمال الأوسط، فلائه أي دليل على التلازم بين الإحرام وبين كونه للنسكين. لكن لا ريب في ضعفه.

ولا يبعد عدم لزوم الإحرام أصلاً، وإن كان الإتيان به أحوط.

نعم لا ينبغي الإشكال في أن النائب إذا كان من أهل مكة أو ما أشبهه، لم يحتج في نيابته عنه إلى الإحرام، للأصل وإطلاق الأدلة، كما لا ينبغي الإشكال في أنه إذا أراد النائب الذهاب من الخارج كان عليه أن يحرم لإطلاقات أدله حرمة الدخول

بدون إحرام، وليس له إحرام فى الجملة كما كان للمنوب عنه.

وكيف كان، فإذا لم يحرم الناسى مع قولنا بوجوبه عليه، أو لم يحرم النائب مع وجوبه عليه، فلا ينبغي الإشكال فى صحه طوافه وصلاته وسعيه، لإطلاق أدله الإتيان بها بنفسه أو بنائبه.

نعم ربما يستشكل بالنسبه إلى النائب بأنه بدون الإحرام ليس بمنزله المنوب عنه، إذ هو محرم فى الجملة، لكن فيه إنه إذا استتاب أحد أهل مكة، أو من يدخل بدون الإحرام، أو من أتم حجه إتماماً كاملاً، لا شك فى الكفايه، فالمقام مثله.

ثم لو نسى الطواف أو صلاته أو السعى، فالظاهر عدم لزوم إتيانها فى أشهر الحج، وإن كان المنسى لعمره التمتع أو الحج، للأصل وإطلاق الأدله، وعليه فلا يلزم عليه ذلك وإن أمكنه، مثلاً أمكنه أن يرجع إلى مكة آخر ذى الحجه، أو أمكنه أن يأخذ النائب فيه، فلم يرجع أو لم يأخذ حتى صار محرّم، فإنه يكفى بلا إشكال، وإن كان يحتمل كونه عاصياً إذا قدر على الرجوع فى ذى الحجه فلم يرجع.

ثم الظاهر أنه إذا نسى ولى الطفل طوافه أو صلاته أو سعيه، كان عليه أن يفعل به أو يفعل عنه أو يستتبع عنه، كما يجب عليه سائر أعماله، وإن لم يفعل أتم وكان على الطفل إذا قدر أن يفعل، وإن لم يفعل حتى بلغ كان عليه لإطلاق الأدله، بضميمه أن حكم الطفل حكم الكبير، كما تقدم فى بعض المسائل السابقه.

ثم إن المحكى عن العلامة والشهيد أنه لو شك فى كون المتروك طواف الحج أو طواف العمرة أعادهما وسعيهما.

وقال الجواهر: الأقوى إعادته واحد عما في ذمته، للأصل وتعين المخاطب به في الواقع (١).

أقول: ما ذكره تام، ولعل وجه قولهما لزوم قصد التعيين.

ولو فات منه طواف العمره وطواف الحج فلا إشكال في عدم الترتيب في القضاء، إذا لم يكونا مرتبطين، كما لا ينبغي الإشكال في تقديم أيهما شاء إذا كان من قبيل القران والإفراد، أما في التمتع فهل يلزم تقديم ما للعمره لأنها مقدمه بكل أجزائها، أم لا لأن الدليل دل على التقدم في الأداء، احتمالان.

ص: ٢٣٤

١- الجواهر: ج ١٩ ص ٣٧٧ السطر ١٧.

(مسألة ٢٩): الشك في عدد أشواط الطواف على ستة أقسام، لأنه إما شك بعد الفراغ، أو شك في الأثناء، والأول إما شك أحد طرفيه صحيح، أو لا، والثاني إما شك في زياده، أو شك في النقيصه، أو شك في أحدهما مع احتمال الصحة بأن يكون للشك ثلاثه أطراف، أو بدون احتمال الصحة كأن شك في أنه أتى بسته أو بثمانيه.

(الأول): وهو أن يكون الشك بعد الفراغ وأحد طرفيه صحيح، كأن شك في أن المأتي به ستة أو سبعة، أو شك في أنه سبعة أو ثمانيه، أو شك في أنه ستة أو سبعة أو ثمانيه.

ولا إشكال ولا خلاف في الصحة، وفي الجواهر أنه لا خلاف فيه [\(١\)](#)، وفي المستند دعوى الإجماع عليه.

وذلك لقاعده عدم الالتفات إلى الشك بعد الفراغ مطلقاً في كافه أبواب العبادات، قال (عليه السلام): «كلما شككت فيه مما مضى فأمضه كما هو» [\(٢\)](#). بالإضافة إلى ما سيأتي من بعض الروايات.

أما الاستدلال بالعسر والحرَج، ففيه إنه ليس كلياً، ومع ذلك فقد يمكن أن يتدارك بنائبه.

ثم الكلام في أنه هل يلزم أن يعلم التفاته في أثناء الطواف، أو يلزم أن لا يعلم عدم الالتفات، أو لا يشترط شيء منهما فلقاعده تجرى ولو علم بأنه لم يكن ملتفتاً، احتمالات ذكرت في كتابي (الطهاره والصلاه) وإن كان الأقرب الثالث، لإطلاق دليل قاعده الفراغ، والمدار في الانصراف العرف، وهو يشمل ما إذا اعتقد أنه أتم الطواف وإن كان هو في المطاف ولم يفعل المنافى.

ص: ٢٣٥

١- الجواهر: ج ١٩ ص ٣٧٨ السطر ١٠.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٣٣٦ الباب ٢٣ من أبواب الخلل... ح ٣.

نعم إذا لم يعتقد التمام وكان في المطاف لم يكن فراغ وانصراف.

(الثانى): ما كان الشك بعد الفراغ وكلا طرفيه غير صحيح، كما إذا علم بأنه لم يأت بالسبعة وأنه إما أتى بثلاثة أو أربعة، أو أتى بثمانيه أو تسعه، أو أتى بسته أو ثمانية، والظاهر أنه في الأول يعيد لما سيأتى من الشك فى النقصان، وفى الأخير يبنى على الصحة، لأن احتمال الزيادة كاف فى الحكم بالصحة، فهما داخلان فى الشك فى الزيادة الآتى، وإن كان الأحوط فيهما إعادته الطواف.

ثم لا- يخفى أن الشك فى الصحة بعد الفراغ حاله حال الشك فى عدد الأشواط(١١))، فإذا شك فى أنه هل كان متطهراً، أو شك فى أنها هل كانت طاهره أو غير ذلك، بنى على الصحة.

(الثالث): الشك فى الأثناء فى الزيادة، بأن تيقن بالسبعة وشك فى الزيادة هل حصلت أم لا، قطع ما بيده وصح طوافه بلا إشكال.

وفى الجواهر: بلا خلاف محقق أجده(٢))، فإن كلام سلار وابن حمزه، وإن كان محتمل الخلاف إلا أنه غير مقطوع به. وفى المستند بلا خلاف.

ويدل على الحكم أصاله عدم الزيادة، وصحيح الحلبي، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل طاف بالبيت طواف الفريضة فلم يدر أسبعه أم ثمانية، فقال: «أما السبعة فقد استيقن، وإنما وقع وهمه على الثامن فليصل ركعتين»(٣)).

وموثقته: رجل طاف فلم يدر سبعة طاف أم ثمانية، قال (عليه السلام): «يصلى ركعتين»(٤)).

ص: ٢٣٦

١- أى بعد الفراغ.

٢- الجواهر: ج ١٩ ص ٣٧٩ السطر ٨.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٩ الباب ٣٥ من أبواب الطواف ح ١.

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٩ الباب ٣٥ من أبواب الطواف ح ٢.

ثم الظاهر أنه لا- فرق في البناء في هذا الشك بين أن يكون في منتهى الشوط أو في أثنائه، كما اختاره المدارك والذخيره والمستند، للأصل والروايتين، إذ كثره مثل هذا الشك في الأثناء وعدم التنبيه فيهما على اشتراط أن يكون في منتهى الشوط بعد إطلاق «طاف سبعة» على ما إذا كان في الأثناء كافي في القول بشمول الروايتين لهذه الصورة، كشمولهما لما إذا كان في منتهى الشوط، وعليه فإذا كان في أثناء الشوط وعرض له هذا الشك أتم الشوط للأصل ولا شيء عليه.

أما روايه أبي بصير: عن رجل شك في طواف الفريضة، قال (عليه السلام): «يعيد كلما شك»، قلت: جعلت فداك شك في طواف النافلة، قال: «بيني على الأقل»^(١)، فهي مقيدة بالروايتين فاللزام تخصيصها بالشك في الأقل.

(الرابع): الشك في الأثناء في النقيصه، وله صورتان.

الأولى: أن لا يعتنى بالشك ويخرج عن الطواف، سواء كان عدم اعتنائه جهلاً بالمسألة أو سهواً أو نسياناً أو اضطراراً، والظاهر الصحه، كما اختاره بعض، وإن كان ظاهر غير واحد خلافه، وجعلهم هذه الصورة كالصوره الثانيه.

وإنما استظهرنا الصحه لجمله من الروايات الظاهره في ذلك، ولا وجه لتأويلهم لها بأنها في مورد الشك بعد الفراغ فقط.

ففي صحيح ابن حازم، عن رجل طاف طواف الفريضة فلم يدر سته طاف أم سبعة، قال (عليه السلام): «فليعد طوافه»، قلت: فاته، قال (عليه السلام): «ما أرى عليه شيئاً، والإعاده أحب إليّ وأفضل»^(٢).

ص: ٢٣٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٥ الباب ٣٣ من أبواب الطواف ح ١٢.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٥ الباب ٣٣ من أبواب الطواف ح ٨.

وصحيح محمد مثله، إلا أن فيه بعد قوله «فليعد طوافه»: قيل: إنه قد خرج وفاته ذلك، قال: «ليس عليه شيء» (١١).

وصحيح ابن عمار نحوهما، إلا أن فيه بعد قوله سبعة: قال: «يستقبل»، قلت: ففاته ذلك، قال: «لا شيء عليه» (٢٢).

وصحيح رفاعه: «فإن طفت بالبیت طواف الفريضة ولم تدر سته طفت أو سبعة فأعد طوافك، فإن خرجت وفاتك ذلك فليس عليك شيء» (٣٣).

وعن الدعائم، عن الصادق (عليه السلام)، أنه سأل عن يطوف طواف الفريضة فلم يدر سته طاف أم سبعة، قال (عليه السلام): «يعد طوافه»، قيل: فإنه خرج من الطواف وفاته ذلك، قال (عليه السلام): «لا شيء عليه» (٤٤).

ومثله الرضوى (عليه السلام) (٥٥)، وعبارته المقنع (٤٦).

هذا بالإضافة إلى قوله (عليه السلام): «أيما امرئ ركب أمراً بجهالة فلا شيء عليه»، ولدليل الحرج الذي استدلوا به في الأول.

نعم لا ينبغي الإشكال في أنه لو لم يعتن بالشك في الأثناء عالماً عامداً كان من الصوره الثانيه:

وهي ما إذا كان الشك في النقيصه في الأثناء ولم يخرج بعد عن الطواف، وقد اختلفوا في هذه الصوره، فالمحكي عن المقنع والنهائيه والمبسوط والسرائر والجامع والغنيه والجمل والعقود والتهذيب والنافع والشرائع

ص: ٢٣٨

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٣ الباب ٣٣ من أبواب الطواف ح ١.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٥ الباب ٣٣ من أبواب الطواف ح ١٠.

٣- من لا يحضره الفقيه: ج ٢ ص ٢٤٩ الباب ١٣٠ في باب الهدى والطواف ح ٧.

٤- الدعائم: ج ١ ص ٣١٤ في ذكر الطواف السطر ٥.

٥- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١٥١ الباب ٢٣ من أبواب الطواف ح ٣.

٦- المقنع، في الجوامع الفقيهيه: ص ٢٢ في الحج السطر ٣٥.

والقواعد وغيرها لزوم الإعادة، بل عن المدارك والذخيره والمفاتيح وشرحه المشهور، وعن الغنيه الإجماع عليه.

خلافاً للمفيد ووالد الصدوق والإسكافي والحلبى والمدارك والمفاتيح وآخرين، فقالوا بالبناء على الأقل، وإن استجبت الإعادة.

استدل المشهور بالصحاح الأربع المتقدمه، عن ابن حازم ومحمد وابن عمار ورفاعه، وبروايه أبى بصير المتقدمه.

وبروايته الأخرى، قال: قلت له: رجل طاف بالبيت طواف الفريضة فلم يدر سته طاف أم سبعة أم ثمانية، قال (عليه السلام): «يعيد طوافه حتى يحفظه»^(١).

وبروايه أحمد بن عمر الرهبي، سأل أبا الحسن الثانى (عليه السلام) عن رجل شك فى طوافه فلم يدر سته طاف أم سبعة، فقال: «إن كان فى فريضه أعاد كلما شك فيه، وإن كان نافله بنى على ما هو أقل»^(٢).

وصحيحه الحلبي، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، فى رجل طاف ولم يدر سته أم سبعة، قال: «يستقبل»^(٣).

وصحيحه صفوان، سألت أبا الحسن الثانى (عليه السلام) عن ثلاثة نفر دخلوا فى الطواف، فقال كل لصاحبه تحفظوا الطواف، فلما ظنوا أنهم فرغوا، قال واحد معى سبعة أشواط، وقال الثانى معى سته أشواط، وقال الثالث معى خمسة أشواط، قال (عليه السلام): «إن شكوا كلهم فليستأنفوا، وإن لم يشكوا واستيقن كل منهم على ما فى يده فليبنوا»^(٤).

ص: ٢٣٩

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٥ الباب ٣٣ من أبواب الطواف ح ١١.
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٤ الباب ٣٣ من أبواب الطواف ح ٤.
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٥ الباب ٣٣ من أبواب الطواف ح ٩.
- ٤- الكافي: ج ٤ ص ٤٢٩ فى باب نوادر الطواف ح ١٢.

والمرسل عن الصادق (عليه السلام)، أنه سئل عن رجل لا يدري ثلاثه طاف أم أربعة، قال: «طواف فريضة أو نافله»، قال: أجبني فيهما، فقال (عليه السلام): «إن كان طواف نافله فابن علي ما شئت، وإن كان طواف فريضة فأعد الطواف»^(١).

وصحيحه ابن عمار، في رجل لم يدر سته طاف أو سبعة، قال (عليه السلام): «يستقبل»^(٢).

وصحيحه رفاعه، في رجل لا يدري سته طاف أو سبعة، قال (عليه السلام): «يبنى علي يقينه»، وسئل عن رجل لا يدري ثلاثه طاف أو أربعة، قال: «طواف نافله أو فريضة»، قال: أجبني فيهما جميعاً، قال: «إن كان طواف نافله فابن علي ما شئت، وإن كان طواف فريضة فأعد الطواف»^(٣).

والروايات الثلاث عن الدعائم والرضوى والمقنع المتقدمات، وهذه الروايات كما قواها ظاهره الدلالة حجه السند في جملة منها، معمول بها قديماً وحديثاً، وبعد ذلك لا تضر المناقشات الواردة حولها، وإنما المهم النظر إلى دليل القول الآخر، وهل أنه بحيث يصرف هذه الروايات عن ظاهرها حتى يحكم باستحباب الإعادة وكون الواجب البناء على الأقل، أم لا يمكن الاعتماد عليها.

فنقول: استدلل للقول الثاني بأصالة عدم السابع ونحوه، فهي بضميمه وجوب الامتثال تقتضى الإتيان بالمشكوك فيه.

وبالرضوى (عليه السلام)، قال: «وإن لم تدر سته طفت أم سبعة فأتّمها بواحد»^(٤).

ص: ٢٤٠

١- من لا يحضره الفقيه: ج ٢ ص ٢٤٩ باب ١٣٠ في ما يجب على من ... ح ٧.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٤ الباب ٣٣ من أبواب الطواف ح ٢.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٤ الباب ٣٣ من أبواب الطواف ح ٥ و ٦.

٤- فقه الرضا: ص ٢٨ السطر ١.

وبالصحيح الأربعة السابقه لابن جازم ومحمد وابن عمار ورفاعه، بتقريب أنه لو كان الشك بين الستة والسبعه موجبا للبطلان لم يكن وجه لقوله (عليه السلام): «إنه ليس عليه شيء».

وصحيحه ابن حازم، قال للصادق (عليه السلام): إنى طفت فلم أدر سته طفت أو سبعة، فطفت طوفا آخر، فقال (عليه السلام): «هلا استأنفت»، قال: قلت: قد طفت وذهبت، قال: «ليس عليك شيء»⁽¹⁾، إذ لو كان الشك موجبا للإعادة لأوجبها عليه.

وصحيح رفاعه، عن الصادق (عليه السلام)، فى رجل لا يدري سته طاف أو سبعة، قال: «بيني على يقينه».

إلى غيرها مما تقدم بعضها.

وهذه الروايات إن تمت دلالتها لزم حمل الروايات السابقه للقول الأول على الاستحباب، لكن فى تماميه الدلالة نظر، فإنه بعد معلوميه أن الأصل لا مجال له مع وجود النص، وضعف سند الرضوى واحتماله لكون المراد به فى النافله بقريته التفصيل فى بعض الروايات، نقول:

أما الصحيح الأربعة فقد عرفت أنها غير مربوطه بالمقام، بل هى فى الصورة الأولى التى تقدمت.

وصحيحه ابن حازم ظاهره فى الصورة الأولى أيضاً.

وصحيحه رفاعه فيها احتمالات:

الأول: أن يكون بعد الفراغ.

الثانى: أن يكون فى النافله، أى إن إطلاقها يقيد بما دل على الحكم فى النافله.

الثالث: المراد باليقين الاستيناف.

وعلى هذا فقول المشهور هو الأقوى.

ص: ٢٤١

ولا- يخفى أنه لا فرق بين أن يكون الشك بين الستة والسبعة، أو بين السبعة والأقل، أو بين أقلين كالثلاث والأربع وغيرها، كل ذلك لما يستفاد من النصوص السابقة بالمناط.

ولخصوص صحيحه صفوان السابقه، وموثقه حنان بن سدير: ما تقول فى رجل طاف فأوهم، فقال طفت أربعة، وقال طفت ثلاثه، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «أى الطوافين كان، طواف نافله أو طواف فريضه»، ثم قال: «إن كان طواف فريضه فليلق ما فى يده وليستأنف، وإن كان طواف نافله فاستيقن الثلاث وهو فى شك من الرابع أنه طاف فليين على الثالث، فإنه يجوز» (١).

ثم لا- يخفى أن الظاهر من النافله فى هذه الروايات ما كان بالفعل نافله، مثل طواف الوداع، ومثل ما إذا طاف طوافاً مستحباً، أما إذا كان نفلاً بالأصل مثل جزء الحج والعمرة النافلتين، فحكمه حكم الطواف الواجب، لأنه واجب الآن وإن كان حال الشروع فى الحج والعمرة كان له أن لا يشرع.

أما إذا نذر طواف سبعة أشواط، فلا يبعد أنه ملحق بالنافله لما قررناه فى بعض مباحث الكتاب أن النذر يجعل الشيء بكل شؤونه واجباً، لا أنه يشرع حكماً جديداً.

(الخامس): الشك فى الأثناء فى النقيصه أو الزيادة أو الكمال، كأن لم يدر أنه ستة أو سبعة أو ثمانية، والظاهر أنه كالقسم الرابع فى وجوب الاستيناف، لأن إطلاق بعض أدلته، والمناط فى بعضها الآخر يشملها، بالإضافه إلى نص روايه أبى بصير الثانيه.

ص: ٢٤٢

ومنه يعلم حال ما إذا شك بين أشواط أكثر، مثل الخامسة إلى التاسعة، إلى غيرها.

ومنه يعلم أن حكم المستند بالبناء على الأقل في المقام، ليس له وجه ظاهر.

(السادس): الشك في الأثناء في النقيصه أو الزيادة، كما لو شك أنه طاف ستة أو ثمانية، أو أربعة أو عشرة، كأن علم أنه طاف زوجاً لم يدر أنه أي الأزواج، والظاهر وجوب الاستيناف، لأصالة عدم الصحه، ولا مجال لأصالة عدم الزيادة، لأنه لم يعلم اعتبارها في الطواف بعد ما تقدم من الأخبار، ولا يكفي لاعتبارها صحیحه الحلبي المتقدمه في الشك بين السبعه والثمانية، لأنها فيما إذا كان أحد الطرفين صحيحاً.

ومنه يعلم أنه لا وجه لاحتمال الصحه في القسم السادس باعتبار أنه إن كان ما طاف أكثر من سبعة كان الزائد لغواً وقد أتى بسبعه، لأنه لا يعلم بالامتثال، ولا يشمل صحیح الحلبي.

كما أنه يظهر مما ذكرنا حكم ما لو لم يدر كم طاف، فإنه باطل ويستأنف إذا كان في أثناء الطواف.

ثم إن الظن في المقام في حكم الشك، ما لم يصل إلى الاطمينان الذي هو علم عادي، للأصل، ولا يقاس هنا بباب الصلاه، لعدم العلم بوحده الحكم ولا القطع بالمناط، و«الطواف بالبيت صلاه» غير مقطوع به، كما تقدم في بعض المباحث السابقه.

والظاهر أنه يصح الاعتماد على الثقة في تعداد أشواطه، لأنه من الاستبان المشموله لروايه ابن صدقه، كما ذكرناه في كتاب الطهاره.

أما الاعتماد على البيئه، فلا ينبغي الإشكال فيه.

ثم إنه لو شك في النقيصه مما كان حكمه الاستيناف، لكنه لم يقدر، فهل يأتي بالقدر المشكوك فيه، أو

اللازم الترك والاستنابه، لا يعد الأول، من باب دليل الميسور بعد أن كان دليل الاستيناف منصرفاً عن مثل المقام، نعم لا شك أن الأحوط مع ذلك الاستنابه أيضاً.

ولو شك فاستأنف، في مسأله كون الشك بين التمام والأقل، فظهر له في الأثناء عدد طوافه، وأنه كان تاماً، ترك ما بيده، لأنه أتى بالتكليف، أو ظهر له في الأثناء أنه كان ناقصاً أتى بمقدار النقص وكفى، لأنه بتكميله يكون ممثلاً فلا- وجه لإتمام الأشواط السبعة المستأنفه، والشك طريقي لا موضوعي حتى يجب الاستيناف بمجرد الشك.

هذا تمام الكلام في الفريضة.

أما النافله في الأثناء، فإذا شك بين الأقل والتمام، أو الأقل والأكثر، أو الأقل والأكثر والتمام، فإنه يبنى على الأقل بلا إشكال، بل بلا خلاف أيضاً، لقاعده الشك واليقين، ويدل عليه جملة من الروايات السابقه، مثل صحيحه رفاعه، وموثقه حنان، وروايتي أبي بصير والوهبي، والرضوى، فإنها وإن دلت على بعض أقسام الشك، إلا- أن القاعده والمناط والإجماع تكفى في التعدى إلى غيرها مما كان أحد أطراف الشك الأقل.

والظاهر أنه يصح البناء على الأكثر وإن كان أكثر من الكمال، كما إذا شك بين الستة والسبعة والثمانية، إذ البناء على الأكثر غير ضائر، كما يجوز البناء على الكمال، أى السبعة في المثال.

نعم، إذا أراد أن يكون قد تحقق منه امثال تلك النافله كطواف الوداع، بحيث يسقط منه الأمر الندبي، كان اللازم اتباع النص، والاختلاف بينهم في أنه هل يصح أن يبنى على الأكثر مبنى على إرادته الامثال.

وكيف كان، فإذا شك بين الستة والسبعة مثلاً الظاهر أنه يكفى البناء على الأ- كثر في كونه امثالاً، وفاقاً للمنتهى والتذكرة والتحرير والشهيد الثانى وغيرهم

لصحيحه رفاعه، فإن قوله (عليه السلام): «إن كان طواف نافله فابن علي ما شئت»، نص على الجواز، وموثقه حنان لا تعارضها، لأن قوله (عليه السلام) في ذيلها: «فإنه يجوز له» يدل على جواز البناء على الأقل لا لزومه.

ومما ذكرنا ظهر لك مواضع للنظر في كلام الجواهر فراجع.

وعليه، فإذا نذر طواف نافله، أو استأجر له، جاز أن يبني على الأقل وأن يبني على الأكثر، وإن كان الأحوط البناء على الأقل، وقد تقدم أن النافله بالنذر ونحوه لا يخرج عن أحكام النافله الذاتية، إلا إذا قصد الناذر أو المستأجر شيئاً خاصاً، والله العالم.

ص: ٢٤٥

(مسأله ٣٠): من نسى طواف الزياره الواجبه المسمى بطواف الحج فواقع، ففى وجوب البدنه عليه قولان:

الأول: الوجوب، كما عن الشيخ فى محكى النهايه والمبسوط وابن براج وابن سعيد.

الثانى: عدم الوجوب، كما عن الحلّى، واختاره الشرائع، وحكى عن العلامه والشهيدى وغيرهم، بل عن بعض نسبه إلى الأكثر.

استدل للقول الأول: بصحيحه معاويه قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن متمتع وقع على أهله ولم يزر البيت، قال: «ينحر جزوراً، وقد خشيت أن يكون ثلم حجه، وإن كان جاهلاً فلا شيء عليه» (١).

وصحيحه عيص، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن رجل واقع أهله حين ضحى قبل أن يزور، قال (عليه السلام): «يهرق دماً» (٢).

وصحيحه على بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام)، سأله عن رجل نسى طواف الفريضة حتى قدم بلاده وواقع النساء كيف يصنع، قال: «يبعث بهدى إن كان تركه فى حج يبعث به فى حج، وإن كان تركه فى عمره يبعث به فى عمره، ووكل من يطوف عنه ما تركه من طوافه» (٣).

واستدل للقول الثانى: بالأصل، ورفع النسيان عن الأمه، والصحيح المروى عن العلل: فى المحرم أتى أهله ناسياً، قال: «لا شيء عليه، إنما هو بمنزله من أكل فى شهر رمضان ناسياً وهو ناس».

ص: ٢٤٦

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦٤ الباب ٩ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ١.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦٧ الباب ٩ من أبواب كفارات الاستمتاع ح ٢.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦٧ الباب ٥٨ من أبواب الطواف ح ١.

ومرسل الفقيه: «إن جامع وأنت محرم» إلى أن قال: «وإن كنت ناسياً أو ساهياً أو جاهلاً فلا شيء عليك» (١١).

ولا يخفى أن العمده في المسأله هاتان الروايتان، والجمع بينهما وبين أدله القول الأول يقتضى حملها على الاستحباب، أو حملها على ما إذا صدر منه مواقعه عمداً.

ثم إنه لا فرق بين طواف الحج أو طواف العمره، كما عن الجامع، وفي المستند حيث عمم، خلافاً للمحكي عن الأكثر، حيث قيدوه بطواف الحج، ولا وجه له بعد إطلاق صحيحى معاويه وعلى، اللهم إلا أن يقال: بأن المنصرف من طواف الزيارة في الأول طواف الحج، لكنه لا يضر بعد تصريح روايه على بالقسمين.

ثم هل حكم الزنا واللواط حكم مواقعه الأهل، احتمالان، من الأولويه، ومن أنه لعله من باب: «ومن عاد فينتقم الله منه»، وهذا هو الأقرب، للأصل.

ولا فرق في الحكم بالبدنه وجوباً أو استحباباً بين الزوجه والزوج، لأدله الاشتراك في التكليف.

وإذا نسي كلاهما كان على كل واحد منهما بدنه.

والظاهر أن تعدد الجماع لا يوجب تعدد الكفاره، سواء كان مع امرأه أو نساء، لا لأصالة التداخل، فإن الأصل كما حقق في الأصول عدم التداخل، بل لما ورد من أن الكفاره إذا وصلت إلى البدنه فلا تعدد فيها، وقد تقدم الكلام في ذلك في حكم الكفارات، فتأمل.

ثم إنه لا فرق في الحكم بالبدنه بين كون الحج والعمره واجبين أو مندوبين، أصليين أو بالإيجار والنذر ونحوهما، للإطلاق.

كما لا فرق بين أن ينسى الطواف فيهما، أو في إحداهما، فلا يجب أكثر من بدنه واحده.

ولو لم يقدر على

ص: ٢٤٧

١- من لا يحضره الفقيه: ج ٢ ص ٢١٣ الباب ١١٦ في ما جاء على المحرم... ح ٢.

البدنه، فهل يذبح شاه أو نحوها، لإطلاق بعض الروايات السابقه، أو يأتي ببدل البدنه من الفض على البر والصيام، أو لا شىء عليه؟ احتمالات.

أقربها إلى الصناعه الأوسط، للمناطق فى سائر الكفارات، وإن كان لا يبعد الأول، باعتبار الإطلاق الموجب لحمل جزور فى روايه أخرى على أحد المصاديق، وإن كان للثالث وجه وهو البراءه.

ثم إن الواجب على الناسى أن يرجع إلى مكه لقضاء الطواف بنفسه إن أمكن بدون عسر و حرج، لأصالة المباشره بعد اقتضاء القاعده الامتثال، ودليل «ما فاتتك من فريضه»، وأما ما فى صحيحه على من التوكيل، فهو محمول على صورته التعسر أو التعذر، كما هو الغالب.

فإن لم يتمكن من الرجوع استناب، وإن لم يتمكن من ذلك سقط عنه و جازت له المواقعه، لا لدليل العسر فى تركها فقط، بل لأن تكليفه لم يكن أكثر مما أتى، للأصل، بضميمه دليل الميسور ورفع النسيان.

(مسألة ٣١): لو نسي طواف النساء فلا إشكال في حرمه النساء عليه، حتى يأتي به بنفسه أو نائبه، وكذلك لا ينبغي الإشكال في وجوبه على نفسه إن كان بعد في مكة قادراً على الإتيان به بنفسه، لأصاله المباشرة.

وإنما الكلام في أنه هل يجب عليه المباشرة إذا رجع إلى أهله وأمكنه الرجوع بدون تعسر، أو أنه يصح منه الاستنابه، ذهب الشيخ في التهذيب والعلامة في المنتهى إلى الأول، وذهب غير واحد إلى الثاني، بل قال الجواهر في الدروس إنه الأشهر، بل المشهور، بل قيل لا خلاف فيه بين القدماء والمتأخرين إلا من التهذيب والمنتهى.

وكيف كان، فقد استدل للأول: بأصاله المباشرة، وأصاله عدم سقوط التكليف بفعل الغير، وبجمله من الروايات:

كصحيح معاوية، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل نسي طواف النساء حتى دخل أهله، قال: «لا تحل له النساء حتى يزور البيت»، قال: وقال: «يأمر من يقضى عنه إن لم يحج، فإن توفي قبل أن يطاف عنه فيقضى عنه وليه أو غيره» (١).

وصحيحه الآخر، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، عن رجل نسي طواف النساء حتى أتى الكوفة، فقال: «لا تحل له النساء حتى يطوف بالبيت بالحج»، قلت: فإن لم يقدر، قال: «يأمر من يطوف عنه» (٢).

وصحيحه الثالث، عنه (عليه السلام)، سأله عن رجل نسي طواف النساء حتى يرجع إلى أهله، فقال: «لا تحل له النساء حتى يزور البيت، فإن هو مات فليقتض

ص: ٢٤٩

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦٨ الباب ٥٨ من أبواب الطواف ح ٦.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦٧ الباب ٥٨ من أبواب الطواف ح ٤.

عنه وليه أو غيره، فأما ما دام حياً فلا يصح أن يقضى عنه، وإن نسي الجمار فليس بسواء إن الرمي سنه والطواف فريضه» (١).

وقريب منه الرضوى (عليه السلام) (٢).

ورد المشهور الأصلين بالروايات الآتية، كما أنهم قالوا لا دلالة للصحيح الأول، لمكان قوله (عليه السلام): «يأمر من يقضى عنه». والصحيحان الآخران وإن كان فيهما دلالة، إلا أن قرب احتمال وحده أحاديث معاويه يمنع من العمل بظاهرهما، ولو فرض التعدد كان اللازم حمل ما دل على المباشره على الفضيله، بقريته ما أطلق الاستنباه.

ويؤيده قوله (عليه السلام): «لا يصلح» الظاهر في الكراهه.

أما روايات المشهور فهي الصحيحه الأولى لمعاويه بعد الجمع بين فقراتها بما ذكره المشهور.

وصحيح الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن رجل نسي طواف النساء حتى رجع إلى أهله، قال: «يرسل فيطاف عنه، وإن مات قبل أن يطاف عنه طاف عنه وليه» (٣).

وصحيحه الآخر، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل نسي طواف النساء حتى يرجع إلى أهله، قال: «يرسل فيطاف عنه، فإن توفي قبل أن يطاف عنه فليطف عنه وليه» (٤).

ولولا احتمال الإرسال لكون وجوبه بنفسه مشقه غالباً، لكان القول بمقاله المشهور بلا إشكال.

ص: ٢٥٠

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦٧ الباب ٥٨ من أبواب الطواف ح ٢.

٢- فقه الرضا: ص ٧٢ في الحج السطر ١٥.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦٩ الباب ٥٨ من أبواب الطواف ح ١١.

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦٩ الباب ٥٨ من أبواب الطواف ح ١١.

أما مع هذا الاحتمال فالفتوى بذلك مشكل، والأحوط أنه بدون المشقه لا يستتيب.

نعم لو دار أمره بين الاستنابه حالاً للمشقه أو المباشره فى السنه الآتیه مثلاً قدم الأولى وكفى، لأنه مشمول لأدله النيباه.

وقد تقدم بعض الفروع النافعه فى المقام فى مسأله نسيان طواف الزياره فى الحج والعمره.

ولا يخفى أن الحكم المذكور هنا لطواف النساء شامل للطواف النساء فى العمره وفى الحج.

ثم إنه لا فرق بين الرجل الناسى للطواف والمرأه الناسيه فى الحكم المذكور، وذكر عدم الفرق غير واحد، إلا أن المحكى عن العلامة فى المختلف أنه بعد أن حكى عن ابن بابويه القول بعدم الفرق بينهما قال: إنه ممنوع، لأن الدليل إن كان ما ورد فى الرجل فقياس، وإن كان غيره فلم نقف عليه، وفيه: إن الدليل هو ما ورد فى الرجل، بضميمه أدله الاشتراك فى التكليف، وإلا لزم إقامه الدليل على التساوى فى كل مورد مورد، وهذا ما لا يقول به حتى العلامة نفسه.

بقى أمران:

الأول: إن الحدائق أفتى تبعاً للصدوق بأنه إذا كان ناسى طواف النساء طاف طواف الوداع كفاه، فلا حاجه إلى طواف النساء، وتبعهما فى عنوان الباب الوسائل والمستدرک، ولا بأس به.

ويدل على ذلك ما رواه الكلينى، عن إسحاق بن عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: «لولا ما منّ الله عز وجل على الناسى من طواف الوداع لرجع الرجل إلى أهله وليس يحل له أهله» (١).

ص: ٢٥١

ورواه الشيخ، عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لولا ما منّ الله به على الناس من طواف الوداع لرجعوا إلى منازلهم ولا ينبغي لهم أن يمسوا نساءهم، يعني لا تحل لهم النساء حتى يرجع فيطوف بالبيت أسبوعاً آخر بعد ما يسعى بين الصفا والمروه، وذلك على الرجال والنساء واجب» (١).

وكذا رواه الوسائل عن الشيخ، ومن المحتمل أن تكون التتمه من كلام الشيخ.

وكيف كان، وروى الصدوق مرسلًا بعد روايته صحيحه معاويه السابقه، قال: «وروى فيمن نسي طواف النساء أنه إن كان طاف طواف الوداع فهو طواف النساء» (٢).

ومثله عبارته الرضوى (عليه السلام).

لكن العلامة اعترض على الصدوق على فتواه هذه بضعف خبر إسحاق، كما أنه قبل على الصدوق أن المراد بالناس العامه، والظاهر إمكان الفتوى بذلك، لأن الروايه حجه، وكون المراد بالناس العامه غير مقطوع به، بالإضافة إلى أنه لو كان ذلك حكم العامه فأحرى أن يكون حكم الخاصه.

وعليه فلا فرق بين الناسى فى ترك طواف النساء أو الجهل به.

هذا مع أنه على وفق القاعده فى الجملة، لأنه من قبيل الخطأ فى التطبيق، إذ من يطوف للوداع إنما يريد غالباً أداء ما عليه، وقصده أنه مستحب أو اسمه طواف الوداع غير ضار، كسائر مواضع الخطأ فى التطبيق، وإن كان الاحتياط عدم الاكتفاء به.

الثانى: روى الصدوق عن على بن أبى حمزه، عن أبى بصير، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، فى رجل نسي طواف النساء، قال (عليه السلام): «إذا زاد على

ص: ٢٥٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ٣٨٩ الباب ٢ من أبواب الطواف ح ٣.

٢- من لا يحضره الفقيه: ج ٢ ص ٢٤٦ الباب ١٢٧ فى حكم من نسي طواف النساء ح ٥.

النصف وخرج ناسياً أمر من يطوف عنه وله أن يقرب النساء إذا زاد على النصف»(١).

وهذه الرواية إن صحت كانت حاكمه على الروايات السابقة.

ويؤيده ما رواه الصدوق، عن ابن يسار، عن الباقر (عليه السلام) قال: «إذا طافت المرأة طواف النساء فطافت أكثر من النصف فحاضت نفرت إن شاءت»(٢).

والمحكى من الدروس: عدم الكفايه بالزيادة عن النصف فى حل النساء.

وفى الحدائق: لا أعلم به قائلاً من الأصحاب.

أقول: لا بعد فى ذلك لكفايه الروائتين فى الحكم بذلك، فتأمل.

وروى عمار الساباطى، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، عن الرجل نسى أن يطوف طواف النساء حتى رجع إلى أهله، قال (عليه السلام): «عليه بدنه ينحرفها بين الصفا والمروه»(٣).

والظاهر أن الكلام فى البدنه هنا هو الكلام فى البدنه إذا نسى طواف الزيارة، لوحده الملاك فى البابين، إلا أن صاحب الوسائل عنوان الباب بقوله: من نسى طواف النساء حتى أتى أهله وواقع لزمه أن يبعث هدياً، إلا أن يكون تجاوز النصف عمره(٤) إلخ.

وذكره العمره لم يظهر له وجه، إلا أن يريد أن الهدى فى العمره، بقريته ما ذكر فى الروايه من أن النحر بين الصفا والمروه، لكن ظاهر كلامه أن (عمره) مربوط (بتجاوز النصف)، لكن الحدائق قال: ما تضمنه موثقه عمار لم أر به قائلاً ولا عنه

ص: ٢٥٣

١- من لا يحضره الفقيه: ج ٢ ص ٢٤٦ الباب ١٢٧ فى حكم من نسى طواف النساء ح ٤.

٢- من لا يحضره الفقيه: ج ٢ ص ٢٤١ الباب ١٢٢ باب إحرام الحائض والمستحاضه ح ٩.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦٨ الباب ٥٨ من أبواب الطواف ح ٥.

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦٧ الباب ٥٨ عنوان الباب.

مجيباً، ولعله من جملة غرائب أحاديث عمار، فإن الأخبار المعترضه باتفاق كلمه الأصحاب داله على أن الحكم فى ذلك الرجوع أو الاستنايه، مع ما تقدم فى جملة من الأخبار أنه لا كفاره على الناسى والجاهل إلا فى الصيد خاصه، انتهى.

وكيف كان، فكلتا المسألتين بحاجه إلى التبع والتأمل.

بقى فى المقام أمر لا بأس بالتنبيه عليه، وإن تقدمت الإشاره إليه فى بعض الأبحاث السابقه، وهو أن الظاهر كون طواف النساء جزءاً من الحج والعمره المفرده يبطلان بتركه عمدًا، وفاقاً للمحكى ممن عدده فى أفعال الحج والعمره، خلافاً للمشهور حيث قالوا بعدم بطلانها بتركه عمدًا.

قال فى المستند: أما طواف النساء فلا يبطل الحج بتركه ولو عمدًا أو جهلاً، من غير خلاف، كما عن السرائر، وفى المفاتيح، بل بالاتفاق كما فى شرحه، بل بالإجماع كما فى المسالك^(١)، ثم استدل لذلك بأصالة عدم ربطه بالنسك وبخروجه عن حقيقته، ويدل على خروجه الصحاح المستفيضه:

كصحيحه ابن عمار، فى القارن، حيث قال فى بيان نسكه: «وطواف بعد الحج وهو طواف النساء»^(٢). ونحوها صحيحه أخرى له.

وصحيحه الحلبي، وصحيحه الخزاز: امرأه معنا حائض ولم تطف طواف النساء ويأبى الجمال أن يقيم عليها، فأطرق (عليه السلام) وهو يقول: «لا يستطيع

ص: ٢٥٤

١- المستند: ج ٢ ص ٢٧٦ فى كتاب الحج السطر ٣١.

٢- الوسائل: ج ٨ ص ١٤٩ الباب ٢ من أبواب أقسام الحج ح ١.

أن يتخلف عن أصحابها ولا يقيم عليها جمالها»، ثم رفع رأسه فقال: «تمضى فقد تم حجها»^(١)، انتهى.

أقول: ظاهر الأدلة العادّة لطواف النساء في عداد أعمال الحج والعمرة أنه جزء منهما، خصوصاً مثل صحيحه ابن عمار: «على المتمتع بالعمرة إلى الحج ثلاثة أطواف» إلى أن قال: «وعليه للحج طوافان»^(٢).

وهذه الظهورات أقوى من ظهور «بعد الحج» في عدم الجزئية، لأنّ عبارته (قبل) و(بعد) تستعمل للأول والأخير، أما صحيحه الخزاز فقد سبق أنها خاصه بالاضطرار، وحتى لو لم تكن الصحيحه لقلنا بضمونها من باب دليل الميسور.

أما فتوى المشهور فحيث كانت مستنده إلى الاستدلال المذكور فلا تحرز منها.

ص: ٢٥٥

١- الوسائل: ج ٩ ص ٥٠٠ الباب ٨٤ من أبواب الطواف ح ١٣.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٥٥ الباب ٢ من أبواب أقسام الحج ح ٨.

(مسألة ٣٢): لا ينبغي الإشكال في أنه إذا طاف ولم يقدر على السعي إلى آخر ذى الحجة في سعي الحج، أو إلى أن يضيق وقت الحج في سعي عمره التمتع، أو إلى قدر تفوت الموالاته المستفاده من الشرع بينهما في عمره المفردة، أتى بالسعي عند قدره، لإطلاق الأدله ودليل الميسور وغيرهما.

ويؤيده ما سيأتى من قضاء السعي لمن نسيه، ولا وجه لاحتمال إعادته الطواف حتى تكون بينهما الموالاته، إذ أصله الكفایه في امتثاله الأول محكمه.

وإنما الكلام في أنه هل يجوز التأخير عمداً إلى أيام مثلاً، المشهور العدم، بل المشهور أنه لا يجوز التأخير إلى الغد، وعن بعض بلا خلاف فيه، لكن في الشرائع جواز التأخير إلى غد، وفي المستند جواز التأخير مطلقاً.

استدل المشهور بصحيح علاء بن رزين، سألته عن رجل طاف بالبيت فأعيب، يؤخر الطواف بين الصفا والمروه إلى غد، قال (عليه السلام): «لا» (١).

وصحيح محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: سألته عن رجل طاف بالبيت فأعيب أيؤخر الطواف بين الصفا والمروه إلى غد، قال: «لا» (٢).

ويؤيده أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) سعى مباشرة، ففي صحيحه معاويه، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) حين فرغ من طوافه وركعتيه قال: أبدأ بما بدأ الله به عز وجل من إتيان الصفا، إن الله عز وجل يقول: {إن الصفا والمروه من شعائر الله}» (٣) الحديث. فإنه بضميمه «خذوا عني مناسككم» (٤) مؤيد للزوم التعجيل.

ص: ٢٥٦

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٧١ الباب ٦٠ من أبواب الطواف ح ٣.

٢- الجواهر: ج ١٩ ص ٣٩١ السطر ٧.

٣- الجواهر: ج ١٩ ص ٥١٧ السطر ٣ من أبواب السعي ح ٢.

٤- الغوالي: ج ١ ص ٢١٥ ح ٧٣.

أما من قال بالجواز، فقد استدل بالأصل، وبما رواه ابن مسلم في الصحيح، أنه سئل أحدهما (عليهما السلام) عن رجل طاف بالبيت فأعيب، أيؤخر الطواف بين الصفا والمروه، فقال (عليه السلام): «نعم» (١).

وبما رواه الدروس مرسلًا، فإنه بعد أن ذكر أن المحقق أجاز التأخير إلى غد، قال: وهو مروى.

بل بقوله تعالى: {الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ} (٢)، فإنه يدل على صحة أعمال الحج إلى آخر ذى الحجة، إلا ما خرج بالدليل.

وبأنه كما له أن يؤخر الطواف والسعي، كذلك له أن يؤخر السعي.

ويؤيده ما دل على جواز قضاء الحاجه ونحوه في أثناء السعي.

وقد أجاب المستند عن صحيحه محمد، قال: وفي دلالتها على الوجوب نظر، لجواز كون السؤال عن الجواز بالمعنى الأخص (٣)، ومراده أن السؤال معناه هل جائز جوازاً مستوى الطرفين حتى لا ينافى الكراهه، والإمام أجاب بالعدم، لأن التأخير مكروه، كما قد أجيب عن الصحيحتين أيضاً بأنه لا إشكال في جواز التأخير مع الإعياء الموجب للعسر والحر، فقول الإمام (عليه السلام): «لا»، لا يدل إلا على المرجوحه.

لكن لا يخفى أن الأقرب قول المشهور، إذ أدله القول الثاني لا تقاوم ظهور الصحيحتين في النهي، وإن كان الحكم بذلك ليس بتلك القوه.

ثم إنه لا ينبغي الإشكال في أنه لو أخر لم يضر بصحة عمله السابق أو اللاحق، فلا حاجه إلى إعادته الطواف.

كما أنه لا ينبغي الإشكال في جواز التأخير إلى

ص: ٢٥٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٧١ الباب ٦٠ من أبواب الطواف ح ٢.

٢- سورة البقره: الآية ١٩٧.

٣- المستند: ج ٢ ص ٢٤٢ في الحج السطر ٢٤.

الليل، أو إذا طاف أول الليل في جواز التأخير إلى آخر نهار الغد، لإطلاق أدله الجواز، والخارج هو التأخير إلى مقدار غد.
ولو أخر جهلاً أو نسياناً أو ما أشبهه، لم يكن فيه بأس، لما عرفت من صحة العمل بعده، فإن الإطلاقات تشملته.

ص: ٢٥٨

(مسألة ٣٣): المشهور أنه يجب على المتمتع تأخير الطواف والسعي للحج حتى يقف بالموقفين ويأتي بمناسك منى.

قال فى الجواهر: بلا خلاف محقق معتد به أجده، بل الإجماع بقسميه عليه، بل المحكى منها مستفيض أو متواتر، بل فى محكى المعبر والمنتهى والتذكرة نسبتة إلى إجماع العلماء كافة (١).

خلافاً للمحكى عن ظاهر الخلاف والتذكرة، ومحتمل التحرير، وجماعه من متأخري المتأخرين فقالوا بجواز التقديم اختياراً. وإنما وقع الاختلاف لوجود طائفتين من الأخبار تدل على كلا القولين.

أما القول الأول: فقد استدل عليه بخبر أبى بصير، قلت: رجل كان متمتعاً فأهّل بالحج، قال (عليه السلام): «لا يطوف بالبيت حتى يأتى عرفات، فإن هو طاف قبل أن يأتى منى من غير عله فلا يعتد بذلك الطواف» (٢).

وصحيحه ابن عمار: عن المتمتع متى يزور البيت، قال: «يوم النحر، أو من الغد ولا يؤخر، والمفرد والقارن ليسا بسواء موسم عليهما» (٣).

وصحيحه محمد: عن المتمتع متى يزور البيت، قال: «يوم النحر» (٤).

وصحيحه عمر بن يزيد: ثم احلق رأسك واغتسل وقلم أظفارك، وخذ من شاربك، وزر البيت، وطف به أسبوعاً، تفعل كما صنعت يوم قدمت مكة» (٥).

وصحيحه الحلبي: عن رجل أتى المسجد الحرام وقد أزمع بالحج، يطوف

ص: ٢٥٩

- ١- الجواهر: ج ١٩ ص ٣٩١ فى وجوب تأخير الطواف السطر ١٨.
- ٢- الوسائل: ج ٨ ص ٢٠٣ الباب ١٣ من أبواب أقسام الحج ح ٥.
- ٣- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٠٢ الباب ١ من أبواب زيارة البيت ح ٨.
- ٤- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٠١ الباب ١ من أبواب زيارة البيت ح ٥.
- ٥- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٠٣ الباب ٢ من أبواب زيارة البيت ح ٢.

بالبیت، قال: «نعم، ما لم يحرم»^(١).

وروايه عبد الحميد بن سعد: عن رجل أحرم يوم الترويه من عند المقام بالحج، ثم طاف بالبیت بعد إحرامه، وهو لا يرى أن ذلك لا ينبغي له، أينقض طوافه بالبیت إحرامه، قال: «لا، ولكن يمضى على إحرامه»^(٢). فإن الإمام (عليه السلام) قرر أنه لم يكن ينبغي له ذلك.

وروايه أبى بصير: رجل كان متمتعاً وأهل بالحج، قال: «لا يطوف بالبیت حتى يأتى عرفات، فإن هو طاف قبل أن يأتى منى من غير عله فلا يعتد بذلك الطواف»^(٣).

ومفهوم موثق إسحاق، قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن المتمتع إذا كان شيخاً كبيراً، أو امرأه تخاف الحيض، يعجل طواف الحج قبل أن يأتى منى، فقال: «نعم، من كان هكذا يعجل»^(٤).

وصحيحه الأزرق، عنه (عليه السلام)، سأله عن امرأه تمتعت بالعمرة إلى الحج ففرغت من طواف العمرة وخافت الطمث قبل يوم النحر، أ يصلح لها أن تعجل طوافها طواف الحج قبل أن يأتى منى، قال: «إذا خافت أن تضطر إلى ذلك فعلت»^(٥).

ص: ٢٦٠

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٩٦ الباب ٨٣ من أبواب الطواف ح ٤.
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٩٧ الباب ٨٣ من أبواب الطواف ح ٦.
- ٣- الوسائل: ج ٨ ص ٢٠٣ الباب ١٣ من أبواب أقسام الحج ح ٥.
- ٤- الوسائل: ج ٨ ص ٢٠٣ الباب ١٣ من أبواب أقسام الحج ح ٧.
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ٤٧٣ الباب ٦٤ من أبواب الطواف ح ٢.

ويؤيده مفهوم الوصف في بعض الأخبار الآتية في المعذور، وما تقدم في مسأله تأخير الطواف عن الحلق.

أما القول الثاني: فقد استدل بجمله أخرى من الروايات، مما توجب الجمع بين الطائفتين بحمل الأولى على خلاف الأفضل، كموثقه إسحاق، عن رجل يحرم بالحج من مكه ثم يرى البيت خالياً فيطوف قبل أن يخرج عليه شيء، قال: «لا» (١).

وصحيحه على بن يقطين، عن الرجل المتمتع يهمل بالحج ثم يطوف ويسعى بين الصفا والمروه قبل خروجه إلى منى، قال: «لا بأس» (٢).

ونحوها صحيحه البجلي وصحيحه البخري، في تعجيل الطواف قبل الخروج إلى منى، فقال (عليه السلام): «هما سواء، آخر ذلك أو قدمه»، يعني للمتمتع (٣).

وصحيحه جميل وابن بكير، عن المتمتع يقدم طوافه وسعيه في الحج، فقال: «هما سيان قدمت أو أخرت» (٤).

وقريبه منها موثقه زرراه.

والجمع الدلالى بين الطائفتين بعد إسقاط ضعيف الدلاله منهما يقتضى جواز التقديم.

وهذا هو الذى يقتضيه الاعتبار، فإن كثره الحجاج يقتضى أن يجوز ذلك

ص: ٢٤١

١- الوسائل: ج ٨ ص ٢٠٣ الباب ١٣ من أبواب أقسام الحج ح ٧.

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٢٠٣ الباب ١٣ من أبواب أقسام الحج ح ٣.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٧٤ الباب ٦٤ من أبواب الطواف ح ٣.

٤- الوسائل: ج ٨ ص ٢٠٣ الباب ١٣ من أبواب أقسام الحج ح ١.

لثلا يقعوا فى العسر بلزوم طوافهم وسعيهم كلهم مره واحده بعد الحج، خصوصاً عند من يرى أن وقتها إلى ثلاثة أيام بعد العيد.

كما أن فعل النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لهما بعد منى يؤيد قول المشهور، لكن موافقه الأخبار الأوله للمشهور وموافقه الأخبار الثانيه للعامه كما قيل، يوجب عدم إمكان الفتوى بجواز التقديم، فالاحتياط بالتأخير لغير المضطر لا بد من رعايته، وإن كان قرب اتحاد حكمى التمتع والمفرده مع جواز التقديم فى المفرده يقوى جواز التقديم فى التمتع أيضاً.

وكيف كان، فلا- إشكال ولا- خلاف إلا- عن ابن إدريس كما حكى، فى أنه يجوز التقديم لهما فى التمتع لذوى الأعذار، كالمريض والمرأه التى تخاف الحيض والشيخ العاجز عن العود والزحام وغيرهم.

وفى المستند اتفاق من عداه عليه.

وعن ابن زهره الإجماع عليه، لموثقه إسحاق وصحيحه الأزرق المتقدمين، وخبر إسماعيل بن عبد الخالق، عن الصادق (عليه السلام): «لا بأس أن يعجل الشيخ الكبير والمريض والمرأه والمعلول طواف الحج قبل أن يخرج إلى منى»^(١).

وحسن الحلبي، ومعاويه بن عمار، عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «لا- بأس بتعجيل الطواف للشيخ الكبير والمرأه تخاف الحيض قبل أن يخرج إلى منى»^(٢).

ص: ٢٦٢

١- الوسائل: ج ٨ ص ٢٠٣ الباب ١٣ من أبواب أقسام الحج ح ٦.

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٢٠٣ الباب ١٣ من أبواب أقسام الحج ح ٤.

ورواه حسن بن علي، عن أبيه، قال: سمعت أبا الحسن الأول (عليه السلام) يقول: «لا بأس بتعجيل طواف الحج وطواف النساء قبل الحج يوم الترويه قبل خروجه إلى منى، وكذلك من خاف أمراً لا يتهيأ له الانصراف إلى مكة، أن يطوف ويودع البيت ثم يمر كما هو من منى إذا كان خائفاً» (١).

وما رواه علي بن أبي حمزة، قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن رجل يدخل مكة ومعه نساء قد أمرهن فتمتنعن قبل الترويه بيوم أو يومين أو ثلاثة، فخشى على بعضهن الحيض، فقال: «إذا فرغت من تمتعتن وأحللن فلينظر إلى التي يخاف عليها الحيض فيأمرها فتغسل وتهل بالحج من مكانها، ثم تطوف بالبيت وبالصفا والمروه، فإن حدث بها شيء قضت بقيه المناسك وهي طامث»، فقلت: أليس قد بقي طواف النساء، قال (عليه السلام): «بلى»، فقلت: فهي مرتنه حتى تفرغ منه، قال: «نعم»، قلت: فلم لا يتركهما حتى يقضى مناسكها، قال: «يبقى عليها منسك واحد أهون عليها من أن يبقى عليها المناسك كلها مخافة الحدثان»، قلت: أبي الجمال أن يقيم عليها والرفقه، قال: «ليس لهم ذلك تستعدى عليهم حتى يقيم عليها حتى تطهر وتقضى مناسكها» (٢).

أقول: عن الشيخ حمل عدم جواز تقديم طواف النساء على حال الاختيار، وهو حمل حسن لما تقدم في بعض الأحاديث من الانصراف عن منى وغيره.

ولذا ذهب المشهور إلى أن حال طواف النساء حال طواف الحج وسعيه

ص: ٢٤٣

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٧ الباب ٦٤ من أبواب الطواف ح ١.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٧٤ الباب ٦٤ من أبواب الطواف ح ٥.

فى جواز التقديم، خلافاً لما عن الحلى من عدم جوازه، للأصل ولا تساع وقته والرخصه فى النياه فيه، ولخبر إسحاق: «إنما طواف النساء بعد أن يأتى منى» (١).

وفى الكل ما لا يخفى، إذ الأصل مرفوع بالدليل، واتساع الوقت لا ينفع فى مورد الضروره، والرخصه فى النياه إنما هى فى حال عدم القدره المطلقه، والخبران قد عرفت حملهما جمعاً بينهما وبين ما دل على جواز التقديم.

ولعل إطلاق خبر الدعائم يشمله أيضاً، فقد روى عن الصادق (عليه السلام) أنه سئل عن امرأه تمتعت بالعمره إلى الحج فلما حلت خشيت الحيض، قال: «تحرم بالحج وتطوف بالبيت وتسعى للحج، ولا بأس أن تقدم المرأه طوافها وسعيها للحج قبل الحج» (٢).

نعم الظاهر أنه إذا كان له وقت للإتيان بطواف النساء مؤخراً كان التأخير أفضل، وإن استلزم نوعاً من العسر لمكان الروايتين. وحيث إن طواف النساء مؤخر عن طواف الحج وسعيه، فإذا كان له وقت فيما بعد لأحدهما، أتى قبل الوقوف بطواف وسعى الحج وأخر طواف النساء.

ثم إن تقديمهما على الوقوف للعاجز ونحوه فريضه، فلا يجوز الترك لأخذ النائب بعد منى لوجوب المباشره.

نعم الظاهر أنه إذا ترك ولو عمداً لزم عليه أخذ النائب بعد ذلك، لإطلاق الأدله وللدليل الميسور.

وإذا كان له وقت بعد منى بقدر السعى وطواف النساء آخر السعى لعدم الاضطرار بالنسبه إليه، وإن قدم طواف الحج، كما أن الظاهر

ص: ٢٦٤

١- الوسائل: ج ٨ ص ٢٠٥ الباب ١٤ من أبواب أقسام الحج ح ٤.

٢- الدعائم: ج ١ ص ٣١٧ فى ذكر المتعه السطر ٢١.

أن المضطر يقدم طواف الوداع أيضاً، للمناطق.

هذا تمام الكلام فى المتمتع.

أما القارن والمفرد فالمشهور جواز تقديمهما للطواف والسعى، بل لا-خلاف فيه إلا من ابن إدريس، وعن الشيخ وابن زهره والمحقق فى المعتمد الإجماع عليه، ويدل عليه متواتر الروايات، كالروايات الكثيره الداله على أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قدم الطواف والسعى على الوقوفين.

وصحيحه حماد، سأل الصادق (عليه السلام) عن مفرد الحج يقدم طوافه ويؤخره، فقال: «هو والله سواء أعجله أو أخره»^(١).

وموثقه زراره، سأل أبا جعفر (عليه السلام) عن المفرد يقدم للحج يقدم مكة يقدم طوافه أو يؤخره، قال (عليه السلام): «سواء»^(٢).

وخير أبى بصير، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «إن كنت أحرمت بالمتع فقدمت يوم الترويه فلا-متع لك، فاجعلها حجه مفرده، تطوف بالبيت وتسعى بين الصفا والمروه، ثم اخرج إلى منى ولا هدى عليك»^(٣).

وخبر إسحاق بن عمار، سأل الكاظم (عليه السلام) عن المفرد بالحج إذا طاف بالبيت وبالصفا والمروه أيعجل طواف النساء، قال: «لا، إنما طواف النساء بعد ما يأتى من منى»^(٤).

وروايه موسى بن عبد الله، سأل الصادق (عليه السلام)، عن المتمتع يقدم مكة ليله عرفه، قال: «لا متعه له، يجعلها حجه مفرده ويطوف بالبيت ويسعى بين الصفا

ص: ٢٤٥

- ١- الوسائل: ج ٨ ص ٢٠٤ الباب ١٤ من أبواب أقسام الحج ح ١.
- ٢- الوسائل: ج ٨ ص ٢٠٤ الباب ١٤ من أبواب أقسام الحج ح ٢.
- ٣- الجواهر: ج ١٩ ص ٣٩٦ السطر ٣.
- ٤- الوسائل: ج ٨ ص ٢٠٥ الباب ١٤ من أبواب أقسام الحج ح ٤.

والمروه، ويخرج إلى منى»(١١).

وحيث إن حج النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كان قراناً، وقال: «خذوا عني مناسككم»، نقول بعدم الفرق في ذلك بين حج القران والإفراد.

ومن ذلك يظهر الإشكال فيما ذكره الحلبي من عدم جواز التقديم، وكأن مستنده الأصل وإطلاقات أخبار كون هذه الأمور بعد الحلق، وفي كليهما نظر واضح، كما أن ما عن المعتمر والمختلف والمنتهي من احتمال إرادته التعجيل بعد مناسك منى قبل انقضاء أيام التشريق أو بعده، لا يخفى ما فيه.

ثم إن الشرائع والقواعد ذكرنا أن التقديم مكروه، ولعلهما أرادا بذلك أن التأخير مقطوع الجواز وإلا فالكراهه المصطلحه أشكل عليها المستند بعدم دليل واضح عليها إلا الشبهه الناشئه عن خلاف الحلبي، وهو ضعيف سيما مع تقديم النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وأمره بأخذ المناسك عنه، انتهى.

لكن ربما يقال: إن تقديم النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يكن إلا لأنه (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يمشى مع الوحي كما في النص، والوحي أراد فصل المتمتع عن القارن، مع كون النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يكون معهم في أعمالهم، فإن الجاهلين كانوا يعدون التمتع من أفجر الفجور، كما ذكره العامه في كتبهم، ولذا وقف عمر في وجه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وحرمه عند إمارته، فأراد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أن لا يفاجئ المسلمين بهذا الشيء، فلا يدل عمله (صلى الله عليه وآله وسلم) على عدم الكراهه.

ويؤيد الكراهه خبر زراره، سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن مفرد الحج

ص: ٢٦٦

١- الوسائل: ج ٨ ص ٢١٦ الباب ٢١ من أبواب أقسام الحج ح ١٠.

يقدم طوافه أو يؤخره، فقال (عليه السلام): «يقدمه»، فقال رجل إلى جنبه: لكن شيخى لم يفعل ذلك، كان إذا قدم أقام بفخ حتى إذا رجع الناس إلى منى راح معهم، فقلت: له من شيخك، فقال: على بن الحسين (عليهما السلام)، فسألت عن الرجل فإذا هو أخو على بن الحسين (عليه السلام) لأمه (١).

اللهم إلا- أن يقال: إن قول الإمام حجه بخلاف نقل أخ الإمام السجاد (عليه السلام) إذ لم يعلم مقدار وثوقه، فكيف كان فلا دليل معتبر على الكراهه بعد حلف الإمام (عليه السلام) بأنهما سواء، كما تقدم فى صحيح حماد.

ثم إنه سيأتى فى مسأله حج القران والإفراد نقل دليل ابن إدريس على ما ذهب إليه من المنع.

ثم حيث كان من الواضح أن صلاه الطواف بعد الطواف لم يتعرض الفقهاء لذكرها، فإذا قدمه قدمها، وإذا أخره أخرها بلا إشكال، نعم ربما يبقى الكلام فى أنه إذا قدم الطواف وأخر صلاته إلى بعد منى هل يكفى اختياراً أو اضطراراً، احتمالان، من لزوم الموالاته، ومن إطلاق أدله التقديم والتأخير، خصوصاً إذا كان تأخير صلاته اضطراراً، ولا شك فى أن الأحوط عدم الفصل بينهما، فإذا لم يقدر على صلاه الطواف قبل منى أعاد الطواف بعده لتحصيل الموالاته بين الطواف وصلاته.

هذا تمام الكلام فى تقديم الطواف والسعى للقران والمفرد.

أما طواف النساء، فالمشهور عدم جواز تقديمه فى غير المضطر، فالمتمتع والقارن والمفرد سواء فى هذه الجهه، بل فى الجواهر فى مسأله تأخير الطواف عن السعى بلا خلاف أجده فيه، كما اعترف به غير واحد بل يمكن تحصيل

ص: ٢٦٧

الإجماع عليه(١١))، وفي المستند بلا-خلاف، بل بالإجماع كما قيل، بل محققاً لما يأتي من تأخيره عن السعي المتأخر عن سائر المناسك(٢)).

أقول: استدلووا لذلك بالأصل، لأنه شرع بعد منى، ولم يعلم تشريعه قبله فالأصل عدمه، وبيعض الروايات الداله على أنه مؤخر عن السعي، ومن المعلوم تأخره عن سائر المناسك.

كصحيح معاوية بن عمار: «ثم اخرج إلى الصفا فاصعد عليه، واصنع كما صنعت يوم دخلت مكة، ثم ائت المروه فاصعد عليها وطف بها سبعة أشواط، تبدأ بالصفا وتختتم بالمروه، فإذا فعلت ذلك فقد أحللت من كل شيء أحرمت منه إلا النساء، ثم ارجع إلى البيت وطف به أسبوعاً آخر، ثم تصلى ركعتين عند مقام إبراهيم(٣))، فإن ثم للترتيب.

ومرسل أحمد بن محمد، قلت لأبي الحسن (عليه السلام): جعلت فداك متمتع زار البيت فطاف طواف الحج ثم طاف طواف النساء ثم سعى، قال: «لا يكون السعي إلا من قبل طواف النساء»(٤)).

إلى غيرهما من الروايات الداله على تأخر طواف النساء عن السعي.

وبيعض الروايات الداله على عدم جواز تقديمه على الوقوفين.

كموثقه إسحاق: المفرد بالحج إذا طاف بالبيت وبالصفا والمروه، أيعجل طواف النساء، قال (عليه السلام): «لا، إنما طواف النساء بعد ما يأتي منى»(٥)).

ص: ٢٤٨

- ١- الجواهر: ج ١٩ ص ٣٩٧ في عدم جواز تقديم طواف... السطر ١٠.
- ٢- المستند: ج ٢٠ ص ٢٧٦ في أفعال حج التمتع السطر ١٦.
- ٣- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٠٥ الباب ٤ من أبواب زياره البيت ح ١.
- ٤- الوسائل: ج ١٠ ص ٤٧٤ الباب ٦٥ من أبواب الطواف ح ١.
- ٥- الوسائل: ج ٨ ص ٢٠٥ الباب ١٤ من أبواب أقسام الحج ح ٤.

ويؤيده ما تقدم من روايه على بن أبي حمزه، حيث أجاز لها تقديم الطواف والسعي، ولم يجز لها تقديم طواف النساء مع اضطرارها.

لكن لا يخفى أن هذه الأدلة غير وافيه بمراد المشهور.

أما الأصل، فلا مجال له بعد الدليل، وأما روايات تأخير الطواف عن السعي فلا دلالة فيها، إذ نقول نحن بتأخير طواف النساء عن السعي في حين يأتي بهما، سواء أتى بهما مقدماً أو مؤخراً، ولا يخفى أن صاحب الجواهر لم يكن بصدد تقديم طواف النساء وتأخيره عن منى، وإنما بصدد الترتيب بين الطواف والسعي فقط تبعاً للشرائع، وإنما ذكرنا كلامه تنسيقاً مع كلام المستند، حيث استدل بالترتيب المذكور لمسأله عدم تقديم طواف النساء، مع ظهور أنه لا ربط بين المسألتين، اللهم إلا أن يقال: إن المستند ذكر المسألتين: مسأله تقديم طواف النساء على السعي ومسأله تقديمه على أعمال منى، في مسأله واحده.

وكيف كان، إذا العمد في مسأله عدم جواز تقديم طواف النساء على الوقوفين، هي موثقه إسحاق، لكن الجمع الدلالي بينها، وبين روايه الحسن بن علي المتقدمه: «ولا بأس بتعجيل طواف الحج وطواف النساء قبل يوم الترويه قبل خروجه إلى منى»^(١)، يقتضى حمل الموثقه على الكراهه، خاصه وأن جمله من الروايات مطلقه شامله لطواف النساء أيضاً، مثل روايه حفص^(٢)، عن

ص: ٢٦٩

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٧٣ الباب ٦٤ من أبواب الطواف ح ١.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٧٤ الباب ٦٤ من أبواب الطواف ح ٣.

أبي الحسن (عليه السلام)، وروايه زراره(١)، وروايه جميل(٢)، عن أبي عبد الله (عليه السلام).

هذا ولكن ذهاب المشهور إلى عدم الجواز، وعدم مقاومه الروايه للموثقه يمنع من الفتوى بالجواز.

هذا ولكن لا إشكال في التقديم للمضطر كالخائف ونحوه.

فتحصل: أن الأحوط للمتمتع أن لا يقدم الطواف والسعى على منى إلا اضطراراً، ويجوز للمفرد والقارن تقديمهما على منى، إلا طواف النساء، فإن الأحوط إن لم يكن أقوى عدم تقديمه إلا اضطراراً.

ص: ٢٧٠

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٧٤ الباب ٦٤ من أبواب الطواف ح ٤.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٧٤ الباب ٦٤ من أبواب الطواف ح ٤.

(مسألة ٣٤): لا- إشكال ولا- خلاف في وجوب طواف النساء في الحج مطلقاً، وفي العمره المفردة، بل الإجماعات المتواتره كالروايات المتواتره عليه، أما في عمره التمتع فالأظهر الأشهر كما في المستند عدم طواف النساء له، بل عن الذخيره أنه المعروف بين الأصحاب، وعن بعض دعوى الإجماع عليه، وفي الجواهر(١) بلا خلاف محقق أجده، وعن المنتهى لا نعلم فيه خلافاً(٢)، لكن عن الدروس واللمعه نقل بإيجاب بعض له، لكن لم يظهر القائل به.

وكيف كان، فيدل على وجوبه في الحج جملة من الروايات التي تقدمت بعضها.

وصحيح معاويه بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: على المتمتع بالعمره إلى الحج ثلاثه أطواف بالبيت، وسعيان بين الصفا والمروه، فعليه إذا قدم مكة طواف بالبيت، وركعتان عند مقام إبراهيم (عليه السلام)، وسعى بين الصفا والمروه، ثم يقصر، وقد أحل هذا للعمره، وعليه للحج طوافان، وسعى بين الصفا والمروه، ويصلى عند كل طواف بالبيت ركعتين عند مقام إبراهيم (عليه السلام)»(٣).

وصحيح منصور بن حازم، عن الصادق (عليه السلام): «على المتمتع بالعمره إلى الحج ثلاثه أطواف، ويصلى لكل طواف ركعتين، وسعيان بين الصفا

ص: ٢٧١

١- الجواهر: ج ١٩ ص ٤٠٧ في عدم وجوب طواف النساء... السطر ١٣.

٢- المنتهى: ج ٢ ص ٧٦٨ في الحج السطر ١٥.

٣- الوسائل: ج ٨ ص ١٥٥ الباب ٢ من أبواب أقسام الحج ح ٨.

والمروه»(١).

ونحوه خبر أبي بصير، عنه (عليه السلام) (٢).

وصحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام): «إنما نسك الذى يقرن بين الصفا والمروه، مثل نسك المفرد ليس بأفضل منه إلا بسياق الهدى، وعليه طواف بالبيت وصلاته ركعتين خلف المقام، وسعى واحد بين الصفا والمروه، وطواف بالبيت بعد الحج»(٣).

وحسن معاوية بن عمار، عن الصادق (عليه السلام) قال: «المفرد عليه طواف بالبيت وركعتان عند مقام إبراهيم (عليه السلام)، وسعى بين الصفا والمروه، وطواف الزياره، وطواف النساء، وليس عليه هدى ولا أضحيه»(٤).
وغيرها من الروايات الكثيره.

وقد سبق ما يدل على وجوب طواف النساء على الخصيان والمرأه الكبيره، والروايات المفسره لقوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾(٥) بطواف النساء، إلى غير ذلك.

إلى غيرها من الروايات المطلقه والمقيده بالحج، كما يدل على وجوب طواف النساء فى العمره المفرده خبر إسماعيل بن رباح، سأل أبا الحسن (عليه السلام) عن مفرد العمره عليه طواف النساء، قال (عليه السلام): «نعم»(٦).

ص: ٢٧٢

- ١- الوسائل: ج ٨ ص ١٥٦ الباب ٢ من أبواب أقسام الحج ح ٩.
- ٢- الوسائل: ج ٨ ص ١٥٦ الباب ٢ من أبواب أقسام الحج ح ١١.
- ٣- الوسائل: ج ٨ ص ١٥٤ الباب ٢ من أبواب أقسام الحج ح ٦.
- ٤- الوسائل: ج ٨ ص ١٥٦ الباب ٢ من أبواب أقسام الحج ح ١٣.
- ٥- سوره الحج: الآيه ٢٩.
- ٦- الوسائل: ج ٩ ص ٤٩٥ الباب ٨٢ من أبواب الطواف ح ٨.

وصحيح محمد بن عيسى، قال: كتب أبو القاسم بن موسى مخلص الرازي، إلى الرجل (عليه السلام) يسأله عن عمره المبتوله، هل على صاحبها طواف النساء، والعمره التي يتمتع بها إلى الحج، فكتب (عليه السلام): «أما العمره المبتوله فعلى صاحبها طواف النساء، وأما التي يتمتع بها إلى الحج فليس على صاحبها طواف» (١).

وخبر إبراهيم بن عبد الحميد، عن عمر بن يزيد أو غيره، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «المعتمر يطوف ويسعى ويحلق، ولا بد له بعد الحلق من طواف آخر» (٢).

وظاهر «يحلق» أنه عمره مفرده، إذ لا حلق في عمره المتمتع.

وفى روايه ابن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في الرجل يجيء عمره مبتوله، قال: «يجزيه إذا طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروه وحلق أن يطوف طوافاً واحداً بالبيت، ومن شاء أن يقصر قصر» (٣).

فإن قوله (عليه السلام): «طوافاً واحداً بالبيت» معناه طواف النساء في قبال طواف الحج، فهو طوافان بعد طواف العمره.

لكن المحكى عن الجعفي عدم وجوب طواف النساء في العمره المفرده.

واستدل عليه بصحيحه معاويه بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا دخل المعتمر مكه من غير تمتع وطاف بالبيت وصلى ركعتين عند مقام

ص: ٢٧٣

-
- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٩٣ الباب ٨٢ من أبواب الطواف ح ١.
 - ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٩٣ الباب ٨٢ من أبواب الطواف ح ٢.
 - ٣- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٥٠ الباب ٩ من أبواب العمره ح ١.

إبراهيم (عليه السلام) وسعى بين الصفا والمروه فليلحق بأهله إن شاء» (١).

وصحيح صفوان بن يحيى، قال: سأله أبو حارث، عن رجل تمتع بالعمرة إلى الحج وطاف وسعى وقصر هل عليه طواف النساء، قال: «لا، إنما طواف النساء بعد الرجوع من منى» (٢). بدعوى أن «إنما» ظاهره في أنه قال: لا طواف نساء في غير الحج.

ورواه الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) قال: «العمرة المبتولة طواف بالبيت وسعى بين الصفا والمروه، ثم إن شاء يحل من ساعته» (٣)، الحديث.

ومرسل يونس: «ليس طواف النساء إلا على الحاج» (٤).

وخبر أبي خالد، مولى علي بن يقطين، سأل أبا الحسن (عليه السلام) عن مفرد العمرة، عليه طواف النساء، فقال (عليه السلام): «ليس عليه طواف النساء» (٥).

وهذه الروايات يرد عليها، بالإضافة إلى ضعف السند في بعضها، وضعف الدلالة في بعض، مثل صحيح صفوان، إذ ظاهر (إنما) أنه في قبال عمره التمتع لا- أنه مطلق حتى يشمل العمرة المفردة، وتطرق احتمال أن يراد بالعمرة المفردة عمره التمتع، حيث لا سوق معه في بعض، كونها مخالفة للمشهور، قديماً وحديثاً، حتى أنك قد عرفت أن العامل بها الجعفى فحسب، فلا يمكن العمل بها في قبال الروايات السابقة، وإن كان من الممكن جمع الدلالة بينهما بحمل طواف

ص: ٢٧٤

١- الوسائل: ج ١٠، ٢٥٠ الباب ٩ من أبواب العمرة ح ٢.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٩٤ الباب ٨٢ من أبواب الطواف ح ٦.

٣- الدعائم: ج ١ ص ٣٣٤ في ذكر العمرة المفردة السطر ٧.

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤٩٥ الباب ٨٢ من أبواب الطواف ح ١٠.

٥- الوسائل: ج ٩ ص ٤٩٥ الباب ٨٢ من أبواب الطواف ح ٩.

النساء على الاستحباب، لو لا المحذور المذكور وغيره.

قال فى المستند: إنها قاصره الدلاله، أو مطروحه قطعاً، من حيث موافقتها للعامه طراً، ومخالفتها لعمل الطائفه جلاً (١).

قال فى الجواهر: فمن الغريب ميل بعض متأخري المتأخرين إلى العمل بهذه النصوص (٢).

هذا تمام الكلام فى وجوبه فى الحج والعمره المفرده.

أما عمره التمتع، فقد عرفت عدم وجوبه فيها، ويدل عليها جملة من الروايات:

كصحيح زراره، قلت لأبى جعفر (عليه السلام): كيف التمتع، قال: «تأتى الوقت فتلبى بالحج، فإذا دخلت مكه طفت بالبيت، وصلت ركعتين خلف المقام، وسعيت بين الصفا والمروه، وقصرت، وأحللت من كل شىء، وليس لك أن تخرج من مكه حتى تحج» (٣).

وصحيح معاويه بن عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «إذا فرغت من سعيك وأنت متمتع فقصر من شعرك من جوانبه ولحيتك وخذ من شاربك، وقلم أظفارك وأبق منهما لحجك، وإذا فعلت ذلك فقد أحللت من كل شىء يحل منه المحرم وأحرمت منه» (٤).

وخبر عبد الله بن سنان، عن الصادق (عليه السلام) قال: سمعته يقول: «طواف المتمتع أن يطوف بالكعبه ويسعى بين الصفا والمروه ويقصر من شعره، فإذا

ص: ٢٧٥

١- المستند: ج ٢ ص ٢٧٦ فى أفعال حج المتمتع السطر ٧.

٢- الجواهر: ج ١٩ ص ٤٠٧ السطر ٩.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٣١ الباب ٢٢ من أبواب الإحرام ح ٣.

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٥٣٨ الباب ١ من أبواب التقصير ح ١.

فعل ذلك، فقد أحل (١).

وخبر عمر بن يزيد، عن الصادق (عليه السلام)، وفيه: «ثم ائت منزلك فقصر من شعرك وحل لك كل شيء» (٢).

وحسن الحلبي، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): جعلت فداك إني لما قضيت نسكي للعمرة أتيت أهلي ولم أقصر، قال: «عليك بدنه»، قال: قلت: إني لما أردت ذلك منها ولم يكن قصيرت امتنعت فلما غلبتها قصرت بعض شعرها بأسنانها، قال (عليه السلام): «رحمها الله كانت أفقه منك، عليك بدنه وليس عليها شيء» (٣).

وخبر الحلبي، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن امرأه متمتعها عاجلها زوجها قبل أن تقصر، فلما تخوفت أن يغلبها أهوت إلى قرونها فقرضت منه بأسنانها وقرضت بأظافيرها هل عليها شيء، قال (عليه السلام): «لا، ليس كل أحد يجد المقاريض» (٤).

هذا بالإضافة إلى عدم ذكره في طواف المسلمين مع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، حيث بدلوا حجهم إلى عمره التمتع بأمره (صلى الله عليه وآله وسلم)، إلا من ساق معه الهدى، حيث بقي على إحرامه، ولو كان طواف النساء واجباً في عمره التمتع كان اللازم أن ينبههم (صلى الله عليه وآله وسلم) عليه.

ص: ٢٧٦

١- الوسائل: ج ٩ ص ٥٣٩ الباب ١ من أبواب التقصير ح ٢.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٥٣٩ الباب ١ من أبواب التقصير ح ٣.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٥٤٠ الباب ٣ من أبواب التقصير ح ٢.

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٥٤١ الباب ٣ من أبواب التقصير ح ٤.

أما القائل بالوجوب، فقد استدل بخبر سليمان بن حفص المروزي، عن الفقيه (عليه السلام)، قال: «إذا حج الرجل فدخل مكة متمتعاً فطاف بالبيت وصلى ركعتين خلف مقام إبراهيم (عليه السلام) وسعى بين الصفا والمروه وقصر قد حل له كل شيء ما خلا النساء، لأن عليه لتحله النساء طوافاً وصلاه»^(١).

لكنه ضعيف السند شاذ، يشكل حتى إثبات الاستحباب به، والله سبحانه العالم.

ص: ٢٧٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٩٤ الباب ٨٢ من أبواب الطواف ح ٧.

(مسألة ٣٥): لا يجوز تقديم طواف النساء على السعى، لمتمتع ولا لغيره اختياراً، بلا إشكال ولا خلاف، بل قد تقدم عن الجواهر إمكان دعوى تحصيل الإجماع عليه، وعن المستند الإجماع المحقق عليه.

ويدل عليه بالإضافة إلى الترتيب المذكور في الروايات المقتضى لعدم حصول الامتثال إلا به، ما تقدم في المسألة السابقة من صحيح معاويه ومرسل أحمد.

نعم الظاهر أنه لو قدمه نسياناً أو جهلاً أو اضطراراً أو ما أشبهه كفى، ويدل على ذلك الأدلة العامة، مثل رفع النسيان وما لا يعلمون والمضطر إليه، وخصوص قوله (عليه السلام) في باب الحج: «أى رجل ركب أمراً بجهاله فلا شيء عليه» (١).

وصحيح جميل الذى تقدم فى باب أعمال منى: «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أتاه أناس يوم النحر، وقال بعضهم: يا رسول الله حلقت قبل أن أذبح، وقال بعضهم: حلقت قبل أن أرمى، فلم يتركوا شيئاً كان ينبغى لهم أن يقدموه إلا أخروه، ولا شيئاً كان ينبغى لهم أن يؤخروه إلا قدموه، فقال (صلى الله عليه وآله وسلم): «لا حرج» (٢).

ومثله روايه البنظلى، إلا أنه قال (صلى الله عليه وآله وسلم): «لا حرج لا حرج» (٣). فإن النكره فى سياق النفى يفيد العموم.

كما أن صورته الجهل والنسيان ظاهر موثقه سماعه بن مهرا، عن

ص: ٢٧٨

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٥ الباب ٤٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٣.

٢- من لا يحضره الفقيه: ج ٢ ص ٣٠١ الباب ٢٠٥ فى تقديم المناسك وتأخيرها ح ١.

٣- الوسائل: ج ١٠ ص ١٤٠ الباب ٣٩ من أبواب الذبح ح ٦.

أبى الحسن الماضى (عليه السلام)، سألته عن رجل طاف طواف الحج وطواف النساء قبل أن يسعى بين الصفا والمروه، فقال (عليه السلام): «لا يضره، يطوف بين الصفا والمروه وقد فرغ من حجه»^(١).

وحمله على صورته الضرورة أو العمد خلاف المنصرف.

ويؤيد جواز التقديم فى حال الضرورة فحوى صحيح أبى أيوب^(٢) المتقدم سابقاً، عن الصادق (عليه السلام)، المتضمن للرخصة فى ترك طواف النساء للمرأة الحائض التى لم يقم عليها جمالها، ولا تستطيع أن تتخلف عن أصحابها، فإن التقديم أولى من الترك بالضرورة، بل يشمله دليل الميسور، كما هو واضح.

نعم لا ينبغى ترك الاحتياط فى أنه إذا قدمه جهلاً أو نسياناً جاء به ثانياً، كما أن الاحتياط فى الاستنابه إن كان تقديمه للضرورة، أما إيجاب الإتيان به مره ثانية وإيجاب الاستنابه فلا وجه معتد به.

فما قيل من أن حكم الجاهل كالعمد عند أكثر الأصحاب، غير واضح الصحة، ولذا قال المستند فإلحاقه بالناسى أقوى عنده.

ولو كان اضطرار ثم رفع، أو جهل ثم علم، فالأقرب عدم الاحتياج إلى الإعادة، وكذا إذا خافت الحيض ثم لم تحض، والله العالم.

ص: ٢٧٩

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٧٥ الباب ٦٥ من أبواب الطواف ح ٢.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٧٠ الباب ٥٩ من أبواب الطواف ح ١.

(مسأله ٣٦): الأحوط أن لا يطوف وعليه برطله، وهي قنسوه طويله كانت تلبس قديماً، ولعلها المظلمه التي تسمى الآن بالشفقه، وإنما كان الأحوط ذلك فيما لم يجب عليه كشف الرأس، كما في طواف العمره، أما إذا وجب عليه كشف الرأس فلا يجوز.

وانما قلنا بالاحتياط لفتوى جماعه بذلك، استناداً إلى خبر يحيى الحنظلي، عن الصادق (عليه السلام) قال: «لا تطوفن بالبيت وعليك برطله»^(١).

وخبر يزيد بن خليفه، قال: رآني أبو عبد الله (عليه السلام) أطوف حول الكعبه وعلى برطله، فقال لي بعد ذلك: «رأيتك تطوف حول الكعبه وعليك برطله، لا تلبسها حول الكعبه، فإنها من زي اليهود»^(٢).

ولو لا ضعف السند وتضعيف التعليل للنهي، لكان الفتوى بذلك ممكناً، إلاّ أنهما سببا الاحتياط.

وذهب بعض إلى الكراهه، والظاهر أن مطلق لبسها مكروه، لقوله تعالى: «لا تلبسوا ملابس أعدائي»^(٣)، كما أن الظاهر مطلق لبسها حول الكعبه أشد كراهه وإن لم يكن في حال الطواف، لأنه لا يليق بالمسلم في حضرته سبحانه أن يكون لابساً ملابس أعدائه.

كما أن الظاهر عدم الفرق في ذلك بين الرجل والمرأه والطفل، للإطلاق والتعليل.

والأقرب أنه لا- يوجب بطلان الطواف، لأنه لا دليل على أن النهي يورث ذلك، فإن الظاهر أن النهي عن أمر خارج، فحاله حال لا تنظر في الصلاه إلى الأجنبيه، ولو قيل بالبطلان فإنما هو في حال العلم والعمد، لا الجهل والنسيان

ص: ٢٨٠

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٧٧ الباب ٦٧ من أبواب الطواف ح ١.
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٧٧ الباب ٦٧ من أبواب الطواف ح ٢.
- ٣- نوادر الراوندي: ص ٥٥ السطر ٦.

والاضطرار وما أشبه لقاعده الرفع، و«أيما امرئ ركب أمراً بجهاله» وغيرهما، فلا يدل عدم أمر الإمام (عليه السلام) بالإعادة على عدم مبطليته كما قد يزعم. وإنما وجه عدم المبطلية ما ذكرنا من ظهور النهي عرفاً عن أمر خارج.

ويستفاد من التعليل كراهه لبس كل زى غير المسلم في حال الطواف، بل عند الكعبه، بل في سائر المشاعر، لفهم العرف عدم الخصوصية، وكأنه لذا تعارف رفع الشفقه عن الرأس عند دخول مراقد الأئمه الطاهرين (عليهم السلام).

وإذا طاف طواف العمره أو طواف الحج والنساء فيما إذا قدمهما على منى، لا اضطرار ونحوه، حرم لبسها لحرمة تغطيه الرأس في هذا الحال، وإن كان الظاهر عدم بطلان طوافه لما تقدم.

نعم لا تحرم على المرأه من هذه الجهه، وإن احتمل الحرمة من جهه التشبه بالرجال.

(مسألة ٣٧): الأحوط أن من نذر أن يطوف على أربع، أى يديه ورجليه، أن يطوف طوافين إذا قصد هذا، للظاهر المستفاد من اللفظ، وذلك لفتوى جماعه بذلك، منهم الشيخ فى التهذيب والنهائيه والمبسوط والقاضى وابن سعيد والشهيد، ونسبه ثانى الشهيدين إلى الشهره، استناداً إلى خبر السكونى، عن أبى عبد الله (عليه السلام): قال أمير المؤمنين (عليه السلام) فى امرأه نذرت أن تطوف على أربع، قال: «تطوف أسبوعاً ليديها، وأسبوعاً لرجليها» (١).

وخبر أبى الجهم، عنه (عليه السلام) أيضاً، عن أبيه (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام)، عن على (عليه السلام) أنه قال: «فى امرأه نذرت أن تطوف على أربع، تطوف أسبوعاً ليديها، وأسبوعاً لرجليها» (٢).

وإنما لم نفت بذلك، لأن الحكم على خلاف القاعده، لأنه نذر هياه غير مشروع، ولذا ذهب ابن إدريس وغيره إلى بطلان النذر، والروايتان لا قوه فيهما لإثبات حكم على خلاف القاعده.

أما التفصيل بين ما إذا كان الناذر امرأه فيجب، وبين ما إذا كان رجلاً فلا يجب، للأصل فى الثانى مع اختصاص الدليل بالأول، كما حكاه الشرائع عن القليل، فغير ظاهر الوجه، لأصاله الاشتراك فى أدله التكليف.

وربما يقال بأن طواف المرأه كذلك خلاف الحشمه، ولذا بدله الشارع إلى طوافين، بخلاف الرجل، فإن نذره بذلك منعقد، وفيه: إن الدليل أخص من المدعى، إذ لا مانع من طوافه حين لا رجل حول البيت ليكون خلاف الحشمه.

ص: ٢٨٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٧٨ الباب ٧٠ من أبواب الطواف ح ١.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٧٨ الباب ٧٠ من أبواب الطواف ح ٢.

وكيف كان، فالظاهر أنه إذا تعلق النذر بأمرين على نحو تعدد المطلوب، بأن كان النذر لأصل الطواف وللهيئة، لزم الأصل قطعاً، لإطلاق أدله النذر، وفي الاحتياج إلى طواف ثان الكلام السابق.

وإذا تعلق النذر بطوافين وزعم الناظر أن كلاً من اليد والرجل تقوم مقام طواف، وجب عليه طوافان لتعلق النذر بهما، وسقط اعتبار على الأربع، لأنه ليس متعلق النذر.

ثم إن في نذر سائر الهيئات غير المشروعه، مثل نذر الطواف بانحناس، أو راکعاً، أو ساجداً، أو قوسياً بأن يجعل طرفي القوسى قفاه وعقبه، أو بالحجل على رجل واحده، أو ما أشبه ذلك، لا بد من مراعاة القاعده، وأنه إن تعلق النذر بالذات صح، وإلا بطل بأن كان نذراً بالمقيد أو بالقييد، فإن للطواف هياؤه خاصه ثبتت شرعاً.

نعم، يجوز الجلوس فى المحمل ونحوه، للدليل وهو طواف رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) راکباً، كما يدل عليه ما ورد فى الطواف بالصبي، فإنه مطلق شامل لما كان قادراً على الطواف بنفسه.

فعن حفص بن البختري، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، فى المرأه تطوف بالصبي وتسعى به، هل يجزى ذلك عنها وعن الصبي، فقال: «نعم» (١).

أما الطواف فى المحفه مستلقياً، أو منبطحاً، أو مضطجعاً، أو ما أشبهه، فلا دليل على جوازه لغير المضطر، وإنما يجوز للمضطر لقاعده الميسور.

ص: ٢٨٣

(مسألة ٣٨): يصح الطواف راكباً اختياراً، لفعل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، والقول بأنه كان مضطراً غير سديد، وإلا لبين (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه لا يحق ذلك إلا له، وإلا فهو أسوه، وقد قال (صلى الله عليه وآله وسلم): «خذوا عنى مناسككم»، كما تصح سائر أعمال الحج من وقوف وسعى ورمى وغيرها راكباً.

نعم الصلاة راكباً إذا كان الركوب ضاراً بالأجزاء والشرائط لم تصح إلا للمضطر.

ولا فرق في المركوب بين أن يكون إنساناً أو حيواناً أو آله، واستمرار النية كاف في كون العمل بنيه، وإن خرج عن اختياره حال السير، كما أن من ركب السيارة بقصد النجف الأشرف من كربلاء المقدسه يقال إنه سار باختياره ما دام نيته لم تتغير.

نعم إذا نوى العدم في الأثناء أضر بالاستمرار، فإذا لم ينو الراكب خلاف قصده الأول في حال الطواف لم يضر أنه يسار به بدون اختياره.

ومنه يعلم أن استشكل بعض في الطائف إذا خرج زمام الحركة من يده لتسيير الازدحام له لا وجه له.

نعم إذا عدل عن نيته لم يحسب من موضع العدول، لأنه عمل بدون نية، فإذا طاف شوطاً بنيه ثم عدل عن نيته وطيف به شوط بدون نية، ثم نوى في الشوط الثالث صح له شوطان، ولا يضره الفاصل، لما تقدم من عدم دليل على اعتبار الموالاه بمعناها الضيق، وفاضل شوط لا يضر الموالاه بمعناها المتوسع.

ثم إنه تصح نية كل من الحامل والمحمول إذا قصدا الطواف، للأصل وعدم دليل على المنع، فيمكن أن ينويا، ويمكن أن ينوى الحامل لنفسه فقط، ولو لم

ينو المحمول أصلاً، ويمكن أن ينوى الحامل لنفسه وللمحمول إذا كان غير قادر على النية كالطفل، ويمكن أن ينوى المحمول لنفسه فقط ولو لم ينو الحامل أصلاً، ويمكن أن ينوى الحامل لكليهما إذا كان ولياً ولو لم يقدر الحامل على النية إذا كان المحمول هو المسير له، كما إذا جن الحامل في أثناء حجه، حيث قد تقدم أنه كالطفل في أن الولي يباشر طوافه ويكفي ذلك.

ويدل على كفايه نيه كل منهما لنفسه، روايات محمد بن الهيثم، أحدها:

عن أبيه، قال: حججت بامرأتي، وكانت قد أقعدت بضع عشره سنه، قال: فلما كان في الليل وضعتها في شق محمل وحملتها أنا بجانب المحمل والخادم بالجانب الآخر، قال: فطفت بها طواف الفريضة وبين الصفا والمروه وأعدت به أنا لنفسى، ثم لقيت أبا عبد الله (عليه السلام) فوصفت له ما صنعت، فقال (عليه السلام): «قد أجزأ عنك» (١).

وقريب منها روايتان أخريان له.

كما يدل على كفايه نيه الولي عن المحمول وعن نفسه، ما رواه حفص بن البختري، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في المرأه تطوف بالصبي وتسعى به، هل يجزى ذلك عنها وعن الصبي، قال (عليه السلام): «نعم» (٢).

ويدل على نيه الحامل عن البالغ غير المكلف، فحوى ما رواه الصدوق، عن معاوية بن عمار، عن الصادق (عليه السلام) قال: «رخصه في الطواف والرمى عنها» (٣).

ص: ٢٨٥

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٥٩ الباب ٥٠ من أبواب الطواف ح ١
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦٠ الباب ٥٠ من أبواب الطواف ح ٣.
- ٣- من لا يحضره الفقيه: ج ٢ ص ٢٥٢ باب ١٣٦ في طواف المريض... ح ٨.

ويروى عنه، وقال (عليه السلام): «في الصبيان يطاف بهم ويرمى عنهم»^(١).

إلى غيرها من الروايات المستفيضة بهذا المضمون، فإنه إذا جاز أن يطاف عن المغمى عليه جاز أن يطاف به، والظاهر أنه لا يلزم إطفائه، لإطلاق الأدلة، وإن كان مقتضى دليل الميسور إطفائه، كما أن الأحوط لمن يقدر على الطواف راكباً أن لا يستنيب، بل يطوف راكباً، وإن كان مقتضى إطلاق الأدلة في الطواف والسعي عنهم جواز الاستنابه حتى مع إمكان المباشرة.

ولعل الحرج النوعي سبب تخفيف الحكم، وإن كان يحتمل أن يكون الإطلاق ناظراً إلى حاله العسر والحرج والضرر والتعذر، جمعاً بين الإطلاقات في الطواف عنه، وبين مثل صحيحه صفوان، قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام)، عن الرجل المريض يقدم مكة فلا يستطيع أن يطوف بالبيت، ولا بين الصفا والمروه، قال: «يطاف به محمولاً، يخط الأرض برجليه حتى تمس الأرض قدميه في الطواف، ثم يوقف به في أصل الصفا والمروه إذا كان معتلاً»^(٢).

ويؤيد الجمع المذكور صحيح حريز، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن الرجل يطاف به ويرمى عنه، قال: فقال: «نعم إذا كان لا يستطيع»^(٣).

لكن من الممكن أن يقال بجواز كلا الأمرين، فإنه مقتضى إطلاقات الطائفتين.

ص: ٢٨٤

١- المصدر نفسه.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٥٥ الباب ٤٧ من أبواب الطواف ح ٢.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٥٥ الباب ٤٧ من أبواب الطواف ح ٣.

وربما يؤيده ما رواه معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا كانت المرأة مريضه لا تعقل فليحرم عنها ويبقى عليها ما تبقى على المحرم ويطاف بها، أو يطاف عنها أو يرمى عنها» (١).

لكن من الممكن أن يكون «أو» للتقسيم لا للتخيير.

ويؤيده ما رواه إسحاق، عن أبي الحسن (عليه السلام) في حديث، قال: قلت: المريض المغلوب يطاف عنه، قال: «لا، ولكن يطاف به» (٢).

وكيف كان، فالأحوط التفصيل بين القادر بدون عسر وحرَج ونحوهما فيطاف به، وبين غير القادر عقلاً أو من جهة العسر فيطاف عنه.

ثم إنه لا يجب على غير ولي الطفل ونحوه إطفائه، ولا الطواف عنه للأصل.

نعم يحتمل وجوبه على ولي أمر المسلمين من باب الحسبه، فإنه المكلف بمصالحهم الدينيه والدينيه، وهذا منها.

ثم إن جرّ الرجل على الأرض مستحب، لأن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ركب ولم يجر رجله على الأرض، والظاهر وحده المناطق في المحمول والمركوب.

كما أنه لا فرق في صحه نيه الولي عن المجنون ونحوه بين أن يكون الولي راكباً أو مركوباً، أو قائداً أو سائقاً، للمناطق في الحامل ولغيره.

ص: ٢٨٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٥٥ الباب ٤٧ من أبواب الطواف ح ٤.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٥٦ الباب ٤٧ من أبواب الطواف ح ٥.

(مسألة ٣٩): لا- إشكال في جواز اعتماد الإنسان في عدد طوافه على العلم من أى سبب كان، ولو كان بسبب طفل أو فاسق، لحجبه العلم في نفسه، كما قرر في محله، كما لا إشكال في جواز اعتماده على الأمارات الشرعية كالبيئه، لإطلاق أدلتها الشامل للمقام.

أما هل يصح الاعتماد على خبر الواحد، كما عن محكى النهايه والمبسوط والسرائر والجامع والقواعد، وفي الشرائع. أو لا يصح، كما عن غير واحد، احتمالان:

من أنه استبانته، وقد قال (عليه السلام): «والأشياء كلها على ذلك حتى تستبين لك غير ذلك»^(١).

ولبعض الروايات، كخبر سعيد الأعرج، سأل الصادق (عليه السلام) يكتفى الرجل بإحصاء صاحبه، قال: «نعم»^(٢).

وخبر هذيل، عن الصادق (عليه السلام)، في الرجل يتكل على عدد صاحبه في الطواف أيجزيه عنهما وعن الصبي، فقال: «نعم، ألا ترى أنك قائم بالإمام إذا صليت خلفه، فهو مثله»^(٣).

ومن أصاله عدم صحه الاعتماد إلا فيما خرج، والخارج العلم والبيئه.

ولكن الظاهر الأول، وقد ذكرنا في كتابي الطهاره والصلاه أن قول الثقة حجه وإن لم يكن مسلماً، وعليه فلا يشترط فيه البلوغ، ولا العداله إذا كان ثقّه يعتمد العرف على مثله، ولا يضر عدم الاعتداد بخبر الفاسق في الآيه الكريمه، لأنه إذا لم يكن ثقّه.

والقول بأن ظاهر الخبر الثاني العداله لا يخفى ما فيه، إذ التشبيه في

ص: ٢٨٨

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٦٠ الباب ٤ من أبواب ما يكتسب به ح ٤.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٧٦ الباب ٦٦ من أبواب الطواف ح ١.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٧٦ الباب ٦٦ من أبواب الطواف ح ٣.

أصل الاعتماد على الواحد، لا فى كونه عادلاً.

نعم يشكل الاعتماد إذا كان ظاناً بالخلاف.

وربما يستدل للاعتماد على الواحد بما رواه صفوان، قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن ثلاثه دخلوا فى الطواف، فقال واحد منهم احفظوا الطواف، فلما ظنوا أنهم قد فرغوا، قال واحد منهم معى سته أشواط، قال (عليه السلام): «إن شكوا كلهم فليستأنفوا، وإن لم يشكوا وعلم كل واحد منهم ما فى يديه فليبنوا»^(١).

بقرينه أن ظاهره أنه لو لم يختلفوا ولو بأن حفظ أحدهم كان كافياً فى الاعتماد، فتأمل.

وكيف كان، فالظن بدون أماره حجه لا حجيه فيه، لأن الظن لا يغنى عن الحق شيئاً، وإن ذهب بعضهم إلى حجيته.

ثم إنه هل يجب إحصاء عدد أشواط الطواف الواجب أم لا، الظاهر الوجوب لمن يتوقف علمه بعدده على ذلك، وكان الوقت ضيقاً بحيث إنه إذا لم يحص أوجب الشك ونحوه، لتوقف الامتثال عليه، أما إذا كان الوقت واسعاً لم يجب، لعدم الدليل على وجوب الإتمام وحرمة القطع، وما ورد من ما ظاهره استحباب الإحصاء محمول على صورته عدم الوجوب.

فعن زيد النرسى، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن الرجل يحول خاتمه ليحفظ به طوافه، قال (عليه السلام): «لا بأس إنما يريد به التحفظ»^(٢).

ص: ٢٨٩

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٧٦ الباب ٦٦ من أبواب الطواف ح ٢.

٢- البحار: ج ٩٦ ص ٢١٣ الباب ٣٧ باب أحكام الطواف ح ٤١.

فى السعى بين الصفا والمروه

وله مقدمات ذكرها الفقهاء، وإن كان فى كون بعضها من مقدمات السعى نظراً، وإنما ورد الأمر به بعد الفراغ من الطواف، فيمكن أن يكون مستحباً برأسه، كما ذكره الجواهر.

وكيف كان، فهى أمور مندوبه:

(الأول): الطهاره من الحدث، فالمشهور أنها مستحبه، بل عن غير العماني الإجماع على استحبابها، أما هو فذهب إلى وجوبها، بل عن المنتهى نسبه إلى علمائنا، فيما ظاهره الإجماع.

وكيف كان، فيدل على رجحانها وعدم وجوبها، الجمع بين ما دل على الرجحان وما دل على عدم الوجوب.

ففى خبر ابن فضال، عن الكاظم (عليه السلام) قال: «لا يطوف ولا يسعى بوضوء»^(١).

وصحيح الحلبي، سئل الصادق (عليه السلام) عن المرأه تطوف بين الصفا

والمروه وهى حائض، قال (عليه السلام): «لا، لأن الله تعالى يقول: {إِنَّ الصَّفَاَ وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ}» (١) «(٢)».

ومثل هذا الصحيح فى الدلالة على النهى صحيح ابن عمار، وروايه عمر بن يزيد، وروايه أبى بصير، بل وإطلاق صحيح على بن جعفر، عن أخيه (عليهم السلام) قال: سألته عن الرجل يصلح أن يقضى شيئاً من المناسك وهو على غير وضوء، قال (عليه السلام): «لا يصلح إلا على وضوء» (٣).

لكن الكل محمول على الكراهه، بقرينه الروايات المجوزه، كصحيح معاويه، عن الصادق (عليه السلام) قال: «لا بأس بأن تقضى المناسك كلها على غير وضوء إلا الطواف، فإن فيه صلاه، والوضوء أفضل» (٤).

وصحيحته الأخرى، إنه سأل الصادق (عليه السلام) عن امرأه طافت بالبيت ثم حاضت قبل أن تسعى، قال (عليه السلام): «تسعى»، وسأله (عليه السلام) عن امرأه طافت بين الصفا والمروه فحاضت بينهما، قال (عليه السلام): «تتم سعيها» (٥).

وخبر يحيى الأزرق، سئل الكاظم (عليه السلام)، عن رجل سعى بين الصفا والمروه فسعى ثلاثه أشواط أو أربعة ثم بال، ثم أتم سبعة بغير وضوء، فقال (عليه السلام): «لا بأس، ولو أتم مناسكه بوضوء كان أحب إلي» (٦).

ص: ٢٩٢

١- سورة البقره: الآيه ١٥٨.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٥٠٤ الباب ٨٧ من أبواب الطواف ح ٢.

٣- الوسائل: ج ٩ ج ٥٣١ الباب ١٥ من أبواب السعى ح ٨.

٤- الوسائل: ج ٩ ج ٥٣٠ الباب ١٥ من أبواب السعى ح ١.

٥- الوسائل: ج ٩ ج ٥٣٠ الباب ١٥ من أبواب السعى ح ٥.

٦- الوسائل: ج ٩ ج ٥٣١ الباب ١٥ من أبواب السعى ح ٦.

وخبر الشحام، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن الرجل يسعى بين الصفا والمروه على غير وضوء، فقال (عليه السلام): «لا بأس» (١).

إلى غيرها.

ومن ذلك تعرف جواز السعي جنباً، أو إذا كانت في حالة النفاس، بله ما إذا كان ماساً للميت ولم يغتسل.

ثم إنه لا ينبغى الإشكال في استحباب التيمم إذا لم يقدر على الماء لغسل أو وضوء، والأفضل لمطيف الطفل أن يجرى عليه صوره الوضوء والغسل إذا كان عليه غسل، للمناط في إجراء سائر صور المناسك عليه.

وإذا سعى بدون الطهارة فهل يستحب له أن يسعى ثانياً بطهاره، لا يبعد، للمناط في قوله (عليه السلام) في باب إعادته الصلاه جماعه: «إن الله يختار أحبهما إليه» (٢)، والأفضل إتيانه بقصد الرجاء.

(الثاني): الطهارة من الخبث في بدنه ولباسه، كما صرح به جماعه، وكفى به دليلاً بضميمه التسامح، وإلا فلم أجد ما يدل على ذلك في النصوص، وقد اعترف الجواهر والمستند وغيرهما بعدم وجدان الدليل على ذلك.

ويؤيده ما تقدم من التعليل في صحيح الحلبي.

ولو دار بين أحد الطهارتين، فالظاهر تقديم طهاره الحدث، لوجود الدليل فيها.

نعم لو أمكنه التيمم وصرف الماء في الطهارة الخبيثه، لا يبعد ذلك، وإن كان فيه تأمل من جهة احتمال تقديم الطهارة الحديثه المائيه في المقام.

(الثالث): استلام الحجر وتقبيله مع الإمكان والإشاره اليه مع العدم، والدعاء

ص: ٢٩٣

١- الوسائل: ج ٩ ص ٥٣٠ الباب ١٥ من أبواب السعي ح ٤.

٢- الوسائل: ج ٥ ص ٤٥٦ الباب ٥٤ من أبواب الجماعه ح ١٠.

واستلام الكعبه من دبرها، وإتيان الزمزم والشرب من مائه والاطلاع فيه، والسقى بنفسه منه، والأفضل أن يكون من الدلو المقابل للحجر الأسود، والصب من مائه على الرأس والجسد، ثم العود إلى الحجر الأسود.

ففي صحيح معاوية، عن الصادق (عليه السلام): «إذا فرغت من الركعتين فائت الحجر الأسود فقبله أو استلمه أو أشر إليه، فإنه لا بد من ذلك»، وقال: «إن قدرت أن تشرب من ماء زمزم قبل أن تخرج إلى الصفا فافعل، وتقول حين تشرب: اللهم اجعله علماً نافعاً، ورزقاً واسعاً، وشفاءً من كل داء وسقم»، قال: «وبلغنا أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال حين نظر إلى زمزم: لولا أن أشق على أمتي لأخذت منه ذنوباً أو ذنوبين فيشرب منه»^(١).

وفى حسن الحلبي، عن الصادق (عليه السلام): «إذا فرغ الرجل من طوافه وصلى ركعتين فليأت زمزم فليستق ذنوباً أو ذنوبين، فيشرب منه ويصب على رأسه وظهره ويقول: اللهم اجعله علماً نافعاً، ورزقاً واسعاً، وشفاءً من كل داء وسقم. ثم يعود إلى الحجر الأسود»^(٢).

أقول: الظاهر أنه المراد أن الماء يتحول إلى علم وإلى رزق ويكون شفاءً، فقد ثبت علمياً أن المادة تتحول إلى طاقة، فلتكن الطاقة العلمية، أما كونه رزقاً فواضح، وسعته أن يكون أكثر خاصيه ودواماً في الجسد، والظاهر أن السقم أشد الداء.

وعن محمد بن مسلم، قال: قلت له (عليه السلام): ومن أين أستلم الكعبه

ص: ٢٩٤

١- الوسائل: ج ٩ ص ٥١٤ الباب ٢ من أبواب السعي ح ١.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٥١٥ الباب ٢ من أبواب السعي ح ٢.

إذا فرغت من طوافي، قال (عليه السلام): «من دبرها»^(١).

وفى صحيح حفص، وعبد الله الحلبي، عن الصادق والكاظم (عليهما السلام): «يستحب أن تستقي من ماء زمزم دلواً أو دلوين، فتشرب منه وتصب على رأسك وجسدك، وليكن ذلك من الدلو الذي بحذاء الحجر»^(٢).

وفى روايه ابن سنان، المشتمل على حج النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: «فلما طاف بالبيت صلى ركعتين خلف مقام إبراهيم (عليه السلام) ودخل زمزم فشرب منها، وقال: اللهم إني أسألك علماً نافعاً ورزقاً واسعاً وشفاءً من كل داء وسقم، فجعل يقول ذلك وهو مستقبل الكعبه، ثم قال لأصحابه: ليكن آخر عهدكم بالكعبه استلام الحجر، فاستلمه ثم خرج إلى الصفا»^(٣).

وقال ابن مهزيار: رأيت أبا جعفر (عليه السلام) ليله الزياره طاف طواف النساء، وصلى خلف المقام، ثم دخل زمزم فاستقى منها بيده بالدلو الذي يلي الحجر، وشرب وصب على بعض جسده، ثم اطلع في زمزم مرتين، وأخبرني بعض أصحابنا أنه رآه (عليه السلام) بعد ذلك فعل مثل ذلك^(٤).

ولا يبعد استحباب بعض هذه الأمور وإن لم يرد السعي الآن، أو لم يكن له سعي أصلاً.

وفى الحال الذي ليس هناك دلو، بل أنابيب، لا يبعد كون الشرب والصب بقدر دلو ودلوين، وكون الأفضل الشرب والصب من أنبوب مقابل الحجر.

كما أن المستحب إشراب الطفل والصب عليه، لوحده الملاك.

ولا يخفى أن استحباب

ص: ٢٩٥

١- مستدرک الوسائل: ج ٢ ص ١٥٧ الباب ٦٣ من أبواب الطواف ح ٥.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٥١٥ الباب ٢ من أبواب السعي ح ٤.

٣- الوسائل: ج ٨ ص ١٥٨ الباب ٢ من أبواب أقسام الحج ح ١٥.

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٥١٥ الباب ٢ من أبواب السعي ح ٣.

الصب إنما هو مع الأمن من الضرر، فإذا خاف من جهة مرض فيه كالرمد، أو من جهة احتمال المرض لم يكن استحباب.

(الرابع): أن يخرج من الباب المحاذى للحجر الأسود بسكينه ووقار، بلا إشكال ولا خلاف.

فعن الصادق (عليه السلام) قال: «أخرج إلى الصفا من الباب الذى خرج منه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وهو الباب الذى يقابل الحجر الأسود حتى تقطع الوادى وعليك السكينه والوقار»^(١).

وعن عبد الحميد بن سعيد، قال: سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن الصفا، قلت: إن أصحابنا قد اختلفوا فيه، بعضهم يقول: الذى يلى السقايه، وبعضهم يقول: الذى يلى الحجر، فقال (عليه السلام): «هو الذى يلى الحجر، والذى يلى السقايه محدث صنعه داود وفتحه داود»^(٢).

وحيث لا- وادى الآمن ولا- يعلم ما المراد بذلك الباب، فإتيان المستحب أن يخرج من الباب المقابل للحجر الأسود، قال فى الجواهر: إن الظاهر دخول الباب المزبور فى صحن المسجد لما وسعوه^(٣)، وكذا قال المستند.

(الخامس): أن يصعد على الصفا، للنص والتأسى والإجماع الذى ادعاه الخلاف والقاضى والعلامه وغيرهم، والقول بوجوب الصعود ليس لنا، كما ذكره الجواهر.

ص: ٢٩٤

١- الوسائل: ج ٩ ص ٥١٧ الباب ٣ من أبواب السعى ح ٢.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٥١٦ الباب ٣ من أبواب السعى ح ١.

٣- الجواهر: ج ١٩ ص ٤١٣ فى استحباب صعود الصفا السطر ١٣.

ويدل على استحبابه حسن معاويه، عن الصادق (عليه السلام): «فاصعد على الصفا حتى تنظر إلى البيت» (١).

وفي صحيحه عبد الرحمان بن الحجاج، سألت عن النساء يظفن على الإبل والدواب أيجزيهن أن يقفن تحت الصفا والمروه، قال: «نعم بحيث يرين البيت» (٢).

والظاهر أن استحباب الصعود للرجال والنساء، لإطلاق الأدله، وإن خصه العلامه بالرجال، وكأنه لمناسبه المرأه للستر، ولصحيحه عبد الرحمان، وفي كليهما ما لا يخفى.

(السادس): أن ستقبل حال كونه على الصفا الركن الذى فيه الحجر الأسود، ويدعو بما يشاء، وأفضله الأدعيه والأذكار الوارده.

فعن الصدوق، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «سبعه مواطن ليس فيها دعاء موقت، الصلاه على الجنائز، والقنوت، والمستجار، والصفا والمروه، والوقوف بعرفات، وركعتى الطواف» (٣).

وفي حسن معاويه، عن الصادق (عليه السلام) قال: «فاصعد على الصفا حتى تنظر البيت وتستقبل الركن الذى فيه الحجر الأسود، فاحمد الله تعالى وأثن عليه، واذكر من بلائه وآلائه، وحسن ما صنع إليك ما قدرت على ذكره، ثم كبر الله سبعاً، وهللته سبعاً، وقل: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، يحيى ويميت،

ص: ٢٩٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ٥١٧ الباب ٤ من أبواب السعى ح ١.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٥٣٣ الباب ١٧ من أبواب السعى ح ١.

٣- الهدايه، من الجوامع الفقيهيه: ص ٥٤ فى باب المواطن التى ليس فيها دعاء السطر ١.

وهو حي لا يموت وهو على كل شيء قدير، ثلاث مرات، ثم صلّ على النبي (صلى الله عليه وآله) وقل: الله أكبر، الحمد لله على ما هدانا، والحمد لله على ما أبلانا، والحمد لله الحي القيوم، والحمد لله الحي الدائم، ثلاث مرات، وقل: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، لا نعبد إلا إياه، مخلصين له الدين ولو كره المشركون، ثلاث مرات، ثم كبير الله مائه مره، وهلل الله مائه مره، وأحمد الله تعالى مائه مره، وتقول: لا إله إلا الله وحده وحده، أنجز وعده، ونصر عبده، وغلب الأحزاب وحده، فله الملك وله الحمد، وحده وحده، اللهم بارك لي في الموت، وفي ما بعد الموت، اللهم إني أعوذ بك من ظلمه القبر ومن وحشته، اللهم أظني في ظل عرشك يوم لا ظل إلا ظلك. وأكثر من أن تستودع ربك دينك ونفسك وأهلك، ثم تقول: أستودع الله الرحمان الرحيم الذي لا تضيع ودائعه ديني ونفسي وأهلي، اللهم استعملني على كتابك وسنة نبيك، وتوفني على ملته، وأعذني من الفتنه، ثم تكبير ثلاثاً، ثم تعيدها مرتين، ثم تكبير واحده ثم تعيدها، فإن لم تستطع هذا فبعضه» (١).

وعن الصادق (عليه السلام): «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يقف على الصفا بقدر ما يقرأ سورة البقره مترتلاً» (٢).

أقول: الظاهر أن المراد في الوقوف الأول.

وعن الفقيه، أنه بعد أن أورد نحوه من ذلك قال: «ثم انحدر وقف على المرقاه الرابعه حيال الكعبه، وقل: اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر، وعن بعثه وفتنته ووحشته وظلمته وضيقه

ص: ٢٩٨

-
- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٥١٧ الباب ٤ من أبواب السعي ح ١.
 - ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٥١٧ الباب ٥ من أبواب السعي ح ١.

وضنكه، اللهم أظلني في ظل عرشك يوم لا ظل إلا ظلك» (١).

وفي حديث المنقري، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن أردت أن يكثر مالك فأكثر الوقوف على الصفا» (٢).

وفي روايه أخرى عنه (عليه السلام): «من أراد أن يكثر ماله فليطل الوقوف على الصفا والمروه» (٣).

وعن محمد، عن بعض أصحابه، قال: كنت في ظهر أبي الحسن موسى (عليه السلام) على الصفا وعلى المروه، وهو لا يزيد على حرفين: «اللهم إني أسألك حسن الظن بك في كل حال، وصدق النيه في التوكل عليك» (٤).

وفي روايه علي بن نعمان: كان أمير المؤمنين (عليه السلام) إذا صعد الصفا استقبل الكعبه، ثم يرفع يديه، ثم يقول: «اللهم أغفر لي كل ذنب أذنبته قط، فإن عدت فعد علي بالمغفره، فإنك أنت الغفور الرحيم، اللهم افعلي بي ما أنت أهله، فإنك إن تفعل بي ما أنت أهله ترحمني، وإن تعذبني فأنت غني عن عذابي، وأنا محتاج إلى رحمتك، فيا من أنا محتاج إلى رحمته ارحمني، اللهم لا تفعل بي ما أنا أهله، فإنك إن تفعل بي ما أنا أهله تعذبني ولم تظلمني، أصبحت أتقي عدلك، ولا أخاف جورك، فيا من هو عدل لا يجور ارحمني» (٥).

وسأل جميل أبا عبد الله (عليه السلام): هل من دعاء موقتاً أقوله على الصفا والمروه،

ص: ٢٩٩

- ١- من لا يحضره الفقيه: ج ٢ ص ٣١٩ في الخروج إلى الصفا السطر ٨.
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٥١٩ الباب ٥ من أبواب السعي ح ١.
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٥٢٠ الباب ٥ من أبواب السعي ح ٢.
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٥٢٠ الباب ٥ من أبواب السعي ح ٦.
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ٥١٨ الباب ٤ من أبواب السعي ح ٣.

فقال: «تقول إذا وقفت على الصفا: لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيى ويميت، وهو على كل شيء قدير»^(١).

وفى الرضوى والمقنع، وعن المصباح أدعيه أخرى ذكرها المستدرک، فمن شاءها فليرجع إليها.

وعن الدروس: ويستحب أيضاً قراءة القدر، والوقوف على الدرجة الرابعة حيال الكعبة والدعاء، ثم ينحذر عنها كاشفاً ظهره ويسأل الله العفو، وليكن وقوفه على الصفا فى الشوط الثانى أقل من الشوط الأول^(٢).

وفى الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) قال: «وتدعو على الصفا والمروه كلما رقى عليهما بما قدرت عليه، وتدعو بينهما كذلك كلما سرت، وروينا عن أهل البيت (عليهم السلام) فى ذلك دعاء كثير ليس منه شيء موقت»^(٣).

أقول: المراد الواجب، قال تعالى: {إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا} ^(٤)، أو المراد شيء مؤكد.

وإذا شاء قرأ القرآن وسائر الأدعية المطلقة، أو قال سائر الأذكار، أى صلى على محمد وآله، ولعن أعدائهم، لما نقلناه فى كتاب (الدعاء والزياره) من بعض الروايات الداله على جواز إنشاء الدعاء لمن كان عالماً بذلك.

ويصح الدعاء بسائر اللغات غير العربية.

ثم ليعلم أن السعى بين الصفا والمروه له فضل كبير.

فعن على بن الحسين (عليهما السلام) قال: «السعى بين الصفا والمروه تشفع

ص: ٣٠٠

١- الوسائل: ج ٩ ص ٥٢٠ الباب ٥ من أبواب السعى ح ٤.

٢- الدروس: ص ١١٨ فى الحج السطر ١٠.

٣- الدعائم: ج ١ ص ٣١٦ فى ذكر الطواف السطر ٩.

٤- سورة النساء: الآية ١٠٣.

له الملائكة فيشفع فيه بالإيجاب»(١).

وفى روايه أخرى: «إن الحاج إذا سعى بين الصفا والمروه خرج من ذنوبه»(٢).

وعن معاويه بن عمار، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «ما لله عز وجل منسك أحب إلى الله من موضع السعى، ذلك أنه يذل فيه كل جبار عنيد»(٣).

أقول: الظاهر أنه بالهروله، لأنها خلاف التجبر.

وعن محمد بن قيس، عن الباقر (عليه السلام)، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لرجل من الأنصار: «إذا سعيت بين الصفا والمروه كان لك عند الله أجر من حج ماشياً من بلاده، ومثل أجر من أعتق سبعين رقبة مؤمنه»(٤).

ص: ٣٠١

-
- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٥١٢ الباب ٩ من أبواب السعى ح ٩.
 - ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٥١٢ الباب ٩ من أبواب السعى ح ٨.
 - ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٥١٣ الباب ٩ من أبواب السعى ح ١٣.
 - ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٥١٣ الباب ٩ من أبواب السعى ح ١٥.

لا إشكال ولا خلاف فى أن السعى واجب عبادى، لا يتأتى بدون النيه، ويدل عليه ما دل على عباديه سائر أعمال الحج من الأدله المطلقه، والإجماع بقسميه كما فى الجواهر وغيرها.

ويأتى هنا كلما ذكرناه فى باب الطواف وسائر الأبواب من الأمور المرتبطه بالنيه، من لزوم القربه والإخلاص والتعيين والاستدامه حكماً وغيرها.

أما ما فى المستند وكشف اللثام من كفايه الاستدامه الحكميه إذا أتى به متصلًا، أما إن فصل جددًا ثانيًا، فلم يظهر وجهه مع وجود النيه، ولذا قال فى الجواهر: إنه لا دليل عليه، بل إطلاق الأدله على خلافه (١).

ثم إن الغفله لا تضر الاستدامه ما دام القصد مخزونًا فى الحافظه، فلا وجه لقول الجواهر بأنه لا ينبغى ترك الاحتياط، أى بضرر الغفله، فإنه لا وجه للاحتياط فى مقام وجود الإطلاق.

وهل يصح التداخل فى سعيين لنفسه، كالذرين الواجب

أصلاً، أو لنفسه وغيره، بأن يمشى شوطاً لهذا وشوطاً لذلك، احتمالان.

من أنه خلاف الكيفيه المتلقاه، فحاله حال التداخل في طوافين أو صلاتين أو صلاه جنازتين أو ما أشبه.

ومن أنه لا يضر الفصل، حيث جاز بين أجزاء السعى لم يفرق بين فصلها باستراحه أو بسعى آخر، والأحوط الأول.

وكذا في الطواف.

أما في الصلاه، فلا يصح قطعاً، باستثناء ما ورد في من ضاق وقته، كما ذكرناه في كتاب الصلاه.

ولو ترك النيه في بعضه لزم الإتيان بذلك البعض. ولا يضر وحده السعى، لما سيأتى من عدم ضرر مثل ذلك بالموالاه المعتبره.

ونيه الصبى والمغمى عليه على الولي، لأنه يتحمل عنهما ما لا يقدران عليه.

ولو سعى بدون نيه، أو بدون القربه والإخلاص بطل، وإن كان جاهلاً أو ناسياً، للأصل وعدم شموله أدله الرفع ونحوها لمثل المقام للانصراف.

ص: ٣٠٤

(مسألة ١): تجب البدأ بالصفا والختم بالمروه، وفي الجواهر بلا- خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه، وفي المستند بالإجماع المحقق والمحكي مستفيضاً.

ويدل عليه متواتر النصوص مما تقدم بعضها.

ففى صحيح ابن عمار، الوارد فى حج النبى (صلى الله عليه وآله وسلم)، ما هو نص فى كلا الأمرين، أما ابتداءه بالصفا فواضح، وأما انتهاءه بالمروه، فلقوله (عليه السلام): «فلما فرغ من سعيه وهو على المروه»^(١).

وفى صحيح الحلبي: «إنه (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: ابدأ بما بدأ الله عز وجل، فأتى الصفا فبدأ بها ثم طاف بين الصفا والمروه سبعا، فلما قضى طوافه عند المروه قام خطيباً»^(٢).

وفى صحيحه أخرى لابن عمار: «انحدر من الصفا ماشياً إلى المروه»، إلى أن قال (عليه السلام): «وظف بينهما سبعة أشواط، تبدأ بالصفا وتختتم بالمروه»^(٣).

وقريبه منها موثقته، إلى غيرها من الروايات.

ثم اللانزم كما يظهر من النص والإجماع أن يبدأ فى كل فرد من الصفا، وفى كل زوج من المروه حتى ينتهى فى السابع إلى المروه، فلو بدأ فى كل فرد وزوج من الصفا، بأن كان يرجع بدون قصد السعى، أو بقصده لكن من غير الطريق المعهود شرعاً بطل، لأنه غير الطريقه المأمور بها.

نعم يمكن القول بصحة الشوط الأول إذا لم يكن الفاصل كثيراً يوجب فقد الموالاته، فاللانزم أن يذهب إلى المروه ويقصد الشوط منها إلى الصفا

ص: ٣٠٥

١- الكافي: ج ٤ ص ٢٤٥ فى باب حج النبى (صلى الله عليه وآله) ح ٤.

٢- الكافي: ج ٤ ص ٢٤٨ فى باب حج النبى (صلى الله عليه وآله) ح ٦.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٥٢١ الباب ٦ من أبواب السعى ح ١.

ولو عكس بأن بدأ بالمروه، فالظاهر أن اللازم طرح الشوط الأول فقط، لأنه وقع باطلاً، ولا دليل على أن بطلانه يوجب بطلان البقيه، وهذا هو الظاهر من الجواهر.

خلافاً للمحكي عن المدارك، وتبعه المستند من وجوب طرح السعي بالمره والابتداء من جديد، قال: لعدم صدق الإتيان بالمأمور به على وجهه، إذ لا يصدق مع ذلك البدأ بالصفاء عرفاً^(١).

وفيه: إنه لا تلازم بين البطلانين، والصدق موجود، كمن بدأ بالركوع ثم كبر للإحرام، فهل يوجب بدؤه بالركوع بطلان تكبيره الإحرام إلى آخر الصلاة، لأنه لا يصدق ابتداؤها التكبير.

وكيف كان، فيدل على ما اخترناه ظاهر صحيح معاويه بن عمار، قال (عليه السلام): «من بدأ بالمروه قبل الصفاء فليطرح ما سعى ويبدأ بالصفاء قبل المروه»^(٢).

وفي خبره الآخر، عنه (عليه السلام) أيضاً: «وإن بدأ بالمروه فليطرح ما سعى ويبدأ بالصفاء»^(٣).

وسأله (عليه السلام) على بن أبي حمزه، عن رجل بدأ بالمروه قبل الصفاء، قال (عليه السلام): «يعيد، ألا ترى أنه لو بدأ بشماله قبل يمينه في الوضوء يعيد الوضوء»^(٤).

وخبّر على الصائغ، قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) وأنا حاضر، عن رجل بدأ بالمروه قبل الصفاء، قال: «يعيد، ألا ترى أنه لو بدأ بشماله قبل يمينه، كان عليه أن يبدأ بيمينه ثم يعيد على شماله»^(٥).

إلى غيرها.

ص: ٣٠٦

١- المستند: ج ٢ ص ٢٣٩ في كيفية السعي... السطر ١٥.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٥٢٥ الباب ١٠ من أبواب السعي ح ١.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٥٢٥ الباب ١٠ من أبواب السعي ح ٢.

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٥٢٦ الباب ١٠ من أبواب السعي ح ٤.

٥- الوسائل: ج ٩ ص ٥٢٦ الباب ١٠ من أبواب السعي ح ٥.

ومن المعلوم أن من بدء بشماله وانتهى إلى يمينه لا يحتاج إلى اعاده اليمين فالنص صريح في المختار، وإن كان في بعض النصوص نوع اجمال، فهو مرفوع بنص البقيه.

ومنه يعلم أنه لو بدأ من وسط الشوط طرح إلى الصفا، إن توجه إلى الصفا.

أو إن توجه من الوسط إلى المروه.

ثم إنه لو فرض المحذور في السير من أحدهما إلى الآخر، فالظاهر أنه يأتي بالميسور ويعد سبعة، سواء من الصفا إلى المروه أو بالعكس، وإن كان يحتمل كفايه ثلاثه ونصف أو ما أشبه.

ثم الظاهر كفايه السعي بينهما عرفاً، وإن لم يلصق عقبه بالصفا عند الذهاب، وأصابعه بالمروه عند الوصول إليها، فإن الكلام ألقى إلى العرف الذى لا يفهم إلا ذلك، أما الدقه العقليه بالإصاقين، كما ذكره جماعه، بل ظاهر المستند ومحكى الرياض الاتفاق عليه، فلا تلزم.

وادعاء الاتفاق مع خلو كلام جمله منهم عن ذلك، واختيار بعض آخر عدم المداقه غير تام، بل لو فرض الاتفاق فمستنده الدقه، ومثله لا حجيه فيه.

ومنه يعلم أنه لا مجال لكلام الجواهر وغيره، فى أنه هل اللازم إصاق عقب الرجلين وأصابعهما، أو يكفى إصاق أحدهما، وإذا ألصق أحدهما عند الصفا فهل اللازم إصاق أصابع نفس الرجل، أو يكفى إصاق أصابع رجل أخرى.

وقد كان اللازم على أمثال هذه المداقات أن يدقق أيضاً فى أنه هل يلزم إصاق الإصبع الواحد الأطول، أو الإبهام، أو كل الأصابع، أو معظمها. وأنه هل يلزم مساواه الجسم بأن يكون مستقيماً عند الإصاقين أو يكفى إغوجاجه، بأن يكون على خط مؤرب ميلاً إلى الأمام عند الصفا، وميلاً إلى الخلف عند المروه، كما قال بعضهم بمثل هذه الدقه فى المساواه مع الحجر الأسود فى

والذى يدل على عدم مثل هذه الدقات صحه السعى محمولاً وعلى الإبل.

وعند من يلاحظ الدقه يأتى الكلام فى أنه إذا كان مقطوع الرجل ما ذا يصنع، فهل يكفى التقدير، أو اللازم وصول الباقي من الجسم ابتداءً وانتهاءً، أو إذا كان منحياً أو منخساً أو مقعداً، فما هو التكليف،

نعم لا مجال لكل هذه الأمور إذا صعد إلى الصفا والمروه، لحصول الاستيعاب الدقى قطعاً.

ثم إن الصعود غير لازم، لإطلاقات السعى بينهما الحاصل بدون الصعود، وفقاً للعلامه فى محكى التذكرة وغيره، حيث لم يوجبوا الصعود، لإمكان حصول الاستيعاب بدون الإلصاقين، بل عن الخلاف والمنتهى والتذكرة والقاضى وبعض آخر الإجماع عليه.

خلافاً لما عن الفقيه والهدايه والمقنع والمراسم والمقنعه من احتمال وجوب الصعود، ولما عن الدروس من أن الأحوط الترقى إلى الدرج، وتكفى الرابعه، واستدلوا لذلك تاره بأنه محقق للاستيعاب، وأخرى بما فى بعض الروايات من الصعود، وثالثه بأنه (صلى الله عليه وآله وسلم) صعد فى حجه الوداع، كما فى بعض الروايات بضميمه قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «خذو عنى مناسككم» (١).

وفى الكل ما لا يخفى، بعد إطلاقات أدله السعى بينهما الحاصل بدون ذلك، الظاهر فى كفايه السير بين أولهما، المانع عن انعقاد ظهور دليل الصعود فى الوجوب، وإن كان الأحوط صعودهما، ويؤيده صعود هاجر (عليها السلام) الذى هو مبدأ وجوب السعى فى الأمم المتأخره، وإن ورد أن مبدأه سعى إبراهيم (عليه السلام)، إذ لا منافاه بين الأمرين.

وستأتى روايات ركوب الإبل وغيرها فى حال

السعى الداله على عدم وجوب الصعود.

ثم اللازم استقبال المطلوب بوجهه، فإذا مشى من الصفا استقبال المروه، وإذا مشى من المروه استقبال الصفا، بلا خلاف كما فى المستند وغيره، ولا إشكال. وذلك لأن المنصرف من النص والسيره ذلك.

فلو مشى قهقرياً أو عرضاً لم يصح، نعم لا إشكال فى التحريف بالوجه حتى إلى الخلف، لانصراف الأدله عن ضرر مثله وتعارفه، والإطلاقات شامله لما إذا لم يمش بخط مستقيم.

وفى الجواهر: إن مقتضى الإطلاق نصاً وفتوى عدم وجوب كون السعى بالخط المستقيم، ضروره صدق السعى بينهما به وبغيره، بل نصوص السعى راكباً فى الرجال والنساء كالصريحه بخلافه، انتهى.

لكن الظاهر وجوب المشى أو الركوب، فلا يصح السعى قاعداً أو زحفاً، أو على أربع أو منبطحاً فى حال الاختيار، لانصراف الأدله عن كل ذلك، كما تقدم فى الطواف، ونص عليه المستند وغيره.

ثم إنه قد تقدم جواز السعى فى الطابق الفوقانى، بل والتحتانى إن أحدث، وعليه يجوز أن يذهب عن أحدهما ويرجع من الآخر للصدق، كما يجوز أن يركب فى أحدهما ويمشى فى الآخر.

والأصل يقتضى صحه السعى فى المسعى الحالى، وإن كان يظهر من بعضهم أن المسعى كان فى زمان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أعرض من هذا الحالى ثم ضيق.

ويدل عليه صحيح معاويه أو حسنه، عن الصادق (عليه السلام) قال: «انحدر ماشياً، وعليك السكينه والوقار حتى تأتى المناره، وهى

طرف المسعى، فاسع ملاً فروجك، وقل: بسم الله والله أكبر، وصل الله على محمد وأهل بيته، اللهم اغفر وارحم واعف عما تعلم، فإنك أنت الأعز الأكرم، حتى تبلغ المناره الأخرى»، قال (عليه السلام): «وكان المسعى أوسع مما هو اليوم ولكن الناس ضيقوه، ثم امش وعليك السكينة والوقار فاصعد عليها حتى يبدو لك البيت، فاصنع عليها كما صنعت على الصفا، ثم طف بينهما سبعة أشواط، تبتدؤ بالصفا وتختتم بالمروه» (١).

في روايته مثله، إلا أنه قال: «حتى تبلغ المناره الأخرى، فإذا جاوزتها فقل: يا ذا المن والفضل والكرم والنعماء والجود، اغفر لى ذنوبى، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، ثم امش» وذكر بقيه الخبر (٢).

ولعل الدروس أشار إلى هذا الخبر، حيث قال: وروى أن المسعى اختصر (٣).

قال في الجواهر: وحكى جماعه من المؤرخين حصول التغيير فى المسعى فى أيام المهدي العباسى، وأيام الجراكسه على وجه يقتضى دخول المسعى فى المسجد الحرام، وأن هذا الموجود الآن مسعى مسجد، ومن هنا أشكل الحال على بعض الناس باعتبار عدم إجزاء السعى فى غير الوادى الذى سعى فيه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، كما أنه أشكل عليه إلحاق أحكام المسجد لما دخل منه فيه، ولكن العمل المستمر من سائر الناس فى جميع هذه الأعصار مقتضى خلافه (٤)، انتهى.

وكلامه الأخير حسن، لأنه مقتضى أصاله عدم التغيير بالنسبه إلى

ص: ٣١٠

١- الوسائل: ج ٩ ص ٥٢١ الباب ٦ من أبواب السعى ح ١.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٥٢١ الباب ٦ من أبواب السعى ح ٢.

٣- الدروس: ص ١١٨ فى الحج السطر ١٨.

٤- الجواهر: ج ١٩ ص ٤٢١ فى بيان المراد من الصفا والمروه، السطر ما قبل الأخير.

الموجود مسعى الآن، كما تقدمت الإشارة إليه.

ثم إنه لو علم أن بعض المسعى أدخلوه في المسجد، فالظاهر جواز سعى الجنب والحائض فيه، لأن المشعر لا يصح التصرف فيه، كما أنه إذا جعل كل المسعى مسجداً، فهل يمكن القول بأن سعى الحائض والجنب يصير بذلك محظوراً.

نعم إذا وسع المسجد بحيث شمل المسعى كله، صح الطواف فيه، لا لأنه صار مسجداً، بل لصدق الطواف بعد ما تقدم من عدم اعتبار المقدار المحدد عند المشهور.

ثم إنه لا إشكال ولا خلاف في أن الذهاب شوط، والعود شوط، بل الإجماعات عليه متواتره.

ويدل عليه بالإضافة إلى ما تقدم، صحيحه هشام، قال: سعت بين الصفا والمروه أنا وعبيد الله بن راشد، فقلت له: تحفظ علي، فجعل يعد ذاهباً وجائياً شوطاً واحداً، فأتمنا أربعة عشر شوطاً، فذكرنا ذلك لأبي عبد الله (عليه السلام)، فقال (عليه السلام): «قد زادوا علي ما عليهم، ليس عليهم شيء»^(١).

والظاهر أن حامل الطفل لا يشترط أن يجعله بحيث يكون كل وجهه ومقاديم بدنه إلى ما يستقبله، بل يصح أن يحمله حمل المتعارف، لكن لا بحيث يكون وجهه إلى قفا الماشي، إلا إذا مشى القهقري قاصداً استقبال الطفل، فالاعتبار بالراكب لا بالمركوب، إلا إذا كان من نيته السعى أيضاً، وكذا إذا حمل إنساناً، وقد تقدم في مبحث الطواف ما يفيد المقام.

ص: ٣١١

١- الوسائل: ج ٩ ص ٥٢٧ الباب ١١ من أبواب السعى ح ١.

(مسألة ٢): يستحب في السعي أمور:

(الأول): أن يكون ماشياً، بلا إشكال ولا خلاف لبعض الروايات.

أما الاستدلال لذلك بأن «أفضل الأعمال أحمرها»، كما صدر عن الجواهر والمستند وغيرهما، ففيه تأمل، إذ يمكن أن يكون معنى الحديث أن العمل الأصعب بطبعه أفضل، لا أن العمل الذي يمكن أدائه بصعوبة وبسهوله إذا أداه الإنسان بصعوبة كان أفضل، مثلاً درس ميراث الفقه أصعب من درس طهارته، فالأول أفضل، لا أنه إذا أمكن دراسته الميراث بأسلوب حسابي حديث أسهل على الفهم، أو بأسلوب حسابي قديم أصعب على الفهم يكون الثاني أفضل لأنه أحمر.

وعلى المعنى الذي ذكرناه يدل قوله تعالى: {يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ} (١)، وقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «إن هذا الدين رفيع فأوغل فيه برفق» (٢)، وما ذكرناه هو أمر طبيعي، فإن شيئين أحدهما أصعب والآخر أسهل تكون نتيجة الأصعب أحسن، مثلاً: الحفظ أصعب من المطالعة، وحل المسائل المستعصية أصعب من حل المسائل السهلة إلى غير ذلك، ومن المعلوم أن الأصعب أحسن نتيجة، فتأمل.

وكيف كان، يدل على أفضلية المشى صحيح معاوية بن عمار، عن الصادق (عليه السلام)، قلت له: المرأه تسعى بين الصفا والمروه على دابه أو على بعير، قال: «لا بأس بذلك»، قال: وسألته عن الرجل يفعل ذلك، قال: «لا بأس به والمشى أفضل» (٣).

ومثله روايته الأخرى، عنه (عليه السلام).

ص: ٣١٢

١- سورة البقره: الآيه ١٨٥.

٢- الكافي: ج ٢ ص ٨٦ في باب الاقتصاد في العباده ح ١.

٣- من لا يحضره الفقيه: ج ٢ ص ٢٥٧ الباب ١٤٢ في باب السعي راكباً ... ح ١.

ورواه حجاج الخشاب، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يسأل زراره، فقال: «أسعيت بين الصفا والمروه»، فقال: نعم، قال: «وضعت»، قال: لا والله، لقد قويت، قال: «فإن خشيت الضعف فاركب فإنه أقوى لك على الدعاء»^(١).

فإن ظاهره أفضليه المشى إلا إذا كان هناك محذور.

أما ما ورد من سعى رسول الله (صلى الله عليه وآله) ركباً، مثل صحيحه محمد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «حدثني أبي أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) طاف على راحلته واستلم الحجر بمحجنه وسعى عليها بين الصفا والمروه»^(٢)، فهو لسبب أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان قائداً، فكان اللازم تسلطه على الناس حتى يتمكن من الأمر والنهي كما لا يخفى.

نعم لا إشكال ولا خلاف في صحه الركوب حتى بلا عذر، بل في الجواهر الإجماع بقسميه عليه^(٣).

ويدل عليه جملة من الروايات السابقة التي منها صحيح ابن الحجاج المتقدم.

وصحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام)، قال: سألته عن السعى بين الصفا والمروه على الدابة، قال: «نعم، وعلى المحمل»^(٤).

وصحيح معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، عن المرأة تعسى بين الصفا والمروه على دابه أو على بعير، فقال: «لا بأس بذلك»، وسألته عن الرجل يفعل ذلك، فقال: «لا بأس»^(٥).

إلى غير ذلك.

ص: ٣١٣

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٥٣٢ الباب ١٦ من أبواب السعى ح ٥.
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٥٣٣ الباب ١٦ من أبواب السعى ح ٦.
- ٣- الجواهر: ج ١٩ ص ٤٢٣ في استحباب المشى... السطر ٩.
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٥٣٢ الباب ١٦ من أبواب السعى ح ١.
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ٥٣٢ الباب ١٦ من أبواب السعى ح ٣٠.

وهل يستحب أن يكون حافياً، احتمالاً، من أنه أقرب إلى التواضع وللمناطق في الطواف، ومن أنه لم أجد به دليلاً، والاستحباب يحتاج إلى الدليل.

(الثاني): الهرولة للرجال في المكان المتعارف الآن المعلم بعلامتين، أما أصل استحباب الهرولة فلا إشكال فيه ولا خلاف، بل في الجواهر والمستند الإجماع بقسميه عليه.

ولا فرق في ذلك بين الراجل والراكب فإنه يحرك جسده ودابته، ويدل عليه متواتر الروايات.

وأما كونها في المكان المذكور، فلأصله عدم التغيير، أما ما في جملة من الأقوال والروايات من علامات خاصة فقد تغيرت ولا يعلم أمكنتها الآن في زماننا هذا.

نعم هناك خلاف بين جملة من الفقهاء في حد الهرولة قلّه وكثره، فبعضهم ذكر مسافتها أقل، وبعضهم ذكرها أكثر، كما يظهر ذلك لمن راجع المفصلات.

كما أنه يستحب القصد في المشى بين طرفي مكان الهرولة، بلا إشكال ولا خلاف، بل عليه الإجماع.

أما استحباب هروله الراكب دابته، فعليه الإجماع عن التذكرة وغيره، ومنه يعلم استحباب تحريك الإنسان نفسه.

وكيف كان، فيدل على الأحكام الثلاثة، الهرولة ماشياً وراكباً والقصد في طرفيها، الروايات:

مثل ما تقدم في حسن معاويه، عن الصادق (عليه السلام) في مسأله تضيق المسعى.

وموثقه سماعه، سأله (عليه السلام) عن السعى بين الصفا والمروه، قال: «إذا انتهيت إلى الدار التي عن يمينك عند أول الوادي فاسع حتى تنتهي إلى أول زقاق عن يمينك بعد ما تجاوز الوادي إلى المروه، فإذا انتهيت إليه فكف عن السعى وامش مشياً، فإذا جئت من عند المروه فابدأ من عند الزقاق الذي وصفت لك، فإذا انتهيت إلى الباب الذي من قبل الصفا بعد ما

تجاوز الوادى فأكفف عن السعى وامش مشياً، وإنما السعى على الرجال، وليس على النساء سعى» (١).

إلى غيرها من الروايات.

وفى روايه، عن الصادق (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام): «إن أباه (عليه السلام) كان يهرول» (٢).

وفى روايه أخرى: «إن أبا الحسن (عليه السلام) كان يهرول» (٣).

ذكرهما الوسائل، ولفظ «السعى» فى بعض الأحاديث يراد به الهرولة، كما هو واضح.

ولا يخفى أنهم وإن اختلفوا فى معنى الهرولة، إلا أن وضوح انسباق المشى بسرعه مع تحرك البدن مثل قفزات صغيره منها يغنى عن إطاله الكلام فى ذلك، فليس مجرد المشى بسرعه هروله.

ثم إنه قد صرحت صحيحه ابن عمار بإسراع الراكب دابته.

كما أنه لا- إشكال ولا خلاف بينهم فى عدم استحباب الهرولة للنساء، إلا أن المحكى عن المفيد وجوب الهرولة على الرجال واستحبابها للنساء إذا خلا موضع السعى، وفى كلا الكلامين نظر إن صح ما حكى عنه، إذ الإجماع قائم على استحباب الهرولة، كما ادعاه غير واحد.

بالإضافه إلى خبر سعيد الأعرج، سئل الصادق (عليه السلام) عن رجل ترك من الرمل فى سعيه بين الصفا والمروه، قال: «لا شىء عليه» (٤).

كما أن الإجماع قائم على عدم استحبابها للنساء، ولعله (رحمه الله) حمل الروايات على عدم تأكد الاستحباب

ص: ٣١٥

١- الوسائل: ج ٩ ص ٥٢٢ الباب ٦ من أبواب السعى ح ٤.

٢- انظر الوسائل: ج ٩ ص ٥٢٢ الباب ٦ من أبواب السعى ح ٥.

٣- انظر الوسائل: ج ٩ ص ٥٢٢ الباب ٦ من أبواب السعى ح ٦.

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٥٢٥ الباب ٩ من أبواب السعى ح ١.

كحمل إرداف الهرولة في تلك الروايات على ذلك، وكلامه غير بعيد.

وكيف كان، ففي صحيح أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال في حديث: «ليس على النساء سعى بين الصفا والمروه، يعني الهرولة»^(١).

وفي موثقه سماعه في حديث الهرولة: «وإنما السعى على الرجال، وليس على النساء»^(٢).

وعن فضاله، عمن حدثه، عن الصادق (عليه السلام): «إن الله وضع عن النساء أربعاً، وعد منهن السعى بين الصفا والمروه»^(٣).

وفي روايه الصدوق، عن الصادق (عليه السلام): «ليس على النساء أذان»، إلى أن قال: «ولا الهرولة بين الصفا والمروه»^(٤).

وفي وصيه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لعلی (عليه السلام) قال: «يا على ليس على النساء جمعه» إلى أن قال: «ولا هرولة بين الصفا والمروه»^(٥).

إلى غيرها من الروايات.

وهل الصبيه في حكم المرأه هنا، احتمالان، من اتحادهما في غالب الأحكام كاتحاد الصبي مع الرجل فيها، ومن أن عله التستر المستنبطه مفقوده فيها.

بقي شيء، وهو أنه لو نسي الهرولة رجع الفهقري، كما ذكره غير واحد، بل عن المسالك نسبتة إلى الأصحاب.

ص: ٣١٦

١- الوسائل: ج ٩ ص ٥٣٦ الباب ٢١ من أبواب السعى ح ١.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٥٣٧ الباب ٢١ من أبواب السعى ح ٢.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٥٣٧ الباب ٢١ من أبواب السعى ح ٣.

٤- من لا يحضره الفقيه: ج ١ ص ١٩٤ الباب ٤٤ في الأذان والإقامة ح ٤٥.

٥- الوسائل: ج ٩ ص ٥٣٧ الباب ٢١ من أبواب السعى ح ٥.

فقد روى الصدوق، عن الصادق (عليه السلام) والكاظم (عليه السلام)، قالاً: «من سها عن السعى حتى يصير من السعى بعضه أو كله ثم ذكر، فلا يصرف وجهه منصرفاً، ولكن يرجع القهقري إلى المكان الذى يجب فيه السعى»^(١)، ورواه الشيخ مرسلًا أيضاً.

والظاهر أن الرجوع كذلك ندب وليس بواجب، إذ الرواية لا تقوى للدلالة على الوجوب، ومثل هذا الرجوع ليس فى نفسه ضاراً، لما سيأتى من جواز الاستراحة ونحوها فى أثناء السعى، ولذا كان المحكى عن المسالك إرادته الأصحاب للندب كأصل، أى أصل الهرولة.

ولو كان أتم سعيه كان الندب له أن يرجع ويهرول، كما يدل عليه النص والاعتبار، فإن إرادته الله سبحانه إشعار الناس بالذلة وإلقاء حمل الكبرياء يحصل بذلك.

والظاهر أنه بعد السعى لا تتكرر، بل يأتى بها مره واحده، وإن كان المحتمل تكرارها بعدد الأشواط، ولا يبعد أن يكون حكم الرجوع إلى الهرولة بعدم تمام السعى أو فى أثناءه لكل تارك ولو عمداً أو جهلاً للاعتبار المذكور.

ولو هروى فى كل السعى صح سعيه، لأن المناطق قطع هذه المسافه ولو بالركض، ولذا يحتتمل كفايه القفز، اللهم إلا إذا كان بحيث ينصرف عن مثله الدليل، أما الطيران من أحدهما إلى الآخر، فالظاهر أنه لا ينبغى الإشكال فيه.

الظاهر أن هروله المرأه حيث تكون منافيه لقوله تعالى: {وَلَا يَضْرِبَنَّ بِالرُّجُلِ هُنَّ لِيُعَلِّمَنَّ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ} ^(٢)، توجب بطلان السعى بمقدار مكان الهرولة، لأنه لا يطاع الله من حيث يعصى، فاللازم إعادته السعى فى ذلك المقدار، وإذا

ص: ٣١٧

١- من لا يحضره الفقيه: ج ٢ ص ٣٠٨ الباب ١١٢ فى نوادر الحج ح ١٠.

٢- سورة النور: الآيه ٣١.

نسى الإنسان الهرولة لم يكن له أن يستنيب، لعدم الدليل عليه.

نعم الظاهر أن النائب يستحب له الهرولة وإن كان نائباً عن امرأه، كما أن المرأه إذا نابت لم يكن لها الهرولة وإن كانت نائبه عن الرجل كما هو واضح.

ولو لم يقدر على كل الهرولة أو عليها في كل شوط، أتى بالمقدار الممكن لدليل الميسور، بل إطلاق الأدله.

ولو كانت الهرولة ضاره له لمرض ونحوه لم يهرول، ولو هروول وكان مرضاً لا يجوز تحمله بطل هذا المقدار من سعيه لما تقدم، والخشى يتخير بين الهرولة وعدمها، لما ذكرناه غير مره من أنه مخير بين الأخذ بأى التكليفين، وإن كان الأحوط الترك، والله العالم.

(الثالث): الدعاء في حال السعى، وفي حال الهرولة، وعلى الصفا، وعلى المروه، وقد تقدم بعضها، وكذا الصلاه على محمد وآله، وفي الفقيه قال: «ثم امش وعليك السكينه والوقار حتى تصير إلى المناره وهو طرف المسعى فاسع ملء فروجك، وقل:

بسم الله، والله أكبر، اللهم صل على محمد وآل محمد، الله اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم، إنك أنت الأعز الأكرم، واهدني للتي هي أقوم، اللهم إنَّ عملي ضعيف فضاعفه لى وتقبله منى، اللهم لك سعى، وبك حولى وقوتى، تقبل عملى، يا من يقبل عمل المتقين.

فإذا جزت زقاق العطارين فاقطع الهرولة وامش على سكون ووقار، وقل:

يا ذا المنّ والطول والكرم والنعماء والجود، صلّ على محمد وآل محمد، واغفر لى ذنوبى، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، يا كريم.

فإذا أتيت المروه فاصعد عليها وتمم حتى يبدو لك البيت، وادع كما دعوت على الصفا، واسأل الله عز وجل فى حوائجك.

وقل في دعائك: يا من أمر بالعفو، يا من يجزى على العفو، يا من دلّ على العفو، يا من زين العفو، يا من يثيب على العفو، يا من يعطى على العفو، يا من يعفو على العفو، يا رب العفو، العفو العفو العفو. وتضرع إلى الله عز وجل وابك، فإن لم تقدر على البكاء فتباك، واجهد أن تخرج من عينك الدموع ولو مثل رأس الذباب، واجتهد في الدعاء.

ثم انحدر عن المروه إلى الصفا وأنت تمشى، فإذا بلغت زقاق العطارين فاسع ملء فروجك إلى المناره الأولى التي تلى الصفا، فإذا بلغت فاقطع الهروله، فامش حتى تأتي الصفا وقم عليه واستقبل البيت بوجهك، وقل مثل ما قلته في الدفعه الأولى، ثم انحدر إلى المروه وافعل مثل ما كنت فعلته وقل مثل ما كنت قلته في الدفعه الأولى حتى تأتي المروه إلى آخره» (١).

وفي الرضوى أيضاً أدعيه لكل ذلك.

ولا يخفى أن مطلق الذكر والقرآن والصلوات على محمد وآله، بل والصلاه في حال المشى حسن.

ص: ٣١٩

١- من لا يحضره الفقيه: ج ٢ ص ٢١٩ الخروج إلى الصفا السطر ١٣.

(مسألة ٣): السعي ركن، من تركه عمداً ولم يأت به إلى أن فات وقته بطل حجه، بلا إشكال ولا خلاف، بل الإجماعات عليه مستفيضة.

والظاهر أن العمره كالحج في ذلك وفوات الوقت، كما ذكر في باب الطواف، ولا فرق بين ترك الكل وترك البعض، سواء تركه صورةً أو شرطاً بأن أتى به بدون نية مثلاً، كل ذلك لقاعده بطلان العمل الفاقد لجزئه أو شرطه، ولبعض الروايات:

ففي صحيح معاوية، عن الصادق (عليه السلام): «من ترك السعي متعمداً فعليه الحج من قابل»^(١).

وفي صحيحه الآخر، عنه (عليه السلام)، في رجل ترك السعي متعمداً، قال: «الحج من قابل»^(٢).

وعنه، عن الصادق (عليه السلام) أيضاً في حديث أنه قال: «في رجل ترك السعي متعمداً، قال: «لا حج له»^(٣).

إلى غير ذلك.

أما قوله سبحانه: {فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا} ^(٤)، فوجهه ما ذكره الصادق (عليه السلام) في روايه الصيرفي، قال: سئل (عليه السلام) عن السعي بين الصفا والمروه فريضة أم سنه، فقال (عليه السلام): «فريضة»، قلنا: أو ليس قد قال الله عز وجل: {فلا جناح عليه أن يطَّوَّفَ بهما}، قال: «كان ذلك في عمره القضاء، إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) شرط عليهم أن يرفعوا الأصنام من الصفا

ص: ٣٢٠

١- الوسائل: ج ٩ ص ٥٢٣ الباب ٧ من أبواب السعي ح ٢.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٥٣٢ الباب ٧ من أبواب السعي ح ١.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٥٢٣ الباب ٧ من أبواب السعي ح ٣.

٤- سورة البقرة: الآية ١٥٨.

والمروه فتشاغل رجل ترك السعى حتى انقضت الأيام وأعيدت الأصنام فجاءوا إليه فقالوا: يا رسول الله إن فلاناً لم يسع بين الصفا والمروه وقد أعيدت الأصنام، فأنزل الله عز وجل: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾، أى وعليهما الأصنام» (١).

وعن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) فى حديث قصر الصلاة، قال: «أو ليس قال الله عز وجل: (إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا)» (٢)، ألا ترون أن الطواف بهما واجب مفروض» (٣).

هذا إذا ترك السعى عمدًا، أما إذا تركه جهلاً أو نسياناً أو غفلةً أو اضطراراً أو ما أشبه ذلك، فالظاهر صحه حجه وعمرته، بل لا خلاف فى النسيان، كما اعترف به فى المستند والجواهر.

أما فى صوره الجهل، فلقاعدته «أىما امرئ ركب أمراً بجهاله فلا شىء عليه»، خلافاً للمسالك والجواهر والمستند فجعلوه كالعامد للأصل، وفيه: إنه لا يقاوم الدليل.

وأما فى صوره النسيان فلأدله الرفع ونحوها مما سيأتى.

وعلى كل حال يجب الإتيان به بنفسه إن أمكن، وإلا استتاب بلا إشكال ولا خلاف، إلا بعض المناقشات فى وجوب المباشرة مع عدم التعذر والتعسر، مرت مثلها فى الطواف المنسى، ويدل على وجوب الإتيان فى الجملة دليل «من فاتته فريضه».

وصحيح معاوية بن عمار، عن الصادق (عليه السلام)، قال: قلت له: رجل

ص: ٣٢١

١- الوسائل: ج ٩ ص ٥١١ الباب ١ من أبواب السعى ح ٦.

٢- سورة البقرة: الآية ١٥٨.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٥١٢ الباب ١ من أبواب السعى ح ٧.

نسى السعى بين الصفا والمروه، قال: «يعيد ذلك»، قلت: فاته ذلك حتى خرج، قال: «يرجع فيعيد» (١).

وصحيح ابن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام)، سألته عن رجل نسي أن يطوف بين الصفا والمروه، قال: «يطاف عنه» (٢).

وخير الشحام، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، سألته عن رجل نسي أن يطوف بين الصفا والمروه حتى يرجع إلى أهله، قال: «يطاف عنه» (٣).

فإن الجمع بين إطلاق المباشرة وإطلاق الاستنابه هو التفصيل المشهور بين صورته التعسر والتعذر فالاستنابه، وبين صورته عدمهما فالمباشرة، ويؤيد هذا الجمع قرينه ظهور الأوامر في المباشرة، وقرينه قوله: «حتى يرجع إلى أهله»، فاحتمال جواز الاستنابه مطلقاً ضعيف.

ولا يخفى أن إطلاق النص والفتوى يقتضى صحه الإتيان به ولو خرج ذو الحجه، كما أنه لا تجب الفوريه فى القضاء، وإن كان الأحوط الإسراع مهما أمكن، والله العالم.

ص: ٣٢٢

-
- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٥٢٤ الباب ٨ من أبواب السعى ح ١.
 - ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٥٢٤ الباب ٨ من أبواب السعى ح ٣.
 - ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٥٢٤ الباب ٨ من أبواب السعى ح ٢.

(مسألة ٤): لا يجوز أن يأتي الساعى بأقل من السبع ولا بأكثر منه، بلا إشكال ولا خلاف، لأنه خلاف المأمور به وتشريع محرم، إذا لم يلحق بالسته والأقل ما يكمله قبل فوات الموالاه.

نعم إذا قصد من الأول الستة على نحو التقييد بطل وإن ألحق بها لأنه غير وارد، فهو كما لو قصد صلاة ركعه بنحو التقييد فإنها باطلة وإن ألحق بها الثانية.

ويدل على بطلان الزيادة عمداً، بالإضافة إلى أنه مشهور كما عن المفاتيح وشرحه، بل فى الجواهر وعن غيره عدم الخلاف فيه، بل عن المدارك والذخيره أنه مقطوع به فى كلام الأصحاب، خبر عبد الله بن محمد، قال أبو الحسن (عليه السلام): «الطواف المفروض إذا زدت عليه مثل الصلاة إذا زدت عليها، فعليك الإعادة، وكذلك السعى».

وصحيح معاوية بن عمار، عن الصادق (عليه السلام): «إذا طاف الرجل بين الصفا والمروه تسعه أشواط، فليسع على واحد وي طرح ثمانية، وإن طاف بين الصفا والمروه ثمانية أشواط فليطرحها ويستأنف السعى»^(١).

بناءً على أنه فى العمد، فإنه إذا طاف ثمانية كان الثامن ابتداءً من المروه، ولذا كان الثامن باطلاً كبطلان السبعة قبله، أما إذا طاف تسعه كان التاسع ابتداءً به من الصفا فهو صحيح ولا حاجة إلى نيه الابتداء، لعدم الدليل عليه، ولذا لو ظن أن ما بيده الثانى وكان الثالث، أو ظنه ثالثاً وكان الثانى لم يضر ذلك بصحة ما أتى به.

ص: ٣٢٣

ثم إن إطلاق الروایتین وإن شمل السهو والجهل والنسيان والاضطرار إلا أن اللازم تخصيصهما بالعمد، للأدلة الدالة على عدم البأس بغير العمد، مثل صحيحه البجلي، عن الكاظم (عليه السلام)، في رجل سعى بين الصفا والمروه ثمانيه أشواط ما عليه، فقال: «إن كان خطأ طرح واحداً واعتد بسبعه»، فإن مفهومه وإن كان عمداً بطل، كما هو المستفاد عرفاً، وهذا المفهوم والمنطوق يقيدان الروایتين السابقتين.

كما أن صورته الجهل خارجه أيضاً للقاعده المطرده في باب الحج من قوله (عليه السلام): «أيا امرئ ركب أمراً بجهاله فلا شيء عليه».

والاضطرار مرفوع بأدلتها، والسهو والنسيان غير ضارين لجمله من الروايات، بالإضافة إلى أنه لا خلاف فيه نصاً وفتوى كما في المستند، بل الإجماع بقسميه عليه كما في الجواهر.

ففي صحيح جميل بن دراج، قال: حججنا ونحن ضروره فسعينا بين الصفا والمروه أربعة عشر شوطاً، فسألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن ذلك، فقال (عليه السلام): «لا بأس، سبعة لك وسبعة تطرح»^(١).

وصحيح هشام بن سالم، قال: سعيت بين الصفا والمروه أنا وعبد الله بن راشد فقلت له تحفظ، فجعل يعدّ ذاهباً وجائياً شوطاً واحداً، فأتممتنا أربعة عشر شوطاً، فذكرنا ذلك لأبي عبد الله (عليه السلام) فقال: «زادوا على ما عليهم، ليس عليهم شيء»^(٢).

وصحيحه معاويه، عن الصادق (عليه السلام) قال: «من طاف بين الصفا والمروه

ص: ٣٢٤

١- الوسائل: ج ٩ ص ٥٢٩ الباب ١٣ من أبواب السعي ح ٥.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٥٢٧ الباب ١٣ من أبواب السعي ح ١.

خمسة عشر شوطاً طرح ثمانيه واعتد بسبعه، وإن بدأ بالمروه فليطرح ويبدأ بالصفاء»(١).

وصحيحه محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام): «إن في كتاب علي (عليه السلام): إذا طاف الرجل في البيت ثمانيه أشواط الفريضة فاستيقن أنه سعى ثمانيه أضاف إليها ستاً»(٢).

والرضوى (عليه السلام): «فإن سهوت وسعيت بين الصفا والمروه أربعة عشر شوطاً فليس عليك شيء» إلى أن قال: «وإن سعيت ثمانيه فعليك الإعادة»(٣).

وفى بعض نسخه: «وإن طاف بالصفاء والمروه تسعاً فليسع سته ويطرح ثمانيه، وإن طاف ثمانيه فليطرح واحده وليعتد بسبعه»(٤).

ثم إنه إذا زاد على السبعه نسياناً ونحوه فهل يطرح الزائده ويعتد بالسبعه، كما هو مقتضى أكثر الروايات وقال به بعض، أو يكمل الزائد أسبوعين، كما صرح به صحيحه محمد بن مسلم وذهب إليه ابن زهره، أو مخير بين الأمرين، كما اختاره المشهور، أقوال، أقواها أخيرها، لأنه مقتضى الجمع بين الأدله.

وقد أشكل جماعه على الإكمال أسبوعين، منهم كشف اللثام والحدائق والرياض ياشكالين:

الأول: إن السعى ليس مثل الطواف عباده برأسها ليكون الثانى مستحباً.

الثانى: إن اشتراط البدأ بالصفاء فى السعى يستلزم بطلان الشوط الثامن

ص: ٣٢٥

١- الوسائل: ج ٩ ص ٥٢٨ الباب ١٣ من أبواب السعى ح ٤، وأورد ذيله فى ص ٥٢٦ باب ١٠ ح ٣.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٣٨ الباب ٣٤ من أبواب السعى ح ١٠.

٣- فقه الرضا: ص ٢٨ فى الحج السطر ٤.

٤- فقه الرضا: ص ٧٣ فى الحج السطر ٣٥.

فلا يصح السعي الثاني مطلقاً، ولذا قال هؤلاء بالقول الأول، أى طرح الزائد فقط، وأشكلوا على صحيحه محمد تاره بأنها واحده فى قبال تلك الروايات المتعدده، وأخرى بحملها على كون مبدأ الأشواط فيها المروه دون الصفا، بأن اشتبه الساعى بذلك، فأمر الإمام (عليه السلام) بإضافه الستة إنما هو لبطلان السبعه الأولى لوقوع البدأه بالمروه، وإنما السبعه الثانيه صحيحه.

ولا يخفى ما فى كل ذلك.

إذ يرد على الأول: إن الروايه الصحيحه المعمول بها قديماً وحديثاً كافيه فى إثبات استحباب السعى، هذا بالإضافة إلى أن إطلاقات أدله السعى تكفى لذلك حتى أنه لو لم تكن هذه الصحيحه.

ففى روايه الصدوق، قال على بن الحسين (عليه السلام): «الساعى بين الصفا والمروه تشفع له الملائكه فيه بالإيجاب»^(١).

وفى روايه العلل، عن الصادق (عليه السلام) قال: «إن إبراهيم لما خلف إسماعيل بمكه عطش الصبى، وكان فيما بين الصفا والمروه، فخرجت أمه حتى قامت على الصفا فقالت: هل فى الوادى من أنيس، فلم يجبهأ أحد فمضت حتى انتهت إلى المروه فقالت: هل بالوادى من أنيس، فلم تجب ثم رجعت إلى الصفا فقالت كذلك، حتى صنعت ذلك سبعاً، فأجرى الله ذلك سنه»^(٢).

وفى روايه أخرى عن معاويه، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «صار السعى بين الصفا والمروه لأن إبراهيم (عليه السلام) عرض له إبليس، فأمر جبرئيل (عليه السلام) فشد عليه فهرب منه فجرت به السنه»^(٣).

إلى غيرها من الروايات المطلقه.

ص: ٣٢٤

١- من لا يحضره الفقيه: ج ٢ ص ١٣٥ الباب ٦٢ من أبواب فضائل الحجج ح ٢٧.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٥١٢ الباب ١ من أبواب السعى ح ١٠.

٣- العلل: ج ٢ ص ٤٣٢ الباب ١٦٧ فى عله الهروله بين الصفا والمروه ح ١.

ويرد على الثاني: عدم المانع في أن يكون اشتراط البدأ مخصوصاً بالسعي المبتدأ دون المنضم، إذ الدليل إنما دل على المبتدأ، وصحيحه ابن مسلم والإطلاقات كافيته في إثبات كفايه البدء بالمروه في المنضم، بل الظاهر أنه يستحب حتى الشوط الواحد حتى إذا بدأ به المروه، كما يقتضيه الإطلاقات.

أما حمل الرواية على المحملين المذكورين ففي كمال البعد، ولا وجه له إطلاقاً، فما اختاره المشهور هو الأقوى.

ثم الظاهر أنه لا فرق بين مورد النص، وهو إكمال الشوط الثامن، وغيره في كونه مخيراً بين الأمرين المذكورين، لوحده الملاك، فالقول بالفرق لمكان النص في أحدهما دون الآخر بعد كون النص مخالفاً للأصول، غير ظاهر الوجه.

مسألة ٥ لو شك في عدد الأشواط

(مسألة ٥): لو شك في عدد الأشواط أو في حصول الشرائط في السعي وقد فرغ منه، ولم يكن شكه مقترناً بالعلم الإجمالي _ كما إذا علم أنه سعى ستة أو ثمانية _ بنى على الصحيح، لقاعده الشك بعد الفراغ، فإن مجرد احتمال الصحة كاف، وإن كان أطراف الشك بعيدة الالتقاء، كما لو شك بأنه كم سعى من عدد، واحد أو أكثر إلى عشره مثلاً.

وهذا هو الذي جزم به في الجواهر، خلافاً للمستند، بل نسبه إلى الأصحاب، واستدل له بإطلاق صحيحه ابن عمار، وصحيحه ابن يسار الآتين. وفيه: إنه لا دلالة فيهما كما سيظهر.

أما إذا كان شكه مقترناً بالعلم الإجمالي، فإن كان أحد أطرافه صحيحاً، فهو داخل في المسألة السابقة، لكفايه احتمال الصحة، وإن لم يكن أحد أطرافه صحيحاً، كما لو شك بين الستة والثمانية، أو بين الخمسة والتسعة، فربما يقال بأنه يبنى على الأقل للأصل، ويأتي بالبقية لقاعده الامتثال، وسيأتي إنه لا يشترط الموالاه في أمثال المقام، وإن قيل باشتراطها في الجملة في حال الاختيار، لكن الظاهر لزوم الإعادة، كما سيأتي وجهه في المسألة الآتية.

أما إذا كان الشك في الأثناء فهو على أقسام، لأنه إما أن يعلم بأن هنا الصفا، أو يعلم بأن هنا المروه، أو يشك شكاً موضوعياً بأنه أيهما، وعلى كل حال إما أن يعلم بالزوج، أو بالفرد، أو يشك في أنه أيهما، بأن لا يعلم هل ابتداء بالصفا أو بالمروه.

ولا فرق في كل الأحكام الآتية بين أن يشك وهو على الصفا، أو على المروه، أو أن يكون متوجهاً لأحدهما، وقد يشك بأنه هل كان متوجهاً إلى الصفا أو إلى المروه، كما إذا استراح قليلاً في أثناء السعي ثم شك في أنه كان متوجهاً لأيهما.

أما أحكام الأقسام التسعة:

فإذا كان على الصفا وعلم بالزوج صح.

وإن كان

ص: ٣٢٨

على الصفا وعلم بالفرد بطل.

وإن كان على الصفا وشك في أنه فرد أو زوج، مما يكون مآل شكه إلى الشك في أنه ابتداءً بأيهما، بطل.

وإذا كان على المروه وعلم بالزوج بطل.

وإن كان على المروه وعلم بالفرد صح.

وإن كان على المروه وشك في أنه زوج أو فرد، كالسابق في المثال، بطل.

وإذا شك في أن ما عليه الآن هل هو الصفا أو المروه وعلم بالزوج بطل، لأنه لو كان صفاً صح ولو كان مروه بطل فإذا لم يعلم أيهما فلا يعلم بالصح.

وإذا شك في أنه على أيهما وعلم بالفرد بطل، لما ذكرناه في العلم بالزوج.

وإذا شك في أنه على أيهما وشك في أن ما بيده زوج أو فرد بطل، فإنه جامع بين باطلين.

ومما ذكرناه يعلم حال أقسام ما إذا كان متوجهاً لأحدهما أو كان شاكاً في أنه متوجه لهذه أو هذه، وهي أقسام ستة كما لا يخفى، والله سبحانه العالم.

ص: ٣٢٩

(مسألة ٦): إذا شك في عدد سعيه في الأثناء ولم يكن بين السبعة فما زاد، وجب عليه إعادته السعي من رأس، لأصالة الشغل بعد سقوط جريان أصاله الأقل، للصحيحين الآتين.

قال في الجواهر: إنه لا خلاف فيه ولا إشكال^(١)، وفي المستند على ما قطع به الأصحاب، كما في المدارك، بل بالإجماع كما في المفاتيح، أو الاتفاق كما في شرحه.

ويدل عليه صحيح ابن عمار، قال (عليه السلام): «فإن سعى الرجل أقل من سبعة أشواط، ثم رجع إلى أهله فعليه أن يرجع ليسعى تمامه وليس عليه شيء»^(٢).

وإن كان لم يعلم أنقص فعليه أن يسعى سبعة، فإنه إذا كان الشك بعد العمل موجباً للإعادة ففي أثناءه بطريق أولى.

أما قول المستند المتقدم في المسألة السابقة أنه يشمل حتى ما إذا كان أحد أطراف الشك صحيحاً وكان بعد الفراغ، ففيه: إن ظاهر الصحيح أنه يعلم أنه نقص لكنه لا يعلم مقداره، فالصحيح لا يشمل ما إذا كان أحد اطراف الشك الذي كان بعد الفراغ صحيحاً.

ويدل على أصل المسألة أيضاً صحيح سعيد بن يسار، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل متمتع سعى بين الصفا والمروه سته أشواط ثم رجع إلى منزله وهو يرى أنه قد فرغ منه وقلم أظافيره وأحلّ، ثم ذكر أنه سعى سته أشواط، فقال لي: «يحفظ أنه قد سعى سته أشواط، فإن كان يحفظ أنه قد سعى سته أشواط فليعد وليتم شوطاً وليرق دماً»، فقلت: دم ماذا، قال: «بقره»، قال (عليه السلام): «وإن لم يكن حفظ أنه سعى سته أشواط فليعد فليبتدئ السعي حتى يكمل سبعة أشواط

ص: ٣٣٠

١- الجواهر: ج ١٩ ص ٤٣٩ في حكم السعي ... السطر ١.

٢- انظر الكافي: ج ٤ ص ٣٧٤.

ثم يرق دم بقره»(١٧). فإن ذيله يدل على المطلوب، كما أن الذيل لا يدل على ما ذكره المستند في المسألة السابقة، لما بيناه في رد دلالة صحيح ابن عمار.

أما إذا كان شكه بين السبعة فما زاد، بأن علم بالسبعة وشك في الزائد، على وجه لا ينافي البدأ بالصفاء، كما لو شك بينها وبين التسعة وهو على المروه صح، كما أفتى به في الجواهر، لأصالة عدم الزيادة، ولأصالة عدم إفساد الزيادة لو زاد واقعاً، والصحيحان لا يشمل المورد.

أما صورتان الأخرى للمسألة، وهما ما إذا علم أنه طاف أقل أو أكثر مثل ستة أو ثمانية، وما إذا دار أمره بين الأقل والأكثر والتمام، فالظاهر فيهما البناء على الأقل والإتمام، لقاعده الشغل بعد أصالة عدم الزائد، وأصالة عدم التمام، والصحيحان لا يشملهما، وإن كان الأحوط الإعادة من رأس، لاحتمال جريان مناط الصحيحين فيهما.

بقي شىء، وهو أنه إذا تيقن النقيصه، سواء كانت شوطاً أو أقل أو أكثر، أتى بها بلا إشكال ولا خلاف وكفى، بل إجماعاً إذا تجاوز النصف، وعلى الأشهر الأظهر إذا لم يتجاوز، بل المشهور.

وسواء كان التذكر قبل فوات الموالاه أو بعدها، لأن الموالاه ليست شرطاً في السعى إجماعاً، كما ادعاه الجواهر والمستند، خلافاً لما عن المفيد وسلاح وأبي الصلاح وابن زهره حيث اعتبروا تجاوز النصف في البناء، على نحو ما تقدم في الطواف، بل عن الغنية الإجماع عليه.

أما وجوب الإتيان بالناقص فللأمر بالسعى سبعة أشواط، بالإضافة إلى صحيتى ابن عمار وابن يسار.

وأما عدم اشتراط الموالاه فللأصل بعد عدم الدليل عليها، وسيأتى الكلام

ص: ٣٣١

فيها.

وأما عدم الفرق بين تجاوز النصف وعدمه فلأصل بعد عدم الدليل على الفرق.

نعم ربما استدلل للفرق بروايه أحمد بن عمر الخلال، عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: «إذا حاضت المرأة وهي في الطواف بالبيت أو بالصفاء والمروه وجاوزت النصف، علّمت ذلك الموضع الذي بلغت، فإذا هي قطعت طوافها في أقل من النصف فعليها أن تستأنف الطواف من أوله» (١).

ونحوه خبر أبي بصير (٢).

إلا أن ضعف سندهما ودالتهما، إذ الاستيناف إنما ذكر في الطواف فقط، مما يحتمل أن ذكر السعي إنما هو لحكم القطع فقط، لأنه يشترط فيه الاستيناف إذا لم يتجاوز النصف.

بالإضافة إلى اشتمالهما لما لا يقولون به من وجوب القطع إذا حاضت في السعي، مع أن السعي لا يشترط بالطهاره كما تقدم، وضعفهما ثالثاً بإعراض الأصحاب عنهما كما عرفت، بالإضافة إلى معارضتهما بصحيحه ابن عمار وغيرها المصرحة بإتمام السعي لو حاضت في أثناءه، يوجب حملهما على بعض مراتب الاستحباب بالنسبه إلى السعي.

ثم إنه إذا لم يتمكن من التدارك بنفسه استناب، كما هو المشهور، للمناط في روايات الاستنابه، ولأنها مقتضى دليل الميسور، بل للأولويه فيما إذا ترك الكل، فإنه إذا وجبت الاستنابه في ترك الكل وجبت في ترك البعض.

والإشكال عليه بأنه لا دليل على الأولويه، فلعل حال السعي حال الصلاه، حيث تقضى عن الميت كلها لا بعضها، وحيث يستناب صلاه الطواف كلها لا بعضها غير وارد،

ص: ٣٣٢

١- الوسائل: ج ٩ ص ٥٠١ الباب ٨٥ من أبواب الطواف ح ٢.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٥٠١ الباب ٨٥ من أبواب الطواف ح ١.

إذ الأولويه العرفيه الموجهه للفهم موجوده، والصلاه خرجت بالإجماع فلا تكون نقضاً للمقام.

واستدل للاستتابه فى المستند بمعارضه أدله وجوب المباشره بعمومات نفي العسر والحرج، فيتردد الأمر بين الاستتابه وعدم الإتيان، والثانى باطل بالإجماع، فيبقى الأول.

ص: ٣٣٣

(مسألة ٧): لو كان الشخص جاهلاً بأن عليه أن يطوف سبعة أشواط، كما لو كان يقطع بأن عليه سته أشواط مثلاً، أو كان ناسياً هذا الحكم، أو كان لا يعلم أن عليه أن يطوف من الصفا فطاف من المروه سبعة، أو جهل أن هذه مروه، أو اعتمد في أنه سعى سبعة على أماره شرعيه كالبيته أو ما أشبه فسعى أقل من اللازم، ثم واقع أهله، فعلم بعد ذلك، لم يكن عليه إلا قضاء الناقص.

وذلك لقاعده «أى رجل ركب أمراً بجهاله فلا شىء عليه»، ولرفع النسيان وغيره.

وكذا لو اضطر إلى المواقعه قبل الإتمام، لرفع الاضطرار.

أما إذا علم بكل ذلك وسعى سته أشواط، فعلم أو ظن إتمامه فأحل وواقع أهله، أو قلم أظافيره، فعليه إتمام السعى ودم بقره، وفقاً للشيخين وابن إدريس وابن سعيد والعلامة فى جملة من كتبه وغيرهم، والأصل فى ذلك صحيحه سعيد المتقدمه.

وخير عبد الله بن مسكان، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل طاف بين الصفا والمروه سته أشواط وهو يظن أنها سبعة، فذكر بعد ما أحل وواقع النساء أنه إنما طاف سته أشواط، فقال (عليه السلام): «عليه بقره يذبحها ويطوف شوطاً آخر» (١).

وقد قيد بعضهم الحكم بعمره التمتع، كابن إدريس والمحقق والعلامة فى بعض كتبه والنزهه، ووجهوا هذا التقييد مع إطلاق الخبر بأن إطلاقه مناف لما دل على وجوب البدنه على من جامع قبل طواف النساء، فاللازم كون المراد بالخبر ما إذا كان فى عمره التمتع، حيث لا طواف للنساء فيها، كما أن آخرين أسقطوا الخبرين بحجه أن خبر ابن مسكان ضعيف السند، وخبر ابن

ص: ٣٣٤

يسار لا يقاوم ما دل على أنه لا شيء على الناسى فى غير الصيد، ولذا كان اللازم القول باستحباب الكفاره.

لكن یرد على الأول أنه لا وجه للتقييد بعد إطلاق الخبر، ولذا قال ابن إدريس: إنه إنما وجبت عليه الكفاره لأجل أنه خرج عن السعى غير قاطع ولا متيقن إتمامه (١).

هذا بالإضافة إلى احتمال أنه قد طاف طواف النساء ثم واقع، أو أنه قدم طواف النساء على السعى، كما احتمال الأول المحقق فى محكى النكت، والثانى العلامه فى محكى المختلف.

وكيف كان، فإطلاق الخبر لا يسقط بهذه الأمور.

كما یرد على الثانى أنه أخص مطلقاً مما دل على أنه لا- شيء على الناسى، ولذا قال المستند: العام يخصص وليست تلك العمومات مما يابى العقل على خلافها، ثم إن ضعف خبر ابن مسكان غير ضار بعد عمل المشهور به.

نعم خصص جماعه من الأصحاب الحكم بما إذا سعى سته أشواط، لأنه مورد الخبر المخالف للإطلاق وللقاعده، فاللائم الاقتصار على مورد. لكن فيه: إن العرف یرى وحده الملاك، كما أن وحده الملاك بين قص الأظافر وقص الظفر الواحد وبين سائر أنواع التقصير كقص الشعر تقتضى وجود الحكم فى الكل، وإن كان جمود النظر إلى حرفيه النص يقتضى عدم انسحاب الحكم إلى قص الظفر الواحد والتقصير الآخر.

والظاهر أنه لا- فرق بين الجماع مره أو مرات للإطلاق، كما أن غير الجماع من مثل العقد والقبله وغيرهما لا يحكم عليه بهذا الحكم للأصل.

ولو نقص عمداً

ص: ٣٣٥

١- السرائر: ص ١٢٩ فى ما يلزم المحرم عن جنایاته من كفاره ... السطر ٢٤.

فالظاهر أنه غير محكوم بهذا الحكم، إذ لعله مما ينتقم الله منه، فلا قطع بالأولويه.

ولو سعى سبعة لكن كان أحدها بدون الشرط، كالنيه مثلاً، فالظاهر أنه مثل نقص الأصل، وإن كان الجمود قاض بفقد الأصل لا فقد الوصف.

ولا فرق بين مواقعه الأهل أو الزنا، لإطلاق الرواية.

نعم الظاهر أن اللواط ليس له هذا الحكم للأصل.

ولو لم يواقع هو وإنما وقعت معه مثلاً في المنام أو إجماعاً، لم يكن له هذا الحكم.

أما المرأة فهل لها هذا الحكم، احتمالان، من دليل الاشتراك، ومن أصاله عدم التعدى عن مورد النص المخالف للأصل، والأول أحوط، وإن كان الثانى أشبه.

وقد تبين مما تقدم أن ظاهر الدليل الاختيار، فلو واقع اضطراراً، أو قلم ظفره الغير بدون اختياره لم يكن له هذا الحكم.

والظاهر أنه ليس عليه بالإضافه إلى البقره بدنه، لأنه واقع قبل طواف النساء _ إذا كانت مواقعه قبله _، كما أن الظاهر أنه ليس عليه بالإضافه إليها شاه، لأنه قلم عشر أصابعه، وذلك لإطلاق النص، ولأنه لو كانت عليه بدنه لم تكن عليه بقره، لقاعده أن الكفاره إذا وصلت إلى البدنه لم يكن عليه كفاره أخرى.

ومحل ذبحها كسائر الكفارات، على ما تقدم الكلام فيها.

ولو لم يقدر على البقره فهل تنتقل إلى بدلها، على ما ذكر في الكفارات، أم لا للأصل، احتمالان.

(مسألة ٨): المشهور أنه لا- تجب الموالاه فى السعى، بل عن التذكرة كما فى المستند والجواهر الإجماع عليه، لكن الإجماع مخدوش كما تعرف، وأدلتهم لا تكفى لنفى الموالاه مطلقاً، فإنهم استدلوا بالأصل، وجمله من الروايات.

والأصل لا مجال له بعد ورود: «خذوا عنى مناسككم»، والروايات لا دلالة فيها على النفى المطلق، إذ إطلاقات السعى منصرفه إلى المتعارف، بالاضافه إلى أن دليل الأسوه مقيد لها لو قلنا بعدم الانصراف، والروايات الخاصه إنما تنفى الموالاه بالمعنى الضيق، ولا- تنفيها بالمعنى الواسع، فلا يحق له - وضعاً - أن يطوف شوطاً كل يوم حتى يكمل السعى فى أسبوع أو أكثر من أسبوع مثلاً، وكذا لا يحق له أن يمشى كل ساعه عشر أقدام مثلاً ثم يذهب لحاجته، ويأتى فى الساعه الثانيه ليمشى عشرأ أخرى وهكذا.

نعم لا إشكال ولا خلاف بل الإجماع بقسميه على عدم اشتراط الموالاه بالمعنى الضيق، وذلك لورود جملة من الروايات الداله على ذلك.

ففى صحيح الحلبي، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يطوف بين الصفا والمروه أيستريح، قال: «نعم، إن شاء جلس على الصفا والمروه وبينهما فليجلس»^(١).

وصحيح ابن رثاب، قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): الرجل يعيا فى الطواف إلا أن يستريح، قال: «نعم يستريح ثم يقوم فيبنى على طوافه فى فريضه وغيرها، ويفعل ذلك فى سعيه وجميع مناسكه»^(٢).

ص: ٣٣٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ٥٣٥ الباب ٢٠ من أبواب السعى ح ١.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٥٤ الباب ٤٥ من أبواب الطواف ح ١.

ولا يخفى أن هذه الصحيحه تدل على عدم الموالاه بالمعنى الضيق فى الرمى وغيره.

وفى صحيح آخر، سأله (عليه السلام) عن الرجل يدخل فى السعى بين الصفا والمروه يجلس عليهما، قال: «أليس هو ذا يسعى على الدواب»^(١).

وصحيح معاويه، قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): الرجل يدخل فى السعى بين الصفا والمروه، وقد دخل وقت الصلاه أيخفف، أو يقطع ويصلى ثم يعود، أو يثبت كما هو حاله حتى يفرغ، قال (عليه السلام): «لا، بل يصلى ثم يعود، أو ليس عليهما مسجد»^(٢).

أقول: المراد فوقهما مكان الصلاه، أو أنه كناية من قرب مسجد الحرام.

وموثقه حسن بن على بن فضال، قال: سألت محمد بن على أبا الحسن (عليه السلام) فقال له: سعيت شوطاً واحداً ثم طلع الفجر، فقال: «صلّ ثم عد فأتى سعيك»^(٣).

والظاهر أن المراد بأعد الإتيان بالبقية، بقريته موثق محمد بن فضيل، عن محمد بن على الرضا (عليه السلام) قال له: سعيت شوطاً ثم طلع الفجر، قال: «صل ثم عد فأتى سعيك»^(٤).

وخبر يحيى بن عبد الرحمان الأزرق: سألت أبا الحسن (عليه السلام)، عن الرجل يدخل فى السعى بين الصفا والمروه فيسعى ثلاثه أشواط أو أربعة ثم يلقاه الصديق له فليدعوه إلى الحاجه أو إلى الطعام، قال: «إن أجابه فلا بأس»^(٥).

ص: ٣٣٨

- ١- الوسائل: ج ٩ ص ٥٣٦ الباب ٢٠ من أبواب السعى ح ٢.
- ٢- الوسائل: ج ٩ ص ٥٣٤ الباب ١٨ من أبواب السعى ح ١.
- ٣- الوسائل: ج ٩ ص ٥٣٤ الباب ١٨ من أبواب السعى ح ٢.
- ٤- الوسائل: ج ٩ ص ٥٣٤ الباب ١٨ من أبواب السعى ح ٣.
- ٥- الوسائل: ج ٩ ص ٥٣٥ الباب ١٩ من أبواب السعى ح ١.

وزاد في الفقيه: «ولكن يقضى حق الله عز وجل أحب إليّ من أن يقضى حق صاحبه» (١).

وصحيح محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام)، عن الرجل يطوف بالبيت ثم ينسى أن يصلي الركعتين حتى يسعى بين الصفا والمروه خمس أشواط أو أقل من ذلك، قال (عليه السلام): «ينصرف حتى يصلي الركعتين ثم يأتي مكانه الذي كان فيه فيتم سعيه» (٢).

وصحيح معاوية، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، أنه قال في رجل طاف طواف الفريضة ونسى الركعتين حتى طاف بين الصفا والمروه ثم ذكر، قال (عليه السلام): «يعلّم ذلك المكان ثم يعود فيصلّي الركعتين ثم يعود إلى مكانه» (٣).

والرضوى (عليه السلام)، قال: «ومن أدركته الصلاة وهو في السعي قطعه وصلى ثم عاد» (٤).

وهذه الروايات كما تراها إنما تجوز أشياء خاصه، ويتعدى منها إلى أشباهها، فلا موالاه بالمعنى الضيق.

أما عدم الموالاه بالمعنى الواسع فلا دلالة لها على جوازه، ولذا كان المحكى عن الحلبيين كما في الجواهر وبعض المتأخرين القول بوجود الموالاه، لكن يرد عليهم أنهم إن قالوا بذلك بالمعنى الضيق فالأدلة المذكوره حجه عليهم، ولعلمهم يتمسكون بالتأسي، وبأصالة الاشتغال، وبصحيحه عبد الرحمان: «لا يجلس بين الصفا والمروه إلا من جهد» (٥).

وفي الكل ما لا

ص: ٣٣٩

١- من لا يحضره الفقيه: ج ٢ ص ٢٥٨ الباب ١٤٣ في حكم من قطع... ح ٢.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٩٠ الباب ٧٧ من أبواب الطواف ح ٣.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٨٩ الباب ٧٧ من أبواب الطواف ح ١.

٤- فقه الرضا: ص ٧٥ السطر ٢٨.

٥- الوسائل: ج ٩ ص ٥٣٦ الباب ٢٠ من أبواب السعي ح ٤.

يخفى، إذ التأسى محكوم، والأصل لا موضع له بعد الدليل، والصحيحه محموله على الفضل جمعاً بينها وبين الأخبار السابقه.
ومما تقدم ظهر أنه لا فرق بين القطع قبل مجاوزه النصف أو بعدها، بل بعض الروايات كانت صريحه فى القطع قبلها، فلا وجه معتد به لقول جماعه منهم المفيد وسار بالفرق، وأنه إنما يجوز القطع بعد مجاوزه النصف.
كما أن الظاهر أنه لا فرق بين القطع لحاجه دينيه أو دنيويه أو اعتباطاً، للأصل بعد وحده المناط.
وإذا قطع بحيث لم تفت الموالاه بالمعنى الذى ذكرناه، وصل الآتى بما قدم ولم يفسد ما أتى به للأصل، وللروايات المتقدمه.
ولو كان فصل طويل، كما إذا ذهب إلى بلده ناسياً، فالظاهر أنه لا تفوت الموالاه فإذا رجع أو استتاب يكفى الإتيان بالبقية.
ثم إن مقتضى القاعده العمل بالأخبار الداله على توسط صلاه الطواف المنسيه للسعى، وفقد الترتيب فى هذه الصوره غير ضار بعد دلاله الدليل.

مسألة ٩ عدم جواز تقديم السعى على الطواف

(مسألة ٩): لا يجوز تقديم السعى على الطواف، لا في عمره ولا في حج، بلا إشكال ولا خلاف، بل هو إجماعي (١). كما في المستند، بل في الجواهر الإجماع بقسميه عليه، بل يمكن دعوى القطع به بملاحظه النصوص المشتمله على بيان الحج قولاً وفعلاً (٢).

ويدل عليه جملة من الروايات:

كصحيح منصور بن حازم، سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن رجل طاف بين الصفا والمروه قبل أن يطوف بالبيت، قال: «يطوف بالبيت ثم يعود إلى الصفا والمروه فيطوف بينهما» (٣).

وروايته أيضاً: عن رجل بدأ بالسعى بين الصفا والمروه، قال: «يرجع فيطوف بالبيت ثم يستأنف السعى»، قلت: إن ذلك قد فاته، قال: «عليه دم، ألا ترى أنك إذا غسلت شمالك قبل يمينك كان عليك أن تعيد على شمالك» (٤).

وقد تقدم أيضاً موثقه إسحاق الداله على ذلك.

وهل أن وجوب الإعادة مطلق يشمل صوره الجهل والنسيان والغفلة، كما أنه كذلك في صورته العمد، أم خاص بصوره العمد، ظاهر غير واحد الأول لقاعده الامتثال، وإطلاق أدله المقام، خصوصاً ما شبه فيه ذلك بغسل الشمال قبل اليمين، لكن مقتضى قاعده «أى رجل ركب أمراً بجهاله» ورفع النسيان ونحوه عدم لزوم الإعادة، وهذا غير بعيد، ويؤيده ما تقدم من روايات تقديم بعض السعى على صلاة الطواف، وإن كان الأول أحوط.

ص: ٣٤١

١- المستند: ج ٢ ص ٢٣٢ في وجوب كون الطواف قبل السعى السطر ٦.

٢- الجواهر: ج ١٩ ص ٤٤٦ في عدم جواز تقديم السعى على الطواف السطر ١٢.

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٧٢ الباب ٦٣ من أبواب الطواف ح ٢.

٤- الوسائل: ج ٩ ص ٤٧٢ الباب ٦٣ من أبواب الطواف ح ١.

ومنه يعلم الحال في ما إذا رجع إلى أهله ثم علم أو تذكر، فإنه لا يجب الاستنابه وإن كانت أحوط.

وكذلك لا يجوز تقديم طواف النساء على السعي اختياريًا، بلا خلاف أجده فيه، كما اعترف به غير واحد ^(١)، هكذا في الجواهر، لكن قد تقدم في بعض المسائل السابقة الكلام في تقديمه قبل الوقوفين فراجع.

وكيف كان، فيدل على عدم جواز التقديم، بالإضافة إلى قولهم وفعلهم (عليهم السلام)، مرسل أحمد بن محمد، قلت لأبي الحسن (عليه السلام): جعلت فداك متمتع زار البيت فطاف طواف الحج ثم طاف طواف النساء ثم سعى، قال (عليه السلام): «لا يكون سعي إلا قبل طواف النساء» ^(٢).

وقد تقدم الكلام في التقديم لخوف الحيض أو للاضطرار أو ما أشبه ذلك.

ص: ٣٤٢

١- الجواهر: ج ١٩ ص ٤٤٧ في عدم جواز تقديم السعي ... السطر ١.

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٧٥ الباب ٦٥ من أبواب الطواف ح ١.

المحتويات

ص: ٣٤٣

مسأله ٦ _ لو لم يحلق فى منى..... ٧

مسأله ٧ _ من ليس له شعر الرأس..... ١٢

مسأله ٨ _ الترتيب بين أعمال منى..... ١٧

مسأله ٩ _ حليه المحرمات بعد الأعمال الثلاثة..... ٢٢

مسأله ١٠ _ هل التحلل بالأعمال الثلاثة..... ٣٠

مسأله ١١ _ وقت حليه النساء..... ٣٥

مسأله ١٢ _ يكره للتمتع أمور..... ٤٢

فصل فى مقدمات الطواف

٤٧ _ ٢٩٠

مسأله ١ _ مستحبات الزياره..... ٥٢

مسأله ٢ _ وجوب الطهاره من الحدثين فى الطواف..... ٥٥

مسأله ٣ _ إزاله النجاسه عن الثوب والبدن..... ٥٩

مسأله ٤ _ اشتراط الختان فى الطواف..... ٦٣

مسأله ٥ _ ستر العوره فى الطواف..... ٦٦

ص: ٣٤٥

- مسأله ٦ _ استحباب الغسل للطواف وغيره..... ٧١
- مسأله ٧ _ استحباب دخول مكة من أعلاها..... ٧٦
- مسأله ٨ _ واجبات الطواف..... ٨٤
- مسأله ٩ _ هل تجب الدقه فى الطواف..... ٨٦
- مسأله ١٠ _ جعل البيت على اليسار فى الطواف..... ٩١
- مسأله ١١ _ إدخال الحجر فى الطواف..... ٩٥
- مسأله ١٢ _ لو لم يقدر على بعض الطواف..... ٩٩
- مسأله ١٣ _ مقام إبراهيم (عليه السلام)..... ١٠٠
- فرع..... ١٠٦
- مسأله ١٤ _ فى صلاه الطواف..... ١٠٧
- مسأله ١٥ _ لو نسى الصلاه خلف المقام..... ١١٢
- مسأله ١٦ _ فروع ترك صلاه الطواف..... ١١٩
- مسأله ١٧ _ الزيادة على سبعة أشواط..... ١٢٣
- مسأله ١٨ _ القران بين طوافين..... ١٣٣
- مسأله ١٩ _ محل صلاه الطواف..... ١٤١
- مسأله ٢٠ _ اشتراط الطهاره فى الطواف..... ١٥٠
- مسأله ٢١ _ اشتراط الموالاه فى الطواف..... ١٥٢
- مسأله ٢٢ _ وجوب إزالة النجاسه عن الثوب..... ١٥٣
- مسأله ٢٣ _ لا تكره صلاه الطواف فى وقت..... ١٥٦
- مسأله ٢٤ _ إذا نقص فى الطواف..... ١٥٩

مسأله ٢٥ _ فروع قطع الطواف ١٦٨

مسأله ٢٦ _ مستحبات الطواف ١٨٠

ص: ٣٤٦

- مسألة ٢٧ _ الطواف ركن ٢١٤
- مسألة ٢٨ _ إذا ترك الطواف نسيانا ٢٢٧
- مسألة ٢٩ _ الشك في عدد الأشواط ٢٣٥
- مسألة ٣٠ _ لو نسي طواف الزيارة ٢٤٤
- مسألة ٣١ _ لو نسي طواف النساء ٢٤٩
- مسألة ٣٢ _ مسائل في السعي ٢٥٤
- مسألة ٣٣ _ تأخير الطواف والسعي عن الموقفين ٢٥٩
- مسألة ٣٤ _ طواف النساء في الحج المفردة ٢٧١
- مسألة ٣٥ _ لا يقدم طواف النساء على السعي ٢٧٨
- مسألة ٣٦ _ عدم الطواف مع القلنسوه ٢٨٠
- مسألة ٣٧ _ من نذر أن يطوف على أربع ٢٨٢
- مسألة ٣٨ _ الطواف راكبا ٢٨٤
- مسألة ٣٩ _ الاعتماد على الغير في عدد الأشواط ٢٨٨

فصل في السعي بين الصفا والمروه

٢٩١ _ ٣٠٢

فصل في واجبات السعي

٣٠٣ _ ٣٤٢

مسألة ١ _ إذا بدأ بغير الصفا ٣٠٥

مسألة ٢ _ مستحبات السعي ٣١٢

مسألة ٣ _ ترك السعي عمدا..... ٣٢٠

مسألة ٤ _ إذا تعدد الزيادة أو النقصان..... ٣٢٣

مسألة ٥ _ لو شك في عدد الأشواط..... ٣٢٨

مسألة ٦ _ لو شك في أثناء السعي..... ٣٣٠

مسألة ٧ _ لو سعى ستة أشواط..... ٣٣٤

مسألة ٨ _ الموالاه في السعي..... ٣٣٧

مسألة ٩ _ عدم جواز تقديم السعي على الطواف..... ٣٤١

المحتويات..... ٣٤٣

ص: ٣٤٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدّم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية

WWW

للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩